

شرح شذا العرف في فن الصرف

محمد بن قحطان سندي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، لا إله إلا هو، الأحد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً، أما بعد، فهذا شرح لطيف على كتاب شذا العرف جمعته من كتب أهل العلم - غفر الله لنا ولمؤلف الكتاب ولهم - لتسهيل مطالعة هذا الكتاب ودراسته وتدريسه، ولعدم عشوري على شرح مماثل لهذا الشرح. ووصيتي لإخواني طلبة العلم بذل الجهد في تعلم علوم العربية، واحتساب الأجر في ذلك، فإن تعلم العربية دين، وسبيل إلى فهم الوحيين.

ومن استصعب علم الصرف فإني أوصيه بعد إخلاص النية بأن يتدرج في هذا العلم، فيبدأ بمتن البناء والأساس، ثم بتصريف العزي، ثم بهذا الكتاب، فإذا درس هذه الكتب بجهد واجتهاد فإنه سيحصل حظاً وافراً إن شاء الله.

ومن الكتب العصرية التي نوصي طالب علم الصرف بها لتسانده



أثناء طلبه: التطبيق الصرفي، وتيسير الإعلال والإبدال، والنحو الواضح.

ونسأل الله تعالى أن يصلح نياتنا، وأن يتقبل عملنا، وأن ينفع به،

وصلى الله على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

محمد بن قحطان سندي

٠٠٩٦٧٧٣٥٢٠٧٣٥١

٠٠٩٦٧٧٧٦١٣١٠٤١

m1q1434@gmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ إنا نحمدُك يا مصرِّف القلوب على مَزِيد نعمتك، و مترادِف
جُودك وكرمك، غَمَرْتنا بِإحسانك، الذي مَصدرهُ مجردُ فضلك، وشملتنا
بُمضاعفِ نعمِكَ وطَوْلِكَ - فسبحانَكَ - تعالت صفاتك عن الشبيهِ
والمثال، وتنزهت أفعالُك عن النقصِ والإعلال؛ لا رادَّ لِماضي أمرِكَ،
ولا وُصولَ لِقَدْرِكَ حقَّ قدرِكَ، ونستمطرك غيثَ صلواتك الهاميةِ،
وتسليماتك الباهرة الباهية، على نبيك إنسان عين الوجود، المشتقَّ من
ساطع نوره كلُّ موجودٍ^(١)، محمد المصطفى من خير العالمين نسبًا،
وأرفعهم قَدْرًا، وأشرفهم حسبًا، الذي صَغَّر بصحيح عزمه جيشَ الجهالةِ،
ومزَّق بسالم حَزَمه شَمَل الضلالةِ، وعلى آله مَظاهرِ الحِكم، وصَحْبِهِ

(١) لعل المؤلف اقتبس ذلك مما ورد في كتاب دلائل الخيرات وهو كتاب فيه غلو في النبي صلى الله عليه وسلم، ومما ورد فيه من الصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم: "اللهم صل على سيدنا محمد بحر أنوارك... إنسان عين الوجود، والسبب في كل موجود" وفيه: "اللهم صل على من فاضت من نوره جميع الأنوار...".

ففي هذه الصلوات اعتقاد أن جميع المخلوقات خلقت من نور محمد، وأنه السبب في وجودها، وهذا اعتقاد فاسد لمخالفته الكتاب والسنة، ولما ينشأ عنه من عقائد فاسدة.



مصادر الهمم، الذين مهّدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسداد، سبيل الهدى ومعالم الرّشاد.

وبعد: فما انتظم عقد علمٍ إلا والصّرْفُ واسطُتُهُ، ولا ارتفع مناره، إلا وهو قاعدته، إذ هو إحدى دعائم الأدب، وبه تُعرف سعة كلام العرب، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وهما الوسطة في الوصول إلى السعادة الدنيوية والدنيوية، وكان ممن تطلع لرشف أفويقه^(١)، وتطلب جمع تفاريقه، طلبة مدرسة دار العلوم الخديوية، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب، وكان المطلاب^(٢) فيهم أكثر من الطالب، فما وسعني إلا أن أحفظ العلم ببذله، وأن لا أضنّ به على أهله، فسرّحت نواظر البحث في فجاج^(٣) الكواغد، وبعثتها في طلب الشوارد، فاقتفت الأثر، حتى أتت بالمبتدأ والخبر، ثم جعلتُ أميّز

(١) الفَيْقَةُ، بالكسر: اسم اللَّيْنِ يجتمع في الضَّرْعِ بين الحَلْبَتَيْنِ، والجمع: فَيْقٌ، بالكسر، وفَيْقٌ، كعَبٍ، وفَيْقَاتٌ وأفَوَاقٌ. وجمع الجمع: أفويق. والأفويق: ما اجتمع في السحاب من ماء فهو يمطر ساعةً بعد ساعة. القاموس المحيط.

(٢) صيغة مبالغة، أي المُطالِب بكثرة.

(٣) جمع فَجٍّ وهو الطريق الواسع.

الصحيح من العليل. وأودع ما أقتطفه من ثمار الكثير من السهل القليل،
فجاء بحمد الله كتاباً تروق معانيه، وتطيب معانيه، عباراته شافية،
وشواهد كافية، فأنعم نظرك فيه، وقل: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ﴾ [الجمعة: ٤]
وإن رأيت هفوة فقل: طغى القلم، فإن ذلك من دواعي الكرم، وحاشاك
أن تكون ممن قيل فيهم:

فإن رأوا هفوة طاروا بها فرحاً مني وما علموا من صالح دَفَنُوا

وكان من يمن طالعه لمطالعه أن قد سطعت أنوار بدوره، وأضاءت
شمس ظهوره في عصر مليكننا الأعظم، وخديوننا الأفخم، من تحققت به
لرعيته الأمانى، أفندينا عباس باشا حلمي الثاني، الساهر على ترقى الوطن
وبانيه، الجدير بما قيل فيه:

أحيا المآثر حتى قال مادحه هذا الذي ألف الخيرات واستبقا
ساد الألى أثبت التاريخ مالهم من الفخار وأنسى ذكر من سبقا
سارت بسيرته الركبان فامتلات قلوب حساده من بأسه فرقا
لكنه لم يزل بالحق معتصما أعاذه الله من شر ما خلقا

وقد سمّيته: شذا العرف في فن الصرف.

والله أسأل أن يلبسه ثوبَ القبول، وأن ينفع به، إنه أكرم مسئول.



وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب: فالمقدمة فيما لا بد منه فيه. والباب الأول: في الفعل. والثاني: في الاسم. والثالث: في أحكام تعمهما.

وقد شرعت في الأوّل، بعون من عليه المعوّل، فقلت:

مُتَكَلِّمًا

الصَّرْفُ، ويُقال له التصريفُ، وَهُوَ لُغَةٌ: التَّغْيِيرُ، وَمِنْهُ تَصْرِيْفُ الرِّيَّاحِ، أَي تَغْيِيرُهَا. واصطلاحًا بالمعنى العملي: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، لمعانٍ مقصودة، لا تحصل إلا بها، كاسمي الفاعل والمفعول، واسم التفضيل، والتثنية والجمع، إلى غير ذلك. وبالمعنى العلمي: علمٌ بأصول^(١) يُعرفُ بها أحوالُ أُبنية^(٢) الكلمة التي ليست بإعرابٍ

(١) الأصول جمع أصل، والمراد به هنا ما يرادف القانون والقاعدة والضابطة، وهو حكم على كلي يعرف منه أحكام جزئياته كقولنا: "كل واو تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفًا" فقد حكمنا بقولنا: "تقلب ألفًا" على كلي وهو الواو المتحركة المنفتح ما قبلها، وهذه الواو لها جزئيات وهي واو "عصا، ودعا، وغزا" وغيرها، وقد علم من الحكم على الكلي انها تقلب ألفًا. المناهل الصافية.

(٢) المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها: هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها، كل في موضعه مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كذلك، فرجل مثلا على هيئة وصفة يمكن أن يشاركه فيها عضد، وهو كونه على ثلاثة أولها مفتوح وثانيها مضموم وأما الحرف الأخير فلا تعتبر حركاته وسكونه في البناء، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناء واحد، وكذلك جمل على بناء ضرب... وبقيد الترتيب لا يكون أيس على وزن يئس بل الأول عفل والثاني فعل...

=



ولا بناءً^(١).

وموضوعه: الألفاظ العربية من حيث تلك الأحوال، كالصحة والإعلال، والأصالة والزيادة، ونحوها.

ويختصُّ بالأسماء المتمكِّنة، والأفعال المتصرفة. وما وردَ من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها، فصورِيٌّ لا حقيقيٌّ.

وواضعه: معاذ بن مُسلم الهراء -بتشديد الراء- وقيل: سيِّدنا عليٌّ كرم الله وجهه.

=

وأحوال الأبنية الأمور التي تعرض لها كالإدغام في مدٍّ؛ إذ أصله مدد كضرب، والإعلال في قال؛ إذ أصله قول. المناهل الصافية.

(١) قال الحملاوي في الحاشية: اعترض الرضي قولهم: ليست بإعراب إلخ، بأنه لا حاجة إليه لأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، والحرف الأخير لا تعتبر حركته وسكونه في البناء، فلم يدخل حتى يخرج. ودفعه الشيخ عبد الله على الشافية بأنه لم يخرج عن كونه حالاً من أحوال الأبنية؛ لأن أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء، فسقط الاعتراض. انتهى ملخصاً.

وَمَسَائِلُهُ: قضاياها التي تُذكر فيه صريحًا أو ضمنيًا، نحو: كلُّ واو أو ياء تحرّكت وانفتح ما قبلها قُلبت أَلْفًا، ونحو: إذا اجتمعتِ الواوُ والياءُ وسبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواوُ ياء، وأدغمت في الياء، وهكذا.

وَتَمَرَّتُهُ: صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الخَطَأِ فِي المَفْرَدَاتِ، ومِراعَةُ قَانُونِ اللُّغَةِ فِي الكِتَابَةِ.

وَاسْتِمْدَادُهُ: من كلام الله تعالى، وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- وكلام العربِ.

وحكم الشارع فيه: الوجوب الكفائي.

والأبنيّة: جمعُ بناءٍ، وهي هَيْئَةُ الكَلِمَةِ المِلْحُوظَةِ، من حَرَكَةٍ وَسُكُونٍ، وِعَدَدِ حُرُوفٍ، وتَرْتِيبٍ^(١).

والكلمة: لفظٌ مفردٌ، وضعه الواضعُ ليدلَّ على معنى، بحيثُ متى ذُكر ذلك اللفظ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوعُ هو له.

(١) انظر التعليق السابق.



تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسمٍ وفِعْلٍ وَحَرْفٍ.

فَالاسْمُ: ما وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ لَيْسَ الزَّمَنُ جُزْءًا

منه، مثل: رجل وكتاب.

وَالْفِعْلُ: ما وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ وَالزَّمَنُ جُزْءٌ مِنْهُ،

مثل: كَتَبَ وَيَقْرَأُ وَاحْفَظُ.

وَالْحَرْفُ: ما وُضِعَ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ مُسْتَقِلٍّ بِالْفَهْمِ، مِثْلُ: هَلْ

وَفِي، وَلَمْ، وَلَا دَخَلَ لَهُ هُنَا كَمَا مَرَّ.

وَيَخْتَصُّ الْاسْمُ بِقَبُولِ^(١) حَرْفِ الْجَرِّ، وَأَلْ، وَبِلِحَاقِ التَّنْوِينِ لَهُ،

وَبِالْإِضَافَةِ، وَبِالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، وَبِالنِّدَاءِ، نَحْوُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْشِئِ الْخَلْقِ مِنْ

(١) قال الحملوي في الحاشية: قوله: بقبول إلخ. المراد بقبول الاسم ما هو أعم من أن

يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه، فنحو: قط و عوض وحيث تقبلها بمرادفها، وهو

الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان. واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر

بناء على أن معناه الحدث، أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل، ونعني بمعنى

معناه: المعنى التضمني لمعناه. فتنبه. اهـ صبان.

عدم، ونحو: ﴿يَا إِبْرَاهِيمُ . قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥].

ويختص الفعل بقبول قَدْ، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وبلحوق تاء الفاعل، وتاء التانيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]. ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]. ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]. ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧]. ﴿قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]. ﴿كَيْسَجَنَّا وَلْيَكُونَا مِن الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾ [الفجر: ٢٧-٢٨].

ويختص الحرف بعدم قبول شيء من خصائص الاسم والفعل.

الميزان الصرفي

لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثياً، اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام، مصورةً بصورة الموزون، فيقولون في وزن قَمَر - مثلاً -: فَعَل، بالتحريك،



وفي حِمْلٍ: فِعْلٌ، بكسر الفاء وسكون العين، وفي كَرَمٍ: فَعْلٌ، بفتح الفاء وضم العين، وهَلَمَّ جَرًّا، وَيُسْمَوْنَ الحرف الأَوَّلُ فاءَ الكلمة، والثاني عَيْنَ الكلمة، والثالثَ لامَ الكلمة.

فإذا زادت الكلمة عن ثلاثة أحرف:

فإن كانت زيادتها ناشئة من أصل وَضِعَ الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة، زدَتْ في الميزان لامًا أو لامين^(١) على أحرف (ف ع ل) فتقول في وزن دَحْرَجَ -مثلاً-: فَعَلَّلَ، وفي وزن جَحْمَرِشَ: فَعَلَّلِلَ.

وإن كانت ناشئة من تكرير حرف من أصول الكلمة، كَرَزَتْ ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قَدَّمَ -مثلاً- بتشديد العين: فَعَّلَ، وفي

(١) قال الحملاوي في الحاشية: زيادة لام واحدة عامة في الفعل والاسم، نحو: دحرج وجعفر، وزيادة لامين: خاصة بالاسم، نحو: سفرجل. وخصت اللام بالتكرير، لأنها أقرب. اهـ منه.

قلت: ونصّ الرضي في شرح الشافية: فإن زادت الأصول على الثلاثة كَرَزَتْ اللام دون الفاء والعين، لأنه لما لم يكن بُدٌّ في الوزن من زيادة حرف بعد اللام لأن الفاء والعين واللام تكفي في التعبير بها عن أول الاصول وثانيها وثالثها كانت الزيادة بتكرير أحد الحروف التي في مقابلة الأصول بعد اللام أولى، ولما كانت اللام أقرب كَرَزَتْ هي دون البعيد.

وزن جَلْبَب: فَعْلَل؛ ويقال له: مَضَعَفَ العين أو اللام.

وإن كانت الزيادة ناشئة من زيادة حرف أو أكثر من حروف سألتمونيها، التي هي حروف الزيادة، قابلت الأصول بالأصول، وعبرت عن الزائد بلفظه، فتقول في وزن قائم -مثلاً-: فاعِل، وفي وزن تقدّم: تَفَعَّل، وفي وزن استخراج: استفعل، وفي وزن مجتهد: مُفْتَعِل، وهكذا.

وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال، يُنطَقُ بها نظراً إلى الأصل، فيقال مثلاً في وزن اضطرَب: افتعل. لا افطعل، وقد أجازهُ الرضويّ.

وإن حصل حذف في الموزون حُذِف ما يقابله في الميزان، فتقول في وزن قُل -مثلاً-: قُل. وفي وزن قاضٍ: فاعٍ، وفي وزن عِدّة: عِلّة.

وإن حصل قلبٌ^(١) في الموزون، حصل أيضاً في الميزان، فيقال -

(١) عنى به هنا تقديم بعض حروف الكلمة على بعض المناهل الصافية.

وقال الحملاوي في الحاشية: المراد بالقلب القلب المكاني وهو سماعي، أما إذا حصل القلب بالإعلال في الموزون فلا يحصل في الميزان شيء، بل يبقى على حاله مثل: قال، وباع، فإنهما على وزن فَعَل.



مثلاً - في وزن جاه: عَفَلٌ، بتقديم العين على الفاء.

ويعرف القلب بأمر خمسة:

الأول: الاشتقاق^(١)، كناء بالمد، فإن المصدر وهو النَّأْيُ، دليل على

أن ناء الممدود مقلوب نأْي^(٢)، فيقال: ناء على وزن فَلَغ^(٣).

وكما في جاه، فإن وُرُودَ وَجْهٍ وُوجْهَةٍ، دليل على أن جَاهٌ مقلوب

وَجْهٌ، فيقال: جاه على وزن عَفَل^(٤).

وكما في قِسيِّ، فإن ورود مفرده وهو قَوْسٌ، دليل على أنه مقلوب

(١) بالرجوع إلى الأصل وهو المصدر، ومثل المؤلف بـ "ناء"، أو بالرجوع إلى الكلمات

التي اشتقت من نفس مادة الكلمة كما مثل المؤلف بـ "وجه" و"قسي" و"حادي".

(٢) فحول اللام وهي الياء إلى موضع العين، وهي الهمزة، فصار "نأ" فقلبت الياء ألفاً

لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار "ناء" بالمد. التصريح.

(٣) وإنما حكم بذلك بدلالة أصله لأنه مشتق من النَّأْيِ بمعنى البعد، وعينه همزة ولامه

ياء. المناهل الصافية.

(٤) قال في الكناش: كرجوع الجاه والوجيه والتوجيه والتوجه إلى الوجه، فهو أصل لهذه

الكلم المشتقة منه، فواو الوجه فاء والجييم عين والهاء لام، فوَقعت الجيم التي هي عين

موضع الفاء في جاه، ووقعت فيه الواو التي هي فاء موضع العين فصار جوه، تحركت الواو

وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار جاه على وزن عفل.

قُووس، فُقُدِّمَت اللام في موضع العين، فصار قُسُووٌ على وزن فُلُوْعٌ، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طَرْفًا، والواو الأولى، لاجتماعها مع الياء وَسَبَقَ إحداهما بالسكون، وكُسِرَت السَيْنُ لمناسبة الياء، والقاف لِعُسْر الانتقال من ضمِّ إلى كسر، وكما في حادي أيضًا، فإن ورود وَحْدَةَ دليلٌ على أنه مقلوب واحد، فوزن حادي: عالف^(١).

الثاني: التصحيح مع وجود مُوجِب الإعلال، كما في أيسَ، فإن تصحيحه مع وجود المَوْجِب، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها، دليل على أنه مقلوب يئسَ، فيقال: أيسَ على وزن عَفِلَ^(٢). ويُعرَف القلبُ هنا أيضًا بأصله، وهو اليأس.

(١) قال في الكناش: وكذلك الحادي والواحد والتوحيد والتوحد راجع إلى أصل واحدٍ، وهو الوحدة، الواو فاء والحاء عين والدال لام، فجعل في الحادي العين وهي الحاء موضع الفاء، واللام، وهي الدال موضع العين، والفاء وهي الواو موضع اللام، صارت الكلمة بألف فاعل: حادو، وليس لهم اسم متمكّن آخره واو قبلها ضمّة فقلبت ياء، وأبدل من الضمة كسرة، فصار حادي على وزن عالف.

(٢) قال في الكناش: فإن أيس لو لم يكن مقلوبا من يئس لوجب أن يقال فيه: آس لتحرّك عين الكلمة وانفتاح ما قبلها، فلمّا لم تنقلب علم أنه قد جعلت فيه الفاء عينا وبالعكس، فوزن أيس عفل.



الثالث: نُدْرَةُ الاستعمال، كآرام جمع رِئِم، وهو الطَّبِي، فَإِنَّ نُدْرَتَهُ وكثرة آرام، دليل على أنه: مقلوبُ آرام، ووزن آرام، أفعال: فقدّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية، في موضع الفاء، وسَهَّلْتُ، فصارت آرام، فوزنه، أعْفال. وكذا آراء^(١)، فإنه على وزن أعفال، بدليل مفرده، وهو الرأْي. وقال بعضهم: إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل، وهو رِئِم ورأْي.

الرابع: أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف. وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام، كجاءَ وشاءَ، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل. والقاعدة أنه متى أعلَّ الفعل بقلب عينه ألفًا، أعلَّ اسم الفاعل بقلب عينه همزة، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين، لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء: جائئ بهمزتين، ولذا لزم القولُ بتقديم اللام على العين، بدون أن تقلب همزة، فتقول: جائئ بوزن فاعل،

(١) قال الثمانيني في شرح التصريف: وقد قالوا: "رأْي" و"أرَاء" ووزن الكلمة: "أفعال" ثم قدّموا الهمزة فصار: "أرَاء" ثم قلبوا الهمزة ألفًا فقالوا: "آراء" ووزن الكلمة "أعْفال".

ثم يُعلُّ إعلال قاض فيقال: جاء بوزن فال^(١).

الخامس: أن يترتب على عدم القلب منع الصرف بدون مقتض، كأشياء، فإننا لو لم نقل بقلبها، لزم منع أفعال من الصرف بدون مقتض، وقد ورد مصروفاً. قال تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ [النجم: ٢٣] فنقول: أصل أشياء شئَاء على وزن فعلاء قَدِّمَتِ الهمزة التي هي اللام في موضع الفاء فصار أشياء على وزن لَفْعَاء، فَمَنَعَهَا من الصرف نظراً إلى الأصل، الذي هو فَعْلَاء ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التانيث الممدودة، فهو ممنوع من الصرف لذلك، وهو المختار.

(١) فإن جاء أصله جايئ من جياً كبايع (اسم فاعل) من بيع فلو لم تؤخر الباء عن الهمزة لوجب قلبها همزة كما هو قياس مثله من نحو بائع، فيجتمع همزتان وهو مستكره، فقدمت الهمزة على الباء، وأعل إعلال قاضٍ فصار جاء بزنة فال... (المناهل الصافية).
وكتب الحملاوي في الحاشية هنا: هذا مذهب الخليل، وأما سيويه فلا يقول بالقلب المكاني هنا، بل يجوز اجتماع الهمزتين في الطرف، ثم يقلب الثانية ياءً ويعلمها إعلال قاض. وهو مردود بأن الباء المتطرفة المبدلة من الهمزة لا تعل بالحذف كما في باري ومستهزي. اهتمه.



الباب الأول

في الفعل

الباب الأول: في الفعل وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول

ينقسم الفعل إلى ماضٍ، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، وقعد، وأكل، وشرب.

وعلامته أن يقبل تاء الفاعل، نحو: قرأتُ. وتاء التأنيث الساكنة، نحو: قرأتِ هِنْد.

والمضارع: ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ ويكتب، فهو صالح للحال والاستقبال. ويُعيَّنه للحال: لام الابتداء، ولا وما النافيتان، نحو: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]. ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٤٨]. ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾ [لقمان: ٣٤].

ويعينه للاستقبال: السين، وسوف، ولن، وأن، وإن، نحو: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]. ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا



﴿مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ﴿إِنْ
يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٠].

وعلامته: أن يصح وقوعه بعد لم، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾. ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف أنيت، وتسمى أحرف المضارعة.
فالهزمة: للمتكلم وحده، نحو: أنا أقرأ. **والنون:** له مع غيره أو للمعظم نفسه، نحو: نحن نقرأ. **والياء:** للغائب المذكر وجمع الغائبة، نحو: محمد يقرأ، والنسوة يقرآن. **والتاء:** للمخاطب مطلقاً^(١)، ومفرد الغائبة ومثناها، نحو: أنت تقرأ يا محمد، وأنتما تقرآن، وأنتم تقرؤون، وأنتِ يا هند تقرئين، وفاطمة تقرأ، والهندان تقرآن.

والأمر: ما يُطَلَّبُ به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهد.
وعلامته أن يقبل نون التوكيد وياء المخاطبة، مع دلالته على الطلب.

وأما ما يدل على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها، فيقال له: اسم فعل، وهو على ثلاثة أقسام:

اسم فعل ماضٍ، نحو: هيّهاتَ وَشَتَانِ، بمعنى بُعدَ وافترق.

(١) للمخاطب مطلقاً أي مفرداً كَانَ أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً.

شرح شذا العرف

واسم فعل مضارع، كَوَيٌّْ وَأُفٌّ، بمعنى أتعجب وأتضجّر.

واسم فعل أمر، كصه بمعنى اسكت، وأميين بمعنى استجب، وهو

أكثرها وجوداً^(١).

(١) قال الحملاوي في الحاشية: اعلم أن اسم الفعل ضربان: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك، كشتان وصه ووي. والثاني: ما نقل من ظرف أو جار ومجرور نحو: دونك بمعنى خذ، ومكانك بمعنى اثبت، وأمامك بمعنى تقدم، وعليك بمعنى الزم، وإليك بمعنى تنح، أو من مصدر، سواء استعمل فعله نحو: رويد زيداً، بمعنى أمهله، فإنهم قالوا: أروده إرواداً، أم لم يستعمل، نحو: بلة زيد أو زيداً، بمعنى ترك زيد أو اترك زيداً، وهو سماعي في غير فعال، فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متصرف. اهـ.

وانظر التصريح، باب أسماء الأفعال.

وقوله هنا: وهو سماعي في غير فعَالِ الخ. ففي ذلك خلاف، قال البقاعي في حاشيته على أوضح المسالك: ذهب المبرد إلى أن اسم الفعل لا ينقاس في شيء أصلاً، وأنه يجب الاقتصار منه على ما سمع من العرب؛ وقياسه ابتداء لما لم يسمع من العرب من الأسماء. وذهب غير المبرد إلى أن اسم الفعل من باب "نَزَّالٍ" قياسي؛ ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج واحد، ولذا، لا يمنع قياس ما لم يرد، على نهج ما ورد عنهم منه؛ وأصحاب هذا المذهب، رأوا القياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، وما ورد خلاف ذلك؛ فهو شاذٌ.

وأما الفعل الرباعي أو الثلاثي المزيد فيه فلا ينبني منه، وعليه، فقد شدَّ قول الراجز:

=



التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح، ومعتلّ.

فالصحيح: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهى الألف، والواو، والياء، نحو: كَتَبَ، وجَلَسَ.

=

قالت له ريح الصبا: قرقار

لأن "قرقار" من فعل "قرقر"، وشذ قولهم: "دراك" من "أدرك" الرباعي؛ خلافا لابن طلحة الذي أجاز بناءه من "أفعل" الرباعي، وجعل "دراك" قياسيا. وذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو: "دحرج"، وجعل "قرقار" قياسيا، وكذا، دحراج، وقرطاس. وأما إن كان الفعل جامدا؛ نحو: "نعم وبئس"، أو غير تام التصرف؛ نحو: "هب" و"دع" لم يُبَيِّنْ منه، فلا يقال: نعم، ولا وهاب ولا وداع. وكذلك إذا كان ناقصا، فلا يبنى منه، نحو: "كان" وأخواتها.

وقال صاحب النحو الوافي: ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد -على الأصح- هو: ما كان من اسم فعل الأمر على وزن "فعال" مبنيا على الكسر، بشرط أن يكون له فعل ثلاثي، تام، متصرف، نحو: حذار، بمعنى: احذر، ونحو: نزال إلى ميدان الجهاد، وزحام في مجال الإصلاح؛ بمعنى انزل، وازحم.

ثم إنّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يسمى لِينًا^(١)، كَثُوبٌ، وسَيْفٌ، فإن جانسه ما قبله من الحركات يسمى مَدًّا، كَقَالَ يَقُولُ قِيلاً؛ فعلى ذلك لا تنفك الألف عن كونها حرفَ علة، ومدٌّ، ولينٌ، لسكونها وفتح ما قبلها دائماً، بخلاف أختيها.

والمعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد، وقال، وسعى.

ولكل من الصحيح والمعتل أقسام.

أقسام الصحيح

ينقسم الصحيح إلى سالم، ومضعّف، ومهموز.

فالسالم: ما سلمت أصوله من أحرف العلة، والهمز، والتضعيف،

كضرب، ونصر، وقعد، وجلس. فإذاً يكون كل سالم صحيحاً، ولا

(١) أي يسمى حرف علة ولين، وهذا هو المشهور، ومنهم من يطلق اللين على حرف العلة المتحرك، كابن مالك في قوله في الألفية:

كَذَاكَ تَانِي لَيْتَيْنِ اِكْتَنَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ نَيْفَا

قال في النحو الوافي: يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك، والشائع عند غير الناظم أن حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذي قبله حركة لا تناسبه، فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومد ولين، وإن تحرك حرف العلة فهو حرف علة فقط.



عَكْس.

والمضعّف: ويقال له: الأصمّ؛ لشدته، ينقسم إلى قسمين: مضعّف الثلاثي ومزيده، ومضعّف الرباعي. فمضعّف الثلاثي ومزيده: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فرّ، ومدّ، وامتدّ، واستمدّ، وهو محل نظر الصرفي^(١). ومضعّف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، كزلزل، وعسعس، وقلقل.

والمهموز: ما كان أحد أصوله همزة، نحو: أخذ، وسأل، وقرأ.

أقسام المعتلّ

ينقسم المعتلّ إلى مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما اعتلت فاؤه، نحو: وعدّ، ويسر. وسُمّي بذلك لأنه

(١) بعكس الرباعي، وسيتبين لك ذلك عند الكلام عن أحكامه إذا اتصل به الضمير، وأحكام الإدغام. قال محمد محيي الدين في التكملة في تصريف الأفعال: ولعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه (يعني في الرباعي) كان مثل السالم في جميع أحكامه، فلا حاجة بنا إلى ذكر شيء عنه.هـ. وقال صاحب التطبيق الصرفي: ومضعّف الرباعي هذا لا يتغير في تصاريفه كلها؛ أي أنه مثل السالم فنقول: قهقهت - قهقهنا - أقهقه - نقهقه - قهقه ... الخ. أما مضعّف الثلاثي فله أحكام ...

يمائل الصحيح في عدم إعلال ماضيه.

والأجوف: ما اعتلت عينه، نحو: قال، وباع. وسُمِّي بذلك لخلوّ جوفه -أي وسطه- من الحرف الصحيح. ويسمى أيضًا ذا الثلاثة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل، يصير معها على ثلاثة أحرفٍ، كقُلْتُ، وبعث، في قال وباع.

والناقص: ما اعتلّت لامه، نحو: غزا، ورمى. وسُمِّي بذلك لنقصانه بحذف آخره في بعض التصاريف، كغَزَتْ ورمّت، ويسمى أيضًا ذا الأربعة، لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة أحرف، نحو: غَزَوْتُ ورميتُ.

واللفيف قسمان:

مفروق: وهو ما اعتلت فاؤه ولامه، نحو: وَفَى، ووَقَى. وسُمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقًا بين حرفي العلة.

ومقرون: وهو ما اعتلت عينه ولامه، نحو: طَوَى، وروَى. وسُمِّي بذلك لاقتران حرفي العلة ببعضهما.

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل، تجري أيضا في الاسم، نحو:

شمس، ووجه، ويؤمن، وقول، وسيف، ودلو، وظبي، ووَخِي، وَجَوٌّ،



وَحَيٍّ، وأمر، وبئر، ونبا، وجَدٍّ، وبلبل.

التقسيم الثالث للفاعل: بحسب التجرد والزيادة، وتقسيم كل

ينقسم الفاعل إلى مجرد ومزيد، فالمجرد: ما كانت جميع حروفه أصلية، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة^(١).

(١) وحين نقول إن الفاعل يتكون من أحرف أصلية معناه أنه لا يمكن أن يكون للفاعل معنى إذا سقط منه حرف واحد في صيغة الماضي.

فإذا قلنا مثلا: كتب، فإنه لا يدل على معنى ما إلا بهذه الأحرف الثلاثة مجتمعة، ونحن لا نستطيع أن نحذف الكاف أو التاء أو الباء. أما إذا قلنا: كاتب أو اكتب، أو استكتب فإننا نستطيع أن نحذف الألف من الفعل الأول، وألف الوصل والتاء من الفعل الثاني، وألف الوصل والسين والتاء من الفعل الثالث، ويبقى مع ذلك للفاعل معنى.

فالحروف (ك، ت، ب) هي الحروف الأصلية التي يتكون منها الفعل (كتب) أما الحروف الأخرى فتسمى حروفا زائدة. ومن المعلوم أنها لا تزداد اعتباطا، بل تزداد لتؤدي وظائف معينة.

والفاعل الذي يتكون من أحرفه الأصلية فقط يسميه الصرفيون مجردا، ويعرفونه بأنه كل فعل حروفه أصلية، لا تسقط في أحد التصاريف إلا لعدة تصريفية. (نحو: غزا، فعل مجرد

=

والمزید: ما زيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية.

والمجرد قسمان: ثلاثي^(١) ورباعي.

والمزید قسمان: مزید الثلاثي، ومزید الرباعي.

أما الثلاثي المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب، لأنه دائماً

=

جميع حروفه أصلية، وعندما نقول: غزت، نلاحظ أن الألف سقطت مع أنها حرف أصلي، ومع ذلك نحكم على الفعل بأنه مجرد لأن سقوط الحرف هنا لعلّة تصريفية). أما الفعل الآخر فيسمونه مزيداً، وهو كل فعل زيد على حروفه الأصلية حرف يسقط في بعض تصاريف الفعل لغير علة تصريفية، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف. التطبيق الصرفي مع زيادة.

(١) قال الحملاوي في الحاشية: قوله: (ثلاثي إلخ) بضم الثاء الأولى شاذ لأنه منسوب إلى الثلاثة، فالقياس فتح الثاء. وقد يقال: إنه منسوب إلى الثلاث -بضم الثاء الأولى ومدّ اللام- الذي لا تكرر فيه على ما هو مذهب سيوييه، ولو بني الأمر على مذهب غيره فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى. إلا أنه تكلف. وأقول: يمكن أن يقال: إنه منسوب إلى الثلاث الذي فيه تكرر، فإنه اسم لكلمات معدودة ركبت من الحروف الثلاثة، لا لكل واحدة منها، فلا يجوز أصلاً. أو نقول: إنه مجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي. وهكذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي. اهـ. من شرح الكفوي على متن البناء.



مفتوحُ الفاء، وعينه إما أن تكون مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة، نحو: نَصَرَ وَضَرَ وَفَتَحَ، ونحو: كَرَّم، ونحو: فَرِحَ وَحَسِبَ، **وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب؛** لأن عين المضارع إما مضمومةٌ أو مفتوحةٌ أو مكسورةٌ، وثلاثة في ثلاثة بتسعة، يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمِّها في المضارع، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع، فإذاً تكون أبواب الثلاثي ستة^(١):

الباب الأول

فَعَلٌ يَفْعَلُ^(٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، كَنَصَرَ يَنْصُرُ^(٣)،

(١) وتسمى الأبواب الستة، ويرتونها حسب الأكثر استعمالاً فالأقل كما صنع المؤلف، وجمعها بعضهم بقوله:

فَتَحُ ضَمُّ فَتَحٍ كَسْرُ فَتَحَتَانِ كَسْرُ فَتَحِ ضَمُّ ضَمِّ كَسْرَتَانِ

(٢) ويقال فيه: باب نصر ينصر.

(٣) سوف يتضح لك لَمْ لَمْ يكتف المؤلف بمثال واحد وإنما نوع الأمثلة عند قراءتك التنبيهات التي سيذكرها المؤلف بعد الفراغ من ذكر الأبواب الستة وأمثلتها.

شرح شذا العرف

وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَأَخَذَ يَأْخُذُ، وَبَرَأَ يَبْرُؤُ^(١)، وَقَالَ يَقُولُ^(٢)، وَغَزَا يَغْزُو^(٣)، وَمَرَّ

يَمُرُّ^(٤).

(١) قال الحملاوي في الحاشية: قوله: (وبرأ) أي على إحدى لغاته، وهي برأ المريض، أي: شفي. اهد منه.

وفي تعليق محمد محيي الدين وصاحبيه على الشافية: الذي جاء من باب نصر هو برأ المريض، وقد جاء فيه لغات أخرى إحداها من باب نفع، والثانية من باب كرم، والثالثة من باب فرح، وأما برأ الله الخلق (أي خلقهم) فلم يأت إلا من باب جعل.

(٢) (قال) أصلها (قول)، و(يقول) أصلها (يقول).

(٣) مثل بـ (غَزَا يَغْزُو) ليبين أنه يغلب هذا الباب في الناقص الواوي. انظر المغني في تصريف الأفعال. و(غزا) أصلها (غَزَو) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، و(يغزو) أصلها (يغزُو) حذفت الضمة استثقلاً.

(٤) (مرَّ) فعل ماض مضاعف لازم وأصله (مَرَرَ) ومضارعه (يَمُرُّ) وأصله (يَمُرُّ). ولو مثل المؤلف بـ (مدَّ يمدُّ) وهو فعل مضاعف متعدُّ لكان أولى، والسبب أن (فَعَلَ) المضاعف المتعدي هو الذي قياس مضارعه ضم عينه (فَعَلَ يَفْعَلُ) مثل (مدَّ يمدُّ) وإذا جاء مكسور العين فهو شاذُّ يحفظ ولا يقاس عليه. وأما (فَعَلَ) المضاعف اللازم فإن قياس مضارعه كسر عينه (فَعَلَ يَفْعَلُ) وإذا جاء مضموم العين مثل (مَرَّ يَمُرُّ) فهو شاذُّ يحفظ ولا يقاس عليه. وهذا يجعلني أظن أن المثال الذي أراده المؤلف هو (مدَّ يمدُّ) لا (مَرَّ يَمُرُّ)،

=



الباب الثاني

فَعَلَ يَفْعِلُ^(١) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضَرَبَ
يضرب، وجَلَسَ يَجْلِسُ، ووَعَدَ يَعِدُ^(٢)،

=

ويؤكد هذا الظن ما سيذكره المؤلف في التنبيه الثاني ضمن التنبيهات التي جاء بها بعد ذكره الأبواب الستة. وانظر لامية الأفعال مع شروحاتها.

(١) ويقال فيه: باب ضرب يضرب.

(٢) مثل بـ (وَعَدَ يَعِدُ) ليبين أن (فَعَلَ) يطرد فيه كسر عين مضارعه إذا كان مثلاً واوياً. وكذا إذا كان مثلاً يائياً ولم يمثل له المؤلف، ومثاله: (يَسَرَ يَيْسِرُ) من "يسر الرجل يسر - من باب ضرب - فهو ياسر، إذا لعب الميسر، ومنهم من قال: يسر بحذف الياء التي هي فاء الكلمة" محيي الدين على شرح الرضي. قال في الشافية مع شرحها للرضي: قوله "ولم يَصْمُوا في المثال" يعني معتل الفاء الواوي واليائي، فلم يقولوا وَعَدَ يُوْعَدُ وَيَسَرَ يَيْسِرُ، لأن قياس عين مضارع فَعَلَ المفتوح العين على ما تقدم إما الكسر أو الضم، فتركوا الضم استثقلاً لياء يليها ياء، أو واو بعدها ضمة، إذ فيه اجتماع الثقلاء. هـ. و(يَعِدُ) أصلها (يُوْعَدُ) حذفت الواو للقاعدة التي تقول: إذا وقعت الواو التي هي فاء الفعل من المضارع بين ياء المضارعة المفتوحة وبين كسرة، حذفت الواو. ثم حملوا المضارع المبدوء بغير الياء على المضارع المبدوء بالياء فحذفوا الواو في أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ.

..... وباع يبيع^(١)، ورَمَى يرمي، ووَقَى يقي^(٢)، وطَوَى يطوي، وفرَّ يفرُّ، وأتى يأتي، وجاء يجيء^(٣)، وأبر النخل يأبره، وهنأ يهنئ^(٤)، وأوى يأوي، ووَأَى يئي، بمعنى وعد

الباب الثالث

فعل يَفْعَل^(٥) بالفتح فيهما كفتح يفتح، وذَهَب يذهب، وسَعَى يَسْعَى، ووَضَعَ يضع، ويفع يَفْعَع^(٦)، ووَهَلَ يوهل، وألَه يألَه، وسأل يسأل، وقرأ يقرأ.

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع، فهو حَلَقِيٌّ

(١) مثل ب (باع يبيع) ليعين أنهم التزموا في مضارع (فَعَلَ) الأجوف اليائي كسر عينه. وأصل (باع يبيع): (بيع يبيع).

(٢) (يقي) أصلها (يوقِي) فحذفت الواو من يوقي كما حذفت من يوعد.

(٣) (جاء) أصلها (جياً) فقلبت الياء ألفاً. و(يجيء) أصلها (يجيء) حصل فيه إعلال بالنقل حيث نقلت حركة حرف العلة (الياء) إلى الساكن الصحيح قبله.

(٤) (هنأ) مهموز اللام، يقال: (هنأ الرجل يهنؤه ويهنئه)، إذا أعطاه. شرح المفصل.

(٥) ويقال فيه: باب فتح يفتح.

(٦) قال الحملاوي في الحاشية: يفع الجبل: صعده، والغلام: راهق العشرين، كأيفع، ووهل إلى الشيء: ذهب وهمه إليه، وأله: عبد، وألهه: أجاره وأمنه. اهد منه.



العين أو اللام. وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما. وحروف الحلق ستة: الهمزة، والهاء، والحاء، والخاء، والعين، والغين.

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلَقِيٍّ فشاذٌّ^(١)، كأبى يَأبَى، وهَلَكَ يَهْلِكُ^(٢)، في إحدى لغتيه، أو من تداخل اللغات، كَرَكَنَ يَرُكِنُ^(٣).

(١) ولا ينافي شذوذه مجيئه في القرآن الكريم (في قوله تعالى: ﴿وَيَأبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾)، لأن الشاذ ما يخالف القياس أو الغالب وإن كان فصيحاً. المناهل الصافية. والقياس (أبى يَأبَى) برد الألف في الماضي إلى أصله -الياء-. المناهل الصافية.

(٢) المسموع فيه عن العرب: هَلَكَ يَهْلِكُ كضرب.

وزاد الفيروزبادي، وتبعه الزبيدي لغةً أخرى: هَلِكَ يَهْلِكُ كعلم.

وسُمِعَ: هَلِكَ يَهْلِكُ بالفتح فيهما مع خلوة عينهما ولا مهما من حرف الحلق، وهو لغة كَأبَى يَأبَى. انظر بحث التداخل في اللغات للدكتورة منيرة العلولا في مجلة جامعة أم القرى العدد ١٩.

(٣) التداخل في اللغات يعني أن يأخذ متكلمٌ بلغةٍ ما من لغةٍ غيره فينطق باللغتين معاً وله صور منها: التداخل في كلمتين بحيث يؤخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة أخرى نحو: رَكَنَ يَرُكِنُ.

وفي ذلك لغتان هما: رَكَنَ يَرُكِنُ كَنَصَرَ يَنْصُرُ، وركن يركن كعلم يعلم.

فتداخلت اللغتان فتركبت لغة ثالثة هي: رَكَنَ يَرُكِنُ بالفتح فيهما. المرجع السابق.

وَقَلَى يَقْلَى: غير فصيح^(١). وَبَقَى يَبْقَى: لغة طيِّبٌ، والأصل كسر العين في الماضي، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً، وهذا قياس عندهم.

الباب الرابع

فِعْلٌ يَفْعَلُ^(٢) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، كَفَرِحَ يَفْرِحُ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَوَجَلَ يُوَجِّلُ، وَيَسَّسَ يَبْسِسُ، وَخَافَ يَخَافُ، وَهَابَ يَهَابُ^(٣)، وَغَيَدَ يَغِيدُ، وَعَوَّرَ يَعَوِّرُ، وَرَضِيَ يَرْضَى^(٤)، وَقَوِيَ يَقْوَى^(٥)، وَوَجِيَ

(١) (قَلَى - بمعنى أبغض - يقلَى) لغة ضعيفة منسوبة إلى بني عامر، والمشهور (قَلَى يَقْلَى) بكسر العين، على القياس.

(٢) ويقال فيه: باب فرح يفرح.

(٣) قال الثمانيني في شرح التصريف: فأما: "هَابَ يَهَابُ" و"خَافَ يَخَافُ" فأصله: "هَيَّبَ يَهَيَّبُ" و"خَوَّفَ يَخَوِّفُ" فانقلبت الواو والياء في الماضي ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وأما في المستقبل فإنهم نقلوا حركة العين إلى الفاء فسكنت العين وانفتحت الفاء فصارت: "يَهَيَّبُ" و"يَخَوِّفُ" ثم أتبعوا الياء والواو الفتحة التي نقلت منهما فصارتا ألفين فقالوا: "يهَابُ" و"يخَافُ"، ومن الناس من يقول: راعوا فتح ما قبلهما بعد النقل، وحركتهما قبل النقل، فصارتا كأنهما متحركتان وقبلهما فتحة، فانقلبتا ألفين.

يُوجَى^(٣)، وَعَعَّصَ يَعَصُّ، وَأَمِنَ يَأْمَنُ، وَسَيِّمَ يَسَامُ، وَصَدِيَّ يَصْدَأُ.

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخُلُو، والألوان والعيوب، والخَلِق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان في الغَزَل: كفِرِحَ وطَرِبَ وبَطِرَ وأَشِرَ، وكغَضِبَ وَحَزِنَ، وكشَبِعَ وَرَوِي

=

(١) (رَضِي) الأصل رَضِيَ لَأَنَّهُ من الرُّضْوَان فُأبدلت الواو ياءً لانكسار ما قبلها. (يَرْضَى) أصله يرضو، قلبت الواو ياء لمجاورتها متطرفة ثلاثة أحرف، ثم الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. الصبان.

(٢) أصل قوي: قَوِيَ؛ لأنه من القوة، قلبت الواو ياء؛ لتحركها وانكسار ما قبلها. ولم تدغم الواو في الواو مع أن أصله: قَوِيَ، بل قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها؛ لأن الإعلال مقدم على الإدغام. شرح الشافية لركن الدين. وقال ابن كمال باشا في الفلاح شرح المراح وهو يشرح ألفاظ المقدمة: (قوي) أصله (قوو) قلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار قوي، ثم قلبت ياء (يقوي) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويكتب على صورة الياء لانقلابها منها وإن كانت في الأصل واوًا.

(٣) (وجي يوجي) رقت قدمه أو حافره أو خفه من كثرة المشي فهو وَج وَجِي. انظر تاج العروس والمعجم الوسيط.

شرح شذا العرف

وَسَكِرٌ، وَكَعِطِشٌ وَظَمِيٌّ وَصَدِيٌّ^(١) وَهَيْمٌ^(٢)، وَكَحْمِرٌ وَسُودٌ، وَكَعُورٌ
وَعَمِشٌ^(٣) وَجَهْرٌ^(٤) وَكَغِيدٌ وَهَيْفٌ وَلَمِيٌّ^(٥).

(١) قال في اللسان: الصدى شدة العطش، وقيل: هو العطش ما كان، صدي يصدى صدى فهو صادٍ وصدٍ وصدَّيانٌ، وَالْأُنْثَى صَدِيًّا.

(٢) تقول: هيم البعير يهيم - كعلم يعلم - هياما - بضم الهاء وكسرهما - إذا أصابه داء كالحمي يسخن عليه جلده فيشتد عطشه، وهو هيمان ومهيوم وأهيم، والانثى هيمي ومهيومة وهيما، وأما الهيام بمعنى شدة العشق والافتتان بالنساء ففعله هام يهيم - كباع يبيع - ويقال في المصدر: هيما وهيوما وهياما - **بالكسر** - وهيما - بفتحها - والرجل هائم وهيمان وهيوم، والانثى هائمة وهيمي. من تعليق محمد محيي الدين وآخرين على شرح الشافية للرضي ١٤٦/١.

(٣) في مختار الصحاح: (العمش) في العين ضعف الرؤية مع سيلان دمعها في أكثر أوقاتها وبابه طرب فهو (أعمش) والمرأة (عمشاء).

(٤) في القاموس المحيط: وَجَهَرَتِ الْعَيْنُ، كَفَرِحَ: لَمْ تَبْصُرْ فِي الشَّمْسِ.

(٥) (غيد) الغيد بفتحيتين النعومة، وامرأة غيداءٌ وغادةٌ أي ناعمة، والأغيد الوسنان المائل العنق. و(هيف) الهيف بفتحيتين ضمير البطن والخاصرة، ورجل أهيفٌ وامرأة هيفاء. و(لمي) اللَّمَى سُمرَةٌ فِي الشَّفَةِ تُسْتَحْسَنُ، وَرَجُلٌ أَلْمَى، وَجَارِيَةٌ لَمِيَاءٌ بَيْنَةَ اللَّمَى. انظر مختار الصحاح.



الباب الخامس

فعل يفعل^(١) بضم العين فيهما، كَشُرْف يَشْرُف، وحَسُن يَحْسُن،
ووسُم يوسُم، ويَمُن ييمُن، وأَسْل يأسل^(٢)، ولوُم يلوُم، وجرؤ يجرؤ،
وسرؤ يسرؤ.

ولم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظه هَيَّو - صار ذا هيئة - ولا
يائي اللام وهو متصرف إلا نَهَو^(٣) - من النهية، بمعنى العقل - ولا مضاعفاً
إلا قليلاً، كَشَرَزَتْ - مثلث الراء - وكَبَبَتْ - بضم العين وكسرهما -

(١) ويقال فيه: باب شُرْف يَشْرُف.

(٢) في مختار الصحاح: رجل أسيل الخد أي لين الخد طويله، وكل مسترسل أسيل، وقد
أسل من باب ظرف.

(٣) يجوز بناء الفعل للتعجب على فَعْل، فإن كانت لامه ياءً صارت واواً؛ لتطرفها بعد
ضمة نحو: " قَصُو " بمعنى ما أقضاه. ولم يجيء مثل ذلك في متصرف إلا ما ندر من
قولهم: نَهَو الرجل فهو نَهِي، إذا كان كامل النهية أي العقل. إيجاز التعريف. وقال
السيوطي في الهمع: فَإِنْ أَصَلَهُ (نهي) قلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها وَذَلِكَ أَيْضاً شَاذ.

والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير^(١).

وهذا الباب للأوصاف الخلقية، وهي التي لها مُكث^(٢).

ولك أن تحوّل كل فعل ثلاثي^(٣) إلى هذا الباب، للدلالة على أن

معناه صار كالغريزة في صاحبه.

وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب^(٤)، فتسلخ عن

(١) لُبِّتَ بمعنى لَبِيتَ، أي صرت لبيبا، وشُرُزْتُ بمعنى شَرِرت، أي صرت كثير الشر. شرح التسهيل لابن مالك. قال الدقر: ويجوزُ في هذا المضعف الضم والكسر. معجم القواعد.

(٢) الدائمة أو التي تلازم صاحبها زمنًا طويلاً. النحو الوافي.

(٣) من الأبواب الأخرى. النحو الوافي. قال الأفغاني في الموجز: وكل فعل أردت منه الدلالة على ثباته في صاحبه حتى أشبه الغرائز، يجوز لك أن تحوله من بابه المسموع إلى هذا الباب للمبالغة في المدح مثل فهِم يفهم، وكذّب يكذب، بمعنى أن الفهم والكذب صارا ملكة ثابتة في صاحبهما.

(٤) كل فِعَلٍ كان على فَعَلٍ أو فِعَلٍ وأريد به الدلالة على كثرة القيام به من صاحبه حتى صار كالغريزة، أو أريد التعجب من فاعله، نقل إلى فَعُلٍ مثل: قضى قَضُو، عِلِمَ عِلْمٌ، فهِم فهِمٌ، غَضِبَ غَضْبٌ، كَتَبَ كُتُبٌ، ضَرَبَ ضَرْبٌ. من كتاب تصريف الأفعال لصالح سليم الفاخري.



الباب السادس

فِعْلٌ يَفْعُلُ بالكسر فيهما، كحَسِبَ يحسِبُ ونِعِمَ ينعمُ، وهو قليل في الصحيح، كثير في المعتلّ، كما سيأتي.

تنبيهات

الأول: كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة، إلا أفعال الباب الخامس، فلا تكون إلا لازمة. وأما رَحَّبْتُ الدارَ فعلى التوسع، والأصل رَحَّبْتُ بك الدارَ^(٢).

(١) فإذا قلت: كُرِّم، فأنت تتحدث عن صفة أصبحت لازمة في من نتحدث عنه لا عن حدث جرى أو لا يزال يجري، في مثل: قرأ محمد، يقرأ محمد. فالقراءة وقعت في الأول وهي حدث، وفي الثاني مستمرة في الوقوع أو الحدث. تصريف الأفعال لصالح سليم الفاخري.

(٢) قال ركن الدين في شرح الشافية: قوله: "وشذ: رَحَّبْتُكَ الدار" جواب عن سؤال مقدّر، وتقدير السؤال أن ما ذكرتم منقوض بـ"رَحَّبْتُكَ الدار" فإن "رَحَّبْتُ" فَعُل، مع أنه متعد إلى

=

والأبواب الثلاثة الأولى تسمى دعائم الأبواب^(١)، وهى في الكثرة

على ذلك الترتيب.

الثاني: أن فَعَلَ المفتوح العين، إن كان أوله همزة أو واوًا، فالغالب

أنه من باب ضرب، كأَسْر يَأْسِر، وأَتَى يَأْتِي، ووعَد يَعِد، ووزَن يَزِن، ومن غير الغالب: أَخَذَ وأَكَلَ ووَهَلَ. وإن كان مُضَاعَفًا فالغالب أنه من باب

=

المفعول الذي هو الكاف. وأجاب عنه بأنه شاذ في استعماله متعديًا، ثم بيّن أنه ليس بمتعدّد في الحقيقة؛ لأن أصله: رَحُبْتُ بك الدار؛ فلما كثر استعماله حذفوا الباء تخفيفًا.

(١) دعائم الأبواب هي في الاصطلاح أوزان: «فَعَلَ - يَفْعَلُ»، و«فَعَلَ - يَفْعَلُ» و«فَعَلَ - يَفْعَلُ»، نحو: «كتب - يكتب» و«جلس - يجلس» و«قرأ - يقرأ».

وسميت بهذا الاسم لكثرتها في لغة العرب، غير أن بعضهم اعتبر وزن «فَعَلَ - يَفْعَلُ» من دعائم الأبواب بدلًا من «فَعَلَ - يَفْعَلُ»، نحو: «علم - يعلم». المعجم المفصل للأسمر.

والرأي الأول هو الذي ذكره المؤلف.

ومن الذين ذكروا الرأي الثاني صاحب المراح حيث قال: وتسمى الثلاثة الأول دعائم

الأبواب (يعني: ضرب وقتل وعلم) **لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل، وكثرتهن.**

وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات، وانعدام مجيئه بغير حرف

الحلق. هـ. وقال في المفصل: وأما فَعَلَ يَفْعَلُ فليس بأصل ومن ثم لم يجىء إلا مشروطًا فيه

أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق.



نصر إن كان متعدياً^(١)، كَمَدَّهُ يَمُدُّه، وصدّه يصدُّه. ومن باب ضرب إن كان لازماً^(٢)، كَخَفَّ يَخِفُّ، وشدَّ يشدُّ، بالذال المعجمة.

(١) قال المؤلف الحملاوي هنا في الحاشية: قوله: فالغالب أنه من باب نصر إن كان متعدياً... إلخ، ومن غير الغالب مرَّ به يَمُرُّ، وجَلَّ القوم عن المنزلون يَجُلُّون جلا وجلولا ارتحلوا عنه، وهبَّت الرِّيح تهبُّ هبباً وهبوباً، وذرت الشمس تذرُّ فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع، وأجَّ الظليم وهو ذكر النعام في سيره يُوجُّ إذا سمع له دوي، وكرَّ الفارس على قرنه يكرُّ إذا رجع، وهمَّ بالأمر يهْمُّ عزم عليه، وعمَّ النبات يعمُّ طال، وزمَّ بأنفه يزُمُّ بمعنى تكبر، وسحَّ المطر يسحُّ سحاً نزل، وشكَّ في الأمر يشكُّ، وشقَّ عليه الأمر يشقُّ، وجنَّ عليه الليل يعجنُّ أي أظلم، وخشَّ في الأمر يخشُّ بمعنى دخل، وخبَّ الحصان يخبُّ أي أسرع في سيره، وكذا خبَّ النبات يخبُّ خبيباً إذا طال بسرعة.

قلت: هذه أفعال مضعفة لازمة، وجاءت من باب نصر، فخرجت عن القاعدة التي تقول: **إن الفعل المضاعف من باب فعل إما لازم أو متعد، فاللازم تكسر عين مضارعه، والمتعدى تضم.** وانظر لامية الأفعال مع شروحاتها.

(٢) قال المؤلف الحملاوي هنا في الحاشية: قوله: "ومن باب ضرب إن كان لازماً.." ومن غير الغالب حبه يحبه، بفتح الياء وكسر الحاء، لغة في: أحبه يحبه. وقد جاء بالوجهين عدة أفعال متعدية، وعدة أفعال لازمة.

فمن الأول: هرَّ فلان الشيء يهرُّ ويهرُّه: بمعنى كرهه. وأصل الهرير: صوت الكلب الخفي، وشدَّ متاعه يشدُّه ويشدُّه: بمعنى أوثقه، وعلَّه الشراب يعلُّه ويعلُّه، سقاه عللاً بعد

=

الثالث: مما تقدم من الأمثلة تعلم:

- **أن المضاعف يجيء من ثلاثة أبواب:** من باب نَصَرَ، وضَرَبَ،

=

نهل. والعلل: الشرب الثاني، والنهل محرَكًا: الشرب الأول، وبَتَّ الحبل وغيره يُبِتُّه ويُبِتُّه بَتًّا: قطعهُ، ونَمَّ الحديث يُنَمُّه ويُنَمُّه نَمًّا ونَمَّة: حملة وأفشاء، على وجه الإفساد.

ومن الثاني: صدَّ عن الأمر يَصُدُّ ويَصُدُّ صدودًا: أعرَض عنه، وأتَّ الشجر يُوْث ويُوْث: أي: كثر والتف، وخرَّ الحجر يَخْرُ ويَخْرُ: أي سقط من علو إلى أسفل، وحدت المرأة على زوجها تحُدُّ وتحُدُّ: تركت الزينة، وثرت العين تُثِرُّ وتُثِرُّ، ثرورًا: غزر ماؤها: ودرت الشاة تَدْرُ وتَدْرُ، وجمَّ الماء يَجْمُ ويَجْمُ: بمعنى كثر: وعنَّ له الشيء يَعْنُ ويعنُّ: بمعنى عرض. وشدَّ عن الجمهور يَشُدُّ ويَشُدُّ: انفرد، وشطَّت الدار تُشَطُّ وتُشَطُّ: بمعنى بعدت، وطشَّ المزن يَطُشُّ ويَطُشُّ: أمطر دون الرش، وآل السيف يُوْلُّ ويُوْلُّ: لمع.هـ.

تنبيه: يشير الحملأوي في حاشيته هنا إلى أن حَبَّه يَحِبُّه لزموا فيه الكسر، وهذا ما ذكره في الشافية، لكن **علق محققو شرح الرضي** (محمد محيي الدين مع صاحبيه ١١٧/١) بقولهم: قال الجوهري: " وحَبَّه يَحِبُّه -بالكسر- فهو محبوب شاذٌّ، لأنه لا يأتي في المضاعف يفعل -بالكسر- إلا ويشركه يفعل -بالضم- ما خلا هذا الحرف " اهـ. لكن ذكر أبو حيان أنه سمع فيه الضم أيضًا، فيكون فيه وجهان، وعلى هذا لا يتم قول المؤلف: "ولزموه في حَبَّه يَحِبُّه"، ولا تعليل الجوهري شذوذه بعدم مجيء الضم فيه، ولو أنه علل الشذوذ بما هو علته على الحقيقة - وذلك أن قياس المضعف المتعدي الضم- لم يرد عليه شيء.



وَفَرِحَ، نَحْوَ سَرَّهَ يَسُرُّهُ، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَعَضَّهٖ يَعْضُهٗ.

- ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب، وفتح، وفرح، وشرف، نحو: أخذ يأخذ، وأسَرَ يأسِر، وأهَبَ يَأهَبُ^(١)، وأَمِنَ يَأْمَن، وأَسْلَ يَأْسُل.

- ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح وشرف، نحو: وأي يَئِي، وسأل يسأل، وسِمَمٌ يسَام، ولَوْمٌ يَلْمُوم.

- ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب وفتح، وفرح، وشرف، نحو: برأ^(٢) يبرؤ، وهنأ يهنئ، وقرأ يقرأ، وصدأ يصدأ، وجرؤ يجرؤ.

- والمثال يجيء من خمسة أبواب: من باب ضرب، وفتح، وفرح، وشرف، وحسب؛ نحو: وعد يعد، ووهل يوهل، ووجل يوجل، ووسم يوسم، وورث يرث، وقد ورد من باب نصر لفظة واحدة في لغة عامرية،

(١) أهب: استعد.

(٢) قال المؤلف الحملاوي هنا في الحاشية: أي من برأ المريض، وهذه إحدى لغاته، وكذلك هنا يهنئ في إحدى لغاته اهـ.

وهي وَجَدَ يَجِدُ، قال جرير:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بَشْرَبَةً تَدْعُ الْحَوَائِمَ لَا يَجِدُنَ غَلِيلاً^(١)

رُوي بضم الجيم وكسرهما. يقول لمحبوبته: لو شئت قد روي الفوَادُ

بشربة من ريقك، تترك الحوائم أي العطاش، لا يَجِدُنَ حرارة العطش.

- والأجوفَ يجيء من ثلاثة أبواب: من باب نَصَرَ، وَضَرَبَ،

وَفَرِحَ، نحو: قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وَغَيِدَ يَغَيِدُ، وَعَوَرَ

يعوَرُ، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً، وفي الثاني يائياً، وفي

الثالث مطلقاً، وجاء طال يطول فقط من باب شَرَفَ.

- والناقص يجيء من خمسة أبواب: من باب نصر، وضرب،

وفتح، وفرح، وشرف. نحو: دعا، ورمى، وسعى، ورضي، وسرو.

(١) استشهد المؤلف بالبيت على أن الضم في مضارع وجد لغة ضعيفة خاصة بيني عامر،

ووجه ضعفها أنها خارجة عن القياس والاستعمال، إذ القياس أن لا تحذف فاء المثال إذا

كانت أوأ وإلا من المضارع المكسور العين، والاستعمال الغالب في هذه الكلمة الكسر،

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ

فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ فيكون الضم شاذاً قياساً واستعمالاً. من تعليق محمد محيي الدين

وأخرين على شرح الشافية للرضي.

ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني، ما اشترط في الأجوف منهما.

- **واللفيف المفروق يجيء من ثلاثة أبواب:** من باب ضرب،

وفرح، وحسب. نحو: وَفِي يَفِي، وَوَجِي يَوْجِي، وَوَلِي يَلِي.

- **واللفيف المقرون يجيء من بابي ضرب، وفرح.** نحو: رَوَى

يُرْوِي، وَقَوِي يَقْوَى، وَلَمْ يَرِدْ يَائِي الْعَيْنِ وَاللَّامِ إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ مِنْ بَابِ فَرَحٍ، هُمَا عَيْيٌ، وَحَيْيٌ.

الرابع: الفعل الأجوف، إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في

المضارع، فهو من باب نصر، كقال يقول، ما عدا طال يطول، فإنه من باب شُرْف. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب كباع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما، فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وَغَيْدٌ يَغِيدُ، وَعَوْرٌ يَعْوَرُ.

والناقص إن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع، فهو من

باب نصر، كدعا يدعو. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع، فهو من باب ضرب، كرمى يرمي. وإن كان بالألف فيهما، فهو من باب فتح، كسعى يسعى. وإن كان بالواو فيهما، فهو باب شُرْف كسُرُو يسُرُو. وإن كان بالياء فيهما، فهو من باب حَسِب كَوَلِي يَلِي. وإن كان بالياء في

الماضي وبالألف في المضارع، فهو من باب فرح، كَرَضِي يَرْضِي .

الخامس: لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثة عَشَرَ فعلاً، وهي: وثَقَ به، ووَجِدَ عليه: أي حَزِنَ، ووَرِثَ المالَ، ووَرِعَ عن الشبهات، ووَرِكَ: أي اضطجع، ووَرِمَ الجُرح ووَرِيَ المَخ: أي اكتنز، ووَعِقَ عليه: أي عَجَلَ، ووَفِقَ أمرَه: أي صادفه موافقاً، ووَقِهَ له أي سمع ووَكِمَ: أي اغتَمَّ، ووَلِيَ الأمرَ، ووَمِقَ: أي أَحَبَّ.

ووَرَدَ أحد عشر فعلاً، تُكْسَرُ عينها في الماضي، ويجوز الكسر والفتح في المضارع، وهي يَسَّسَ، بالموحدة، وحَسِبَ، ووَبِقَ: أي هلك، ووَحِمَتِ الحُبْلَى، ووَحِرَ صدرُه، ووَغِرَ: أي اغتاظ فيهما، ووَلِغَ الكلبَ، ووَلِهَ، ووَهَلَ: أي اضطرب فيهما، ويَسَّسَ منه، ويس الغصن.

السادس: كون الثلاثي على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعي^(١)، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط. ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً، لمخالفة

(١) ولمعرفتها يرجع إلى المعاجم حيث يتبين الفعل وبابه.



صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره^(١) تراعى صورة الماضي فقط، لأن لكل ماض مضارعاً لا تختلف صورته فيه.

السابع: ما بُني من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغلبة في المفاخرة، فقياس مضارعه ضمُّ عينه، كَسَابَقَنِي زَيْدٌ فَسَبَقْتُهُ، فأنا أسبقه، ما لم يكن واوياً الفاء، أو يائي العين أو اللام، فقياس مضارعه كسر عينه، كواثبته فَوَثَبْتُهُ، فأنا أثبه وبايعته فَبَيْعْتُهُ، فأنا أبيعُهُ، وراميته فرَمَيْتُهُ، فأنا أرميه^(٢).

(١) أي في غير الثلاثي. وسوف يعقد المؤلف فصلاً في تصريف الأفعال بعضها من بعض.
(٢) قال عزيمة في المغني تصريف الأفعال: ومعنى المغالبة أن تشارك غيرك في معنى، فيظهر واحد منكما على الآخر ويستبد بالمعنى دونه، فينسبه لنفسه بصيغة ثلاثي مفتوح العين، فإذا قلت: كارمني. اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرم كما كان منك إليه، فإذا غلبته في الكرم وأردت بيانه تبنيه على فعل بفتح العين لكثرة معانيه ومضارعه مضموم العين، فتقول: كارمني فكرمته أكرمه وضاربني فضربته أضربه، فهذا قد ضربته وضربك ولكن غلبته في الضرب ويجوز أن لا تكون ضربته ولا ضربك ولكنما ضربتما غيركما، كما يجوز أن لا تكون أكرمه ولا أكرمك ولكنما أكرمتما غيركما وغلبته في هذا.
مضارع المغالبة مضموم؛ لأنه يجري مجرى الغرائز إذ كان موضوعاً للغالب فصار كالخصلة له.

=

أوزان الرباعيِّ المجرّد وملحقاته^(١)

=

إذا قصدت المغالبة حول الفعل إلى باب نصر ينصر، سواء كان الفعل من هذا الباب كناصرته فنصرته أنصره، أم كان من غيره نحو ضاربني فضربته أضربه، وغالبني فغلبته أغلبه، وكارمني فكرمته أكرمه.

إلا إذا كان الفعل مثلاً أو أجوف يائياً أو ناقصاً يائياً، فهذه الأنواع لزمّت باب ضرب يضرب فلا تحول عنه، ولو أريد منها المغالبة، فتقول: واعدني فوعدته أعهده، وياسرني فيسرته أيسره، وبايعني فبعته أبيعته، وراماني فرميته أرميه.

ولا أثر لحرف الحلق عند الجمهور في باب المغالبة فتضم عين الفعل في المضارع وإن كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق نحو: شاعرنِي فشعرته فأنا أشعره، وصارعني فصرعته فأنا أصرعه.

وذهب الكسائي والجوهري إلى جواز فتح عين المضارع في باب المغالبة لأجل حرف الحلق بدليل السماع في قولهم: شاعرنِي فشعرته أشعره، وفاخرني ففخرته أفخره.

وقال عباس حسن: المغالبة: تسابق اثنين أو أكثر - إلى أمر، وتزاحمهما عليه، رغبة في انتصار كل فريق على الآخر؛ وتغلبه في ذلك الأمر، ولأهمية المغالبة سنعود للكلام عليها في الزيادة والتفصيل، ص ١٧٣. هـ. فارجع إلى النحو الوافي.

(١) ملحقات الفعل الرباعي المجرد هي أفعال ثلاثية مجردة زيد عليها حرف واحد لتصير على وزن الفعل الرباعي المجرد وحينئذ تعامل معاملته في سائر التصاريف. فمثلاً الفعل

=



للباعي المجرد وزن واحد، وهو فعلل، كدحرج يدحرج، ودربخ
يدربخ^(١). ومنه أفعال نحتها^(٢) العرب من مُرْكَبَات، فتحفَظ ولا يقاس
عليها، كبسَمَل: إذا قال: بسم الله، وحوقل إذا قال: لا حول ولا قوة إلا
بالله، وطَلَبَق إذا قال: أطال الله بقاءك، ودَمَعَز إذا قال: أدام الله عزك،

=

الثلاثي المجرد بطر من "بَطَرْتُ الشَّيْءَ أَبْطَرُهُ بَطْرًا: شَقَقْتُهُ" زيدت الياء فصار يبطر ولا
تؤثر زيادة الياء في المعنى فإن معنى يبطر هو نفس معنى بطر، وإنما زيدت الياء لفائدة
اللفظ؛ بأن تتصرف بطر نفس تصرف دحرج، فتقول: يبطر يبيطر ببطرة كما تقول: دحرج
يدحرج دحرجة.

(١) قال الحملاوي في الحاشية: دربخ الرجل بالخاء المعجمة: إذا طأطأ رأسه وسوى
ظهره. اهد منه.

(٢) النحت هو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يشترط فيه حفظ الكلمة
الأولى بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة
الحركات، والسكنات، كما يعلم من شواهد. نعم كلامهم يُفهم اعتبار ترتيب الحروف.
والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمي، ونقل عن فقه اللغة لابن
فارس قياسيته.

ومنه في القرآن: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ الانفطار: ٤. قال الزمخشري: هو منحوت من بعث
وأثير، أي بُعِثَ موتاها وأثير تراها. الخضري على ابن عقيل.

وَجَعَلَ إِذَا قَالَ: جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ.

وملحقاته سبعة:

الأول: فَعَلَّلَ، كَجَلَبَبَهُ^(١): أي ألبسه الجلباب.

الثاني: فَوَعَلَ، كَجَوْرَبَهُ: أي ألبسه الجَوْرَبَ.

الثالث: فَعَوَلَ كَرَهْوِكَ فِي مِشِيْتِهِ: أي أسرع.

الرابع: فَيَعَلَ كَبَيْطَرَ، أي أصلح الدواب.

الخامس: فَعَيْلَ، كَشَرِيْفَ الزَّرْعِ. قَطَعَ شَرِيْفَاهُ.

السادس: فَعَلَى، كَسَلَقَى: إِذَا اسْتَلَقَى عَلَى ظَهْرِهِ.

السابع: فَعَنَلَّ كَقَلْنَسَهُ: أَلْبَسَهُ الْقَلْنَسُوَّةَ^(٢).

والإلحاق: أن تزيد في البناء زيادة، لتلحقه بآخر أكثر منه، فيتصرف

(١) بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله في آخره. متن البناء. فإن أصله جلب أي أتى

بشيء من بلد لآخر للبيع. حل المعقود من نظم المقصود.

(٢) فإن الباء الثانية في جلبب، والواو في جورب ورهوك، والياء في بيطر وشريف، والألف

في سلقى، والنون في قلنس، زوائد للإلحاق بدرج.



(١) وحتى تكتمل الفائدة ولأهمية مبحث الإلحاق في علم الصرف أنقل لك بعض المسائل المهمة في الإلحاق من كتاب تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم للأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن فراج الصاعدي.

الإلحاق في اللغة: الإدراك، والمُلْحَقُ: الدَّعِيُّ المُلْصَقُ بغير أبيه.

وهو في اصطلاح اللغويين: أن يزداد على الحروف الأصلية؛ في الاسم، أو الفعل، حرفٌ أو حرفان، زيادةً غير مطَّردةٍ في إفادة معنى؛ ليصير المزيد بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى أكبر منها؛ في عدد حروفها، وحركاتها، وسكناتها على الترتيب، وفي تصاريفها من الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، وغيرها إن كان المُلْحَق به فعلاً، ومن التثنية والجمع وغيرها إن كان الملحق به اسماً.

ومثال الملحق من الأفعال: (جَلِبَبَ جَلْبِيَّةً) و (سَيَطَرَ سَيْطَرَةً) و (هَرَوَلَ هَرَوْلَةً).

ومثاله من الأسماء: (الجَدْوَلُ) و (الكَوَكَبُ) و (الإنْقَحْلُ). الإنْقَحْلُ: الكبير الهرم.

ويميِّز الملحق من الأصليِّ بعلاماتٍ منها:

أ- أن لا تطرد الزيادة فيه؛ لإفادة معنى زائد على معنى الملحق به؛ نحو: (جَحَنَفَلَ) و (جَحْفَلَةً) و (ضَرَبَ) و (ضَرْبَ). وقد يتغيَّر معنى الأصل الملحق به بزيادة الإلحاق؛ كما في (جَلِبَبَ) و (جَلَبَ) و (حَوَقَلَ) و (حَقَلَ) فإن معنى المزيد يخالف معنى الأصل في كلِّ منهما.

بل ربّما كان الأصل بلا معنى فيصبح بزيادة الإلحاق ذا معنى؛ وذلك نحو (كَوَكَبَ) فأثَّه لا معنى لـ (ك ك ب).

=

=

ب- أن لا يدغم التماثلان مع موجب الإدغام؛ نحو: (قَرَدِدِ) و (قُعُدِدِ) و (أَقْعُنُسَسِ) وذلك للحفاظ على الوزن الملحق به؛ بخلاف نحو (مَشَدِّ) و (أَعَدِّ) و (أَخْضَرِّ) لأنَّ الزيادة فيها لمعنى؛ فلم يراعِ الغرض اللفطي.

ج- موافقة الكلمة المزيده فيها لوزن من الأوزان الأصليّة في الحركات والسكنات على ترتيبها.

د- مجيء مصدر الملحق على قياس ما ألحق به؛ فمصدر الملحق بالرّباعي على قياس (المفعَلَلَة) في مصدر الرّباعي؛ نحو (بَيَطَّرَ بَيَطْرَةً) و (جَهَوَرَ جَهْوَرَةً). وقبل أن تأتي على أوزان الملحق نعرض لجملة من الأمور؛ منها: أن الأصل أن لا يلحق إلا بالبناء المجرد؛ ...

ومن الأمور التي نعرض لها: أن الزائد للإلحاق لا يكون أولاً؛ كهمزة (أفعل) و(أفعل) و(إفعل) و(أفعل) وتاء (تفعل) وميم (مفعل)، فإذا انضم إلى الزيادة أولاً زيادةً أخرى، صارت للإلحاق، وذلك نحو: أَلْدَدِ - الألدد: شديد الخصومة - ، وأَلَنْجَجِ - عود طيب الرائحة - ؛ الهمزة والتون للإلحاق، وكذلك: يَلْدَدُ، وَيَلَنْجَجُ، فإن زالت التون لم تكن الهمزة ولا الياء وحدهما للإلحاق؛ وذلك نحو: أَلْدُ، وَيَلْجُ؛ وعلّة ذلك أن الزيادة، في أول الكلمة، إنّما بأبها معنى المضارعة، وحرف المضارعة إنّما يكون مفرداً أبداً؛ فإذا انضم إليه غيره خرج بمضامته إياه عن أن يكون للمضارعة، فإذا خرج عنها، وفارق الدلالة على المعنى، جُعِلَ للإلحاق؛ لأنّه قد أمِن بما انضم إليه أن يصلح للمعنى.

=



أوزان الثلاثيِّ المزيد فيه

الفعل الثلاثيِّ المزيد فيه ثلاثة أقسام: ما زيد فيه حرف واحد،

وما زيد فيه حرفان، وما زيد فيه ثلاثة أحرف. فغاية ما يبلغ الفعل

=

ومنها أن الإلحاق ليس له حروف مخصوصة؛ فحروف الزيادة حروف الإلحاق؛ لأنَّ الإلحاق نوعٌ من الزيادة، وكما وقعت الزيادة بجميع الحروف - تقريباً - في حال الزيادة بالتضعيف؛ فإنَّ الإلحاق كذلك - أيضاً - في حال تكرير الحرف؛ نحو (جَلَبَب) و (قَرَدَد). ومنها أنه لا يلحق بالثلاثيِّ؛ لأنَّه أقلُّ الأصول، إلا ما ذُكِرَ على سبيل النُدْرَةِ؛ فقد قيل: إنَّ تاءَ (بِنْتٍ) للإلحاق بـ (جَذَع) وتاءَ (أُخْتٍ) للإلحاق بـ (قُفْل).

ومنها أن الإلحاق سَماعِيٌّ، لا يكاد يطرد إلا في بناءين:

أحدهما: إلحاق الثلاثيِّ بالرِّباعيِّ، بتضعيف اللام؛ نحو (قَرَدَدٍ) و (جَلَبَبٍ) وعلى هذا اقتصر المازنيُّ في المطرّد؛ بقوله: "فأما المطرّد الذي لا ينكسر فإن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق، مثل: مَهْدَدٍ، وَمَرْدَدٍ، وَسُرْدَدٍ، وَعُنْدَدٍ، والأفعال: جَلَبَبٌ يُجَلِبِبُ".

وثانيهما: ما ذكره ابنُ جِنِّي عن شيخه أبي عليٍّ؛ وهو بناء (فَعَنَلَى) من الثلاثيِّ؛ كقولهم: رجلٌ صَرَنَبَى. ومعنى ذلك "أنك لو احتجت في شعرٍ أو سجعٍ أن تشتق من: صَرَبَ اسماً أو فعلاً أو غير ذلك، لجاز، وكنت تقول: صَرَبَبَ زيدٌ عمراً، وأنت تريد صَرَبَ، وكنت تقول: هذا صَرَبَبٌ قد أقبل... وكذلك تقول: رجلٌ صَرَنَبَى، ونحوه. وليس لك أن تقول: صَوْرَبَ زيدٌ عمراً، ولا: هذا رجلٌ صَوْرَبٌ، أو صَيْرَبٌ؛ لأنَّ هذا الإلحاق لم يطرد أطراد الأوّل".

بالزيادة ستة، بخلاف الاسم، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة لِثقل الفعل،
وخيْفَة الاسم، كما سيأتي.

فالذي زيد فيه حرف واحد، يأتي على ثلاثة أوزان:

الأول: أفعلّ، كأكرم، وأولى، وأعطى، وأقام، وآتى^(١)، وآمن^(٢)،
وأقرّ.

والثاني: فاعلّ، كقاتل، وآخذ، ووالى.

الثالث: فعّل بالتضعيف، كفرّح، وزكّى، وولّى، وبرّأ.

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان:

الأول: انفعلّ، كانكسر، وانشقّ، وانقاد^(٣)، وانمحي.

الثاني: افتعلّ، كاجتمع، واشتق، واختار، وادّعى، واتّصل، واتّقى،

(١) مدّة آتى منقلبة عن حرفين همزة متحرّكة وهمزة ساكنة، وزنه أفعل أي أصله آتى لأن مضارعه يؤتى. الجدول في إعراب القرآن.

(٢) المدّة في آمن أصلها همزتان الأولى مفتوحة والثانية ساكنة أي آمن على زنة أفعل. الجدول في إعراب القرآن.

(٣) أصلها انقود، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً.

واضطرب، واضطرب^(١).

الثالث: افعلّ، كاحمرّ، واصفرّ، واعورّ. وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب، وندر في غيرهما، نحو: ارفّض عرقاً، واخضلّ الروض، ومنه ارعوى^(٢).

الرابع: تفعلّ، كتعلّم وتزكّى، ومنه اذكّر واطهّر^(٣).

الخامس: تفاعل كتباعَد وتشاورَ، ومنه تبارك وتعالى، وكذا أثاقل،

(١) انظر الفصل الذي عقده المؤلف في فاء الافتعال وتائه.

(٢) قال المؤلف الحملاوي في الحاشية: أصله ارعوو، قدموا الإعلال على الإدغام لخفته، كما قدموه في قوي. هـ.

فيقال: أصله ارعوو، قلبت الواو الثانية ياء لوقوعها خامسة في الطرف، ثم انقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ومعنى ارفّض العرقُ: سال وجرى، واخضلّ الشيء: ابتلّ، وارعوى عن القبيح: كفّ.

(٣) قال المؤلف الحملاوي في الحاشية هنا: الأصل في ذلك تذكّر وتطهّر وتثاقل وتدارك، قلبت التاء في الجميع من جنس الحرف الثاني، وأدغم المثلان؛ فاجتلبت همزة الوصل. هـ. ويقال في وزن اذكّر واطهّر: تفعلّ؛ لأننا لم نعتد بهمزة الوصل بل راعينا الأصل؛ لأن همزة الوصل هذه لم تزد لتأتي بمعنى مثل انطلق وإنما زيدت للنطق بالساكن.

وإدّارك^(١).

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان:

الأول: استفعَل، كاستخرج، واستقام^(٢).

الثاني: افْعَوَعَل، كاغودَدَن الشعر: إذا طال، واعشوشب المكان: إذا

كثر عُشبه.

الثالث: افْعَال، كاحمارَّ واشهابَّ: قَوِيَتْ حُمْرته وشُهْبته.

الرابع: افْعَوَّل، كاجلوِّذ: إذا أسرع، واعلوِّط: أي تعلق بعنق البعير

فركبه.

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أصلها "استقوم" فنقل فتحة الواو إلى الساكن، فسكنت الواو، وأتبع الفتحة التي قبلها فصارت ألفاً.

ومن النحويين من يقول: راعوا حركة الواو قبل النُّقل، وفتحة ما قبلها بعد النُّقل، والكلمة واحدة، فصارت كأنها متحرّكة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً. الثماني.

قال في النحو الوافي: يقال هذا تعليلاً للقلب، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة؛ هي: أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً.



أوزان الرباعيِّ المَزِيدِ فيه وملحقاته^(١)

ينقسم الرباعي المَزِيدِ فيه إلى قسمين: ما زيد فيه حرف واحد، وما

زيد فيه حرفان.

فالذي زيد فيه حرف واحد: وزن واحد. وهو تَفَعَّلَ كتدحرج.

والذي زيد فيه حرفان وزنان:

الأول: افعلَّلَ، كاحرنجم.

والثاني: افعلَّلَ، كاقشعرَّ، واطمأنَّ^(٢).

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان:

الأول: تفعَّلَلَّ، كتجلبَّبَ^(٣).

الثاني: تفعوَلَّ، كترهوكَ.

(١) الملحقة بالرباعي المَزِيدِ فيه إما ملحقة بـ "تدحرج"، وإما ملحقة بـ "احرنجم".

(٢) أصل اطمأنَّ اطمأنَّ نقلت حركة النون إلى الهمزة، وأدغمت النون في النون. الجاربردي.

(٣) فهذه الأفعال أصلها من الثلاثي، فزيد فيه حرف للإلحاق ثم زيدت عليه التاء.

الثالث: تَفَيْعَلْ، كَتَشَيْطَنَ.

الرابع: تَفَوَّعَلْ، كَتَجَوَّرَبَ.

الخامس: تَمَفَّعَلْ، كَتَمَسْكَنَ.

السادس: تَفَعَّلَى، كَتَسَلَقَى.

والملاحق بما زيد فيه حرفان، وزنان:

الأول: افْعَلَّلْ، كاقْعَنَسَسَ^(١).

والثاني: افْعَعَّلَى، كاسلنقى.

والفرق بين وزني احرنجم واقعنس، أن اقْعَنَسَسَ إحدى لاميه

زائدة للإلحاق^(٢)، بخلاف احرنجم، فإنهما فيه أصليتان^(٣).

(١) فهذه الأفعال أصلها من الثلاثي، فزيد فيه حرف للإلحاق ثم زيد فيه حرفان.

(٢) يقال: اقْعَنَسَسَ إذا اجتمع أو تأخر. قال أبو عمرو: سألت الأصمعي: ما الاقعنس؟

فقال: هكذا؛ فقدّم بطنه وأخّر صدره، من قَعَسَ الرجل بمعنى: اقْعَنَسَسَ. ركن الدين في

شرح الشافية.

(٣) "احْرُنَجَمَ"؛ أصله: حرجم، زيدت فيه همزة الوصل والنون.



تنبيهان

الأول: ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام: ثلاثي، ورُباعي، وخُماسي، وسداسي. وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسَّكَنَات سبعة وثلاثون بابًا.

الثاني: لا يلزم في كل مجرّد أن يُستعمل له مَزِيدٌ^(١)، ولا في كل مَزِيد أن يُستعمل له مُجَرَّدٌ^(٢)، ولا في ما استُعْمِل فيه بعض المَزِيدَات، أن يُستعمل فيه البعض الآخر، بل المدار في كل ذلك على السَّماع. ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فَطَرِدُ زيادةُ الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب: أذهب، وفي خرج: أخرج.



(١) مثل ليس وخلا ونحوهما من الأفعال الجامدة. معجم القواعد للدقر.
(٢) مثل اجلوذ واعرندى ونحوهما مِنْ كُلِّ ما كان على افعولَ وافعنلى. معجم القواعد للدقر. ومن أمثلة ذلك أيضًا ما قال ابن سيده في المحكم: وتَرَّتْ للسَّفر: تجهز له. وأخذ زُتته للسَّفر، أي: جَهَّازَه، لم يُستعمل الفعلُ من كلِّ ذلك إلا مَزِيدًا، أعني أنهم لم يقولوا: زَتَّه. ومنه أيضًا: استنوق الجممل، وأشعر الجنين في بطن أمه. وقال ابن سيده في المحكم: وأرى قد حكى شعر.

فصل في معاني صيغ الزوائد

أَفْعَلْ

تَأْتِي لَعْدَةً مَعَانٍ:

الأول: التَّعْدِيَّة، وهي تَصْيِيرُ الْفَاعِلِ بِالْهَمْزَةِ مَفْعُولًا، كَأَقَمْتُ زَيْدًا، وَأَقَعَدْتُهُ، وَأَقْرَأْتَهُ. الْأَصْلُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ وَقَرَأَ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ صَارَ زَيْدٌ مُقَامًا مُقْعَدًا مُقْرَأً، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ لَازِمًا صَارَ بِهَا مَتَعْدِيًّا لِوَاحِدٍ، وَإِذَا كَانَ مَتَعْدِيًّا لِوَاحِدٍ صَارَ بِهَا مَتَعْدِيًّا لِاثْنَيْنِ، وَإِذَا كَانَ مَتَعْدِيًّا لِاثْنَيْنِ، صَارَ مَتَعْدِيًّا لِثَلَاثَةٍ. وَلَمْ يُوجَدْ فِي اللُّغَةِ مَا هُوَ مَتَعَدٌ لِاثْنَيْنِ وَصَارَ بِالْهَمْزَةِ مَتَعْدِيًّا لِثَلَاثَةٍ إِلَّا رَأَى وَعَلِمَ، كَرَأَى وَعَلِمَ زَيْدٌ بَكْرًا قَائِمًا، تَقُولُ: أَرَيْتُ أَوْ أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا قَائِمًا.

الثاني: صَيْرُورَةٌ شَيْءٍ ذَا شَيْءٍ، كَأَلْبِنَ وَأَتَمَّرَ وَأَفْلَسَ: صَارَ ذَا لَبِنٍ وَتَمَّرَ وَفُلُّوسَ.

الثالث: الدخول في شيء، مكانًا كان أو زمانًا، كأشأم وأعرق



وأصبحَ وأمسى، أي دخل في الشأم^(١)، والعراق، والصبح، والمساء.

الرابع: السَّلْبُ والإزالة، كأقذيتُ عينَ فلان، وأعجمتُ الكتابَ: أي

أزلتُ القذَى عن عينه، وأزلت عُجْمَةَ الكتابِ بنقطه.

الخامس: مصادفة الشيء على صفة، كأحمدتُ زيدًا: وأكرمته،

وأبخلته، أي صادفته محمودًا، أو كريمًا، أو بخيلًا.

السادس: الاستحقاق، كأحصَدَ الزرع، وأزَوَجْتُ هند، أي استحق

الزرع الحَصَادَ، وهند الزَّوْجَ.

السابع: التعريض، كأرهنْتَ المتاعَ وأبعثته^(٢): أي عرضته للرهن

والبيع.

(١) الشأم - وتخفف الهمزة - الإقليم الشمالي الغربي من شبه جزيرة العَرَب. المعجم الوسيط. فالشأم يهمز ولا يهمز. مشارق الأنوار.

(٢) وأبعت الفرس أي عرضته للبيع ... وفي كتاب فعلت وأفعلت للزجاج: وقال النحويون: أبعته عرضته للبيع، وأنشدوا.

ورضيت ألاء الكميت فمن يُبيع فرسًا فليس جوادنا بُمباع

قالوا: معناه يعرض للبيع، ومعنى ألاء الكميت نعم الكميت، جعل نجاءه به من المهالك نعمًا. بحث في صيغة أفعال لمصطفى النماس.

الثامن: أن يكون بمعنى استفعل، كأعظمته: أي استعظمته.

التاسع: أن يكون مطاوعاً^(١) لفعل بالتشديد، نحو: فطَّرته فأفطره وبشَّرتَه فأبشَّر. وبشَّرتَه فأبشَّر.

العاشر: التمكين، كأحفرته النهر: أي مكنته من حفره.

وربما جاء المهموز كأصله، كسرى وأسرى، أو أغنى عن أصله لعدم وروده، كأفلح: أي فاز^(٢).

وندر مجيء الفعل متعدياً بلا همزة، ولازمًا بها، كَنَسَلْتُ ريشَ الطائر، وأنسلَ الريشُ، وعَرَضْتُ الشيء: أظهرته، وأعرض الشيء: ظهر، وكَبَيْتُ زيدًا على وجهه، وأكَبَّ زيد على وجهه، وقَشَعَتِ الرِيحُ السحاب، وأقشَع السحابُ قال الشاعر:

(١) المطاوعة قبول فاعل فعل، أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقًا، وإن شئت قلت: حصول الأثر من الأول للثاني مع التلاقي اشتقاقًا. والقيد الأخير لإخراج نحو: ضربته فتألم. الصبان على الأشموني. وسيأتي لها مزيد بيان قريبًا.

(٢) فإنه لم يرد «فلح» بمعنى فاز.

كما أبرقت قومًا عطاشًا سحابةً فلما رأوها أقشعت وتجلت^(١)

(١) في اللسان: وقد انقشع الغيم وأقشع وتقشع وقشعته الريح أي كشفته فانقشع، قال ابن جني: جاء هذا معكوسًا مخالفًا للمعتاد وذلك أنك تجد فيها فعلًا متعديًا وأفعل غير متعد. هـ. ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ﴾ قال أبو حيان: ومكبًّا حال من أكب وهو لا يتعدى وكب متعد قال تعالى: ﴿فَكَبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾.

والحديث "وهل يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم" فقال: يكب بالفتح. بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين، مصطفى النماس، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٥٣/٢٣٦.

قال الحملاوي في الحاشية: قال دده خليفة: ترتقي هذه الأفعال إلى ثلاثة عشر فعلًا. وعدّ منها غير التي في الأصل: أنقض البعير بالقاف والضاد المعجمة، وألأم، وأطارت الناقة، وأنزفت البئر، وأمرت الناقة، وأسبق البعير بالسين المهملة والباء الموحدة، وقلعه الله فأقلع، وحجمه فأحجم. اهـ.

وفي عمدة الكتاب للنحاس: باب أفعل الشيء وفعلته وهو بابٌ غريبٌ حسنٌ:

أمرت الناقة: إذا در لبنها، ومريتها: إذا استدررتها بالمسح.

شنت البعير: مددته بالزمام حتى رفع رأسه وأشنت: إذا رفع رأسه.

أنسل وبر البعير: إذا انقطع وسقط، ونسلته أنا، وكذلك في ريش الطائر.

أنزفت البئر: إذا ذهب ماؤها، ونزفتها أنا.

وأفشع الغيم، وقشعته الريح، وأقشع القوم: تفرقوا.

وَفَاعَلٌ

يكثر استعماله في معنيين، أحدهما: التشارك بين اثنين فأكثر، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً، فيقابله الآخر بمثله، وحينئذ فيُنسَب للبادئ نسبة الفاعلية، وللمقابل نسبة المفعولية. فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً، نحو: ماشيته، والأصل: مَشَيْتَ ومشى. وفي هذه الصيغة معنى المغالبة، ويدلُّ على غلبة أحدهما، بصيغة فَعَلَ من باب نصرَ مالم يكن وَاوِيَّ الفاء، أو يائي العين أو اللام، فإنه يَدُلُّ على الغلبة من باب ضَرَبَ كما تقدم، ومتى كان فعل للدلالة على الغلبة كان متعدياً، وإن كان أصله لازماً، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أي باب كان.

وثانيهما: المُوَالاة، فيكون بمعنى أفعال المتعدي، كواليت الصوم وتابعته، بمعنى أوليتُ، وأتبعْتُ بعضه بعضاً. وربما كان بمعنى فَعَّلَ المضعف للتكثير، كضاعفت الشيء



وضَعَّفْتَهُ، وبمعنى فَعَّلَ^(١)، كدافع ودَفَعَ، وسافر وسَفَرَ^(٢)، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته، ك﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾، جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر، وإظهار الإسلام، ومجازاته لهم، مخادعة.

وَفَعَّلَ

يكثر استعمالها في ثمانية معانٍ، تُشارك أفعَلَ في اثنين منها، وهما التعدية، كقَوِّمْتَ زَيْدًا وقَعَّدْتَهُ، والإزالة كجَرَّبْتُ البعيرَ وقَشَّرْتُ الفاكهة، أي أزلت جَرَبَهُ، وأزلت قشرها.

وتنفرد بستة:

أولها: التكرير في الفعل، كجَوَّلَ، وطَوَّفَ: أكثر الجَوْلان

(١) فلا يدل حينها على مشاركة.

(٢) (سَفَرَ) خرج إلى السفر وبابه جلس فهو (سافر) وقوم (سفر) كصاحب وصحب (وسفار) كراكب وركاب. مختار الصحاح.

والطَّوْفَانِ، أو في المفعول، كـ ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾^(١)، أو في الفاعل،
كَمَوَّتِ الْإِبِلُ وَبَرَّكَتْ.

وثانيها: صيرورة شيءٍ شبه شيءٍ، كقوَّس زيدٍ، وحجَّر الطين:
أي صار شبه القوس في الانحناء، والحجر في الجمود.

وثالثها: نسبة الشيء إلى أصل الفعل، كفسَّقت زيدًا، أو
كفَّرتَه: نسبته إلى الفسق، أو الكفر.

ورابعها: التوجه إلى الشيء، كشرَّقتُ، أو غرَّبتُ: توجهت إلى
الشرق، أو الغرب.

وخامسها: اختصار حكاية الشيء، كهلَّل وسبَّح وكبَّى وأمَّن: إذا
قال: لا إله إلا الله، وسبحان الله، وكبيك، وآمين.

وسادسها: قبول الشيء، ككشَّفت زيدًا: قبلت شفاعته.

وربما ورد بمعنى أصله، أو بمعنى **تفعَّل**، كوَّلى وتوَّلى وفكَّر

(١) في إعراب القرآن للنحاس: ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾ غلَّت للتكثير، ولا يقال: غلَّت الباب.
وأغلق يقع للتكثير والقليل، كما قال الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء - رحمه الله -:
ما زلت أفتح أبوابا وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

وتفكّر، وربما أغنى عن أصله لعدم وروده، كغيره إذا عابه، وعجّزت المرأة: بلغت السن العالية.

وَأَنْفَعَلَّ

يأتي لمعنى واحد هو المطاوعة، ولهذا لا يكون إلا لازماً، ولا يكون إلا في الأفعال العلاجية^(١). ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً، كقطعته فانقطع، وكسرتة فانكسر، ولمطاوعة غيره قليلاً، كأطلقته فانطلق، وعدلته - بالتضعيف - فاعدل، ولكونه مختصاً بالعلاجات، لا يقال: علّمته فانعلم، ولا فهّمته فانفهم.

والمطاوعة: هي قبول تأثير الغير^(٢).

(١) المراد بالعلاجي: ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء، كالضرب والشم، والمعنوي بخلافه، كالعلم والذكاء. التصريح.

(٢) يقول عباس حسن في موسوعته العظيمة النحو الوافي: حين نسمع شخصاً يقول: "علمت الغلام الزراعة" يتردد على ذهن سؤال؛ هو: هل استجاب الغلام للتعلم واستفاد؟ ويظل السؤال قائماً حتى يجد جواباً. فإذا قال المتكلم: علمت الغلام الزراعة فتعلمها - دل الفعل الثاني على أن الغلام تعلم، واستفاد واستجاب للتعلم، وحقق معناه، وهذا هو ما يسمى: "المطاوعة"، وحين يقول شخص: "كسرت الحديد" قد يرد على

=

=

الذهن: كيف تستطيع تكسير الحديد؟ هل استطعت تكسيه حقًا؟ فإذا قال المتكلم: كسرت الحديد فتكسر، كان الفعل: "تكسر" هو الجواب عن المطلوب، الماحي للشبهة السالفة، الدال على أن الحديد تأثر بالكسر واستجاب له، وحقق معنى الفعل الأول، ولهذا يسمى الفعل الثاني: "مطاوعًا"، ومثله: حطمت الصخر فتحطم، برت الخشب فانبرى... مع وجود الفاء العاطفة في كل ذلك، ولا يصح العطف هنا بغيرها -طبقًا لما نص عليه ابن الأثير في كتابه: الجامع الكبير ج ١ ص ٢٠٢ عند كلامه على حرف العطف.

فالمطاوعة في فعلٍ هي:

" قبول فاعله التأثر بأثرٍ واقعٍ عليه من فاعل فعلٍ ذي علاجٍ محسوسٍ إلى فاعل فعلٍ آخرٍ يلاقيه اشتقاقًا، بحيث يحقق التأثر معنى ذلك الفعل".

والتعريف السابق للمطاوعة هو أوضح التعريفات وأشملها، وهو ملخص الذي ارتضاه "الخضري" -وكذا الصبان- في باب: "تعدي الفعل ولزومه" ج ١. ونصًا على اشتراط العلاج الحسي، وعلى تلاقي الفعلين في الاشتقاق؛ فلا يقال: علمت الرجل المسألة فانعلمت؛ لعدم المعالجة الحسية، ولا يقال: ضربته فتألم؛ لعدم التلاقي في الاشتقاق.

وحصول الأثر وتحققه ليس بالواجب، وإنما هو الغالب الكثير؛ طبقًا لما جاء في حاشية التصريح، ج ١، باب: "التعدي واللزوم"، نقلًا عن البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ حيث صرح بأنه: يقال: كسرته فلم ينكسر، وعلمته فلم يتعلم، وقال: إن حصول الأثر غالب لازم". ا. هـ. وهذا الرأي يسائر المسموع كثيرًا، ويلاحظ أنه جعل الفعل: "علم" من أفعال المعالجة الحسية، خلافًا لسابقه.

=



وافْتَعَلَ

=

وللمطاوعة أحكام وصيغ قياسية تشتمل كل صيغة منها على بعض حروف خاصة ترمز للمطاوعة، وتدل عليها، منها التاء في أول الماضي، ويسمونها لذلك: تاء المطاوعة؛ مثل: دَرَبَتِ الصانع فتدرب، هَدَّمتِ الحائط فتهدم، فَجَّرَتِ الماء فتفجر، كسرت الغصن فتكسر، وسيجيء بعض الأحكام والصيغ - في هامش ص ١٦٧ -.

وقد عقد صاحب "المخصص" (ابن سيده) بحثًا لطيفًا (في الجزء ١٤ ص ١٧٥ وما حولها) عرض فيه لكثير من أوزان المطاوعة القياسية، ومنها: أن كل ماضٍ ذي أربعة أحرف على وزن "فَعَّلَ" يكون له مضارع على وزن "تَفَعَّلَ"، وهذا جزء من قواعد عامة هناك تفيد أعظم الفائدة، وتوسع لكثير مما نظنه محذورًا، وفي الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة شيء قليل من تلك الأوزان، مستخلص من المرجع السابق الأصيل. ومن بين قرارات هذا المجمع قياسية جمع أفعال المطاوعة، وقد سجل هذا القرار في الصفحة الثامنة من المجلد الذي أصدره بعنوان: "البحوث والمحاضرات" في مؤتمر الدورة الخاصة بسنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤.

ومن قراراته أيضًا ما جاء في ص ٣٩ من كتابه: "مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين" خاصًا بمطاوع "فَعَلَ" الثلاثي المتعدي ونصه: "وسيعاد للمناسبة في ص ١٦٨" "كل فعل ثلاثي متعد، دال على معالجة حسية فمطاوعة القياسي هو: "انفعل"، ما لم تكن فاء الفعل واوًا، أو لامًا، أو نونًا، أو ميمًا، أو راء، ويجمعهما قولك: "ولنمر" فالقياس فيه: "افتعل". ا. هـ.

اشتهر في ستة معانٍ:

أحدها: الاتخاذ، كاختتم زيد، واختدم، اتخذ له خاتماً، وخادماً.

وثانيها: الاجتهاد والطلب، كاكْتَسَب، واكْتَسَب، أي اجتهد وطلب

الكسب والكتابة.

وثالثها: التشارك، كاختصم زيد وعمرو: اختلفا.

ورابعها: الإظهار، كاعتذر واعتظم، أي أظهر العُذر، والعظمة.

وخامسها: المبالغة في معنى الفعل، كاقترد وارتدّ، أي بالغ في القدرة

والردّة.

وسادسها: مطاوعة الثلاثي كثيراً، كعدّله فاعتدل، وجمّعه

فاجتمع.

وربما أتى مطاوَعًا للمضعّف ومهموز الثلاثي، كقرّبته فاقترب،

وأنصفته فانتصف.

وقد يجيء بمعنى أصله، لعدم وروده، كارتجل الخطبة، واشتمل

الثوب.



وافعلّ

يأتي غالبًا لمعنى واحد، وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازمًا، كاحمرّ وبيضّ واعورّ واعمشّ: قويت حمرة وبياضه وعورّه وعمشه.

وتفعلّ

تأتي لخمسة معان:

أحدها: مطاوعة فعلّ مضعف العين، كنبهته فتنبهه. وكسرتة فتكسّر.

وثانيها: الاتخاذ، كتوسّد ثوبه: اتخذه وسادة.

وثالثها: التكلف، كتصبرّ وتحلّم: تكلف الصبر والحلم.

ورابعها: التجنّب كتحرّج وتهجّد: تجنب الحرّج والهجوم، أي النوم.

وخامسها: التدريج، كتجرّعت الماء، وتحفّظت العلم: أي شربت

الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى؛ وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي، لعدم وروده، كتكلّم وتصدّى.

وتَفَاعَلَ

اشتهرت في أربعة معان:

أحدها: التشريك بين اثنين فأكثر، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ، مفعولاً في المعنى، بخلاف فاعَلَ المتقدم، ولذلك إذا كان فاعَلَ المتقدم متعدياً لاثنين، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد، كجاذب زيد عمراً ثوباً، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً. وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً، كخاصم زيد عمراً، وتخاصم زيد وعمرو.

وثانيها: التظاهر بالفعل دون حقيقه، كتنَاوَمَ وتغافل وتعامى: أي أظهر النوم الغفلة والعمى، وهي منتفية عنه، قال الشاعر:

ليسَ الغَبِيُّ بسَيِّدٍ في قومِهِ لكنَّ سَيِّدَ قومِهِ المتغَابِي
وقال الحريري:

ولما تعامى الدهرُ وهو أبو الورى عن الرُّشدِ في أنحائه ومقاصده
تعاميتُ حتى قيلَ إني أخو عمى ولا غرَوُ أن يَحْدُو الفتى حَدُوَ والده

وثالثها: حصول الشيء تدريجاً، كتزايد النيل، وتواردت الإبل: أي

حصلت الزيادة والورود بالتدريج شيئاً فشيئاً.



ورابعها: مطاوعة فاعل، كباعدته فتباعده.

واستفعل

كثر استعمالها في ستة معان:

أحدها: الطلب، حقيقةً كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته، أو مجازًا كاستخرجت الذهب من المعدن، سُمِّيتِ الممارسة في إخراجه، والاجتهاد في الحصول عليه طلبًا، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي.

وثانيها: الصيرورة، حقيقةً كاستحجر الطين، واستحصن المهر: أي صار حَجْرًا وَحِصَانًا، أو مجازًا كقوله:

إِن الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(١).

أي يصير كالنسر في القوة. والبُغَاثُ: طائر ضعيف الطيران، ومعناه: إن الضعيف بأرضنا يصير قويًا، لاستعانه بنا^(٢).

وثالثها: اعتقاد صفة الشيء، كاستحسنْتُ كذا واستصوبته، أي

(١) قالوا في ضبطه: أوله مثلث الضبط، وآخره مثلث النقط، ووسطه غين معجمة. تاج العروس.

(٢) وقيل في معناه: يضرب مثلا للثيم يرتفع أمره.

اعتقدت حسنه وصوابه.

ورابعها: اختصار حكاية الشيء كاسترجع، إذا قال: إنا لله وإنا إليه

راجعون.

وخامسها: القوة، كاستهتر^(١) واستكبر: أي قوي هتاره وكبره.

وسادسها: المصادفة، كاستكرمت زيدًا أو استبخلته: أي صادفته

(١) قال في القاموس المحيط: الهْتَرُ: مَزُقُ العِرْضِ، وَهْتَرَهُ يَهْتَرُهُ وَهْتَرَهُ، وبالكسر: الكذب، والدَّاهِيَّةُ، والأمر العَجَبُ، والسَّقَطُ من الكلام، والخَطَأُ فيه، والنَّصْفُ الأول من الليل، وبالضم: ذهاب العقل من كِبَرٍ أو مرض أو حزن، وقد أهْتَرَ، فهو مُهْتَرٌ، بفتح التاء، شاذٌّ. وقد قيل: أُهْتِرَ، بالضم، ولم يذكر الجوهرِيُّ غيره.

وأُهْتِرَ، بالضم، فهو مُهْتَرٌ: أُولِعَ بالقولِ في الشيءِ، وَهْتَرَهُ الكِبَرُ يَهْتَرُهُ.

والتَّهْتَارُ: الحُمُقُ، والجَهْلُ، كالتَّهْتِيرِ. والهْتَرَةُ: الحمقَةُ المُحَكَّمَةُ.

والمُسْتَهْتَرُ بالشيءِ، بالفتح: المُوَلَّعُ به، لا يُبالي بما فَعَلَ فيه وَشَتَمَ له، والذي كَثُرَتْ أَباطِيلُهُ. وقد اسْتَهْتَرَ بكذا على ما لم يُسَمِّ فاعِلُهُ.

وفي تقويم اللسان لابن الجوزي: تقول: اسْتَهْتَرَ فلان بكذا بضم التاء الأولى وكسر الثانية، على ما لم يسم فاعله. والعامَّة تفتح التاءين، وهو خطأ.

وقال الصفدي في تصحيح التصحيف: ويقولون: اسْتَهْتَرَ الرجلُ فهو مُسْتَهْتَرٌ. والصواب:

اسْتَهْتَرَ فهو مُسْتَهْتَرٌ، وهو الذي يَخْلُطُ في أفعاله حتى كأنه بلا عقل.



كريمًا أو بخيلاً.

وربما كان بمعنى أفعل، كأجاب واستجاب^(١)، ولمطاوعته، كأحكمته فاستحكم، وأقمته فاستقام.

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى، زيادة عن أصله، مثلاً: اعشوشب المكان، يدل على زيادة عُشبه أكثر من عشب، واخشوشن يدل على قوة الخشونة أكثر من حشن^(٢)، واحمارّ يدل على قوة اللون، أكثر من

(١) في اللسان: والإجابة والاستجابة بمعنى، يقال: استجاب الله دعاءه. هـ. أما أبو هلال فيقول في الفروق: وقولك: أجب. معناه فعل الإجابة، واستجاب. طلب أن يفعل الإجابة؛ لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل، وصلاح استجاب بمعنى أجب لأن المعنى فيه يؤول الى شيء واحد، وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها.

(٢) في مختار الصحاح: وقد (خشن) الشيء من باب سهل فهو (خشن) و (اخشوشن) الشيء اشتدت خشونته وهو للمبالغة مثل: أعشبت الأرض واعشوشبت. هـ. وفي الصحاح للجوهري: العُشب: الكالأ الرطب، ولا يقال له: حشيش حتى يهيج. تقول منه: بلد عاشب. ولا يقال في ماضيه إلا أعشبت الأرض، إذا أنبت العُشب. هـ. أما الفيومي فيقول في المصباح المنير: وعشب الموضع يعشب من باب تعب: نبت عشبه، وأعشب بالألف كذلك، فهو عاشب على تداخل اللغتين.

حَمَرٌ^(١) واحمرَّ وهكذا.

التقسيم الرابع للفعال بحسب الجمود والتَّصرف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف^(٢).

فالجامد: ما لازم صورةً واحدة^(٣)، **والمتصرف** ما ليس كذلك.

(١) قال ابن جنى في المنصف شارحًا قول سيبويه: كما استغنوا باحمارَّ عن حَمَرٍ: يريد أن احمارَّ أيضًا لم ينطق بالماضي منه إلا بزائد نحو احمرَّ واحمارَّ.
(٢) الفعل - من حيث أداؤه معنى لا يتعلَّق بزمان، أو يتعلَّق به - قسمان جامدٌ ومُتصرفٌ. (لأنه، إن تعلق بزمان؛ كان ذلك داعيًا الى اختلاف صورته، لإفادة حدوثه في زمان مخصوص. وإن لم يتعلَّق بزمان، كان هذا موجبًا لجموده على صورة واحدة). جامع الدروس للغلابيني.

(٣) الفعل الجامد هو ما أشبه الحرف، من حيث أداؤه معنى مُجرَّدًا عن الزمان والحدِّثِ المُعتبرين في الأفعال، فلزم مثله طريقة واحدة في التعبير، فهو لا يقبل التحوُّل من صورة إلى صورة، بل يلزم صورةً واحدةً لا يُزِيلُها وذلك مثل "ليس وعسى ونعم وبئس".

=



والأول إما أن يكون ملازمًا للمُضَيِّ كليس من أخوات كان، وكَرَّبَ

من أفعال المقاربة، وَعَسَى وحرى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق من أفعال الشروع، ونعم وحبذا في المدح،

=

(فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلق بالزمان، وليس مرادًا به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير. وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتاج إلى التصرف، لان معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة، لأداء المعاني في أزمته المختلفة، فمعنى الترجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بئس) ومعنى المدح المفهوم من (نعم) ، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيرًا) ، لا يختلف باختلاف الزمان لان الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها. جامع الدروس للغلابيني. وفي الموجز للأفغاني: ومعنى الجمود في الفعل عدا ملازمته الصيغة الواحدة: عدم دلالة على زمن، لأنه هنا يدل على معنى عام يعبر عن مثله بالحروف، فالمدح والذم والنفي والتعجب، معانٍ عامة كالتمني والترجي والنداء التي يعبر عنها عادة بالحروف، ولزوم الفعل حالة واحدة جعله في جموده هذا أشبه بالحروف، ولذا كان قولك: "عسى الله أن يفرج عنا" مشبهًا "لعل الله يفرج عنا". ولا يشبه الفعل الجامد الأفعال إلا بدلالته على معنى مستقل واتصال الضمائر به، فتقول: ليس وليسوا ولستم، وليست ولست كما تقول: عسيتم وعسى وعسيتم الخ.

وبئس وساء في الدم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها.

وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كهبٌ وتعلّم^(١)، ولا ثالثَ لهما.

والثاني: إما أن يكون تامَّ التصرف، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرج.

أو ناقصة، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يزال، وبرح يبرح، وفتي يفتأ، وانفك ينفك^(٢)، وكاد يكاد، وأوشك يوشك.

(١) هب هذه: هي التي بمعنى ظن، وليست أمرًا من الهبة ولا الهيبة لأنهما متصرفان، وتعلّم، بمعنى اعلم. معجم القواعد للدقر.

فائدة: ذكر ابن مالك في التسهيل، والسيوطي في الهمع أفعالًا لازمت المضارع منها: ينبغي، ويهيط ومعناه يصيح، وأهلم، وأهأ.

(٢) زال: تدل بذاتها على النفي، وعدم وجود الشيء؛ من غير أن تحتاج في هذه الدلالة للفظ آخر؛ فإذا وجد قبلها نفي أو شبهه "وهو النهي والدعاء" انقلب معناها للإثبات -لأن نفي النفي إثبات، والنهي والدعاء يتضمنان في المعنى نفيًا، لأن المطلوب بهما ترك شيء، وهذا الترك نفي -؛ مثل: ما زال العدو ناقمًا. أي: بقي واستمر ناقمًا... ويشبهها في الدلالة

=



=

على النفي بذاتها، وصيغتها، وفي اشتراط أداة نفي قبلها، أو شبهه للعمل - أخوات لها في هذا، هي: "فتى - برح - انفك". النحو الوافي.

وجاء في علل النحو: واعلم أن (زال) التي تحتاج إلى اسم وخبر أصلها (فعل يفعل) كعلم يعلم، تقول من ذلك: زال يزال، كما تقول: خاف يخاف، فأما التي تقول فيها: زال يزول، فليست من هذا الباب في شيء، ولكنها تستعمل في غيرها من الأفعال، كقولك: زال زيد عن المكان يزول عنه، وأما الأولى فلا تستعمل إلا بحرف النفي لما ذكرناه.

وفي التصريح - بتصرف -:

- زال ماضي يزول بفتح الياء: فعل تام متعد إلى مفعول واحد، وزنه فعل بفتح العين، ومعناه ماز بمعنى ميز، تقول: زل ضأنك من معزك، أي: ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاي؛ لأنه من باب ضرب يضرب ضرباً

- زال ماضي يزول: فعل تام قاصر، ووزنه فعل بفتح العين أيضاً؛ لأنه من باب نصر ينصر، ومعناه الانتقال، تقول: زل عن مكانك؛ أي: انتقل عنه، ومنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا﴾ أي: تنتقلا. ﴿وَلَكِنَّ زَالَتَا﴾ [فاطر: ٤١]، أي: انتقلتا، ومصدره الزوال، أي: الانتقال.

- زال ماضي يزال: وزنه فعل بكسر العين؛ لأنه من باب: علم يعلم، ولا يوصف بتعد ولا قصور، وليس له مصدر.

=

فصلٌ في تصريف الأفعال من بعضها

كيفية تصريف المضارع من الماضي أن يُزاد في أوله أحد

أحرف المضارعة، مضمومًا في الرَّباعي^(١) كيُدحرج، مفتوحًا^(٢) في غيره كيكتب وينطلق ويستغفر.

=

وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعًا آخر وهو يزيل، فيكون مشتركًا بين التام والناقص، بل قال الفراء: غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين، بعد أن كانت فعل بفتح العين، فرقًا بين التام والناقص.

وقال ابن خروف: يجوز كون الناقصة منقولة من: زال يزيل فعلى هذا عينهما ياء، وزال يزول عينه واو.

(١) والمراد بالرباعي هنا ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواء كان رباعيًا مجردًا نحو: يدحرج، أو ثلاثيًا مزيدًا، نحو: يفرّج، ويكرم، ويقاتل.

(٢) فحركة حرف المضارعة إما الفتح أو الضم ولا يكون مكسورًا إلا في بعض اللغات. المغني لعضيمة.

قال الحملوي في الحاشية: وربما كسر غير الياء من باب علم، وفيما أول ماضيه همزة الوصل، أو تاء المطاوعة، نحو: تنطلق، وتستخرج، وتتغافل، وتتعلم، واشتهر ذلك في لفظ إخال.



ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سُكِّنَتْ فَاؤُهُ، وَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ بِضَمَّةٍ أَوْ فَتْحَةٍ أَوْ كَسْرَةٍ، حَسْبَمَا يَقْتَضِيهِ نَصُّ اللُّغَةِ، كَيَنْصُرَ وَيَفْتَحَ وَيَضْرِبَ، كَمَا تَقْدَمُ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ثَلَاثِيٍّ، بَقِيَ عَلَى حَالِهِ إِنْ كَانَ مَبْدِوئًا بَتَاءً زَائِدَةً، كَيَتَشَارَكَ وَيَتَعَلَّمُ وَيَتَدَحْرَجُ، وَإِلَّا كُيَسَّرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ، كَيُعْظَمُ وَيَقَاتِلُ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ الزَّائِدَةُ فِي أَوَّلِهِ إِنْ كَانَتْ، كَيُكْرَمُ^(١) وَيَسْتَخْرَجُ^(٢).

وكيفية تصريف الأمر من المضارع أن يُحذف حرف المضارعة، كعظّم وتشارك وتعلّم، فإن كان أول الباقي ساكناً زيد

(١) الهمزة الزائدة في أكرم همزة قطع، (والتزمت العرب في مضارع أفعل حذف همزته فقالوا في مضارع أكرم وأحسن وأجمل: يكرم ويحسن ويجمل، بحذف الهمزة، ودعاهم إلى التزام حذف الهمزة ما يترتب على بقائها من اجتماع همزتين في حالة المتكلم المفرد نحو: أأكرم وأأحسن وأأجمل، ثم حمل الخطاب والغيبة على التكلم فحذفت الهمزة من نحو يكرم وتكرم ونكرم للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره، وقد جاءت الهمزة في ضرورة الشعر كقوله: فإنه أهل لأن يؤكرما.) المغني لعصيمة.

(٢) الهمزة الزائدة في استخرج همزة وصل.

في أوله همزة، كانصر، وافتَح، واضرب، وأكرم^(١)، وانطلق واستغفر.

التقسيم الخامس للفاعل: من حيث التعدي واللزوم

ينقسم الفعل إلى متعدّد، ويسمّى مُتجاوزًا، وإلى لازم ويسمى قاصرًا.

فالمتعدي عند الإطلاق: ما يتجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو: حفظ محمد الدرس.

(١) قال الخصري في حاشيته على ابن عقيل: وأما يكرم فأصله يؤكرم كيُدحرج فيقال في أمره: أكرم بهمزة قطع مفتوحة لأنها هي التي بعد حرف المضارعة، وإنما حذف من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أوكرم، وحمل الباقي عليه كما يأتي، ولم تحذف من الأمر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة.

وفي علل النحو لابن الوراق: الأصل في يكرم: يؤكرم. وأما في الأمر من أكرم يكرم، فإنه إذا أمر حذف الياء من يكرم، فبقيت الكاف ساكنة، ولا يجوز الابتداء بالساكن، فوجب أن ترد الهمزة الذاهبة، لأنها أولى من زيادة همزة ليست مرادة في الكلمة، فلذلك وجب ردها دون ألف الوصل، وقد ابتدأت مفتوحة على أصلها، فقالوا: أكرم زيدًا.



وعلامته: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر^(١)، نحو: زيد
ضربه عمرو^(٢)، وأن يصاغ منه اسم مفعول تام^(٣)، أي غير مقترن بحرف جرّ

(١) أي هاء تعود على اسم سابق غير مصدر، ولا ظرف، ويكون هذا الاتصال لا على سبيل التوسع بحذف الجار، وعلى وجه لا يكون خبراً، وبذلك يخرج، نحو اليوم صمته، مما اتصلت فيه الهاء بالفعل القاصر على طريق التوسع بحذف الجار، ونحو: الصديق كنته. ضياء السالك.

(٢) ألا ترى أنك تقول: "زيد ضربه عمرو" فتصل به هاء ضمير غير المصدر وهو: "زيد".
أوضح المسالك. أما لو اتصل به ضمير يرجع إلى المصدر، نحو: "أعجبني القيام الذي قمته" لم يكن بذلك متعدياً. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك.

(٣) قال في ضياء السالك: أي مستغن في تأدية المعنى المراد منه عن جار ومجرور باطراد، وذكر باطراد، لإخراج نحو: تمرّون الديار، فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول، فيقال: الدار ممرورة، ولكن ليس هذا مطرداً فلا يكون لفظ "مرّ" متعدياً.
وفي شرح الكافية لابن مالك: والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر.

فلو صيغ منه اسم مفعول مفتقر إلى حرف جر سمي الفعل "لازماً". وقد يقال فيه "متعد بحرف جر" وذلك مثل: "غضب زيد على عمرو فهو مغضوب عليه" و"زهد فيه فهو مزهود فيه" "عجب منه فهو معجوب منه". فهذه أفعال لازمة؛ لأن اسم المفعول المبني منها لا يستغني عن اقترانه بحرف جر.

بخلاف الأول كـ"نعت فهو منعوت" فإن اسم مفعوله تام أي: غني عن اقترانه بحرف جر.

أو ظرف نحو: مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ الدرس، وفهم

المسألة.

وما يتعدى إلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو

ظنّ وأخواتها، وإمّا لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: ما لم يتجاوز الفاعل إلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج

علي.

وأسباب تعدى الفعل اللازم أصالة ثمانية:

الأول: الهمزة، كأكرم زيدَ عمراً.

الثاني: التضعيف، كفَرَّحتَ زيداً.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبتِ بعليّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.



السادس: التّضمين النحوي، وهو أن تُشَرَّب كلمة لازمة معنى كلمة

متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: ﴿وَلَا تَعْزُمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، ضُمِّن تعزموا معنى تنووا، فعُدِّي تعديته^(١).

السابع: حذف حرف الجرّ توسعاً، كقوله:

تَمْرُونُ الدِّيَارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذْ نَحَرَامٌ^(٢)

ويطرّد حذفه مع أنّ وأن، نحو قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا

(١) لأن عزم لا يتعدى إلا بعلى، تقول: عزمت على كذا، لا عزمت كذا.

قال الحملاوي في الحاشية: ومنه: رُحِبْتُمْ الطاعة، وطُلِعَ بشر اليمن، بضم العين فيهما: أي وسعتكم الطاعة، وبلغ اليمن، وليس في اللغة العربية فعل مضموم العين عدي إلى المفعول بالتضمين، غير هذين الفعلين.

(٢) "تمرون" فعل وفاعل "الديار" منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرّون بالديار... حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً، فنصبه ويسمى ذلك الحذف والايصال، وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من "أن" المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من "أن" المصدرية مع منصوبها. محمد محيي الدين على ابن عقيل. وبعضهم يجعل حرف الجر المقدر هنا هو "على". انظر مغني اللبيب، حرف الباء.

﴿هُوَ﴾^(١) [آل عمران: ١٨] ﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٢) [الأعراف: ٦٣ -

[٦٩]

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة، نحو: قاعدته فقعدته فأنا أقعدُه، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمعت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، ومالم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياسًا مطردًا، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدّي أصالةً خمسة:

الأول: التضمين، وهو أن تُشرب كلمةً متعدية معنى كلمة لازمة،

(١) ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ أن وما بعدها في موضع نصب بنزع الخافض أي بأنه. إعراب القرآن للدرويش.

(٢) ﴿أَنْ جَاءَكُمْ﴾ أن حرف مصدري ونصب، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر منصوب بنزع الخافض، أي: من أن جاءكم. الدرويش.



لتصير مثلها، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾^(١) [النور: ٦٣] ضُمن يخالف معنى يَخْرُجُ، فصار لازماً مثله.

الثاني: تحويل الفعل المتعدي إلى فعل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضُرب زيدٌ: أي ما أُضْرِبُهُ.

الثالث: صيرورته مطاوعاً، ككسرتُه فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢) [يوسف: ٤٣].

(١) فالمراد: فليحذر الذين يخرجون عن أمره، ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾، فالفعل "تعدو" بمعنى "تتجاوز" متعد بنفسه؛ كما في مثل: أنت لا تعدو الحق؛ أي: لا تتجاوز الحق، ولكنه هنا متعد بحرف الجر: "عن"؛ بسبب تضمنه معنى فعل آخر، هو: "تنصرف" الذي يتعدى بحرف الجر: "عن". النحو الوافي.

(٢) والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا ... وفي كل ما سبق تجيء قبل المعمول لام الجر، وتسمى: "لام التقوية"؛ لأنها تساعد العامل على الوصول إلى مفعوله المعنوي الحالي الذي كان في الأصل مفعوله الحقيقي.

والضعف على الوجه السابق يجعل المتعدي في حكم اللازم، وليس لازماً حقيقة؛ (لأن العامل متعد في المعنى إلى ما بعد لام التقوية؛ لكنه بحسب الشكل اللفظي الظاهر لازم،

=

الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبَلَّتْ فَوَادِكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةً
تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدٍ بَسَامًا^(١)
أَي تَسْقِيهِ^(٢) رَيْقًا بَارِدًا.

=

فمجيء اللام للتقوية يجعل العامل لازمًا بحسب المظهر). النحو الوافي. ولعباس حسن هناك رأي في هذا السبب فارجع إليه.

(١) تبتل فؤادك: أصابته بالمرض وذهبت به بسبب الحب، خريدة: امرأة حسناء. الضجيج: المضاجع، بيارد بسام: بريق بارد، بسام محله، فقد عدي تسقي - وهو ينصب مفعولين بنفسه - إلى الثاني بالباء، لضرورة الشعر. ضياء السالك.

فإن الفعل "تسقى" ينصب مفعولين بنفسه، ولكنه تعدى إلى الثاني هنا: "الباء" نزولا على حكم الضرورة الشعرية، وهذه الوسيلة أيضا مما يجعل الفعل في حكم اللازم، وليس باللازم حقيقة، لما أوضحناه من قبل. النحو الوافي.

قال الحملاوي في الحاشية: تبتل: بالمشناه الفوقية فالموحدة المفتوحة: أي أصابته بتبّل، أي أسقام، ويقال: أتبل بالهمزة.

(٢) قال الحملاوي في الحاشية: ويحتمل أنه ضمن تسقي معنى تشفي، فعدي بالباء، أو تسقي الضجيج ريقها بقم بارد ريقه، فيكون المفعول محذوفًا، والباء للاستعانة. ا. ه. صبان.



التقسيم السادس للفاعل: من حيثُ بناؤه للفاعل، أو

المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل، ويسمى معلوماً، وهو ما ذُكر معه فاعله، نحو: حَفِظَ محمدَ الدرس. وإلى مبني للمفعول، ويسمى مجهولاً، وهو ما حُذِفَ فاعله وأنيب عنه غيره، نحو: حَفِظَ الدرسُ. وفي هذه الحالة يجب أن تغيّر صورة الفعل^(١) عن أصلها.

فإن كان ماضيًّا غير مبدوء بهمزة وصل، ولا تاءٍ زائدة، وليست عينه ألفاً، ضُمَّ أوله وكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: ضُربَ علي، ورُدِّدَ^(٢)

(١) الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارع وأمر. فأما الأمر فخرج عن هذا الباب جملة، فلا يبنى للمفعول أصلاً؛ لأنه في أصل وضعه مناف لحذف فاعله، والعرب إذا أرادت ترك المفعول مع بقاء معنى الأمر أتت بالمضارع مقروناً بلام الأمر، فتقول: لِيُضْرَبَ زيدٌ، لِيُفْعَلَ كذا وكذا، فكان العرب استغنت ببناء المضارع بلام الأمر عن بناء الأمر لعدم التأني فيه، فبقي الماضي والمضارع، فشرع في كيفية نقلهما من صيغة الفاعل إلى صيغة المفعول. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي.

(٢) رُدِّدَ: فعل مضاعف مبني للمفعول مكسور ما قبل آخره تقديراً، فأصله رُدِدَ، فأدغمت الدال في الدال. وقد يقدر ضم الأول وكسر ما قبل الآخر معاً نحو: (بِيعَ) في نحو: بِيَعُ

=

المبيع.

فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة ضم الثاني مع الأول نحو: تَعْلَمُ الحسابُ، وتُقَوِّلَ مع زيد.

وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضُمَّ الثالث مع الأول نحو: انطَلَقَ بزيد واستُخْرِجَ المعدن.

=

الطعام، والأصل يُبِيعَ الطعام - بضم الباء الموحدة، وكسر الياء المثناة تحت - فنقلت حركة الياء إلى ما قبلها، بعد سلب حركتها، فصار يُبِيعُ - بكسر الباء الموحدة، وسكون الياء التحتية -.



وإن كانت عينه ألفا قلبت ياء، وكُسر أوله، بإخلاص الكسر،

أو إشمامه^(١) الضم، كما في قال، وباع^(٢)، واختار، وانقاد^(٣)، تقول:

(١) قال الشاطبي: وفي كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب:

أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر، هذا هو المعروف المشهور المقروء به.

والثاني ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء.

والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها؛ لأن أول الكلمة مقابل لآخرها، فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام في أولها قبيل النطق بكسر الحرف ا. هـ.

وقال المرادي: الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال: كيفية النطق به أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفراداً لا شيوعاً جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء ا. هـ. التصريح.

(٢) قال وباع، مثالان للفعل الماضي الثلاثي المعل العين. و"قال" مثال للأجوف الواوي، و"باع" مثال للأجوف اليائي.

(٣) اختار، مثال للماضي المعل العين الذي على وزن افتعل، وانقاد مثال للماضي المعل العين الذي على وزن انفعل. جاء في الجدول في إعراب القرآن: "اختار" الألف فيه منقلبة عن ياء، وأصله اختير بفتح الياء لأن المصدر اختيار حيث عادت الياء إلى أصلها، فلما تحركت الياء بعد فتح قلبت ألفاً، وزنه افتعل. هـ. وأصل انقاد: انقود.

بيع الثوب، وقيل القول^(١)، واختيرَ هذا وانقيد له^(٢)، وبعضهم يُبقي الضم،
ويقلب الألف واواً كما في قوله:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
وقوله:

(١) وكان الأصل: بِيْع، وقُول، فاستثقلت كسرة على حرف علة بعد ضمة، فألقيت الضمة،
ونقلت الكسرة إلى مكانها، فسلمت الياء من نحو (بيع) لسكونها بعد حركة تجانسها،
وانقلبت الواو ياء من نحو (قيل) لسكونها بعد كسرة، فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ
بما أصله الياء.

وبعض العرب ينقل ويشير إلى الضم، مع التلطف بالكسر، ولا يغير الياء، ويسمي ذلك
إشماماً، وقد قرأ به نافع، وابن عامر، والكسائي في نحو: ﴿قِيلَ﴾ و﴿غِيضٌ﴾ [هود: ٤٤]، و
﴿سِيْقٌ﴾ [الزمر: ٧١، ٧٣]. ابن الناظم على الألفية.

(٢) واختيرَ أصله اختير، استثقلت الكسرة على الياء، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها.

وأصل انقيد انقود - مثل انقطع - نقلت حركة الواو - أي الكسرة - إلى ما قبلها بعد سلب
حركة ما قبلها، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. شرح الجرجاني على العزي.



حُوَكْتُ عَلَى نِيرِينَ إِذْ تَحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ^(١)

رُويَا بِإِخْلَاصِ الْكَسْرِ، وَبِهِ مَعَ إِشْمَامِ الضَّمِّ، وَبِالضَّمِّ الْخَالِصِ. وَتُنْسَبُ اللَّغَةُ الْأَخِيرَةُ^(٢) لِبَنِي فَقْعَسٍ وَدُبَيْرٍ، وَادَّعَى بَعْضُهُمْ امْتِنَاعَهَا فِي انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ^(٣). هَذَا^(٤) إِذَا أَمِنَ اللَّبْسَ. فَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ، كُسِرَ أَوَّلُ الْأَجُوفِ الْوَاوِيِّ، إِنْ كَانَ مُضَارِعَهُ عَلَى يَفْعُلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ، كَقَوْلِ الْعَبْدِ: سِمْتُ، أَي: سَامَنِي الْمَشْتَرَى، وَلَا تُضَمُّهُ، لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ فَاعِلُ السَّوْمِ، مَعَ أَنْ فَاعِلَهُ غَيْرُهُ. وَضُمَّ أَوَّلُ الْأَجُوفِ الْيَائِيِّ وَكَذَا الْوَاوِيِّ، إِنْ كَانَ مُضَارِعَهُ عَلَى يَفْعَلُ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ، نَحْو: بُعْتُ، أَي: بَاعَنِي سَيِّدِي، وَلَا يُكْسَرُ، لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ فَاعِلُ

(١) "حوكت" من الحياكة وهي النسج، مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة، و"نيرين" تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت، وفي آخره راء علم الثوب ولحمته أيضًا فإذا نسج على نيرين كان أصفق ولصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيء. التصريح.

(٢) وهي الضم الخالص.

(٣) كانقاد واختار، مما زاد على الثلاثة، فلا يقال: انقود، ولا اختور، والمشهور الأول.

(٤) أي جواز الكسر والإشمام والضم الخالص في فاء الماضي الثلاثي المعل العين.

البيع، مع أن فاعله غيره وكذا حُفْتُ، بضم الخاء، أي أخافني الغير^(١).

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف، نحو: شُدَّ ومُدَّ،

والكوفيون أجازوا الكسر، وهي لغة بني ضبَّة، وقد قرئ: ﴿هَذِهِ بِضَاعَتُنَا

رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ بالكسر فيهما وذلك بنقل

حركة العين^(٢) إلى الفاء، بعد توهم سلب حركتها، وجوز ابن مالك

الاشمام في المضعف أيضًا حيث قال:

وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبِّ^(٣)

... ..

وإن كان مضارعًا ضمَّ أوله، وفتح ما قبل آخره ولو تقديرًا، نحو:

يُضْرَبُ عَلَيَّ، ويُردُّ^(٤) المبيع.

(١) لخصت لك هذه المسألة في جدول تجده آخر هذا المبحث، وكان مرجعي في ذلك جامع الدروس العربية للغلاييني.

(٢) أي الكسرة. لأن الأصل (رُدِدُوا) فنقلت كسرة الدال إلى الراء. إعراب القرآن للنحاس.

(٣) يعني: أن الثلاثي المضعف المدغم يجوز في فائه ما جاز في فاء "باع" من إخلاص الكسر والضم والاشمام نحو: "حَبِّ وِرْدٍ". المرادي على الألفية.

(٤) فتح ما قبل آخره تقديرًا.

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدًّا، كيقول ويبيع، قلب ألفا، كيُقَال،

ويُباع^(١).

ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين^(٢)، أو المجرور الذي لم يلزم الجارُّ له طريقة

(١) في شرح المفصل: والأصل: "يُقَوَّلُ" و"يُبَّعُ"، فنقلوا الفتحة من العين إلى ما قبلها، ثم قلبوهما ألفًا لتحرُّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن.

(٢) فالظرف يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

الأول: أن يكون متصرفًا، وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بـ(من) إلى التأثر بالعوامل المختلفة ك: زمن ووقت وساعة ويوم وغيرها.

بخلاف (سحر) [إذا أريد به سحر يوم بعينه]، و(عندك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفية، والثاني ملازم للنصب أو الجر بمن فلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

الشرط الثاني: أن يكون الظرف مختصًّا، والمراد بالاختصاص هنا: أن يزداد على معنى الظرفية معنى جديد ليزول الغموض والإبهام عن معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها، مثل: صيم يوم الخميس، جلس وقت طويل، صيم رمضان.

وأما المصدر واسم المصدر فيصلح للنيابة بشرطين - أيضًا -:

=

شرح شذا العرف

واحدة^(١)، نحو: سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَوُقِفَ أَمَامُ الْأَمِيرِ، وَجُلَسَ جُلُوسٌ حَسَنٌ،

=

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، نحو: أكل، كتابة، فهم، جلوس، وغيرها.
بخلاف: (معاذ الله) فإنه مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف أي: أعود بالله معاذاً، لكنه لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً فلا يقع نائب فاعل؛ لئلا يخرج عما استقر له في لسان العرب.

ونحو: سبحان الله. فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوباً مضافاً في الأغلب.

الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصاً، والمراد به هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قرئ قراءةً صحيحةً، جلس جلوساً الخائف، بخلاف: قرئ قراءة، لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائداً على ما فهم من الفعل. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك للفوزان.

(١) أي طريقة واحدة في الاستعمال، كـ "مذ، ومنذ" الملازمين للزمان الظاهر وكحروف القسم، والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى. الأشموني مع الصبان والخضري.
والشرط الثاني لنيابة المجرور أن يكون المجرور مختصاً، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما نحو: جلس في المسجد الجامع، ونحو: فرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور، بخلاف: فرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الإسناد. دليل السالك للفوزان.



وَفُرِحَ بِقُدُومِ مُحَمَّدٍ، بِخِلَافِ اللَّازِمِ حَالَةَ وَاحِدَةٍ، نَحْوُ: عِنْدَ، وَإِذَا^(١)،
وَسُبْحَانَ^(٢)، وَمَعَاذَ.

تنبيه

ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبني للمجهول^(٣)، منها: عُنِيَ

(١) مثل بـ(عند) للظرف الشبيه بالمتصرف، أي: الظرف ناقص التصرف، وهو الذي لا يترك النصب على الظرفية إلا إلى ما يشبهها؛ وهو الجر بالحرف "من" غالبًا. ومثل بـ(إذا) للظرف غير المتصرف مطلقا، وهو الذي يلزم النصب على الظرفية وحدها. النحو الوافي. فلا يجوز "يجاء إذا جاء زيد" على أن إذا نائبة عن الفاعل لأنه ظرف لا يتصرف. شرح قطر الندى لابن هشام.

(٢) فلا يجوز "سبحان الله" بالضم على أن يكون نائبًا مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره: "يسبح سبحان الله". شرح قطر الندى لابن هشام.

(٣) ارجع في هذا المبحث إلى المزهر للسيوطي (٢/٢٠٤) طبعة دار الكتب، وإتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان، والأفعال الملازمة للمجهول بين النحويين واللغويين للدكتور مصطفى أحمد النماس في العدد ٤٤ من مجلة الجامعة

=

فلان بحاجتك: أي اهتمّ. وزُهَيّ علينا: أي تكبّر. وفلج: أصابه الفالج
وحمّ: استحرّ بدنه من الحمّى. وسلّ: أصابه السّل. وجنّ عقله: استتر.
وعمّ الهلال: احتجب. والخبر: استعجم. وأغمي عليه: عُشي. وشده:

=

الإسلامية، والمنهل المأهول بالبناء للمجهول لخير الدين أبي الخير محمد بن أبي السعود
بتحقيق الدكتور عبد الرزاق الصاعدي في العدد ١١٣ من مجلة الجامعة الإسلامية، والنحو
الوافي في مبحث نائب الفاعل.

قال الدكتور الصاعدي في مقدمة تحقيقه للمنهل المأهول: الأصل في الفعل أن يأتي مبنياً
للمعلوم؛ لأنّ الغالب في الأفعال أن يكون لها فاعل معلوم، ولا يستغني الفعل عن فاعله إلا
إذا غيّرت صيغته وبني للمجهول، فيحذف فاعله، ويسند الفعل للمفعول أو غيره،
كالمصدر أو الظرف أو المجرور.

والأفعال في العربية - في هذا - على نوعين:

نوع يجوز فيه الوجهان، البناء للمعلوم والبناء للمجهول، بحسب مراد المتكلم، ووفق
القياس المعروف في بناء الأفعال لغير الفاعل، وهذا النوع يؤخذ بالقياس، وهو الكثير
الغالب، ويعنى به النّحاة.

ونوع جاء ملازماً للمجهول، وهو ضربان:

ضرب لا يستعمل إلا على تلك الصيغة، كعُيْتُ بحاجتك، ونفست المرأة.

وضرب تغلب في استعماله صيغة المبني للمجهول، وقد يستعمل بصيغة ما سُمّي فاعله
(المبني للمعلوم) كزُهيت علينا؛ أي: تكبّرت؛ ورد فيه: زَهَا يَزْهُو زَهْواً.



دَهَشٌ^(١) وتَحْيِرٌ. وَاِنتَقَعَ أَوْ اِنْتَقَعَ لَوْنُهُ: تَغْيِيرٌ.

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبني للمجهول ما دامت لازمة، والوصف منها على مفعول، كما يفهم من عباراتهم^(٢)، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف، فأتوا به على فِعْلٍ بالضم، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً^(٣).

(١) (دهش) الرجل تحير وبابه طرب و (دهش) أيضا على ما لم يسم فاعله فهو (مدهوش) و (أدهشه) الله. مختار الصحاح.

وفي تاج العروس: ودهش أيضا كعني، فهو مدهوش، كشدّه فهو مشدوه، وقيل: هو مقلوب منه، وأباه الأزهري، قال: واللغة العالية: دهش، كفرح، فهو دهش.

(٢) فيقال: عني بالشيء فهو معني به، وزهي الرجل فهو مزهوّ، وسل -أُصِيبَ بالسَّل- فَهُوَ مَسْلُولٌ، وبهت فهو مبهوت ... الخ.

(٣) وسبب جعلهم المرفوع بعدها فاعلاً لا نائب فاعل أنهم اعتبروها مبنية للمجهول في الصورة اللفظية، لا في الحقيقة المعنوية؛ لأن الفاعل -في الأغلب- هو الذي فعل الفعل، أو قام به الفعل ... وهذا ينطبق على الاسم المرفوع بعد هذه الأفعال. النحو الوافي بتصريف.

وذكر فيه أيضاً أن جعلهم المرفوع بعدها فاعلاً لا نائب فاعل هو الرأي الشائع الذي ورد صريحاً في كثير من المراجع؛ كالقاموس المحيط، في مقدمته تحت عنوان "المقصد، في

=

ووردت أيضاً عدة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح، وللفاعل نادراً أو شذوذاً، وهذه مرفوعها يكون بحسب البنية، فمن ذلك بُهتَ^(١) الخصمُ وبُهتِ، كفرِح وكُرِم، وهزِل وهزَلَه المرض، ونُخِي

=

بيان الأمور التي اختص بها القاموس"، وهو المقصود بعنوان: "مسألة"، وكالخضري في مواضع متفرقة، منها: باب "أبنية المصادر" عند الكلام على مصدر: "فعل" ... إلا إن كان المبني للمجهول لزوماً غير رافع الاسم بعده؛ نحو: سقط في يد المتسرع، "بمعنى: ندم"، فشبه الجملة نائب فاعل، وليس بفاعل: لأن الفاعل لا يكون شبه جملة. هـ.

وقد ورد الفعل (سقط) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ الأعراف: ١٤٩ .

(١) ورد هذا الفعل في قوله عز وجل: ﴿فَبُهتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ قال الدرويش في إعراب القرآن: (بهت) من الأفعال التي أتت مبنية للمجهول (الذي) نائب فاعل أي على اللفظ، ويجوز أن يكون فاعلاً باعتبار المعنى، ولعله أولى.

ومما ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ﴾ أعرب صاحب الجدول الواو في (يهرعون) فاعلاً، وقال: هذا الفعل مع ماضيه - أهرع - يستعمل في الغالب بصيغة البناء للمجهول، ومعناه معلوم، أي يسرعون، ولذا يحتاج إلى فاعل لا إلى نائب الفاعل، ولكن بعض المعربين - وهم قلة - يعربون الواو نائب الفاعل كما في حاشية الجمل. هـ.

و تلاحظ أن الفعل (يُهرع) مضارع (هُرِع) فما حكم مضارع هذه الأفعال؟ أوجب بناؤه للمجهول مثلها، أم يتوقف أمره - كماضيه - على السماع الوارد من العرب في كل فعل؟ سأل عباس حسن في النحو الوافي هذا السؤال وأجاب: الصحيح أنه مقصور على السماع

=



وَنَخَاه، مِنَ النَّخْوَةِ، وَزُكِمَ وَرَكَمَهُ اللهُ، وَوُعِكَ وَوَعَكَه، وَطُلَّ دَمُهُ وَطَلَّهُ، وَرَهِيصَتِ الدَّابَّةُ^(١) وَرَهِيصَتِهَا الْحَجَرُ، وَنَتَجَتِ النَّاقَةُ، وَنَتَجَهَا أَهْلُهَا... إِلَى آخِرِ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَعَدَّهُ اللُّغَوِيُّونَ مِنْ بَابِ عُنِي. وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف.

=

الوارد في كل فعل، ومنه في الشائع: "يُهْرَع، يُعْنَى، يُوَلَع، يُسْتَهْتَر...". وقال: إنه جاء النص على هذا في مقدمة القاموس.

ومما ورد أيضًا الفعل (سقط) في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ الأعراف: ١٤٩ كما تقدم.

(١) رهصت الدَّابَّةُ أصابتها الرهصة فهي مرهوصة ورهيص أيضًا... والرهصة أن يُصِيب بَاطِنَ حَافِرِ الدَّابَّةِ شَيْءٌ يُوَهِّنُهُ أَوْ يَنْزِلُ فِيهِ الْمَاءُ مِنَ الْإِعْيَاءِ. المعجم الوسيط. وفي مقاييس اللغة: والرَّهْصُ: أن يُصِيبَ حَجْرٌ حَافِرًا أَوْ مَنَسِمًا فَيَدْوَى بِاطْنِهِ. يقال رَهَّصَهُ الْحَجَرُ يَرَهِّصُهُ، مِنَ الرَّهْصَةِ. ودَابَّةٌ رَهِيصٌ: مرهوصة. والرَّوَاهِصُ مِنَ الْحَجَارَةِ: التي تَرَهَّصُ الدَّوَابَّ إِذَا وَطِئَتْهَا، وَاحْدَتُهَا رَاهِصَةٌ.

شرح شذا العرف

الفعل	نوعه	بنائوه للمعلوم مع ضمير الرفع	السبب	بنائوه للمجهول مع ضمير الرفع	السبب
سَامَ يَسُومُ	أجوف واوي	سُمْتُ أوله) سُمْتُ السلعة: عرضتها للبيع، أو طلبت ابتاعها	لأنه من باب فَعَلَ يفْعَلُ	سِمْتُ (بكسر أوله) كقول العبد: سِمْتُ أي سامني المشتري	لأنه يُصَمُّ أَوْلُهُ في المعلوم نحو "سُمِّتَ العبدُ" فيكسر في المجهول، كيلا يلتبسَ معلوم الفعل بمجهوله.
باع يبيع	أجوف يائي	بِعْتُهُ (بكسر أوله)	لأنه من باب فَعَلَ يفْعَلُ	بُعْتُ (بضم أوله) كقول العبد: بُعْتُ أي باعني سيدي.	لأنه يُكسر أَوْلُهُ في المعلوم نحو "بِعْتَهُ العبدُ" فيضم في المجهول، كيلا يلبسَ معلوم الفعل بمجهوله.
خاف يخافُ	أجوف واوي	خِيفْتُ (بكسر أوله)	لأنه من باب فَعَلَ يفْعَلُ	خُيفْتُ (بضم أوله) أي أخافني الغير	لأنه يُكسر أَوْلُهُ في المعلوم نحو "خِيفْتُ" فيضم في المجهول، كيلا يلبسَ معلوم الفعل بمجهوله.
وقد ذكر الأفغاني في الموجز خلاصة ذلك فقال: الأَجوف المبني للمجهول إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك غَيَّرنا حركة فائه إلى الضم إن كانت مكسورة في المعلوم، وإلى الكسر إن كانت مضمومة في المعلوم.					



التقسيم السابع للفعل: من حيث كونه مؤكّداً أو غير مؤكّدٍ

ينقسم الفعل إلى مؤكّدٍ، وغير مؤكّدٍ.

فالمؤكّد: ما لحقته نون التوكيد. ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو:

﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢]

وغير المؤكّد: ما لم تلحقه، نحو يُسَجَنُ، ويكون.

فالماضي لا يؤكّد مطلقاً^(١)، وأما قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

فضرورة شاذة، سهّلها ما في الفعل من معنى الطلب، فعمل معاملة

الأمر، كما شذ توكيد الاسم في قوله:

(١) لفظاً ومعنى؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي الماضي. التصريح.

وقال بعضهم إن كان ماضياً لفظاً، مُستقبلاً معنًى، فقد يؤكّد بهما على قلّة.

ومنه الحديث "فإما أدركنَّ أحدٌ منكم الدّجالَ"، فإنه على معنى "فإما يدركنَّ". ومنه قول

الشاعر:

دَامَنَّ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

لأنّه على معنى "ليُدومَنَّ" فهو في معنى الأمر، والأمر مستقبل. جامع الدروس العربية.

أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا^(١)

والأمر يجوز توكيده مطلقاً^(٢)، نحو: اَكْتُبَنَّ واجْتَهَدَنَّ.

وأما المضارع فله ستُّ حالات:

الأولى: أن يكون توكيده واجباً. الثانية: أن يكون قريباً من الواجب.

الثالثة: أن يكون كثيراً. الرابعة: أن يكون قليلاً. الخامسة: أن يكون أقل.

السادسة: أن يكون ممتنعاً.

- فيجب تأكيده إذا كان مثبتاً، مستقبلاً، في جواب قسم، غير

مفصول من لومه^(٣) بفواصل، نحو:

(١) فأكد بالنون اسم الفاعل، والذي سوغ ذلك شبه اسم الفاعل الواقع بعد الاستفهام بالمضارع.

وأصل أقائلنَّ: أقائلون، فلما أكد وصار: أقائلوننَّ حذفت نون الجمع لتوالي الأمثال، وحذفت الواو أيضاً لاجتماعها ساكنة مع نون التوكيد، وبقيت الضمة دليلاً عليها. شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي.

(٢) من غير شرط، لأنه مستقبل دائماً، وسواء في ذلك الأمر بالصيغة نحو: قومنَّ، والأمر باللام نحو: ليقومنَّ زيد، بكسر اللام.

(٣) لام القسم.



﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١) [الأنبياء: ٥٧]. ويجب توكيده باللام والنون عند البصريين، وخُلُوهُ من أحدهما شاذٌّ أو ضرورةٌ.

- ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً^(٢) لـ(إن) المؤكدة بـ(ما)

الزائدة، نحو: ﴿وإِذَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٣) [الأنفال: ٥٨] ﴿فَإِذَا نَذَّهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]. ﴿فَإِذَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾^(٤) [مريم: ٢٦].

(١) فـ(أكيدن): فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم، وهو: (تالله)، وليس مفصولاً من لام القسم بفاصل. التصريح.

(٢) أي إذا كان الفعل المضارع فعل شرط.

(٣) (إِذَا) في الآية مؤلفة من إن الشرطيّة وما الزائدة، وقال النحويون: إنه في هذه الحال يجوز توكيد الفعل وعدم توكيده، ولكن أسلوب القرآن الكريم جرى على توكيده. الجدول في إعراب القرآن.

(٤) (تَرَيْنَ) أصلها: تَرَائِينَنَّ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصارت الكلمة: تَرَيَيْنَنَّ، ثم حذفت النون الأولى للجازم وهو: "إن" الشرطية المدغمة في "ما" الزائدة؛ فصارت: تَرَيَيْنَنَّ، والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً، فصارت الكلمة: "تراينَنَّ" فالتقى ساكنان الألف وتلك الياء الأولى؛ حذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارت "تَرَيْنَنَّ" فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من

=

وَمِنْ تَرَكْ توكيده قوله:

يَا صَاحِإِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخُلَّانِ مِنْ شِيَمِي
وهو قليل في النثر، وقيل يختص بالضرورة^(١).

- **ويكون كثيرا** إذا وقع بعد أداة طلب: أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ دُعَاءٍ، أَوْ
عَرَضٍ، أَوْ تَمَنٍّ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، نحو: لِيَقُومَنَّ زَيْدٌ، وقوله تعالى: ﴿وَلَا
تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].
وقوله:

لَا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَّةُ الْجُزُرِ^(٢)

=

النون المشددة، فحركت الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل
عليها، ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة؛ لأن المقام يتطلبها مشددة؛ فلم يبق إلا
تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها؛ فصارت: (تَرِينٌ). النحو الوافي.
(١) أي عدم توكيده.

(٢) قومي: فاعل "يبعدن" بفتح الياء والعين، وهو دعاء خرج مخرج النهي، أي: لا
يهلكن، وهو من بَعَدَ الرجل يَبْعُدُ؛ كفرح يفرح؛ إذا هلك، وفي التنزيل: ﴿كَمَا بَعَدَتْ ثُمُودٌ﴾
[هود: ٩٥]. والشاهد: أن الشاعرة أكدت "يبعد" بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء.



وقوله:

هَلَّا تَمَنَّ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلِفَةٍ كَمَا عَهْدُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ^(١)

وقوله:

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيْنِي لِكَيْ تَعَلِّمِي أَنِّي امْرُؤُ بَكِ هَائِمٍ^(٢)

وقوله:

(١) أكد "تمنن" بكسر النون الأولى بعد حرف العرض، وأصله: تمنين، حذف نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين. وغير: حال من ياء المخاطبة، ومخلفة، بتاء التأنيث: مضاف إليها، وذو سلم: موضع بالشام. التصريح.

(٢) أكد "تريني" بتشديد النون الأولى على حد: ﴿فَإِمَّا تَرِينِ﴾ [مريم: ٢٦] بعد حرف التمني. التصريح. وأصل "تريني" قبل نون التوكيد "ترأين" بقلب حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذف الهمزة فصار ترين، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذف لالتقاء الساكنين فصار ترين، فلما أكد بالنون حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، وكسرت الياء للتخلص من الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها، فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار "تريني". الصبان.

أَفْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَ قَبِيلًا^(١)

- **ويكون قليلاً** إذا كان بَعَدَ (لا) النافية، أو (ما) الزائدة، التي لم تُسَبَقْ بـ(إن) الشرطية، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وإنما أُكِّدَ مع النافي لأنه يشبه أداة النهي صورةً، وقوله:

إذا مات منهم سيّد سرق ابنه
وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(٢)
وكقول حاتم:

(١) أكد "تمدحن" بعد حرف الاستفهام. وكندة، بكسر الكاف وسكون النون: اسم قبيلة في كهلان، وقبيلا: ترخيم قبيلة للضرورة. التصريح. وفي الصبان: وقال زكريا: قبيلًا أي: جماعة ثلاثة فأكثر ا. هـ. قال أرباب الحواشي: وهو أولى؛ لأنه لا يلزم عليه ارتكاب ضرورة.

(٢) أكد "ينبتن" بعد "ما" الزائدة. وهذا مثل يضرب لمن كان أصلاً تفرع منه ما يشبهه، والمعنى هنا: إذا مات الأب سرق الولد شخص والده، فيصير كأنه هو. قاله العيني. والعصاة: شجرة، وشكيرها: شوكرها، وقيل: صغار ورقها، يعني أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها، أي: ما ظهر من الصغار يدل على الكبار.. التصريح.



قليلًا به ما يَحْمَدَنَّكَ وارثٌ إذا نال مما كنتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا^(١)

و(ما) زائدة في الجميع، وشمَل الواقعة بعد (رُبَّ) ^(٢)، كقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثُوبِي شِمَالَاتُ^(٣)

(١) الضمير عائد على المال في بيت قبله، و"قليلاً" نعت لمصدر محذوف، والتقدير: حمدا قليلا يحمدتك وارث. النحو الوافي.

(٢) (ما) الواقعة بعد (رب)، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى: (ربما يقولن ذلك). الأشموني.

قال في النحو الوافي: منع بعض النحاة التوكيد بالنون بعد: "ربما" بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو في حكمه. ويرى سيبويه صحة هذا التوكيد، بحجة وروده في المأثور. وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأي الأول ليكون حكم "رب" مطردًا.

(٣) أوفيت: أشرفت، وأراد: أشرفت على علم، والعلم: الجبل. وشمالات: جمع شمال وهي ريح الشمال.

الإعراب: "رَبِّمَا": "رَبِّ" حرف جرّ شبيه بالزائد، و"ما": حرف كافٍ. "ترفعن": فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: حرف توكيد. "ثوبي": مفعول به منصوب. "شمالات": فاعله.

=

وبعضهم منعها بعدها؛ لمضِيِّ الفعل بعد رُبَّ معنًى، وخصَّه بعضهم بالضرورة.

- **ويكون أقلّ** إذا كان بعد (لم) وبعد أداة جزاء غير (إمّا)، شرطاً كان المؤكِّد أو جزاء، كقوله في وصف جبل:

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا^(١)
أي يعلمن، وكقوله:

=

والشاهد فيه قوله: "ترفعن" حيث أكَّد الشاعر الفعل بالنون الخفيفة بعد "ما" المسبوقة بـ "رُبَّ". من تعليق إميل يعقوب على شرح المفصل.

(١) يصف الشاعر جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات، وقوله (ما لم يعلما) أراد: ما لم يعلمن، بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً. والشاهد فيه أنه أدخل النون الخفيفة على الفعل المجزوم بلم. التصريح.

وإنما سَوَّغَ توكيدَ المنفِيِّ بِـ (لم) مع أنه في معنى الماضي والماضي لا يُؤكِّدُ بالنون كونه نفيًا، وأنه مضارع في اللفظ. جامع الدروس العربية للغلابي.



مَنْ تَثَقَّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ أَبداً وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَأْفِي^(١)
وقوله:

وَمَهْمَا تَشَأُّ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا^(٢)

أي: تمنع.

- ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق، بأن كان في جواب قسم منفي، ولو كان النافي مقدراً، نحو: تالله لا يذهب العرف بين الله والناس، ونحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. أو كان حالاً^(٣) كقراءة ابن كثير: ﴿لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١] وقول الشاعر:

يَمِينًا لَأَبْغُضُ كُلَّ امْرِئٍ يَزْخَرُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ^(٤)

(١) أكد "تثقفن" بنون التوكيد الخفيفة بعد "من" الشرطية. "وتثقفن" بمعنى "تجد" والأيب: الراجع. التصريح.

(٢) الشاهد توكيد الجزاء.

(٣) أي لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال فيتنايان. الخصري.

(٤) قال في التصريح: ف"أقسم" في الآية و"أبغض" في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما. وإنما لم يؤكد بالنون، لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال.

أو كان مفصولاً من اللام، نحو: ﴿وَلَيْنُ مُمْتَمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾^(١) [آل عمران: ١٥٨] ونحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾^(٢) [الضحى: ٥].

حُكْمُ آخِرِ الْفِعْلِ الْمَوْكَّدِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ

- إذا لحقت النون الفعل، فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر، فُتِحَ آخره لمباشرة النون له، ولم يحذف منه شيء،

=

وفي النحو الوافي: من الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع أن يفقد شرط الاستقبال؛ فيكون زمنه للحال بقرينة تدل على هذا، كما في هذا البيت؛ لأن المعنى هنا على الحالية، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال - عند فريق من النحاة - ونون التوكيد تخلصه للمستقبل؛ فيتعارضان.

(١) لم يؤكد الفعل الواقع جواباً للقسم المحذوف لأنه فصل بين اللام المتلقى بها القسم وبينه بالجار والمجرور. ولو تأخر لكان: لتحشرون إليه، كقوله: ﴿لَيَقُولَنَّ مَا يَحْسِبُهُ﴾ هود: ٨. وسواء كان الفصل بمعمول الفعل كهذا، أو بسوف. كقوله: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ الشعراء: ٤٩. إعراب القرآن لابن سيده.

(٢) فصل بين لام القسم والفعل بفواصل وهو حرف التنفيس.



سواء كان صحيحًا أو معتلاً، نحو: لَيْبُصِرَنَّ زَيْدًا، وَلَيْقُضِينَ، وَلَيْعَزُونَ،
وَلَيْسَعِينَ^(١)، بردُّ لام الفعل إلى أصلها^(٢).

- وإن كان مسندًا إلى ضمير الاثنين، لم يُحذف أيضًا من الفعل
شيء، وحُذفت نون الرفع فقط، لتوالي الأمثال^(٣)، وكُسِرت نون التوكيد،

(١) وتقول في الأمر: انصِرَنَّ، واقضِينَ، واغزُونَ، واسعِينَ يا زيد. وتلاحظ أنا رددنا اللام
التي كانت قد حذفت في: اقضِ، واغزُ، واسعَ. وردُّ هذه اللام عند التوكيد لازم في الأمر من
الناقص واللفيف، والمضارع المجزوم منهما.

ويلزم أيضًا رد العين إن كانت قد حذفت كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم
منه، فتقول عند توكيد "قل": "قولَنَّ". وعند توكيد "لا تقل": "لا تقولَنَّ".

(٢) في "ليسعينَ" لأن "يسعى" آخره ألف، فإذا ألحقنا به نون التوكيد لزم قلب الألف ياءً
لتقبل الفتحة، لأن الفعل يبني على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد.

(٣) أي كراهية اجتماع ثلاثة أحرف متماثلة زائدة هي النونات الثلاث: نون الرفع، ونون
التوكيد المشددة.

قال في النحو الوافي (١/٩٥) (وانظر: ١٨٦/٤ و ٦١٦/٤): فأصل تقومان: تقومانين.
فاجتمعت ثلاث نونات في آخر الفعل. وتوالي ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد، وكلها
ليس أصليًا، وإنما هو من حروف الزيادة أمر مخالف للأصول اللغوية، فحذفت في الظاهر
نون الرفع؛ لوجود ما يدل عليها، وهو أن الفعل مرفوع لم يسبقه ناصب أو جازم يقتضى
حذفها، ولم تحذف نون التوكيد المشددة، لأنها جاءت لغرض بلاغي يقتضيها، وهو توكيد

=

تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَانِ يَا زِيدَانِ، وَلَتَقْضِيَانِ، وَلَتَغْزُوَانِ،
وَلَتَسْعِيَانِ.

- **وإن كان مسنداً إلى واو الجمع، فإن كان صحيحاً حذفت نون**

=

الكلام وتقويته. ولم تحذف إحدى النونين المدغمتين لأن هذا الغرض البلاغي يقتضى
التشديد لا التخفيف. فلما حذفت النون الأولى من الثلاث، وهى نون الرفع، كسرت
المشددة، وصار الكلام؛ "تقومان". هـ.

ولم تحذف الألف لثلاثا يلتبس بفعل الواحد. الأشموني.

ويقال في إعراب نحو: لتكتبان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة
لالتقاء الأمثال؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والألف الاثني ضمير متصل مبني على
السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد حرف مبني على الكسر لا محل له من
الاعراب.

وهنا نتساءل: كيف صحّ أن يجتمع ساكنان وهما ألف الاثني والنون الأولى الساكنة من
نون التوكيد؟ والجواب أن اللغة العربية تجمع بين الساكنين إذا كان الأول حرف الألف
والثاني حرفاً مشدداً نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ حيث اجتمعت الألف وهي ساكنة
واللام الأولى من اللام المشددة وهي ساكنة أيضاً. القواعد التطبيقية للدكتور نديم
دعكور.



الرفع؛ لتوالي الأمثال، وواو الجمع؛ لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنْصُرَنَّ^(١) يا قوم، وإن كان ناقصًا وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة، حذفت أيضًا لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لَتَغْزَنَّ وَكَلْتَقُضَنَّ يا قوم، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة، للدلالة على المحذوف، فإن كانت العين مفتوحة حُذفت لام الفعل فقط، وبقي فتح ما قبلها، وحركت واو الجمع بالضمّة، نحو: لَتَخْشُونَ وَلَتَسْعُونَ.

وسياتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين، إن شاء الله تعالى.

- **وإن كان مسندًا إلى ياء المخاطبة**، حذفت الياء والنون، نحو: لَتَنْصُرَنَّ^(٢) يا دَعْدُ، وَلَتَغْزَنَّ وَلَتَرْمِنَّ، بكسر ما قبل النون، إلا إذا كان الفعل

(١) ونقول في إعرابه: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، والنون حرف توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. التطبيق النحوي للرّاجحي.

(٢) ونقول في إعرابه: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فاعل مبني على السكون محل رفع، والنون حرف توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

ناقصًا وكانت عينه مفتوحة، فبقى ياء المخاطبة محرّكة بالكسر، مع فتح ما قبلها نحو: لَتَسْعَيْنَ وَلَتَخْشَيْنَ يَا دَعْدُ.

- **وإن كان مسندًا إلى نون الإناث**، زيدت ألف^(١) بينها وبين نون التوكيد وكسرت نون التوكيد، لوقوعها بعد الألف، نحو: لَتَنْصُرُنَا يَا نِسْوَةَ وَلَتَسْعَيْنَا، وَلَتَعْزُونَا، وَلَتَرْمِينَا.

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك، نحو: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاغْزُورْ وَأَرْمِينْ وَأَسْعِينْ. ونحو: اضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ وَاغْزَوَانِ وَأَرْمِيَانِ وَأَسْعِيَانِ. ونحو: اضْرِبِيَنَّ^(٢) يَا زَيْدُونَ وَاغْزُونِ وَاقْضِيَنَّ، ونحو: اخْشُونِ^(٣) وَأَسْعُونِ ..

(١) وسبب زيادة هذه الألف هو أنه اجتمعت معنا ثلاث نونات: نون النسوة، والنون المشددة، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما إذ ليس هناك ما يدل عليها إذا حذفت، ولكي نتحاشى التقاء هذه النونات نجعل بين نون النسوة ونون التوكيد ألفًا مع تحريك نون التوكيد بالكسر. التطبيق الصرفي للرّاجحي.

(٢) بضم الباء، والأصل: اضْرِبُونِ، بتشديد النون، فالتقى ساكنان: الواو والنون المدغمة، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. التصريح.

(٣) والأصل: اخْشِيُونِ، حذفت الضمة لاستثقالها على حرف العلة، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواو، وإن شئت قلت: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا. فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة،

=



وتختص الخفيفة بأحكام أربعة:

الأول: أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث؛ لالتقاء الساكنين على غير حدّه^(١)، فلا تقول: اخشِينَانُ.

الثاني: أنها لا تقع بعد ألف الاثنيين، فلا تقول: لا تَضْرِبَانُ يا زيدان؛ لما تقدم.

ونقل الفارسي عن يونس إجازته فيهما، ونظّر له بقراءة نافع:
﴿وَمَحْيَاي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون الياء بعد الألف^(٢).

=

فلم يجز حذف الواو لعدم ما يدل عليها، فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم؛ تخلصاً من التقاء الساكنين. التصريح

(١) سيأتي توضيحه في مبحث التقاء الساكنين آخر الكتاب.

(٢) قال النحاس في إعراب القرآن: وقرأ أهل المدينة ﴿وَمَحْيَاي﴾ بإسكان الياء في الإدراج، وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس؛ لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أجازه يونس لأن قبله ألفاً والألف المد التي فيها تقوم مقام الحركة، وأجاز يونس "اضربانُ زيداً". وإنما منع

=

الثالث: أنها تُحذف إذا وليها ساكن، كقول الأضبط بن قريع

السَّعْدِي:

فَصَلَّ جِبَالَ الْبَعِيدِ إِنْ وَصَلَ الْحَبُّ لَ وَأَقْصِرِ الْقَرِيبَ إِنْ قَطَعَهُ
ولا تهينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ^(١)

=

النحويون هذا لأنه جمع بين ساكنين وليس في الثاني إدغام. ومن قرأ بقراءة أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على "محيائي" فيكون غير لحن عند جميع النحويين. هـ. لكن يقول المالقي في الدر الثير: وعلى هذا تتخرج قراءة نافع - رَحِمَهُ اللهُ - ﴿وَمَحْيَاي﴾ بسكون الياء، كانه نوى الوقف عليها وإن لم يقف، وكذلك قراءة قبل: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَآ﴾ بسكون الهمزة في الوصل، ولا يجوز الوقف على هذين الموضعين لئلا يبتدأ بما بعدهما؛ لأن ما بعدهما من تمامهما إلا أن يكون الوقف لانقطاع النفس والنسيان، ثم يوصل بما بعده. والله أعلم.

وللفائدة فإن علماء التجويد يأتون بـ "محيائي" ضمن أمثلة المد اللازم الكلمي المخفف، وضابطه هو أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن سكونا أصليا حالة الوصل والوقف. قال في: غيث النفع في القراءات السبع: ﴿وَمَحْيَاي﴾ قرأ نافع بخلف عن ورش بإسكان الياء، ويمد للساكين وصلا ووقفا مدًا مشبعًا... هـ.

(١) أصله عندهم: لا تهينن الفقير، بنون توكيد خفيفة، فحذفت هذه النون الخفيفة تخلصًا من التقاء الساكنين اللذين هما نون التوكيد، ولام التعريف في "الفقير".

=



أي: لا تَهَيِّنْ.

الرابع: أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة

قلبت ألفًا، نحو: ﴿لَسْفَعًا﴾، ﴿وَلِيَكُونًا﴾، ونحو:

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا^(١)

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ، ورُدَّ ما حُذِفَ في الوصل

لأجلها. تقول في الوصل: اضْرِبْ يا قوم، واضْرِبْ يا هند، والأصل:

=

والعرب تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهي تريدها، فتبقى الكلمة على ما كانت عليه والنون متصلة بها، سواء أكان بعدها ساكن أم لم يكن، ولذلك نظائر كثيرة في كلام العرب، منها قول الشاعر: ... ونظيره أيضًا ما أنشده أبو زيد:

في أيِّ يومِي من الموت أفر في يوم لم يُقَدَّرَ أم يوم قدر

فقد أراد أن يقول: في يوم لم يقدرن - بتوكيد الفعل المضارع المبني للمجهول المنفي بلم - لكنه حذف نون التوكيد الخفيفة وهو يريد لها، ولولا ذلك لسكن "يقدر" لكونه مسبوقة بلم. من شرح محمد محيي الدين لكتاب الإنصاف.

(١) والأصل فيهن: لسفعن وليكونن واعبدن. بالنون الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفًا بعد فتحة، كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفًا، نحو: رأيت زيدًا، ومن ثم كتب بالألف، كما كتب: رأيت زيدًا، بالألف. التصريح.

اضْرِبُونَ وَاضْرِبِينَ^(١)، فإذا وقفتَ عليها حذفت النون، لشبهها بالتنوين^(٢)،
فترجع الواو والياء، لزوال الساكنين، فتقول: اضربوا، واضربي.

تتمة: في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

- **حكم الصحيح السالم:** أنه لا يدخله تغيير عند اتصال الضمائر
ونحوها به، نحو: كتبتُ، وكتبُوا، وكتبتِ.

- **وحكم المهموز:** كحكم السالم^(٣)، إلا أن الأمر من أخذٍ وأكلٍ،
تحذف همزته مطلقاً^(٤)، نحو: خذْ وكُلْ^(٥).

(١) بسكون النون فيهما، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين. التصريح.

(٢) الواقع بعد ضمة أو كسرة في نحو: جاء زيد، ومررت بزيد. التصريح.

(٣) إن كان المهموز صحيحاً.

(٤) في الابتداء وغير الابتداء.

(٥) اعلم أنّ الفعل إذا سكن ما بعد حرف المضارعة منه، نحو: "يَضْرِبُ"، و"يَخْرُجُ"،
و"يَعْلَمُ"، وأمرت منه المخاطبَ، فإنك تحذف منه حرف المضارعة لما ذكرناه قبل، فبقي
ما بعده ساكناً، وهي الضاد والخاء والعين، ولا يمكن الابتداء بالساكن، فحينئذ تجيء
بالمهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن، فتقول: "اضْرِبْ"، "اخرُجْ"، "اعلمْ".

ومن أمر وسأل^(١) في الابتداء، نحو: مُرُوا بالمعروف، وإنهوا عن المنكر، ونحو: ﴿سَلِّبْنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١]. ويجوز الحذف وعدمه

=

وهذه الهمزة مكسورة لالتقاء الساكنين، إلا أن يكون الثالث مضمومًا، فإنك تضمها إبتاعًا كراهية الخروج من كسر إلى ضم.

فما كان فاؤه همزة تسكن في المضارع كان هذا حكمه، نحو: "أَتَى يَأْتِي"، و"أَنْتُمْ يَأْتُمْ"، إلا إنك تُبَدِّل الهمزة الثانية ياءً خالصةً إن كانت همزة الوصل مكسورة، نحو قولك: "إَيْتِ"، و"إِيْتُمْ"، والأصل: "إَيْتِ"، و"إِيْتُمْ". وإن كانت همزة الوصل مضمومة، فُلبت وأوًا خالصةً، نحو: "أَوْسُ الْجُرْحِ"، والأصل: "أَوْسُ". فقلبوا الهمزة الثانية حرفًا لينًا فرارًا من الجمع بين الهمزتين؛ لأنه إذا جاز التخفيف في الهمزة، وجب في الهمزتين، إلا أنه شدَّ من هذا ثلاثة أفعال تُسَمَّع، ولا يقاس عليها لخروجها عن نظائرها، وهي: "خُذْ"، و"كُلْ"، و"مُرْ"، والقياس: "أَوْخُذْ"، "أَوْكُلْ"، "أَوْمُرْ"، فحذفوا الهمزة التي هي فاء؛ تخفيفًا لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن وتحرُّك ما يُبتدأ به، وهو الخاء في "خُذْ"، والكاف في "كُلْ"، والميم في "مُرْ"، فحذفوها، ووزنه من الفعل "عَلَّ" محذوف الفاء. ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم. شرح المفصل.

(١) قال الحملوي في الحاشية: وفي لغة: سال يسال، كخاف يخاف، والأمر من هذه سل، وعليها فلا حذف. اهـ.

إذا سُبِقَا بشيء، نحو قلت له: مُر، أو أُمُرٌ^(١)، وقلت له: سل، أو اسأل.

وكذا تحذف همزة رأى، أي عين الفعل من المضارع والأمر،

كَيَّرِي، وره، الأصل: يَرَأَى، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت
لالتقاءها ساكنة مع ما بعدها؛ والأمر محمول على المضارع^(٢).

(١) قال السيوطي في الهمع: وتحذف همزة الوصل خطأً في مواضع، أحدها: إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء نحو: (فأت) (وأت) وعليه كتبوا ﴿وأمر أهلك﴾ [طه: ١٣٢] والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكانت جمعاً بين ألفين صورة، همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يُوقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلا على خلاف في المتطرفة لأن الأطراف محل التغييرات والزيادة.

أما الثماني فيقول في شرح التصريف: وقوم من العرب يقولون: لم يكثُر (أي الفعل "مر") ككثرة "خذ" و"كل" فهؤلاء يدخلون عليها همزة الوصل ويقبلون منها واولاً لسكونها وانضمام همزة الوصل قبلها حتى لا يجمع بين همزتين في كلمة فيقولون: "اوُمُر"، فإذا سقطت همزة الوصل عادت الواو إلى الهمزة، لأنه لم يجتمع همزتان.
فتأمل هل تجد من فرق بين النصين.

(٢) فوزن " يرى " يفل، ووزن " ره " فه. تكملة في تصريف الأفعال لمحمد محيي الدين.



وتحذف همزة أَرَى، أي عينه أيضًا في جميع تصاريفه، نحو: أَرَى^(١)، وَيُرِي، وأِرَةٌ^(٢).

وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما، أبدلت مدًّا من جنس حركة ما قبلها، كما سيأتي^(٣).

- حكم المضعف الثلاثي ومزيده: يجب^(٤) في ماضيه الإدغام، نحو:

- (١) هذا الفعل مزيد بالهمزة من الفعل (رأى) والمفروض أن يكون (أرأى) على وزن أفعل. التطبيق الصرفي.
- (٢) فوزن "أرى" أفل، ووزن "يرى" يفل، ووزن "أر" أف. المرجع السابق.
- (٣) في مبحث الإعلال بالهمزة، واستفد هنا من هذا الجدول.

الكلمة	أَمَنَّ	أُؤَمِّنُ	إِيمَان
أصلها	أُؤَمِّنُ	أُؤَمِّنُ	إِيمَان
العمل	قلبت الساكنة ألفًا	قلبت الساكنة واوًا	قلبت الساكنة ياءً

(٤) علل الثمانيني ذلك بقوله: وكذلك إذا كانت عين الفعل ولامه من جنس واحد نحو: "رَدَّ يَرُدُّ" و"عَصَّ يَعِصُّ" و"فَرَّ يَفِرُّ" والأصل: "رَدَدَ" و"عَصِصَ" و"فَرَرَ" فنقل عليهم تكرير المثليين، لأنَّ اللسان يتناول الحرف من مكانه ثم يعود إلى المكان لتناول الثاني

=

شرح شذا العرف

مدّ واستمدّ، ومدّوا واستمدّوا، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك^(١)،
فيجب الفك، نحو مدّدت، والنسوة مدّدن، واستمددت، والنسوة

=

فيصير كمشي المقيّد يمشي ولا يبرح من مكانه، فلمّا ثقل عليهم أسقطوا حركة الأوّل، فلمّا
سكن أدغموه في الثاني فقالوا: "ردّ" و"عصّ" و"قرّ".

فإذا صاروا إلى المستقبل فالأصل فيه: "يعصّص" و"يردّد" و"يفرّر"، فلمّا ثقل عليهم
توالي المثليين نقلوا حركة الأوّل إلى الساكن الذي قبله فتحرك الساكن بالحركة المنقولة
إليه، وسكن المثل الأوّل، وأدغم في الثاني.

فالضمة في الراء من "يردّد" هي المنقولة إليها من الدال، والفتحة في العين هي المنقولة إليها
من الضاد، والكسرة في الفاء من "يفرّر" هي المنقولة إليها من الراء... الخ. شرح التصريف
للثمانيني.

(١) ضمائر الرفع قسمان: متحركة، وساكنة. والمتحركة ثلاثة: تاء الفاعل، ونا للمتكلم
المعظم نفسه أو معه غيره، ونون النسوة. وإذا اتصل بالفعل ضمير رفع متحرك وجب
تسكين آخره. والساكنة ثلاثة: ألف الاثنين ويفتح ما قبلها، وواو الجماعة ويضم ما قبلها في
الفعل الصحيح، وياء المخاطبة ويكسر ما قبلها في الفعل الصحيح.

وهناك قول آخر في الضمير (نا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره، أنه ضمير رفع ساكن
وليس من الضمائر المتحركة، فمن قال: إنه من الضمائر المتحركة. فإنه تابع لرأي أهل
البصرة في أن الضمير هو النون وأن الألف إشباع، ومن قال: إنه من الضمائر الساكنة. فإنه
تابع لرأي أهل الكوفة في أن النون مع الألف هو الضمير.



ويجب في مضارعه الإدغام أيضًا، نحو: يَرُدُّ ويستردُّ، ويردُّون ويستردون، ما لم يكن مجزومًا بالسكون، فيجوز الأمان، نحو: لم يَرُدُّ^(١) ولم يَرُدُّدْ، ولم يستردَّ ولم يسترددْ، وما لم تتصل به نون النسوة، فيجب الفك، نحو: يَرُدُّون ويسترددُن. بخلاف ما إذا كان مجزومًا بغير السكون، فإنه كغير المجزوم، تقول: لم يردُّوا ولم يستردُّوا.

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو: رُدَّ يا زيدُ وارُدُّدْ، واستردَّ واسترددْ، وارُدُّن يا نسوة، وردُّوا، واستردُّوا.

– **حكم المثال:** قد تقدم أنه إما يائي الفاء، أو واوئها.

فاليائي لا يحذف منه في المضارع شيء، إلا في لفظتين حكاهما سيبويه، وهما يَسِرَ البعيرُ يَسِرُّ، كوعَدَ يَعِدُّ، من اليَسِر كَالضَّرْب: أي اللين

(١) ويحرك آخر الأمر والمضارع المجزوم عند الإدغام بالفتح، أو بالكسر، أو تحرك اللام بحركة العين، ويسمى ذلك إتباعًا.

والانقياد، وَيَيْسَ يَيْسُ^(١) في لغة.

والواوي تحذف فائوه من المضارع، إذا كان على وزن يَفْعَلٍ بكسر العين، وكذا من الأمر، لأنه فرعه، نحو: وَعَدَ يَعِدُ عِدًّا، ووزنَ يَزِنُ زِنًّا^(٢). وأما إذا كان يائياً كَيَنَّعَ يَيْنَعُ، أو كان واوياً، وكان مضارعه على وزن يَفْعَلٍ بضم العين، نحو: وَجَّهَ يُوْجِّهُ، أو على وزن يَفْعَلٍ بفتحها نحو: وَجَلَّ يُوْجَلُّ، فلا يُحذف منه شيء^(٣) وسمع ياجل وييجل^(٤). وشدَّ يدَع، ويَزَع،

(١) كوهم يهيم. تتمه في تصريف الأفعال. قال الثماني في شرح التصريف: وقد جاء على طريق الشذوذ: "يَيْسَ يَيْسُ" فأسقطوا الياء تشبيهاً بالواو، وهذا شاذٌ لا يلتفت إليه.
(٢) والأصل: "يُوْعِدُ"، و"يُوْزِنُ"، فحذفوا الواو استئثالا لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وحمل على ذي الياء أخواته، نحو: أَعِدُّ وتَعِدُّ ونَعِدُّ، والأمر، نحو: عِدِّ. الأشموني وشرح المفصل.

(٣) لم تحذف الواو - من الواوي - لعدم الكسرة.

(٤) في وجل يوجل أربع لغات: أحدها تصحيح الواو، وهي اللغة المشهورة، واللغة الثانية "ياجل" فتقلب الواو ألفا لمكان الفتحة قبلها، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو "ييجل"، واللغة الرابعة "ييجل" بكسر الياء؛ لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ما قبلها. باختصار من الإنصاف.



ويَذَرُ، وَيَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَلْعُ، وَيَلْغُ، وَيَهَبُ، بفتح عينها^(١)، وقيل: لا شذوذ؛ إذ أصلها على وزن يَفْعَلُ بكسر العين^(٢)، وإنما فتحت لمناسبة حرف الحلق، وحُمِلَ يَذَرُ على يَدَعُ^(٣).

أما الحذف في يَطَأُ وَيَسَعُ فشاذ اتفاقاً؛ إذ ماضيها مكسور العين، والقياس في عين مضارعه الفتح.

وأما مصدر نحو: وَعَدَ وَوَزَنَ، فيجوز فيه الحذف وعدمه، فتقول: وعد يعد عِدَّةً وَوَعَدًا، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنَةً وَوَزَنًا، وإذا حذفت الواو من المصدر عَوَّضت عنها تاء في آخره، كما رأيت، وقد تحذف شذوذاً كقوله:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوَ الْبَيْنِ فَانْجَرْدُوا وَأَخْلَفوكِ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

وشذ حذفُ الفاء في نحو: رِقَّةٌ لِلْفِضَّةِ، وَحِشَّةٌ بِالْمَهْمَلَةِ لِلأَرْضِ

(١) ولأن عين هذه الأفعال مفتوحة فإن القياس عدم سقوط الواو فيها، ولكنها سقطت وهذا هو وجه الشذوذ فيها.

(٢) فالواو حيثئذ واقعة بين الياء والكسرة، فحذفت الواو لوقوعها بينهما، ثم فتحت العين في هذه الكلمات لوجدان حرف الحلق فيها. الجرجاني على العزي.

(٣) لما كان يذر بمعنى يدع في أنه لا ينطق منه بماض، ومعناها واحد؛ أتبعوه إياه. إعراب القرآن للنحاس.

الموحشة. وجهة للمكان المتَّجِّه إليه^(١)، لانتفاء المصدرية.

- **حكم الأجوف^(٢)**: إن أعلَّت عينه، وتحركت لامه، ثبتت العين.

وإن سكنت^(٣) بالجزم، نحو: لم يقل، أو بالبناء في الأمر، نحو: قُلْ،

(١) أصل عدة، وزنة، ورقة، ولدة، وحشة: وعد، ووزن، وورق، وولد، ووحش بكسر الواو في الكل، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما بعدها، وحذفت الواو، وعوض عنها هاء التأنيث. الصبان.

(٢) وهو على أربعة أنواع، لأن عينه إما أن تكون واوًا، وإما أن تكون ياءً، وكل منهما إما أن تكون باقية على أصلها، وإما أن تقلب ألفًا.

فمثال ما عينه واو باقية على أصلها: "حول، وعور، وضاول، وقاول، وحاول، وتقاولا، وتحاورا، واشتورا، واجتورا".

ومثال ما أصل عينه الواو وقد انقلبت ألفًا: "قام، وصام، ونام، وخاف، وأقام، وأجاج، وانقاد، واستقام، واستضاء".

ومثال ما عينه ياء باقية على أصلها: "غيد، وحيد، وصيد، وبايع، وشايع، وتبايعا، وتسايفا".

ومثال ما أصل عينه الياء وقد قلبت ألفًا: "باع، وجاء، وأذاع، وأفاء، وامتار، واستراب، واستخار". تكملة في تصريف الأفعال.

(٣) أي لامه، فإن القاعدة في الأجوف (أنه إذا سكن آخره حذفت عينه، وإذا تحرك آخره بقيت عينه)

=



أو لاتصاله بضمير رفع متحرّك في الماضي، حُذفت عينه، وذلك في الماضي، بعد تحويل **فَعَلَ بفتح العين** إلى فَعُل بضمها إن كان أصل العين واوًا كقال، وإلى فَعِل بالكسر إن كان أصلها ياء كباع، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما، لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأوّل، وياء في الثاني، تقول: قُلْتُ وبعْتُ، بالضم في الأوّل، والكسر في الثاني. **بخلاف مضموم العين ومكسورها**، كطال وخاف، فلا تحويل فيهما، وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول: طُلْتُ وخِفْتُ، بالضم في الأوّل، والكسر في الثاني.

هذا في المجرّد، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سكنت لامه، وأَعَلَّت عينه بالقلب، كأقمت واستقمت، واخترت وانقدت. وإن لم تَعَلَّ العين لم تحذف، كقاومت، وقومت.

- **حكم الناقص: إذا كان الفعل ناقص ماضيًا، وأسند لواو الجماعة**، حذف منه حرف العلة، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف

=

وأسباب سكون آخره: ١- الجزم، نحو: لم يقل. ٢- البناء، نحو: قل. ٣- اتصاله بضمير رفع متحرّك، نحو: قلت، قلنا، قلن. وتحرك فاؤه بحركة تجانس العين.

ألفًا، ويضم إن كان واوًا أو ياء^(١)، فتقول في نحو سَعَى: سَعَوْا^(٢)، وفي سَرُو
وَرَضِي: سَرُوا وَرَضُوا^(٣).

وإذا أُسْنِدَ لغير الواو من الضمائر البارزة، لم يحذف حرف العلة، بل يبقى على أصله، وتقلب الألف واوًا أو ياء تبعًا لأصلها، إن كانت
ثالثة، فتقول في نحو سَرُو: سَرُونَا، وفي رَضِي: رَضِينَا، وفي غَزَا ورمى:
غَزَوْنَا وَرَمِينَا، وَاغَزَوْا وَاغَزَوْا. فإن زادت عن ثلاثة قلبت ياء مطلقًا^(٤)، ك:

(١) أي ألفًا في اللفظ نحو: سعى، أو واوًا في اللفظ نحو: سرو، أو ياءً في اللفظ نحو: رضي.

(٢) فيه إعلال بالحذف أصله: سعاوا، التقى ساكنان فحذفت الألف. الجدول.

(٣) الأصل رَضِيُوا، وَسَرُوُوا، استثقلت الضمّة في الياء والواو لتحرك ما قبلهما، فوجب
حذفها، فاجتمع ساكنان: واو الضمير، والياء والواو اللتان قبلها. فتحذف ما قبل واو
الضمير؛ لأنّ حذف الحرف أسهل من حذف الاسم، فتقول: "سَرُوا".

وتضمّ بعد الحذف ما قبل الواو في مثل "رَضِي" فتقول: رَضُوا، لتسلم واو الضمير؛ لأنك
لو أبقيت الكسرة لانقلبت واو الضمير ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكنّت تقول "رَضِي"
فيلتبس الجمع بالمفرد.

هذا ما لم يكن ما قبل الياء والواو ساكنًا. فإن كان ما قبلهما ساكنًا نحو: رَضِي وَسَرُو، فإن
الياء والواو يجريان مجرى الحرف الصحيح، فلا يحذفان أصلًا، نحو: رَضِيُوا وَسَرُوُوا.
ولا تُرَدُّ الياء إلى أصلها من الواو في "رَضِيُوا" كما لم تُرَدَّ في المفرد. الممتع لابن عصفور.
(٤) أي تقلب الألف ياءً سواء كان أصل الألف واوًا أو ياءً.



أَعْطَيْتُ واستعطيت^(١)، وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذفت مطلقاً^(٢)، ك: رَمَتْ، وأعطت، واستعطت، بخلاف ما آخره واو أو ياء، فلا يحذف منه شيء^(٣).

وأما إذا كان مضارعاً، وأسند لواء الجماعة أو ياء المخاطبة، فيحذف حرف العلة، ويفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً، كما في الماضي، ويؤتى بحركة مجانسة لواء الجماعة، أو ياء المخاطبة، إن كان

(١) أصل أعطيت (أعطوت) فقلبت الواو ياء في الفعل الماضي (أعطوت) حملاً على قلبها في المضارع (يعطي)، الذي أصله (يعطو)، تطرفت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء، فقليل: يعطي. من تعليق الدكتور عبد الله الشلال على تحرير الخصاصة لابن الوردى. قال في اللسان: العطو: التناول، يقال منه: عطوت أعطو.

وفي مقاييس اللغة: (عطو) العين والطاء والحرف المعتلُّ أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على أخذٍ ومُناوَلَةٍ، لا يخرج البابُ عنهما. فالعَطْوُ: التَّنَاوُلُ باليد... قال الخليل: ومنه اشتقَّ الإِيعَاءُ. والمعاطاة: المُناوَلَةُ.

(٢) أي في الثلاثي وغيره كما مثل المؤلف.

(٣) قال في الممتع الكبير: فإن اتصل بشيء من هذه الأفعال علامة تأنيث فإنه يبقى على ما كان عليه، إن كان لامه في اللفظ ياءً أو واوًا - نحو: سَرَوَ وَرَضِيَ وَغَزِيَ - نحو: سَرَوَتِ المرأةُ وَرَضِيَتْ هِنْدٌ وَغَزِيَتْ الأعداءُ. وإن كان لامه ألفاً حُذِفَتْ للالتقاء الساكنين، نحو: رَمَتِ هِنْدٌ.

المحذوف واوًا أو ياءً، فتقول في نحو يسعى: الرجال يسعون، وتسعين يا هند، وفي نحو يغزو ويرمي: الرجال يغزون ويرمؤون، وتغزين وترمين^(١) يا هند.

وإذا أسند لنون النسوة لم يحذف حرفُ العلة، بل يبقى على أصله، غير أن الألف تقلب ياء، فتقول في نحو يغزو ويرمي: النساء يغزون^(٢)

(١) تقول للمرأة: أنت ترمين، ووزنها تفعين، ولجماعة النساء: أنتن ترمين، ووزنها تفعِلن. وفي شرح ديكنقوز على المراح: وأصل ترمين للواحدة المخاطبة: "ترمين" مثل تضربين فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها، ثم حذفت تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الأخرى لكونها علامة، فصار ترمين فوزنه تفعين.

و"ترمين" مشترك في اللفظ مع جماعة النساء اكتفاء بالفرق التقديري، فإن أصله إذا كان جمع النساء "ترمين" بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعِلن.

(٢) المضارع هنا مبني لاتصاله بنون النسوة والواو لام الفعل، بخلاف قولك: "الرجال يغزون" فإنه معرب من الأفعال الخمسة والواو للجماعة ولام الفعل محذوفة. معجم القواعد للدقر.

وفي الفلاح شرح المراح: تقول: الرجال يعفون والنساء يعفون بالفرق التقديري وهو أن الواو في جمع النساء أصلية لكونها لام الفعل، والنون ضمير الجمع وعلامة التأنيث، والفعل مبني معها، فوزنه يفعلن مثل ينصرن.

=



ويرمِين^(١)، وفي نحو يسْعَى: النساء يسْعَيْنَ.

وإذا أسند لألف الاثنيين لم يحذف منه شيء أيضاً، وتقلب

الألف ياءً، نحو: الزيدان يَغزُوانَ ويرميان وَيَسْعَيان.

والأمر كالمضارع المجزوم، فتقول، اغزُ، وارمِ، واسعَ،

واغزُوا، وارميا، واسعيا، واغزُوا، وارمُوا، واسعُوا.

- **حكم الليفيف: إن كان مفروقاً**، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء

=

وأما الواو في الرجال فهو ضمير الجمع؛ لأن أصل يعفون على ذلك التقدير: "يعفون" بضم الواو، فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت، فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الأولى؛ لأنها لام الفعل وهو محل التغيير، ولأن الثانية علامة الفاعل، والنون للإعراب والفعل معرب، فوزنه "يفعون" بسكون الفاء وضم العين.

ومن أجل أن النون في مثل يعفون لجمع المؤنث ضميرُ الجمع وعلامة التأنيث، لا تسقط في جمع المؤنث بدخول أن الناصبة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾.

(١) الياء في نحو: "النساء يرمين" كالباء في "يضربن" تماماً، فهي لام الكلمة، بخلاف الياء في نحو: "أنت يا زينب ترمين" فإنها ياء المخاطبة، ولام الكلمة محذوفة. تكملة في تصريف الأفعال لمحمد محيي الدين.

المثال، وحكم لامه حكم لام الناقص، كوقى تقول: وقى يقى^(١)
قه^(٢)؛ وإن كان مقروناً، فحكمه حكم الناقص، كطوى يطوي أطو..
إلى آخره.

تنبيه

يتصرف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثلاثة عشر
وجهاً: اثنان للمتكلم نحو: نصرتُ، نصرنا.

وخمسة للمخاطب نحو: نصرت، نصرتِ، نصرتما، نصرتم،
نصرتنَّ.

وستة للغائب، نحو: نصر، نصرا، نصروا، نصرت، نصرتا،
نصرن.

وكذا المضارع، نحو: أنصُر، ننصُر.

تنصُرُ يا زيد، تنصُران يا زيدان، أو يا هندان، تنصُرُون،

(١) حذفت فاء الكلمة.

(٢) حذفت فاء الكلمة، ولامها.



تنصرين، تنصرونَ.

ينصُر، ينصران، ينصرونَ. هند تنصُر، الهندان تنصران،
النسوة ينصرونَ. ومثله المبني للمجهول.

ويتصرف الأمر إلى خمسة: انصُر، انصرا، انصروا، انصُري،
انصُرنَ.

الباب الثاني

في الاسم



الباب الثاني: في الكلام على الاسم

وفيه عدّة تقاسيم:

التقسيم الأول

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید، والمجرد إلى ثلاثي، ورباعي، وخماسي.

فأوزن الثلاثي المتفق عليها عشرة:

فَعَلٌ: بفتح فسكون، كسَهْمٍ وسَهْلٍ.

فَعَلٌ: بفتحيتين، كقَمَرٍ وبَطَلٍ.

فَعِلٌ: بفتح فكسر، ككَتِفٍ، وحَذِرٍ.

فَعُلٌ: بفتح فضم، كعَضُدٍ ويَقُظٌ^(١).

(١) قال الحملاوي في الحاشية: في إحدى لغتيه، والكسر أشهر. اهـ.
وفي مختار الصحاح: رجل يَقُظٌ بضم القاف وكسرهما أي متيقظ حذر.

شرح شذا العرف

فِعْلٌ: بكسر فسكون، كَجِمْلٍ وَنِكْسٍ^(١).

فَعَلٌ: بكسر ففتح، كَعِنَبٍ وَزَيْمٍ: أي متفرق.

فِعْلٌ: بكسرتين: كإِبِلٍ، وَبِلَزٍ: أي ضخمة، وهذا الوزن قليل، حتى

ادَّعَى سَيبُوهَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ مِنْهُ إِلَّا إِبِلٌ.

فُعْلٌ: بضم فسكون، كَقْفَلٍ وَحُلُوهٍ.

فُعْلٌ: بضم ففتح، كَصُرْدٍ^(٢) وَحُطَمٍ^(٣).

فُعْلٌ: بضممتين، كَعُنُقٍ، وَسُرْحٍ: أي: سريعة^(٤).

وكانت القسمة العقلية تقتضى اثني عشر وزناً؛ لأن حركات الفاء

ثلاثة، وهى: الفتح والضم والكسر، ويجرى ذلك في العين أيضاً، ويزيد

(١) والنِكْسُ بالكسر: السهم الذي ينكسر فوقه (بضم الفاء موضع الوتر من السهم) فيُجْعَلُ أعلاه أسفله. والنِكْسُ أيضاً: الرجل الضعيف. الصحاح.

(٢) طَائِرٌ أكبر من العصفور ضخم الرأس والمنقار يصيد صغار الحشرات وَرُبَّمَا صَادَ العصفور. المعجم الوسيط. وعند ابن ماجه حديث في النهي عن قتله.

(٣) ورجل حطم وحطمة، إذا كان قليل الرحمة للماشية، يهشم بعضها ببعض. اللسان.

(٤) يقال: ناقة سُرْحٌ أي: سريعة. قال الحملاوي في الحاشية: الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسم، والثاني وصف.



السكون، والثلاثة في الأربعة باثني عشر، يَقُلُّ فُعِلُّ بضم فَكَّسِرٍ، كدُّئِلُّ: اسم لدَوَيْبَةٍ، أو اسم جنس^(١)؛ **لأن هذا الوزن قُصِدَ تخصيصه بالفعل المبني للمجهول.** وأما فِعْلٌ، بكسر فضم، فغير موجود، **وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم.** ويُجاب عن قراءة بعضهم: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَبِيبِ﴾ بكسر فضم، بأنه من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة، إذ يقال: حُبِّك، بضمّتين، وحبِّك بكسرتين، فالكسر في الفاء من الثانية، والضم في

(١) جاء في المزهر للسيوطي: ... وعلى فُعِلٌ، نحو: دُئِلٌ ورُئِمٌ ووُعِلٌ لغة في الوُعِلِ (تيس الجبل).

ودُئِلٌ ورُئِمٌ، اسما جنس: دُئِلٌ: دويبة سميت بها قبيلة من كنانة، ورُئِمٌ: الاست، وقد رام بعضهم أن يجعلهما منقولتين من الفعل.

قال أبو الفتح نصر بن أبي الفنون: أما دُئِلٌ ورُئِمٌ فقد عده قوم من النحويين قسما حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما هي عند المحققين عشرة. انتهى.

قال الشاطبي في شرح الألفية: فهذه الألفاظ أثبت الناظم (فُعِلٌ) في الأسماء، وهو مذهب الأخفش وابن جني وجماعة، وأما سيبويه فلم يثبتها في الاسم وإنما هو عنده مختص بالفعل.

العين من الأولى^(١).

(١) وضح المرادي **المقصود بتداخل اللغتين** هنا بقوله: من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: **حُبِك** - بضم الحاء والباء - و**حِك** - بكسرهما - فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جنبي: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء مضمومة، قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه، لإمكان عروض ذلك له.

وقال السمين في الدر المصون: قوله: ﴿ذَاتِ الْحَبِكِ﴾: العامةُ على «الْحُبِكِ» بضميتين وهي الطرائق نحو: طرائق الرَّمْلِ والماءِ إذا صَفَقْتَهُ الرِّيحُ ...
والْحُبِكُ: جمعٌ يُحتملُ أَنْ يكونَ مفردُهُ «حَبِيكَةً» كطريقةٍ وطُرُقٍ أو حباكٍ نحو: حمارٍ وحُمْرٍ...

وأصلُ الْحَبِكِ: إحصاءُ الشيءِ وإتقانه، ومنه يقال للدُّرعِ: مَحْبوكَةٌ. وقيل: الْحَبِكُ الشَّدُّ والتوثُّقُ.

وفي هذه اللفظة قراءاتٌ كثيرةٌ: فعن الحسن ستٌّ: **الْحَبِكُ** بالضم كالعامةِ، **الْحُبِكُ** بالضمِّ والسكون، وتروى عن ابن عباس وأبي عمرو، **الْحَبِكُ** بكسرهما، **الْحَبِكُ** بالكسر والسكون، وهو تخفيفُ المكسور، **الْحَبِكُ** بالكسر والفتح، **الْحَبِكُ** بالكسر والضم. فهذه ستٌّ **أقلُّها الأخيرةُ**؛ لأنَّ هذه الزَّنةَ مهملةٌ في أبنية العربِ، قال ابنُ عطيةٍ وغيره: «هو من التداخلِ» يعني: أن فيها لغتين: الكسر في الحاء والباء والضمُّ فيهما، فأخذ هذا القارئ الكسرَ من لغةٍ والضمَّ من أخرى. واستبعدها الناسُ؛ لأن التداخلَ إنما يكون في كلمتين.

=



وقيل: كُسِرَت الحاء إِتْبَاعًا لِكسرة تاء (ذات)^(١).

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّف، فنحو كَتِف، يخفف بإسكان العين فقط، أو به مع كسر الفاء. وإذا كان ثانيه حرف حلق، خُفِّف أيضًا مع هذين بكسرتين، فيكون فيه أربع لغات كفخذ. ومثل الاسم في ذلك الفعل كَشَهَد^(٢). ونحو عَضُد وإِبِل وَعُنُق، يخفف بإسكان العين.

وأوزان الاسم الرباعي المجرد المتفق عليها خمسة:

=

وخرَّجها الشيخ على أن الحاء أُتْبِعَتْ لحركة التاء في «ذات» قال: «ولم يُعْتَدَّ باللام فاصلةً لأنها ساكنةٌ فهي حاجزٌ غيرٌ حصينٍ». وقد وافق الحسن على هذه القراءة أبو مالك الغفاري. وقرأ عكرمة بالضم والفتح جمع «حُبْكَة» نحو: عُرْفَة وَعُرْف. وابن عباس وأبو مالك «الحَبْكَ» بفتحيتين جمع «حَبْكَة» كعَقَبَة وَعَقَب، فهذه ثمان قراءات. الدر المصون مع اختصار.

(١) أي ولم يُعْتَدَّ باللام الساكنة؛ لأن الساكن حاجز غير حصين.

(٢) أي: وكذلك الفعل الذي أوله مفتوح وثانيه حرف حلق مكسور كـ"شَهْد" يرد إلى "شَهْد" بفتح الشين وسكون الهاء، وإلى "شَهْد" بكسر الشين وسكون الهاء، وإلى "شَهْد" بكسر الشين والهاء، لما ذكرناه في "فخذ".

وإنما ذكر حكم هذا الفعل ههنا وإن لم يكن موضع ذكر أحكام الفعل لاتحادهما في هذا الحكم. شرح الشافية لركن الدين.

فَعَلَّلَ: بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه كجَعَفَرَ.

وَفَعَّلِلَ: بكسرهما وسكون ثانيه كزَبْرَجِ لِلزينة.

وَفُعَّلَلَّ: بضمهما وسكون ثانيه، كَبُرُّنِ لِمِخْلَبِ الأسد.

وَفِعَّلَّ: بكسر ففتح فلام مُشَدَّدَةٌ كَقِمَطَرَ، لوعاء الكتب.

وَفِعَّلَلَّ: بكسر فسكون ففتح كدِرْهَمَ.

وزاد الأَخْفَشِ وزن **فُعَّلَلَّ**، بضم فسكون ففتح، كَجُحْدَبَ: اسم

للأسد. وبعضهم يقول: إنه فرع جُحْدَبَ بالضم. والصحيح أنه أصل ولكنه قليل.

وأوزان الخماسيِّ أربعة:

فَعَلَّلَ: بفتحات، مُشَدَّد اللام الأولى، كسفرجل.

وَفَعَّلِلَ: بفتح أوله وثالثه، وسكون ثانيه، وكسر رابعه كجَحْمَرِشِ

للمرأة العجوز.

وَفِعَّلَّ: بكسر فسكون ففتح، مُشَدَّد اللام الثانية كَقِرْطَعَبَ: للشيء



القليل^(١).

وَفُعَلٌّ: بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة كقُدْعَمِل، وهو

الشيء القليل.

تنبيه: قد عَلِمْت مما تقدم أن الاسم المتمكن لا تقل حروفه الأصلية

عن ثلاثة، إلا إذا دخله الحذف، كَيْدٍ، وَدَمٌ^(٢)، وَعِدَّةٌ^(٣)، وَسَهٌ^(٤)، وأن أوزان
المجرّد منه عشرون، أو أحد وعشرون، كما تقدّم.

(١) قال الجوهري: يقال: ما عنده قِرْطَعْبَةٌ، ولا قُدْعَمَلَةٌ، ولا سَعْنَةٌ، ولا مَعْنَةٌ، أي شيء.
قال أبو عبيد: ما وجدنا أحدًا يدرى أصولها. لسان العرب.

(٢) بحذف الياء من نحو يدٍ ودمٍ، أصلهما يَدِي وِدْمِي، بسكون الدال والميم. وذهب
الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر. وذهب المبرد إلى فتح الميم، وضعفه
الجاريري. وحذفت لامهما على غير قياس، وجعل الإعراب على عينهما. التصريح.

(٣) أصل عدة: وعد بكسر الواو وسكون العين، فحذفت فاؤه، وحركت عينه بحركة فائه،
وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التأنيث.

(٤) قال ابن جنّي في المنصف: وأما است فمحدوفة اللام وهي هاء، ومما يدل على ذلك
قولهم في تحقيرها: سْتَيْهَةٌ، وفي جمعها: أَسْتَاهُ ... ، وقد قالوا: "سَهٌ" في معناها، فحذفوا
العين، وهذا من الشاذ، ولم يأت من الأسماء ما حُذفت عينه إلا هذا الحرف.

وأما المزيد فيه فأوزانه كثيرة، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة. فالاسم الثلاثي الأصول المزيد فيه نحو: اشهباب، مصدر اشهباب^(١).

والرباعي الأصول المزيد فيه نحو: احرنجام، مصدر احرنجمت الإبل إذا اجتمعت.

والخماسي الاصول لا يُزاد فيه إلا حرف مدّ قبل الآخر أو بعده، نحو: عَصْرَفُوط، مُهْمَلُ الطَّرْفَيْن، بفتحيتين بينهما سكون، مضموم الفاء: اسم لدُوَيْبَةَ بيضاء، وَقَبَعَثْرَى، بسكون العين وفتح ما عداها: اسم للبعير الكثير الشعر^(٢).

(١) الشُّهْبَةُ في الألوان: بياضٌ يغلب على السواد، والزائد في "اشهباب" الهمزة الأولى، جيء بها تَوْصُلًا إلى النطق بالسكون، والياء التي بعد الهاء زائدة أيضًا، وهي بدل من ألف "اشهباب"، قُلبت ياءً لانكسار ما قبلها، والألف بعد الباء الأولى، والباء الثانية أيضًا زائدة لأنها مكرّرة، ألا ترى أنها ليست موجودة في "الشهبة". شرح المفصل.

(٢) وبهذا تعلم أن (أكثر ما يبلغ العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف، ولا يكون ذلك إلا في المصادر من الثلاثة والأربعة وهما اشهباب واحرنجام وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة، فأما الخمسة فلا تبلغ بالزيادة إلا ستة أحرف لأنه ليس منها فعل فيكون لها مصدر

=



وأما نحو خَنْدَرِيس: اسم للخمر، فقليل إنه رباعيٌّ مزيد فيه، فوزنه فعليل، والأولى الحكم بأصالة النون^(١)، إذ قد ورد هذا الوزن^(٢) في نحو بَرُقَعِيد^(٣): لبلد، ودرْدَبِيس: للداهية، وسَلْسَبِيل: اسم للخمر، ولِعِينٍ في الجنة. قيل معرَّب، وقيل عربِّيٌّ منحوت من سَلِسَ سَبِيلُهُ، كما في شفاء

=

كهذه المصادر ولكن تلحقها الزوائد كما تلحق سائر الأسماء، وذلك نحو: عضر فوط وعندليب وقبعثري) المقتضب للمبرد.

(١) أي وأنه خماسي الأصول فوزنه (فعلليل) بزيادة الياء فقط، لا رباعي الأصول، قال الدكتور الصاعدي في تداخل الأصول اللغوية: ويتداخل الأصلان الرباعي والخماسي في (خَنْدَرِيس) وهو: التمر القديم، أو الحنطة، وقيل: الخمر، وهو يحتمل الأصلين:

فمذهب الجوهرية وغيره أنه رباعيٌّ من (خ د ر س) بزيادة النون ووزنه حينئذٍ (فَنَعْلِيل). ومذهب الجمهور وعلى رأسهم سيبويه أنه خماسيٌّ من (خ ن د ر س) على وزن (فَعْلِيل) بأصالة النون؛ وهو الرَّاجح لوجود البناء؛ كـ (سَلْسَبِيل) و (عَلْطَبِيس) وهو الأملس البراق؛ ولأنه لا يوجد دليل على زيادة النون.

(٢) أي (فعلليل).

(٣) فوزنه (فعلليل) بلا خلاف؛ إذ ليس فيه حروف (اليوم تنساه). شرح الشافية لنجم الدين.

الغليل^(١).

وبالجملة فأوزان المزيد فيه تبلغ ثلاثمائة وثمانية، على ما نقله سيبويه، وزاد بعضهم عليها نحو الثمانين، مع ضَعْف في بعضها، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة قانونٌ يعرف به الزائد من الأصليِّ.

(١) كتاب شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لأحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي المصري الشافعي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، ١٦٥٨م.



التقسيم الثاني للاسم: من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق.

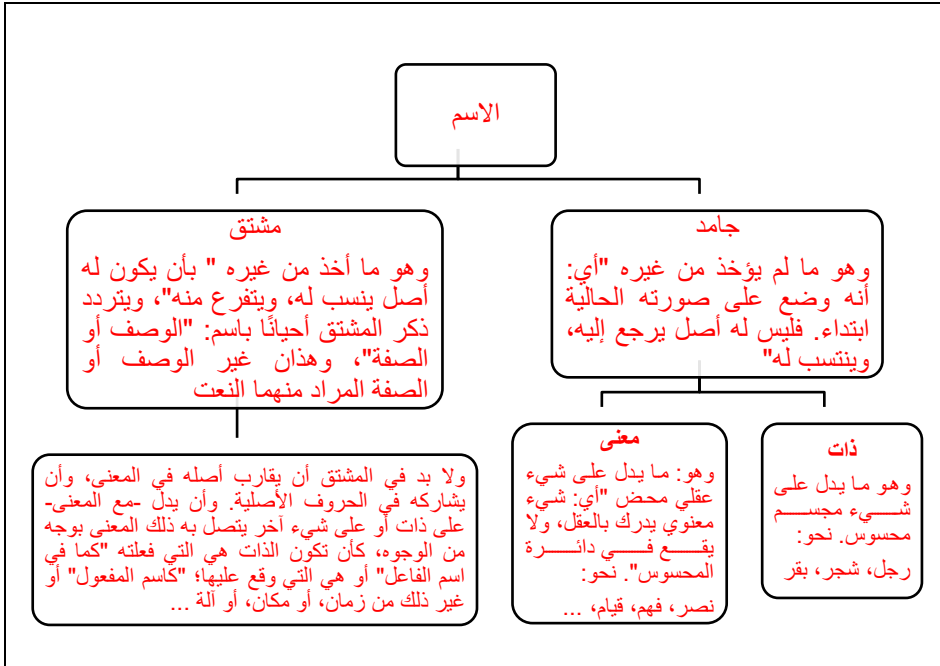
الجامد: ما لم يؤخذ من غيره، ودلّ على ذات، أو معنى من غير

ملاحظة صفة، كأسماء الأجناس المحسوسة، مثل: رجل وشجر وبقر،
وأسماء الأجناس المعنوية، كنصر وفهم وقيام وعود وضوء ونور وزمان.

والمشتق: ما أخذ من غيره، ودل على ذات، مع ملاحظة صفة،

وهذا مخطط مستفاد من النحو الوافي

كعالمٍ وظريف.



ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق، كفهَم من الفهم، ونصرَ من النصر.

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة، كأورقتِ الأشجار، وأسبعَتِ الأرضُ: من الورق والسَّبْع، وكعقَرَبْتُ الصَّدغ، وفَلَفَلْتُ الطعام، ونَرَجَسْتُ الدواء، من العَقْرَب، والنَّرَجِس، والفُلْفُل، أي: جعلت شَعْر الصدغ كالعقرب^(١)، وجعلت الفلفل في الطعام، والنرجس في الدواء.

والاشتقاق: أخذ كلمة من أخرى، مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ.

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

صغير: وهو ما اتحدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً، كعَلِمَ من العلم، وفهِمَ من الفهم.

(١) الصَّدغُ ما بين العين والأذن، ويُسمى أيضاً الشعر المتدلي عليه صُدغًا، يقال: صُدغ معقرب. مختار الصحاح.



وكبير: وهو ما اتحدتا فيه حروفًا لا ترتيبًا، كجَبَد من الجَدْب^(١).

وأكبر: وهو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف، مع تناسب في الباقي

كَنَعَق من النَّهَق^(٢)، لتناسب العين والهاء في المخرج^(٣).

(١) ويسمى **القلب المكاني اللغوي**، وهو في الاصطلاح أن يشتق من كلمة كلمة أخرى أو أكثر، وذلك بتقديم بعض الحروف على بعض بدون زيادة أو نقصان، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى، نحو: «جذب» و «جبد».

أما **القلب المكاني الصرفي** فهو في الاصطلاح، تبديل موقع حرفين من الكلمة لضرورة صرفية أو لفظية، وأكثر ما يكون في المعتل والمهموز، نحو: "أبَار - آبار". المعجم المفصل في علم الصرف للأسمر

قال الثمانيني في شرح التصريف: وقد قالوا في "أبَار" ووزنها "أفعال": "آبَار" فقدّموا عين الكلمة على فائها، أصله: "آبَار" فقلبوا الهمزة ألفًا ووزن الكلمة: "أعْفَال".

(٢) والأول صوت الغراب، والثاني صوت الحمام، فهما متناسبان في المعنى، وتناسبهما في المخرج ظاهر؛ إذ العين والهاء كلاهما من الحلق. ديكنقوز على المراح.

(٣) ويسمى **الإبدال اللغوي**، وهو انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير حرف من أحرفهما، نحو: قضم (أكل اليابس) وخضم (أكل الرطب).

أما **الإبدال الصرفي** فهو جعل حرف مكان حرف آخر في الكلمة الواحدة، وفي الموضع نفسه، نحو: خاف (أصلها: خوف من باب علم يعلم). المعجم المفصل في علم الصرف للأسمر.

شرح شذا العرف

وأهم الأقسام عند الصرفي هو الصغير.

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر؛ لكونه بسيطاً، أي: يُدُلُّ على الحَدَث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يُدُلُّ عَلَى الحَدَث والزمن.

وعند الكوفيين الأصل الفعل، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصرفيين الأول.

ويُشتق منه عشرة أشياء:

الماضي، والمضارع، والأمر - وقد تقدمت - واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة.

ويلحق بها شيئان: المنسوب والمصغر. وكل يحتاج إلى البيان.



المَصْدَرُ^(١)

قد علمتَ أن أبنية الفعل ثلاثية، ورُباعية، وخُماسية، وسُداسية؛
ولكل بناء منها مصدر.

مصادر الثلاثي:

(١) المصدر هو اسم دال على الحدث جار على فعله. والمراد بالحدث المعنى القائم بالغير سواء صدر عنه كضربٍ ومشِيٍّ، أم لم يصدر كطول وقصر وبياض. ومعنى جريانه على الفعل: أن لا تنقص حروفه عن حروف فعله لفظًا وتقديرًا دون تعويض، وذلك بأن تزيد عن حروف فعله نحو: أكرم إكرامًا، أو تساويها لفظًا كضرب ضربًا، أو تقديرًا كقاتل قتالًا؛ فإن قتالًا وإن نقصت منه ألف قاتل إلا أنها موجودة تقديرًا بدليل ظهورها أحيانًا مقلوبةً ياءً فيقال: قيتال. أو تنقص حروفه عن حروف فعله لفظًا وتقديرًا ولكن مع تعويض عن المحذوف نحو عدة، فالتاء عوض عن الفاء المحذوفة، ونحو: كرم تكريمًا، فالتاء عوض عن إحدى الرأئين.

فإن دلَّ على الحدث ونقصت حروفه عن حروف الفعل لفظًا وتقديرًا دون تعويض فهو اسم مصدر، نحو: اغتسل غسلًا، وأنبت نباتًا، وتوضأ وضوءًا.

وهذه التفرقة بين المصدر واسم المصدر إنما هي في اصطلاح المتأخرين من النحاة، أما المتقدمون منهم كسيبويه، واللغويون، فليس عندهم فرق بين مصدر واسم مصدر، فكل ما دل على الحدث فهو مصدر. التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل.

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثة أوزان: (فَعَلَ) بفتح العين، ويكون متعدياً كضربه، ولازمًا كقَعَدَ، و(فَعِلَ) بكسر العين، ويكون متعدياً أيضاً كَفَهِمَ الدَّرْسَ، ولازمًا كَرَضِيَ، و(فَعَّلَ) بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

فأما (فَعَلَ) بالفتح، و(فَعِلَ) بالكسر المتعديان، فقياس^(١) مصدرهما

(١) اتفق على أن مصادر الفعل غير الثلاثي - الرباعي والخماسي والسداسي - تسير على نظام معين مستقر، لا يتغير ولا يتبدل، فلها قاعدة ثابتة قياسية لا تحيد عنها، فمثلاً إذا قيل: كل فعل رباعي على (أفعل) مصدره (الإفعال) فإننا نرى جميعها مثل: أكرم، أوعد، أفاد، أعطى، لا يخرج مصدرها عن (الإفعال)، مع قلب أو حذف وتعويض أو إبدال في بعضها، وكذا إذا قيل: (تفعل) مصدره (تفعل). .

أما مصادر الفعل الثلاثي فقد اختلف العلماء في قياسيتها، وفي معنى هذا القياس على ثلاثة مذاهب.

١ - يرى بعض العلماء أن مصادر الثلاثي لم تجر على أوزان معينة، بل وردت على أوزان شتى متباينة لا ضابط لها ولا قياس يجمعها، فهي إذن سماعية نتيجة لهذا، ويجب أن نقف عند المسموع، فلو وجد فعل وأردنا معرفة مصدره نقف عند نطق العرب فيه، ولو ورد فعل ولم يعلم كيف نطق العرب بمصدره فلا مصدر له، ولا يجوز النطق بمصدر له على قياس أمثاله.

=



=

٢- ويرى سيوييه وتبعه الأخفش أن مصدر الثلاثي قياسي، فله ضوابط يخضع لها، ولكن هذه الضوابط لا يصح استخدامها قياساً مطرداً قبل الرجوع إلى السماع في مظانه، ويجب الاقتصار على المسموع وحده بعد البحث عنه والعثور عليه ويوقف عنده، فإن لم يوجد سماع تستخدم الضوابط والأقيسة للحصول على المصدر، بمعنى أنه إذا وَرَدَ فعل وسمع له مصدر أخذ به، لأننا مقيدون بالمصدر الذي نطقت به العرب وعرفناه عنهم، ولا داعي معه لإيجاد مصدر جديد لم تنطق به نصّاً، أما إذا لم يعلم لهذا الفعل مصدر، فإننا نأتي بمصدره على الوزن الغالب المقرر في أمثاله، لأن كثرة استعمال بناء أي مصدر لأي فعل مصححة للقياس عليه.

وقال بذلك ابن مالك، وردده الشيخ خالد والأشموني في كتبهم، وهذا الرأي هو الذي جرى عليه علماء الصرف واعتمده في كتبهم.

وتطبيقاً لهذا الرأي فالفعل مثلاً (عَلِمَ) لا يأتي مصدره على (فَعْل) - بفتح الفاء وسكون العين - فيقال: (عَلِمَ) كما هو مقتضى قياس أمثاله - وهو الفعل الثلاثي المتعدي - لأنه قد سمع فيه (عَلِمَ) ، فيؤخذ بهذا المصدر في هذا الفعل، بدون قياس على الوزن الغالب وهو (فَعْل) .

٣- ويرى الفراء أن مصادر الأفعال الثلاثية قياسية، ومعنى القياس عنده: أنه يجوز القياس على الكثير الشائع، سواء ورد السماع به أو بخلافه، أي يسوغ لنا في كل فعل ثلاثي أن نأتي بمصدره على الوزن الغالب في أمثاله، وإن سمع له مصدره على خلاف هذا الوزن، لأن ما

=

(فَعَلٌ) بفتح فسكون، كضَرَبَ ضَرْبًا، وَرَدَّ رَدًّا، وَفَهِمَ فَهْمًا، وَأَمِنَ أَمْنًا، إِلَّا
إِنْ دَلَّ الْأَوَّلُ عَلَى حِرْفَةٍ، فقياسه فِعَالَةٌ بكسر أوَّلِهِ، كَالخِيَاطَةِ وَالْحِيَاكَةِ.

وَأَمَّا (فَعِلٌّ) بِكسر العين القاصر، فمصدره القياسي: (فَعَلٌ)
بفتحتين، كَفَرِحَ فَرِحًا وَجَوِيَ جَوًى، وَشَلَّ شَلًّا^(١)؛ إِلَّا إِنْ دَلَّ عَلَى حِرْفَةٍ

=

قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ويجوز استعمال أي المصدرين شئت، القياسي أو
السماعي إن عرفته.

فمثلا (عَلِمَ) فعل ثلاثي متعد، وقياس مصدر مثله أن يكون على (فَعَلٌ) فلك أن تقول في
مصدره: (عَلِمَ) - بفتح العين وسكون اللام- وإن كان قد سمع له آخر هو: (عِلْمٌ) - بكسر
العين وسكون اللام- ولا يهمل المسموع بل أنت بالخيار في استعمال أحدهما. من بحث
بعنوان قياسية المصادر للدكتور محمد بن زين العابدين، المنشور في العدد ٤٥ في مجلة
الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

وللفائدة فإن الدكتور محمداً رجَّح رأي الفراء، فارجع إلى البحث ترّ وجوه الترجيح.
(١) قال الحملاوي: قوله: وشل شللا، بفك المصدر، ويجوز إدغامه، ويقال: شُلَّتْ يده
وأشُلَّتْ مجهولين، كما في القاموس وغيره.



أو ولاية، فقياسه: فِعَالَةٌ، بكسر الفاء، كَوَلِيٍّ^(١) عليهم ولاية. أو دَلَّ على لون، فقياسه: فُعْلَةٌ، بضم فسكون كَحَوِيٍّ حُوَّةً، وَحَمِرٍ حُمْرَةً، أو كان علاجًا^(٢) ووصفه على فاعل، فقياسه: الفُعُول، بضم الفاء، كَأَزَفٍ^(٣) الوقت أزوفا، وقدم من السفر قدومًا، وصعد في السلم والدَّرَجِ صُعودًا.

وأما (فَعَل) بالفتح اللازم فقياس مصدره (فُعُول) بضم الفاء، كَقَعَدَ قُعُودًا، وَجَلَسَ جُلُوسًا، وَنَهَضَ نُهُوضًا، ما لم تعتل عينه، وإلا فيكون على (فَعَل) بفتح فسكون كَسِيرٍ، أو فِعَالٍ كَقِيَامٍ، أو فِعَالَةٍ كِنِيَاحَةٍ. وما لم يدلَّ على امتناع، وإلا فقياس مصدره (فِعَال) بالكسر، كَأَبَى إِبَاءً، وَنَقَرَ نِقَارًا،

(١) قال في التصريح: وعده بـ"على" لتصحيح التمثيل، أما إذا تعدى بنفسه نحو: "ولي أمرهم" فلا؛ لأن الكلام في القاصر لا في المتعدي. ولم يمثل للحرفة استغناء بتمثيل "الولاية" لأن الولايات في معنى الحرف.

وقال الصبان: قوله: "ولم يمثل للأول" أي لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فإن الولايات في معنى الحرف.

(٢) ما دل على معالجة: أي محاولة حسية. ضياء السالك.

(٣) مثال التصريح: أزف الشيء. وفي كتاب الأفعال لأبي عثمان سعيد بن محمد المعافري: وأزف الشيء أزفا وأزوفا: حضر وقرب. قال الله عز وجل: ﴿أَزَفَتِ الْأَزْفَةُ﴾ أي دنت، وأزف الرجل أرفا: استعجل.

شرح شذا العرف

وَجَمَعَ جِمَاحًا، وَأَبَقَ إِبَاقًا. أو على تقلُّب فقياس مصدره (فَعْلَان) بفتحات، كَجَالٍ جَوْلَانًا، وَغَلَى غَلِيَانًا. أو على داءٍ، فقياسه (فُعَال) بالضم كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً. أو على سير فقياسه (فَعِيل) كَرَحَلَ رَحِيْلًا، وَذَمَلَ ذَمِيْلًا^(١). أو على صوت فقياسه (الْفُعَال) بِالضَّمِّ و(الْفَعِيل) كَصَرَخَ صُرَاحًا، وَعَوَى الْكَلْبَ عُوَاءً، وَصَهَلَ الْفَرَسَ صَهِيْلًا، وَنَهَقَ الْحِمَارَ نَهِيْقًا، وَزَارَ الْأَسَدَ زَرِيْرًا. أو على حرفة أو ولاية فقياس مصدره (فِعَالَة) بالكسر، كَتَجَرَ تَجَارَةً، وَعَرَفَ عَلَى الْقَوْمِ عِرَافَةً: إِذَا تَكَلَّمَ عَلَيْهِمْ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً: إِذَا أَصْلَحَ.

وأما (فَعُل) بضم العين فقياس مصدره (فُعولة) كصعب الشيء صُعوبة، وَعَذَبَ الْمَاءَ عُدُوبَةً، وَ(فِعَالَة) بِالْفَتْحِ، كَبَلَغَ بِلَاغَةٍ، وَفَصَحَ فَصَاحَةً، وَصَرَخَ صَرَاحَةً.

وما جاء مخالفًا لما تقدّم فليس بقياسي؛ وإنما هو سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

(١) الذَّمِيلُ: هُوَ السَّيْرُ اللَّيِّنُ، قَالَ النَّضْرُ وَالْأَصْمَعِيُّ: أَوَّلُ السَّيْرِ الدَّبِيبِ، ثُمَّ الْعَنْقُ، ثُمَّ التَّرْيِيدُ، ثُمَّ الذَّمِيلُ، ثُمَّ الْعَسَجُ، ثُمَّ الْوَسَجُ. انظر تاج العروس.



فمن الأول^(١): طَلَبَ طَلَبًا، وَنَبَتَ نَبَاتًا، وَكَتَبَ كِتَابًا، وَحَرَسَ حِرَاسَةً، وَحَسَبَ حُسْبَانًا، وَشَكَرَ شُكْرًا، وَذَكَرَ ذِكْرًا، وَكَتَمَ كِتْمَانًا، وَكَذَبَ كِذْبًا^(٢)، وَغَلَبَ غَلَبَةً، وَحَمَى حِمَايَةً، وَغَفَرَ غُفْرَانًا، وَعَصَى عِصْيَانًا، وَقَضَى قَضَاءً، وَهَدَى هِدَايَةً، وَرَأَى رُؤْيَةً.

ومن الثاني^(٣): لَعِبَ لَعِبًا، وَنَضِجَ نَضِجًا، وَكَرِهَ كَرَاهِيَةً، وَسَمِنَ سِمْنًا، وَقَوَى قُوَّةً، وَقَبَلَ قَبُولًا، وَرَحِمَ رَحْمَةً.

ومن الثالث^(٤): كَرَّمَ كَرَمًا، وَعَظَّمَ عِظْمًا، وَمَجَّدَ مَجْدًا، وَحَسَنَ حُسْنًا، وَحَلَّمَ حِلْمًا، وَجَمَلَ جَمَالًا.

مصادر غير الثلاثي^(٥):

- (١) "فَعَلَ" المفتوح العين الذي القياس فيه إن كان متعديًا (فَعَلَ) بفتح الفاء وسكون العين، وإن كان قاصرًا (فُعُول) بضم الفاء.
- (٢) (كذب) يكذب بالكسر (كِدْبًا وَكِدْبًا) بوزن عِلْمٍ وَكَتِفٍ. مختار الصحاح.
- (٣) "فَعِلَ" المكسور العين الذي القياس فيه إن كان متعديًا (فَعِلَ) بفتح الفاء وسكون العين، وإن كان قاصرًا (فَعَلَّ) بفتحيتين.
- (٤) "فَعُلَ" المضموم العين الذي القياس فيه (الفعولة) أو (الفعالة).
- (٥) وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي. التصريح.

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي:

- **فمصدر (فَعَّل)** بتشديد العين (التفعيل) كطَهَّرَ تطهيرًا، وَيَسَّرَ تيسيرًا. هذا إذا كان الفعل صحيح اللام. وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن (تَفَعَّلَ) بحذف ياء التَفَعِيل^(١)، وتعويضها بتاء في الآخر، كزَكَّى تَزَكِيَةً، وَرَبَّى تَرْبِيَةً. وندر مجيء الصحيح على (تفعلة) كَجَرَّبَ تَجْرِبَةً، وَذَكَرَ تَذَكِرَةً، وَبَصَّرَ تَبْصِرَةً، وَفَكَّرَ تَفَكِيرَةً، وَكَمَّلَ تَكْمِلَةً وَفَرَّقَ تَفْرِقَةً، وَكَرَّمَ تَكْرِمَةً. وقد يُعَامَلُ مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر، كَبَرًّا تَبْرَةً، وَجَزًّا تَجْزئةً، والقياس تربيئًا وتجزئيئًا.

وزعم أبو زيد أن ورُودَ تَفَعِيلٍ في كلام العرب مهموزًا أكثر من تَفَعْلَةٍ فيه، وظاهر عبارة سيبويه تفيد الاقتصار على ما سُمِعَ، حيث لم يرد منه إلا نَبَأٌ تَنْبِيئًا.

- **ومصدر (أَفَعَلَ):** (الإفعال) كأكرم إكرامًا، وأحسن إحسانًا، هذا

(١) قوله: بحذف ياء التفعيل، يعني أن معتل اللام مصدره "التفعيل" أيضًا، لكن تحذف ياء "التفعيل" فمثلاً الفعل المعتل (زَكَّى) قياس مصدره (تزكيا) لكن حذفت الياء ياء التفعيل قال الأفغاني في الموجز: وهي الياء الأولى التي قبل لام الكلمة وعوضوا منها التاء فقالوا: تزكية.

إذا كان صحيح العين، أما إذا كان معتلها، فتنقل حركتها إلى الفاء، وتقلب ألفا، لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن، ثم تحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين، كما سيأتي، وتعوّض عنها التاء كأقام إقامة، وأناب إنابة، وقد تحذف التاء إذا كان مضافاً، على ما اختاره ابن مالك، نحو: ﴿رِاقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: ٣٧]. وبعضهم يحذفها مطلقاً. وقد يجيء على (فعال) بفتح الفاء، كأثبت نباتاً، وأعطى عطاءً، ويُسمونه حينئذ اسم مصدر^(١).

- **وقياس مصدر ما أوله همزة وصلٍ قياسية** كانطلق، واقتدر، واصطفى، واستغفر، أن يُكسّر ثالث حرف منه، ويزاد قبل آخره ألف، فيصير مصدرًا، كانطلاق، واقتدار، واصطفاء، واستغفار، فخرَج^(٢) نحو: اطَّير واطَّير، فمصدرهما (التَّفَاعُل) و(التَّفَعُّل) لعدم قياسية الهمزة^(٣).

(١) ما دل على معنى المصدر ونقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير فهو اسم مصدر. الموجز للأفغاني.

(٢) بتقييد همزة الوصل أن تكون قياسية.

(٣) اطَّير أصله تطَّير، أدغم التاء في الطاء، واجتلبت همزة وصل فصار اطَّير، ووزنه تفاعل، ومصدره اطَّيرًا بضم ما قبل الآخر نظرًا إلى الأصل فإن أصله تطَّيرًا حصل

وإن كان (استَفْعَلَ) معتلَّ العين عُمِلَ في مصدره ما عُمِلَ في مصدر (أفَعَلَ) معتل العين، كاستقام استقامة، واستعاذ استعاذة^(١).

وقياس مصدر ما بُدِيَ بقاء زائدة أن يضم رابعه، نحو تَدَخَّرَجَ

=

للمصدر ما حصل للفعل أدغم التاء في الطاء، واجتلبت همزة وصل فصار اطيِّراً، ووزنه تفاعلاً.

واطيِّر أصله تطيِّر أدغم التاء في الطاء، واجتلبت همزة وصل فصار اطيِّر، وزنه تفعل ومصدره اطيِّراً يضم ما قبل الآخر نظراً إلى الأصل فإن أصله تطيِّراً حصل للمصدر ما حصل للفعل أدغم التاء في الطاء، واجتلبت همزة وصل فصار اطيِّراً، ووزنه تفعلاً.

(١) المصدر الموازن: لـ "إفعال" نحو "إقوام" و "استفعال" نحو "استقوام" فإنه "يحمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، والصحيح أن المحذوف الألف الثانية، لزيادتها وقربها من الطرف، ثم يؤتى بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة فيقال: "إقامة" و "استقامة" وقد تحذف التاء فيقتصر فيه على ما سمع كقول بعضهم: "أجابه إجاباً" و "أراه إراءاً" ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: ﴿وإقام الصلاة﴾. معجم القواعد للذقر. وقال المرادي: أصل استعاذ، استعوذ على وزن استفعال. قياس مصدره استعواد، فأعلت الواو، فنقلت حركتها وقلبت ألفا، فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما وهي الزائدة عند الخليل وسيبويه، وبدل العين عند الأخفش والفراء، فصار استعاذ، ثم أتى بالتاء عوضاً عن المحذوف.



تَدَحْرُجًا، وَتَشَيْطَنَ تَشَيْطَنًا، وَتَجَوَّرَبَ تَجَوَّرَبًا، لَكِنْ إِذَا كَانَتِ اللَّامُ يَاءً كُسِرَ الْحَرْفُ الْمَضْمُومُ، لِيُنَاسِبَ الْيَاءَ، كَتَوَائِي تَوَائِيًّا^(١) وَتَغَالِي تَغَالِيًّا.

- **وقياس مصدر فَعَّلَل وما ألحق به (فَعَلَّلَة)**، كَدَحْرَج دَحْرَجَة،

وَزَلَزَل زَلَزَلَة، وَوَسَّوَسَ وَسَّوَسَة، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَة^(٢). وَ(فِعْلَال) بِكُسْرِ الْفَاءِ إِنْ كَانَ مُضَاعَفًا^(٣)، نَحْوُ: زَلَزَلَ زِلْزَالًا، وَوَسَّوَسَ وَسَّوَسًا؛ وَهُوَ^(٤) فِي غَيْرِ الْمَضْعَفِ سَمَاعِي كَسَّرَهْفَ سِرْهَافًا^(٥).

(١) أصلها توائياً بضم النون، لأنه من باب "التفاعل"، فإن "تواني توائياً"، ك"تكاسل تكاسلاً" بضم السين فأبدلت ضمة النون كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا؛ لأنه ليس من الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة. التصريح والأشموني.

(٢) بيطر مما ألحق بدحرج بزيادة الياء، ويقال في مصدره: (بيطرة) كَمَا جَاءَ مَصْدَرُ (دحرج) على (دحرجة).

(٣) وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد، وعينه ولامه الثانية من جنس واحد. التصريح.

(٤) أي: فِعْلَال.

(٥) أما مصدره القياسي فهو فعللة فيقال: سرهف سرهفة مثل دحرج دحرجة. انظر ابن عقيل. ويقال: سرهفت الصبي: إذا أحسنت غذاءه. التصريح. قال الغلابيني في جامع

=

وإن فُتِحَ أول مصدر المضاعف، فالكثير^(١) أن يُراد به اسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤] أي المُوَسِّوس^(٢).

- **وقياس مصدر فاعل:** الفِعال بالكسر^(٣)، والمُفاعلة، كقاتل قتالاً ومُقاتلةً، وخاصم خصامًا ومُخاصمةً، وما كانت فاءه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال، كياسر مياسرةً، ويامن ميامنةً.

=

الدروس العربية: (وَفِعْلال) ، في غير المضاعف، سماعي، يُحَفَظُ ما سُمِعَ منه، ولا يُقَاسُ عليه "كسَرَهف سِرْهافا وحوَقْل حِيقالا". وبعض العلماء جعله قياسيًّا.

(١) إذا كان "فعلال" مصدرًا مضاعفًا؛ كالزلزال، والوسواس، ونحوهما -جاز فتح أوله وكسره. وقد يراد -كثيرًا- بالمفتوح اسم الفاعل في المعنى؛ نحو: أعوذ بالله من شر الوسواس. يكره الناس الصلصال المزعج برنينه، والوعواع الصاخب بنباحه ... والمراد: الموسوس - المصلصل؛ بمعنى: الرنان - الموعوع، بمعنى النابح. "وعوع الكلب، نبج". وكل هذا قياسي. النحو الوافي.

(٢) في التصريح: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ أي: الموسوس: ولهذا وصف بالخناس وما بعده، وهما من صفات الذوات.

(٣) وأصل "الفِعال" هنا "الفِيعال" وقد نطقوا بذلك فقالوا: ضارب ضيرابًا وقاتل قيتالا. التصريح.



هذا هو القياس^(١).

وما جاء على غير ما ذكر فشاذ^(٢)، نحو كَذَّبَ كِذَابًا^(٣)، والقياس
تَكْذِيبًا، وكقوله:

بَاتَتْ تَنْزِي دُلُوهَا تَنْزِيًّا كَمَا تَنْزِي شَهْلَةٌ صَبِيًّا^(٤)

والقياس: تَنْزِيَّةٌ. وقولهم: تَحَمَّلَ تَحِمًّا لَا بِكسر التاء والحاء وشد
الميم، والقياس تَحَمُّلًا. وَتَرَامَى الْقَوْمَ رَمِيًّا، بكسر الراء والميم مشددة،
وتشديد الياء، وآخره مقصور^(٥). والقياس: تَرَامِيًّا. وَحَوَقَلَ الرَّجُلَ حِقْقَالًا:

(١) في المصادر التي مرت لأفعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها. الصبان.

(٢) فيكون مقصورًا على السماع ولا يقاس عليه. ضياء السالك.

(٣) بالتشديد فيهما مع كسر الكاف في الثاني. الصبان.

(٤) تنزي: تحرك. شهلة: عجوز، والمعنى: أن هذه المرأة، باتت تحرك دلوها بيديها حين

تخرجه من البئر، برفق ولين، كما تحرك العجوز الصبي حين ترقصه، برفق ولين كذلك.

والشاهد: في "تنزيا"؛ حيث جاء مصدرًا للفعل "تنزي" المعتل اللام، والقياس "تنزية"؛

كتوصية، وتركية، وتعمية؛ لأن "التفعيل" مصدر "فَعَّلَ" الصحيح اللام. ضياء السالك.

(٥) الرَّمِيًّا: من الرَّمِي، يُقَالُ: كَانَ بَيْنَ الْقَوْمِ رَمِيًّا ثُمَّ صَارُوا إِلَى حِجِّيَزِي، أَي تَرَامُوا ثُمَّ

تَحَاجَزُوا ... على وزن (فَعِيلِي) وألفه لَا تكون إِلَّا للتأنيث وَهَذَا البناء يغلب على

الْمَقْصُور. المخصص لابن سيده.

شرح شذا العرف

ضَعُفَ عن الجَمَاعِ، والقياس حَوْقَلَةً، واقشَعَرَ جِلْدُهُ قَشَعْرِيْرَةً، بضم ففتح فسكون: أي: أخذته الرُّعْدَةُ، والقياس اقشِعْرَارًا.

فائدة: كلُّ ما جاء على زنة تَفْعَال فهو بفتح التاء، إلا تَبَيَّنَ، وتَلَقَّاء، والتَّنْضَال من المناضلة، وقيل هو اسم، والمصدر بالفتح.

تنبيهات

الأول: يصاغ للدلالة على المَرَّة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن فَعْلَةٌ بفتح فسكون، كجَلَسَ جَلْسَةً، وأَكَلَ أَكْلَةً. وإذا كان بناء مصدره الأصلي بالتاء، فيُبدل على المَرَّة بالوصف، كَرَحِمَ رَحْمَةً واحدة.

=

وهو بناء يقصد به المبالغة، قال في شرح المفصل: اعلم أن هذه المصادر جاءت على "فِعْلِي" مُضَعَفَةً العين للمبالغة والتكثير، يُقال: "كان بينهم رَمِيًّا"، أي: ترامٍ، ولا يريد مطلق الرَّمي، بل الكثرة. هـ.

فإن قيل: لم كتبت ألف (الرَّمِيًّا) ألفا طويلة، ولم تكتب ياء دون نقطتين (الرَّمِيِّي) والقاعدة تقول: تكتب الألف في آخر الاسم ياء إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف؟ فالجواب: منع من ذلك في هذه الكلمة مانع وهو وجود ياء قبل الألف فلم يكتبوا الألف ياء استئقلاً لجمع اليائين. انظر المَطَالع النَّصْرِيَّة للهوريني.



وَيُصَاغُ مِنْهُ^(١) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْهَيْئَةِ^(٢) مصدر على وزن فِعْلَةٌ بكسر فسكون، كَجَلَسَ جِلْسَةً، وفي الحديث: "إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ". وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلَّ على الهيئة بالوصف، كَنَشَدَ الضَّالَّةَ نَشْدَةً عَظِيمَةً.

وَالْمَرَّةُ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي، بزيادة التاء على مصدره كانطلاقة، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف، كإقامة واحدة.

وَلَا يُبْنَى مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي مَصْدَرٌ لِلْهَيْئَةِ، وَشَدَّ: حِمْرَةٌ وَنِقْبَةٌ وَعِمَّةٌ، من اختمرت المرأة، وانتقبت، وَتَعَمَّمَ الرَّجُلُ^(٣).

الثاني: عندهم مصدر يقال له: **المصدر الميمي^(٤)**، لكونه مبدوءًا

(١) من الفعل الثلاثي.

(٢) الهيئة: هي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل. التصريح.

(٣) اختمرت المرأة: غطت رأسها بالخمار، وانتقبت: غطت وجهها بالنقاب، وتعمم الرجل: غطى رأسه بالعمامة. وهذه أفعال غير ثلاثية كان القياس أنه لا يبنى منها مصدر للهيئة.

(٤) هو مصدر يدل على ما يدل عليه المصدر العادي، غير أنه يبدأ بميم زائدة. التطبيق الصرفي.

بميم زائدة.

ويصاغ من الثلاثي: على وزن مَفْعَل، بفتح الميم والعين وسكون الفاء، نحو مَنْصَر، وَمَضْرَب، ما لم يكن مثلاً صحيح اللام تحذف فاؤه في المضارع كَوَعَدَ، فإنه يكون على زنة مَفْعِل، بكسر العين، كَمَوْعِدَ ومَوْضِع.

وَشَدُّ من الأول: المرجع والمَصِير، والمعرفة، والمقدرة، والقياس فيها الفتح. وقد وردت الثلاثة الأولى بالكسر، والأخير مثلاً، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم.

ومن غير الثلاثي: يكون على زنة اسم المفعول^(١)، كَمُكْرَم، ومُعَظَّم، ومُقَام^(٢).

(١) فهو من مصدر غير الثلاثي كاسم المفعول من غير الثلاثي، وكاسم الزمان والمكان كذلك. والتمييز بينهما يكون بالقرائن التي تعين أحدها. النحو الوافي.

(٢) والأصل: "مُقَوْمٌ" فنقلوا فتحة الواو إلى القاف فسكنت الواو، وانفتح ما قبلها، ثم أتبع الفتحه فصار ألفاً فقالوا: "مُقَامٌ". شرح التصريف للثمانيني. وقوله: ثم أتبع الفتحه فصار ألفاً. أي: ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحه. ابن عقيل.

=



الثالث: يصاغ من اللفظ مصدر، يقال له: **المصدر الصناعي**، وهو

أن يُزاد على اللفظ ياء مشددة، وتاء تأنيث^(١)، كالحريّة، والوطنية، والإنسانية، والهمجية، والمدنية.

=

أو يقال: أصله مقوم- بسكون القاف وفتح الواو- ثمّ سكنت الواو وفتحت القاف- إعلال بالتسكين- ثمّ قلبت الواو ألفا لانفتاح ما قبلها الآن، وتحركها في الأصل. الجدول والتصريح.

(١) ليصير بعد زيادة الحرفين اسماً دالاً على معنى مجرد لم يكن يدل عليه قبل الزيادة. وهذا المعنى المجرد الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ، مثل كلمة: إنسان؛ فإنها اسم، معناه الأصلي: "الحيوان الناطق" فإذا زيد في آخره الياء المشددة، وبعدها تاء التأنيث المربوطة، صارت الكلمة: "إنسانية" وتغيرت دلالتها تغيراً كبيراً؛ إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرد، يشمل مجموعة الصفات المختلفة التي يختص بها الإنسان، كالشفقة، والحلم، والرحمة، والمعاونة، والعمل النافع ... و ... ولا يراد الاقتصار على معناها الأول وحده. النحو الوافي.

اسم الفاعل

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل^(١)، لمن وقع منه الفعل، أو

تعلق به^(٢).

وهو من الثلاثي على وزن فاعِلٍ غالبًا، نحو:

- (١) تقدم معنا أن المصدر أصل المشتقات، وأنه يشتق منه عشرة أشياء منها الفاعل، وذكر هنا أن اسم الفاعل مشتق من مصدر المبني للفاعل (أي من مصدر الفعل المبني للمعلوم) وهذا يحتاج إلى توضيح فنقول: إن بعض الصرفيين ممن يقول أيضًا بأن المصدر أصل المشتقات يقول: إن اسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع المبني للمعلوم. وليس هذا مخالفًا لما قاله المؤلف هنا: إن اسم الفاعل مشتق من مصدر الفعل المبني للمعلوم. فإن اسم الفاعل مشتق من المصدر ولكن بواسطة، حيث إن الفعل الماضي مشتق من المصدر، والفعل المضارع مشتق من الماضي، واسم الفاعل مشتق من الفعل المضارع، **فيكون اسم الفاعل مشتقًا من المصدر ولكن بواسطة** كما ترى. وانظر المراح مع شرحه الفلاح.
- (٢) مثال من وقع منه الفعل (ضارب)، ومثال من تعلق به الفعل (منكسر). تصريف الأسماء للكحيل.



نَاصِر، وَضَارِب، وَقَابِل^(١)، وَمَادٌّ^(٢)، وَوَأَق^(٣)، وَطَاو^(٤)، وَقَائِل، وَبَائِع^(٥).

فإن كان فعله أجوف مُعَلَّاً قلبت ألفه همزة، كما سيأتي في الإعلال.

ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً

مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، كمدخرج ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج.

(١) قال الحملاوي: يقال أقبل العام فهو مقبل، وقبل كقعد فهو قابل، ومنه: "لئن عشت إلى قابل" - الحديث.

(٢) اسم فاعل من الفعل المضاعف (مدَّ). (أصله مادِد بوزن ضارب فأدغمت الأولى في الثانية بعد سلب حركتها). الفلاح شرح المراح.

(٣) اسم فاعل من الفعل اللفيف المفروق، وأصله واقِي (فأسكنت الياء في حالة الرفع والجبر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء، فالتقى ساكنان الياء والتنوين، ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين، وأعطى التنوين لما قبلها فصار (واقِي) ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكن، وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف توجد في آخر الكلمة، ولا تسكن الياء في حالة النصب لخفة الفتح فيقال جاءني واقِي، ومررت بواقِي، ورأيت واقِيًا). الفلاح شرح المراح بتصرف.

(٤) اسم فاعل من الفعل اللفيف المقرون (طوى) واسم الفاعل منه (طاوِي) وأصله (طاوي) حصل له ما حصل لـ (واقِي).

(٥) اسم فاعل من الاجوف اليائي (باع) قلبت عينه ألفاً ثم همزة، ومثله (قائل) من الفعل الأجوف الواوي (قال).

وقد شذَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ^(١)، وهي:

أسهَبَ فهو مُسَهَّبٌ^(٢)، وأحصَنَ فهو مُحصَنٌ^(٣)، وألْفَجَ بمعنى أفلس فهو مُلْفَجٌ، بفتح ما قبل الآخر فيها.

وقد جاء من أفعال على فاعِلٍ، نحو: أعشَبَ المكان فهو عاشِبٌ^(٤)،

(١) ففتح ما قبل آخرها.

(٢) حول هذه الكلمة في تاج العروس بحث مفيد يطول إن نقلته لك هنا فارجع إليه. ومما جاء فيه أنه: ١- نقل عن ابن الأعرابي: أسهب الرجل: أكثر من الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسرهما. ٢- نقل عن أبي علي البغدادي التفرقة بين مسهب ومسهب حيث قال: رجل مسهب بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب فهو مسهب بالكسر لا غير. أي البليغ المكثر من الصواب بالكسر. ٣- ونقل عن بعضهم عدم التفرقة.

(٣) من أحصن إذا تزوج.

(٤) والقياس: معشب. وقد ذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب أنه ورد فقال: ومما جاء الاسم منه على (فاعل) (ومُفْعِل): (أَمْحَلَّ البلد فهو ماحِلٌ ومُحِلٌّ) (وأعشَبَ البلد فهو عاشِبٌ ومُعشِبٌ)



وأورس فهو وارس^(١)، وأيفع الغلام فهو يافع^(٢)، ولا يقال فيها: مُفَعِل.

وقد تُحوّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدّث، إلى أوزان خمسة مشهورة، وتُسمّى صيغ المبالغة، وهي **فَعَّال**: بتشديد العين، كأكَّال وشرَّاب. و**مِفْعَال**: كمنحار. و**فَعُول**: كغفور. و**فَعِيل**: كسميع. و**فَعِيل**: بفتح الفاء وكسر العين كحذر.

وقد سُمّعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها:

فَعِيل: بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة كسِكِير.

و**مِفْعِيل**: بكسر فسكون كمِعْطِير.

و**فُعْلَة**: بضم ففتح، كهُمَزَة، ولُمَزَة.

و**فَاعُول**: كفاروق.

(١) والقياس: مورس، قال الصبان: كأورس الشجر إذا اخضرَّ ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلاً.

(٢) أي ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال: أيفع الغلام فهو يافع، ولا يقال: موفع وإن كان هو القياس. الصبان

وُفْعَالٌ: بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها، كطُوال و كُبَار،
بالتشديد أو التخفيف، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿وَمَكْرُوا مَكْرًا كِبَارًا﴾
[نوح: ٢٢].

وقد يأتي فاعل مرادًا به اسم المفعول قليلًا، كقوله تعالى: ﴿فِي
عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] أي مَرْضِيَةٍ، وكقول الشاعر:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

أي المطعوم المكسي، كما أنه قد يأتي مُرادًا به النسب، كما سيأتي^(١).

وقد يأتي فعيل مرادًا به فاعل، كقدير بمعنى قادر. وكذا فَعُول بفتح
الفاء، كغفور بمعنى غافر.

اسم المفعول

هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول^(٢)، لمن وقع عليه الفعل.

(١) واستشهد بهذا البيت هناك على أنه قد يُستغنى عن ياء النسب غالبًا بصوغ (فاعل)
مقصودًا به صاحب كذا، كطاعم، وكاسٍ.

(٢) انظر ما تقدم في التعليق عند تعريف اسم الفاعل.



وهو من الثلاثي على زنة مَفْعُول كَمَنْصُور، وموَعُود، ومَقُول^(١)، ومَبِيع^(٢)، ومَرْمِي^(٣)، ومَوْقِي^(٤)، ومَطْوِي^(٥). أصل ما عدا الأولين: مَقْوُول،

(١) اسم مفعول من الفعل الأجوف الواوي (وأصل مقول: مقوول بواوين، نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف، هذا مذهب سيبويه في مبيع ومقول، وذهب الأخفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل، وأن الضمة في "مبيع" قلبت كسرة لتتقلب الواو ياء لثلاثا يلتبس بالواوي. التصريح.

(٢) اسم مفعول من الفعل الأجوف اليائي (وأصل مبيع: مبيع، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف). التصريح.

(٣) اسم مفعول من الفعل الناقص (وأصل مرمي: مرموي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة، وأدغمت الياء في الياء). التصريح.

(٤) اسم مفعول من الفعل اللفيف المفروق (أصله موقوي، فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء فأدغمت، ثم كسرت القاف لأجل الياء كما في مرمي) الفلاح شرح المراح.

(٥) اسم مفعول من الفعل اللفيف المقرون (أصله مطووي بضم الواو الأولى وتسكين الثانية، اجتمعت الواو الثانية والياء في الكلمة، والأولى منهما ساكنة، قلبت الواو إلى ياء

=

ومَبْيُوع، ومَرْمُوي، ومَوْقُوي، ومَطُوي، كما سيأتي في باب الإعلال.

وقد يكون على وزن فعيل كقتيل وجريح.

وقد يجيء مفعول مرادًا به المصدر، كقولهم: ليس لفلان معقول،

وما عنده معلوم: أي عقل وعلم^(١).

=

وأدغمت مع الياء الأخرى ف قيل مطوي، ثم كسرت الواو قبل الياء للمناسبة). الجدول في إعراب القرآن.

(١) قال في النحو الوافي: وردت ألفاظ سماعية، كل واحد منها يؤدي معنى المصدر ولكن بصيغة اسم المفعول من الثلاثي، فهي في حقيقة أمرها مصادر سماعية من جهة المعنى، جاءت ألفاظها على وزن مفعول؛ منها: معقول، مجلود في قولهم: فلان لا معقول له ولا مجلود له؛ أي: لا عقل له ولا جلد... مفتون (فتنة)، ميسور (يسر)، معسور (عسر). وكل ما سبق مقصور على السماع. ويرى سيبويه: أن تلك الألفاظ ونظائرها ليست مصادر في المعنى، وأن كل واحد منها هو اسم مفعول في صيغته وفي معناه؛ فيجب عنده تأويل الكلام الذي يحويه تأويلاً يساير اسم المفعول في المبنى والمعنى، دون التفات إلى المصدر. هـ. وانظر شرح المفصل حيث ذكر تأويلات ذلك.

وقد وردت هذه المسألة في كتب التفسير عند تفسير قوله تعالى في سورة القلم: ﴿بِأَيْكُمُ

الْمَفْتُونُ﴾

=



وأما من غير الثلاثي، فيكون كاسم فاعله لكن بفتح ما قبل الآخر، نحو مُكْرَم، ومُعْظَم، ومُسْتَعَان به.

وأما نحو مُخْتَار ومُعْتَدَّ ومُنْصَبَّ ومُحَابَّ ومُتَحَابَّ، فصالح لاسمي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير^(١).

=

قال ابن جزي: واختلف في الباء التي في قوله: ﴿بَأْيُكُمْ﴾ على أربعة أقوال: الأول: أنها زائدة. الثاني: أنها غير زائدة والمعنى: بأَيْكُمْ الفتنة، فأوقع المفتون موقع الفتنة، كقولهم: ماله معقول أي عقل. الثالث: أن الباء بمعنى في، والمعنى: في أي فريق منكم المفتون؟ واستحسن ابن عطية هذا. الرابع: أن المعنى بأَيْكُمْ فتنة المفتون ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. هـ.

وقد رجح الطبري أن المفتون مصدر على وزن المفعول فقال: وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: معنى ذلك: بأَيْكُمْ الجنون، ووجه المفتون إلى الفتون بمعنى المصدر، لأن ذلك أظهر معاني الكلام، إذا لم ينو إسقاط الباء، وجعلنا لدخولها وجهها مفهوما. وقد بينا أنه غير جائز أن يكون في القرآن شيء لا معنى له. هـ.

(١) أي بحسب تقدير كسر العين وفتحها. (فمثلاً اسم المفعول من افتعل المعتل العين ك (اختار) مساوٍ في اللفظ لصيغة اسم الفاعل منه فإذا قلت: (هَذَا مُخْتَارٌ) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإن كانت حركتها كسرة كان اسم فاعل، وإن كانت فتحة كان

=

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار
والمجرور أو المصدر^(١)، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

=

اسم مفعول) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية للإسنوي.

وفي الخصائص لابن جنّي قال: باب في اتفاق المصاير؛ على اختلاف المصادر: من ذلك اسم الفاعل والمفعول في "افتعل" مما عينه معتل أو ما فيه تضعيف. فالمعتل نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار، الفاعل والمفعول واحد لفظاً غير أنهما مختلفان تقديرًا، ألا ترى أن أصل الفاعل "مختير" بكسر العين، وأصل المفعول "مختير" بفتحها. وكذلك هذا رجل معتاد للخير، وهذا أمر معتاد، وهذا فرس مقتاد إذا قاده صاحبه الصاحب مقتاد له.

وأما المدغم فنحو قولك: أنا معتدّ لك بكذا وكذا، وهذا أمر معتدّ به. فأصل الفاعل "معتدّ" كمقتطع، وأصل المفعول "معتدّد" كمقتطع...هـ.

وكلمة محابّب من الفعل المضاعف (حَابّب): يفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول بكسر العين - الباء الأولى - في اسم الفاعل - إن فك الإدغام - فتكون مُحَابّب، واسم المفعول بفتحها، فتكون محابّب. من تحقيق الدكتور علي الحمد على المفتاح في الصرف.

(١) ألا ترى أنك لا تقول في "ذهب" مذهب كمضروب، وإنما تقول: مذهب به، أو فيه، أو إليه، فلا يتم إلا بمتعلق. إرشاد السالك.

=



الصفة المشبَّهة^(١)

هي لفظٌ مَصُوغٌ من مصدر اللّازم، للدلالة على الثُّبوت^(٢). ويغلب

بناؤها من لازم باب فَرِحَ، ومن باب شَرَّفَ. ومن غير الغالب^(٣) نحو: سيّد

=

وأمثلة الأفغاني في الموجز لما استكمل الشرط: السير منومٌ فوقه، الأرض متسابق عليها، هل مفروحٌ اليوم فرحٌ عظيم؟.

(١) أي باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، ووجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع، كما تقول في "حسن": حسنة وحسان وحستتان وحسنون وحسنات، كما تقول في "ضارب": ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات، فلذلك عملت النصب كما يعمل اسم الفاعل، واقتصرت على واحد، لأنه أقل درجات المتعدي، وكان أصلها أن لا تعمل النصب، لمبايئتها الفعل بدالاتها على الثبوت، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله. التصريح.

(٢) أي على ثبوت صفة لصاحبها، (سواء أكانت وصفاً لازماً لا يمكن انفكاكه، كطويل الأنف، وعريض الحواجب، وواسع الفم، أم يمكن انفكاكه كحسن الوجه، ونقي الثغر، وطاهر العرض، فإن الحسن والتقىة والطهارة مما يوجد ويفقد). التصريح.

(٣) أي الصفة المشبَّهة من "فَعَلٌ" -بفتح العين- قليلة... وقد جاءت منه على "فَعِيلٌ" نحو: حَرَصَ فهو حَرِيصٌ. وعلى "فَعُلٌ"، نحو: شاخَ فهو شَيْخٌ... شرح الشافية لركن الدين.

ومِيَّت، من ساد يسود ومات يموت^(١)، وشيخ من شاخ يشيخ.

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً: **اثنان** مختصان بباب فَرِحَ، وهما: أفعل الذي مؤنثه فَعَلَاءَ، وفَعْلَان الذي مؤنثه فَعْلَى، كأحمر وحمراء، وعطشان وعَطَشَى.

وأربعة مختصة بباب شَرَفَ، وهي:

- **فَعَل** بفتححتين، كحَسَن وبَطَل.

- **وَفُعِل** بضميتين كجُنُب، وهو قليل.

- **وَفُعَال** بالضم، كشجاع وفُرات.

- **وَفَعَال** بالفتح والتخفيف، كرجل جَبَان، وامرأة حَصَان، وهي العفيفة.

وستة مشتركة بين البابين:

(١) وإنما كان ساد ومات على وزن "فَعَل" بفتح العين؛ لأن مضارعهما بضم العين، وهذا لا يجيء إلا من ماضي مفتوح العين أو مضموم العين، ومضمومها لا يصلح هنا؛ لأنه -في الغالب- للمدح أو الذم، على غير ما هنا. النحو الوافي.



- **فَعَلَ** بفتح فسكون، كَسَبَطُ^(١)، وَضَخَمُ. الأول: من سَبَطَ بالكسر، والثاني: من ضَخَمَ بالضم.
- **وَفَعَلَ** بكسر فسكون: كَصِفَرُ وَمِلْحٌ، الأول: من صَفِرَ بالكسر^(٢)، والثاني: من مَلَحَ بالضم^(٣).
- **وَفَعَّلُ** بضم فسكون، كَحَرَّ وَصَلَبَ. الأول: من حَرَّ، أصله حَرِّرَ بالكسر، والثاني من صَلَبَ بالضم.
- **وَفَعِلَ** بفتح فكسر، كَفَرِحَ وَنَجَسَ. الأول: من فَرِحَ بالكسر، والثاني: من نَجَسَ بالضم.
- **وَفَاعَلَ** كصاحب وطاهر. الأول: من صَحِبَ بالكسر، والثاني: من طَهَّرَ بالضم.
- **وَفَعِيلٌ** كَبَخِيلٍ وكريم. الأول: من بَخِلَ بالكسر، والثاني: من كَرَّمَ

(١) قال الحملاوي في الحاشية هنا: السبط: القصير.

(٢) الصَّفَرُ: الشيء الخالي، يقال: صَفِرَ يَصْفَرُ صَفْراً وَصُفُوراً فهو صِفْرٌ.

(٣) مَلَحَ الماء فهو مِلْحٌ. النحو الوافي.

بالضم. وربما اشترك فاعل وفعل في بناء واحد، كما جرد ومجيد^(١)، ونابه ونبيه^(٢).

وقد جاءت على غير ذلك، كشكس^(٣) - بفتح فضم - لسيء الخلق.

ويطرّد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت، كمعتدل القامة، ومنطلق اللسان، **كما أنها قد تحوّل في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أريد بها التجدد والحدوث**، نحو: زيد شاجع أمس، وشارف

(١) المجدد: الكرم، وقد مجدّ الرجل - بالضم - مجدداً فهو مجدّد وماجدّ. مختار الصحاح.
(٢) نبة الرجل: شرف واشتهر، وبابه ظرف، فهو نبيه ونابة، وهو ضد الخامل. مختار الصحاح.

(٣) قال ركن الدين في شرح الشافية: وهي - أي الصفة المشبهة - لا تبنى إلا من فعل لازم؛ فهي جاءت من فعل - بكسر العين - على "فعل" غالباً، نحو: فرح فهو فرح، وقد جاء مع مجيء "فعل" - بكسر العين - "فعل" - بالضم، نحو: ندس فهو ندس - بكسر الدال وضمها -.

وقال الغلابيني في جامع الدروس: وما ورد من باب "فعل" على غير "فعل"، فهو سماعي لا يُقاس عليه كندسٍ وندسٍ، وشكسٍ وشكسٍ (ويقال أيضاً: "ندسٌ وشكسٌ" على القياس).



غذاءً، وحاسِن وجهه^(١)، لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً.

تنبيهان

الأول: بالتأمل في الصفات الواردة من باب فَرِحَ، يُعَلِّمُ أَنَّ لَهَا ثَلَاثَةَ

أحوال، باعتبار نسبتها لموصوفها، فمنها: ما يحصل ويسرع زواله، كالفرح والطرب. ومنها: ما هو موضوع على البقاء والثبوت، وهو دائر بين الألوان، والعيوب، والحلى، كالحُمرة، والسُّمرة والحُمق والعمى والغَيْد^(٢) والهَيْف^(٣)، ومنها: ما هو في أمور تحصل وتزول لكنها بطيئة

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾، أي: بلغ ما أنزل إليك بصدرٍ فسيحٍ من غير التفاتٍ إلى استكبارهم واستهزائهم. **وعدل عن "ضَيْقٍ" إلى "ضَائِقٍ"؛ ليدل على أنه ضَيْقٌ عارضٌ في الحال غير ثابت...** وعلى هذا تقول: "زيدٌ سيِّدٌ جَوادٌ"، تريد أن السيادة والجود ثابتان له. فإذا أردت الحدوث في الحال، أو في ثاني الحال؛ قلت: "سائِدٌ"، و"جائِدٌ". شرح المفصل.

(٢) (الغيد) بفتحيتين النعومة وامرأة (غيداء) و (غادة) أي ناعمة. و (الأغيد) الوسنان المائل العنق. مختار الصحاح.

(٣) (الهيْف) بفتحيتين صُمِرَ البطن والخاصرة، ورجل (أهيْف) وامرأة (هيفاء). مختار الصحاح.

الزوال، كالرّي، والعَطَش، والجوع، والشَّبَع.

الثاني: قد ظهر لك مما تقدم أن فِعِيلاً يأتي مصدرًا^(١)، وبمعنى

فَاعِلٍ^(٢)، وبمعنى مفعول^(٣)، وصفة مشبهة^(٤).

ويأتي أيضًا بمعنى مُفَاعِلٍ، بضم الميم وكسر العين، كجَلِيس

وسَمِير، بمعنى مُجَالِسٍ ومُسامِر، وبمعنى مُفَعَّلٍ بضم الميم وفتح العين،

كحَكِيمٍ بمعنى مُحَكِّمٍ، وبمعنى مُفَعِّلٍ، بضم الميم وكسر العين، كبَدِيع

بمعنى مُبْدِعٍ.

فإذا كان فعيل بمعنى فاعِلٍ، أو مُفَاعِلٍ، أو صفة مشبهة، لحقته تاء

التأنيث في المؤنث، نحو: رَحِيمة، وشريفة، وجليسة، ونديمة.

وإن كان بمعنى مفعول، استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع

موصوفه، كرجل جَرِيحٍ وامرأة جريح، وربما دخلته الهاء مع التبعية

(١) نحو: رحل رحيلاً.

(٢) نحو: سميع.

(٣) نحو: قتيل، وجريح.

(٤) نحو: بخيل، وكريم.



للموصوف، نحو صفة ذميمة، وخصلة حميدة.

وسياتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى.

اسم التفضيل

هو الاسم المصنوع من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في

صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

وقياسه أن يأتي على (أفعل) كزيد أكرم من عمرو، وهو أعظم منه،

وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ^(١)، أتت بغير همزة، وهي: خيرٌ، وشرٌ، وحبٌ،

نحو: خيرٌ منه، وشرٌ منه، وقولُه:

وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وحذفت همزتهن لكثرة الاستعمال، وقد ورد استعمالهن بالهمزة

على الأصل، كقوله:

بِأَلِّ خَيْرِ النَّاسِ وَابْنِ الْأَخِيرِ

(١) أي شذت ثلاثة أسماء ليست على وزن (أفعل).

وكتابة بعضهم: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُّ﴾ [القمر: ٢٦]
 بفتح الهمزة والشين، وتشديد الراء، وكقوله صلى الله عليه وسلم: "أَحَبُّ
 الأعمال إلى الله أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ".

وقيل: حذفها ضرورة في الأخير^(١). وفي الأولين؛ لأنهما لا فعل لهما،
 ففيهما شذوذان^(٢) على ما سيأتي.

وله ثمانية شروط^(٣):

الأول: أن يكون له فِعْلٌ، وشذمما لا فعل له، كهو أَقْمَنَ بكذا - أي

(١) أي في حبّ.

(٢) قال في التصريح: وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما؛ فعلى
 هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما.

(٣) أي أن "أفعل التفضيل" يصاغ من مصدر الفعل الذي يراد التفضيل في معناه، بشرط أن
 يكون هذا الفعل مستوفياً الشروط الثمانية التي سيذكرها المؤلف. وانظر النحو الوافي



أحق به - وألص من شظاظ - بنوّه من قولهم: هو لَصٌّ^(١)، أي: سارق -.

والثاني: أن يكون الفعل ثلاثياً، وشذ هذا الكلام أخصر من غيره،

من (اختَصِرَ) المبني للمجهول، وفيه شذوذ آخر كما سيأتي، وسُمِعَ: هو أعطاهم للذراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفر من غيره.

وبعضهم جَوَزَ بناءه من أفعل مطلقاً^(٢)، وبعضهم جوزه إن كانت

الهمزة لغير النقل^(٣).

(١) وقد حكى ابن القطاع: لَصَص - بالفتح - إذا استتر، وحكى أيضاً: لَصَصَه، إذا أخذه خفية، وعلى ذلك فلا شذوذ فيه. وشظاظ بكسر - الشين - اسم لص، معروف بالذكاء في اللصوصية، من بني ضبة، ويضرب به المثل في ذلك. ضياء السالك.

ونص ابن القطاع: و"لصصت" الشيء لَصًّا: فعلته في ستر، ومنه اللص.

(٢) بعض النحاة جعل بناء اسم التفضيل من المزيد في الهمزة قياساً، فتقول في (أكرم) فعلا: (فلان أكرم من فلان) على رأيهم، وزعم هؤلاء النحاة أن سيبويه قال به، وعلمه بأن بناءه منه لا يغير نظم الكلمة وإنما هو تعويض همزة بهمزة. إعراب القرآن للدرويش، عند قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.

(٣) **همزة النقل:** التي تنقل غير المتعدي إلى المتعدي، أو المتعدي لواحد إلى متعد لاثنين، أو المتعدي لاثنين إلى متعد لثلاثة. المعجم الوسيط.

=

والثالث: أن يكون الفعل متصرفاً، فخرج نحو: عَسَى، وَلَيْسَ؛
فليس له أفعال تفضيل.

والرابع: أن يكون حدثه قابلاً للتفاوت: فخرج نحو: مات، وفني؛
فليس له أفعال تفضيل.

والخامس: أن يكون تاماً، فخرجت الأفعال الناقصة، لأنها لا تدل
على الحدث^(١).

=

ف(أظلم)، و(أقفر) الهمزة فيهما غير النقل، و(أذهب) من (ذهب) للنقل، وكذا (أعطاهم)
و(أولاهم) الهمزة فيهما للنقل.

وهذا يعلم أن في صياغة فعل التعجب من (أفعل) ثلاثة أقوال: الجواز مطلقاً، والمنع
مطلقاً، والجواز إن كانت الهمزة لغير النقل.

(١) قال الرضي في شرح الكافية: وقولنا: تام، احتراز عن الأفعال الناقصة، ككان، وصار،
فإنه لا يقال: أكون وأصير، كما قيل، ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة: الزمان دون
الحدث، كما توهم بعضهم،... والأفعل، موضوع للتفضيل في الحدث. والحق أنها دالة
على الحدث أيضاً، كما سيجيء في بابها، فلا منع - وإن لم يسمع - أن يقال: هو أكون منك
منطلقاً، وهو أصير منك غنياً، أي أشد انتقالاً إلى الغنى.

وقال ابن الناظم في شرح الألفية:

=



والسادس: أن لا يكون منفيًا، ولو كان النفي لازمًا^(١). نحو: ما عاج^(٢)

زيد بالدواء، أي ما انتفع به، لثلا يلتبس المنفي بالمثبت.

والسابع: أن لا يكون الوصف منه على أفعل الذي مؤنثه فعلاء، بأن

=

... ما ليس تامًا من الأفعال المذكورة يسمى ناقصًا، بمعنى أنه لا يتم بالمرفوع.

ومذهب سيبويه، وأكثر البصريين: أنها إنما سميت ناقصة؛ لأنها سلبت الدلالة على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان. وهو باطل؛ لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان، وبينها فرق في المعنى، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان، لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث، لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث.

والذي ينبغي أن يحمل عليه قول من قال: إن (كان) الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث، إنها مسلوبة أن تستعمل دالة على الحدث دلالة الأفعال التامة بنسبة معناها على مفرد، ولكن دلالة الحروف عليه، فسمي ذلك سلبًا لدلالته على الحدث بنفسه.

(١) مثال ما كان غير ملازم للنفي: ما قام زيد، فلا يقال: ما أقومه.

(٢) ومضارعه "يعيج" ملازم للنفي أيضًا. قاله ابن مالك في شرح التسهيل، واعترض بأنه

قد جاء في الإثبات، قال أبو علي القالي في نوادره: أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابي:

ولم أر شيئًا بعد ليلى أذه ولا مشرباً أروى به فأعيج

أي: أنتفع به. وأما "عاج يعوج" بمعنى "مال يميل" فإن العرب استعملته مثبتًا ومنفيًا.

التصريح.

يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حلية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل.

وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها على أفعل مطلقاً، وعليه درج المتنبى يخاطب الشيب فقال:

أَبْعَدُ بَعْدَتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ^(١)

وقال الرضبي في شرح الكافية: ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة، بخلاف الباطنة، فقد يُصاغ من مصدرها، نحو: فلان أبله من فلان، وأرعن، وأحمق منه.

والثامن: أن لا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة^(٢)، لئلا يلتبس بالآتي من المبنى للفاعل، وسمع شذوذاً: هو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وكلامٌ أخصر من غيره، من: زهي بمعنى تكبر، وشغل،

(١) ابعِدْ بَعْدَتَ بَيَاضًا ... الخ، دُعَاءٌ عَلَى الشَّيْبِ. وَبَعْدُ يَبْعَدُ مِنْ بَابِ فَرَحٍ: إِذَا هَلَكَ وَذَلَّ. وَالْبَيَاضُ الْأَوَّلُ: الشَّيْبُ، وَالثَّانِي: الرُّونْقُ وَالْحَسَنُ... وَقِيلَ: (أَسْوَدُ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ جَاءَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ. خزانة الأدب للبغدادي.

(٢) قد تقدم في هذا الكتاب الأفعال التي تأتي في صورة المبنى للمجهول في آخر مبحث: التقسيم السادس للفاعل: من حيث بناؤه للفاعل، أو المفعول.



وَاخْتَصِرَ، بالبناء للمجهول فيهن، وقيل: إن الأول قد ورد فيه زها يزُهو،
فإذا لا شُدُوذَ فيه.

ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مجردًا من أل والإضافة، وحيثُذ يجب أن يكون
مفردًا مُذكرًا، وأن يُؤْتَى بعده بِ(من) جَارَّةً لِلْمُفْضَلِ عليه، نحو قوله
تعالى: ﴿لِيُؤْسَفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبِنَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨] وقوله: ﴿قُلْ إِنْ
كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ
اقتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ
وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٢٤].

وقد تُحذف من ومدخولها نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾^(١) [الأعلى:
١٧] وقد جاء الحذف والإثبات في: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٢)
[الكهف: ٣٤].

الثانية: أن يكون فيه (أل)، فيجب أن يكون مطابقًا لموصوفه، وأن

(١) أي: والآخرة خير من الدنيا، وأبقى منها. النحو الوافي.

(٢) أي: أعز نفراً منك. النحو الوافي.

لا يُؤْتَى معه بـ (مِنْ)، نحو: محمد الأفضَلُ، وفاطمة الفضلى، والزَّيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهنّادات الفضليات، أو الفضلُ.

وأما الإتيان معه بـ(من) مع اقترانه بأل في قول الأعشى:

وَلَسْتَ بِأَلْكَثَرِ مِنْهُمْ حَصَى
وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ
فَخَرَّجَ عَلَى زِيَادَةِ (أَلْ)، أو أَنَّ (مِنْ) مُتَعَلِّقَةٌ بِ(أَكْثَرِ) نَكْرَةً مَحْذُوفَةً،
مُبَدَّلًا مِنْ أَكْثَرِ الْمَوْجُودَةِ.

الثالثة: أن يكون مضافاً.

فإن كانت إضافته لنكرة: التزم فيه الأفراد والتذكير، كما يلزمان المجرّد، لاستوائهما في التنكير، ولزمت المطابقة في المضاف إليه، نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وفاطمة أفضل امرأة. وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١) [البقرة: ٤١] فعلى تقدير موصوف محذوف، أي: أول فريق.

وإن كانت إضافته لمعرفة: جازت المطابقة وعدمها، كقوله تعالى:

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وقوله:

(١) بالأفراد، ومقتضى القاعدة "كافرين" بالجمع، ليطابق الواو في "تكونوا". التصريح.

﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بالمطابقة في الأول^(١)،
وعدمها في الثاني^(٢).

وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضًا:

الأولى: ما تقدم شرحه، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة
وزاد أحدهما على الآخر فيها.

الثانية: أن يُرادَ به أن شيئًا زاد في صفة نفسه، على شيء آخر في
صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك، كقولهم: العسل أحلى من الخَلِّ،
والصيف أحرُّ من الشتاء، والمعنى: أن العسل زائد في حلاوته على الخَلِّ
في حُموضته، والصيف زائد في حره، على الشتاء في برده.

الثالثة: أن يرادَ به ثبوت الوصف لمحله، من غير نظر إلى تفضيل،
كقولهم: الناقصُ والأشجُّ أعدلًا بني مروان^(٣)، أي: هما العادلان، ولا

(١) ولو لم يطابق لقليل: أكبر مجرميها. التصريح.

(٢) فلم يقل: أحرصني النَّاسِ.

(٣) هذا مثال لما لا تفضيل فيه؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل. والناقص:
هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند.

عدَلٌ في غيرهما، وفي هذه الحالة تجب المطابقة؛ وعلى هذا يُخَرَّج قولُ
أبي نُؤاس:

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَاقِعِهَا حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ^(١)

أي: صغيرة وكبيرة، وهذا كقول العروضيين: فاصلة صُغْرَى،
وفاصلة كُبْرَى. وبذلك يندفع القول بلحن أبي نُؤاس في هذا البيت،
اللهم^(٢) إلا إذا عُلِمَ أن مراده التفضيل، فيقال إذ ذاك بلحنه، لأنه كان يلزمه

=

والأشج هو: عمر بن عبد العزيز، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة. ومثل
هذا: نُصِيبَ أشعر الحبشة؛ أي: شاعرهم (إذ لا شاعر فيهم غيره). ضياء السالك.

(١) لحن بعضهم أبا نواس بقوله: "صغرى وكبرى" وكان حقه أن يقول: أصغر وأكبر،
بالتذكير إن أراد التفضيل. ودافع عنه بعضهم بأنه ما أراد التفضيل وإنما أراد الصغيرة
والكبيرة... ومنه قوله: تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ الروم: ٢٧. معجم القواعد للدقر.

(٢) اللهم: من الألفاظ الملازمة للنداء أصله: يا الله، حُذِفَ حرف النداء وَعُوِّصَ عنه
الميم. وإعرابه: الله: لفظ الجلالة منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم عوض
عن حرف النداء المحذوف، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وقد تخرج اللهم عن النداء المحض؛ فتستعمل على وجهين:

الأول: تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكينا في نفس
السامع، وتأكيذا لمضمونه، كأن يسأل سائل: أصحيح أن زكاة المال تقي صاحبها عوادي

=



الإفراد والتذكير، لعدم التعريف، والإضافة إلى معرفة.

تنبيهان

الأول: مثل اسم التفضيل في شروطه **فِعْلُ التعجب**، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه.

=

الأيام؟ فتجيب: اللهم، نعم، ومثل: أيخشى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض؟ فتجيب؛ اللهم، لا. فكأنك تقول: والله، نعم، أو: والله، لا. الثاني: وقد تستعمل لإفادة الندرة، والدلالة على قلة الشيء أو بعد وقوعه وتحققه، كأن يقال: سأسافر لزيارة أخي. اللهم إذا أبى أن يجيء، وسأحدثه في شؤوننا الهامة، اللهم إذا لم يغضب، فمن النادر أو المستبعد أن يأبى الأخ زيارة أخيه، أو الحديث معه. وتعرب في الصورتين الأخيرتين -في الرأي الأنسب- كما تعرب في النداء الحقيقي. ولكن يزداد عند إعرابها: أن النداء غير حقيقي، وأنه خرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر؛ هو: تقوية الجواب وتمكينه وتأكيد مضمونه. أو إفادة الندرة والبعد... (مع تصرف من النحو الوافي).

وقد جاء المؤلف بـ (إلا) بعد (اللهم) وهذا الاستعمال كثير في كتب أهل العلم، وقد ذهب الدرويش في إعراب القرآن (سورة آل عمران. الآية ٢٦) إلى أن هذا الاستعمال خطأ. والله أعلم.

وله صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، نحو: ما أحسن الصدق، وأحسِن
به. وهاتان الصيغتان هما المبوَّب لهما في كتب اللغة العربية، وإن كانت
صيغُه كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا
فَأَحْيَاكُمْ﴾^(١) [البقرة: ٢٨] وقوله عليه الصلاة والسلام: "سُبْحَانَ اللَّهِ! إِنَّ
الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا"^(٢) وقولهم: لله دُرُّه^(٣) فارسا!.

(١) أي: أتعجب من كفركم بالله، فاستعملت كيف في التعجب مجازًا عما وضعت له من
الاستفهام عن الأحوال. الصبان.

(٢) هذان -والله أعلم- حديثان، أحدهما عن أبي هريرة والآخر عن ابن عباس، جعلهما
المؤلف كأنهما حديث واحد، أما حديث أبي هريرة فهو عند الشيخين: أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لَقِيَهُ فِي بَعْضِ طَرِيقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَأَنْخَسَتْ مِنْهُ، فَدَهَبَ فَاعْتَسَلَ ثُمَّ
جَاءَ، فَقَالَ: «أَيْنَ كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» قَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، فَكَرِهْتُ أَنْ أُجَالِسَكَ وَأَنَا عَلَى غَيْرِ
طَهَارَةٍ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ». وأما حديث ابن عباس فهو عند الحاكم:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «لَا تُنَجِّسُوا مَوْتَاكُمْ، فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا
مَيِّتًا» وذكره البخاري في صحيحه تعليقًا موقوفًا عن ابن عباس.

(٣) جاء في شرح الرضي على الكافية: وأما معنى قولهم: لله دُرُّه، فالدَّرُّ في الأصل: ما يدر،
أي ما ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو ههنا، كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى، قصدًا للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ
العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى،

=



وقوله:

يا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ!^(١)

وأصل أَحْسِنَ بزيد: أَحْسَنَ زَيْدٌ، أي صار ذا حُسن، ثم أريد التعجب

من حسنه فَحُوِّلَ إلى صورة صيغة الأمر، وزيدت الباء في الفاعل لتحسين

=

نحو قولهم: لله أنت، والله أبوك، فمعنى لله دره: ما أعجب فعله. هـ. وفي النحو الوافي: الدَّرُّ: اللين. والمقصود من هذه الجملة المدح والتعجب معاً؛ بسبب ما يدَّعيه المتكلم من أنَّ اللين الذي ارتضعه المخاطب ونشأ عليه هو لبن خاصٌّ من عند الله، هياهُ وحده لإعداد هذا المخاطب إعداداً ممتازاً ينفرد به. هـ. وللمزيد ارجع إلى تاج العروس أو لسان العرب.

(١) "يا" حرف نداء، و"جارتا" منادى منصوب؛ لإضافته لياء المتكلم المنقلبة ألفاً؛ وأصله "يا جارتِي"، و"ما": إما أن تكون نافية تفيده التعجب. و"أنت جارة" جملة اسمية من مبتدأ وخبر.

المعنى: لست جارة. وإنما أنت شيء أكبر من ذلك؛ فأنت بمنزلة الأم أو الأخت أو القرية؛ إعلاناً للتعجب من إخلاصها، الذي لا يصدر إلا عن واحدة من هؤلاء، لا عن جارة، وإما أن تكون "ما" استفهامية خبراً مقدماً، و"أنت" مبتدأ مؤخر، و"جارة" تمييز. ومعنى الجملة: التعجب؛ بسبب أداة الاستفهام الدالة على التعظيم، ويجوز في هذه الصورة: أن تكون "جارة" حالاً مؤولة بمعنى ملاصقة، كما يجوز أن تكون "ما" نافية. والجملة بعدها منفية؛ أي أنت لست أهلاً أن تكوني جارة... إلخ. ضياء السالك.

اللفظ.

وأما ما أفعله، فإن (ما) نكرة تامة^(١)، وأفعل: فعل ماضٍ، بدليل لحاق نون الوقاية له في نحو: ما أحوجني إلى عفو الله.

الثاني: إذا أردت التفضيل أو التعجب مما لم يستوف الشروط؛ فأت بصيغة مستوفية لها، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لاسم التفضيل،

(١) يريدون بالتنكير أنها بمعنى: "شيء" أي شيء. وبالتمام: أنها لا تحتاج إلا للخبر، فلا تحتاج بعدها إلى نعت أو غيره من القيود. وتنكيرها أفادها إبهاماً جعلها في أسلوب التعجب بمعنى: "شيء عظيم". وعلى هذا تكون "النكرة التامة" هي النكرة المحضنة الخالصة من كل قيد، أما المقيدة بنعت أو غيره من القيود فتسمى: "نكرة ناقصة". وبيان هذا في ج ١ م ١٧. النحو الوافي.

وقال في جامع الدروس: و (ما) النكرة التامة، هي التي تكون مكنتية بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو "أكرم رجلاً ما". ومنه المثل "لأمر ما جدع قصير انفه". ومنها (ما) قبل فعل التعجب.

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي، معرفة موصولة. نحو "افعل ما تراه خيراً" وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة، فهي نكرة موصوفة، نحو "اعمل ما نافعاً للأمة" أي شيئاً نافعاً لها، ونحو "اعمل ما من الأمور ينفع"، أي "شيئاً من الأمور نافعاً"، فجملة (ينفع) في موضع نصب نعت لما.



ومعمولاً لفعل التعجب، نحو: فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد، وما أشدَّ استخراجه، وأشدد باستخراجه.

اسما الزمان والمكان

هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.

وهما من الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين، وسكون ما بينهما، **إن كان المضارع مضموم العين، أو مفتوحها^(١)، أو معتل اللام**

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل: الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضربٌ من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تفيد منها مكان الفعل وزمانه؛ ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الثلاثي، ولا يكاد يكون من الرباعي، وذلك يجيء على مثال الفعل المضارع على "يفعل"، إلا أنك توقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل، فإذا كان المضارع منه على "يَفْعَل" مفتوح العين؛ فـ "المَفْعَل" منه كذلك، نحو: "المَلْبَس"، و"المَشْرَب"، و"المَذْهَب"، وكان يلزم على هذا أن يُقال فيما المستقبل منه "يَفْعُل" بالضم: "مَفْعُل"، فيقال في المكان من "قتل يقتل": "مَقْتُل"، ومن "قعد يقعد": "مَقْعُد" غير أنهم عدلوا عن هذا؛ لأنه ليس في الكلام "مَفْعُل" إلا بالهاء، كقولك: "مَكْرُمَةٌ"، و"مَقْبَرَةٌ" ونحوهما، فعدلوا إلى أحد اللفظين الآخرين، وهو "مَفْعَل" بالفتح؛ لأن الفتح أخف.

مطلقاً^(١)، كَمَنْصَرٍ، وَمَذْهَبٍ، وَمَرْمَى، وَمَوْقَى، وَمَسْعَى، وَمَقَامٍ^(٢)،
وَمَخَافٍ^(٣)، وَمَرَضِيٍّ^(٤).

وعلى مَفْعِلٍ بكسر العين، إن كانت عين مضارعه مكسورة، أو كان
مثلاً مطلقاً في غير معتل اللام، كَمَجْلِسٍ، وَمَبِيعٍ، وَمَوْعِدٍ، وَمَيْسِرٍ،
وَمَوْجِلٍ، وقيل: إن صحت الواو في المضارع، كَوَجِلَ يَوْجَلُ، فهو من
القياس الأول^(٥).

(١) أي مهما تكن حركة عين المضارع، مثل: مرمى، مَوْقَى، مسعى. النحو الوافي.

(٢) من قام يَقُومُ، وأصل قَامَ: قَوْمٌ، وأصل يَقُومُ: يَقُومُ.

(٣) من خاف يخاف، وأصل خاف: خَوْفٌ، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها،
ويخاف أصله: يَخَوْفُ، فنقل فتحة الواو إلى ما قبلها فانقلبت الواو ألفاً.

(٤) من رضي يرضى، وأصل يرضى: يَرْضُو، قلبت الواو ياء لمجاورتها متطرفة ثلاثة
أحرف، فصار: يرضى، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأصل رضي: رضو،
قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة.

(٥) قال في شرح المفصل: وقالوا: "المَوْجِلُ"، و"المَوْجِلُ": فكسروا أيضاً، وهو من
"وَجِلَ يَوْجَلُ"، و"وَجِلَ يَوْجَلُ" بالفتح. والعلّة في ذلك أن ما كان على "فَعَلٌ"، وأولُه واوٌ،
فإنه يلزم مستقبله "يَفْعَلُ"، ويلزمه الإعلال بحذف واوه في المستقبل، نحو: "يَعِدُّ"،
و"يَرِدُّ"، فكسروا المَفْعَلُ منه على القاعدة، ثم حملوا ما كان منه على "فَعِلَ يَفْعَلُ" على

ومن غير الثلاثي: على زنة اسم مفعوله، كَمَكْرَم، ومُسْتَخْرَج، ومُسْتَعَان^(١).

ومن هذا يُعَلَّم أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة **في غير الثلاثي، وكذا في بعض أوزان الثلاثي^(٢)**، والتمييز بينها بالقرائن، فإن

=

ذلك، فقالوا: "مَوْجَلٌ"، و"مَوْحَلٌ"، وذلك لأنَّ "يوجل"، و"يوحل" في هذا الباب قد يعتلّ، فتُقلَّب الواو ياءً مرةً، نحو: "ييجل"، و"ييحل"، وألفاً أخرى، نحو: "ياجل"، و"ياحل"، فلمّا كان كذلك، شبَّهوا بالأول؛ لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو فيها في موضع الواو من الأول، وهم كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقةً في شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى. وقد حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: "مَوْجَلٌ"، و"مَوْحَلٌ" بالفتح حيث كان المضارع مفتوحاً في "يَوْجَلٌ"، و"يَوْحَلٌ"، فجروا فيه على الأصل، وهذا القول أقيس، والأول أفصح.

(١) وأصل مستعان: مستعون.

(٢) قال في ضياء السالك: صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي، وكذلك في الثلاثي إلا فيما يأتي:

١- في المثال الصحيح اللام الذي لا تحذف فاؤه في المضارع.

٢- وفي السالم المكسور العين في المضارع؛ فإن المصدر الميمي فيهما على وزن "مفعل" بفتح العين، كموجل، ومينع، ومنزل. واسم الزمان والمكان على وزن "مفعل" فيهما.

لم توجد قرينة، فهو صالح للزمان، والمكان، والمصدر.

وكثيرًا ما يُصاغ من الاسم الجامد^(١) اسم مكان على وزن مَفْعَلَة،

بفتح فسكون ففتح، للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان،

(١) الثلاثي، أما غير الثلاثي فيقول في النحو الوافي: ويسمى الاشتقاق بالطريقة السالفة: الاشتقاق من أسماء الأعيان الثلاثية. أما غير الثلاثية فلا يصاغ منها "مفعلة" لهذا القصد. إلا إن كان الاسم مشتقًا على بعض الحروف الزائدة التي يمكن حذفها، وتجريده منها، وإبقاؤه على ثلاثة أحرف أصلية تشتق منها تلك الصيغة بغير لبس؛ مثل: "مبطخة" لأرض يكثر فيها: "البطيخ". و"مغزلة" لأرض يكثر فيها الغزال، و"محصنة" لأرض يكثر فيها الحصان. فالأمر في هذه الصيغة مقصور على الثلاثي؛ إما أصالة، وإما تحويلاً؛ بأن يتجرد المزيد من أحرف زيادته ويصير ثلاثيًا؛ أتباعاً للمأثور الغالب عن العرب.

أما المجرد من غير الثلاثي فيسلك معه مسالك أخرى في التعبير عن هذه الدلالة على حسب اختيار المتكلم وقدرته البلاغية؛ دون استخدام لتلك الصيغة؛ إذ لا يكاد يوجد خلاف في منع صياغة: "مفعلة" من المجرد الذي تزيد حروف الأصلية على ثلاثة.

ثم قال في الحاشية: قال الرضي في شرحه للكافية في الباب الذي عنوانه: "ما كثر بالمكان يبنى على مفعلة". ما نصه: "لم يأتوا بمثل هذا -يقصد أنهم لم يأتوا بمفعلة- في الرباعي فما فوقه؛ نحو: الضفدع، والشعلب، بل استغنوا بقولهم: كثير الثعالب. أو تقول: مكان مثلعب ومعقرب ومضفدع ومطحلب بكسر اللام الأولى" يريد: اللام الأولى في الوزن الصرفي للكلمات الرباعية على أنها اسم فاعل.



كَمَا سَدَّةٌ، وَمَسْبَعَةٌ، وَمَبْطَخَةٌ، وَمَقْتَأَةٌ، مِنَ الْأَسَدِ، وَالسَّبْعِ، وَالْبَطِيخِ،
وَالْقِثَاءِ^(١).

وقد سُمعت أَلْفَاظٌ بِالْكَسْرِ وَقِيَاسُهَا الْفَتْحُ^(٢)، كَالْمَسْجِدِ - لِلْمَكَانِ

(١) هل يقاس على هذه الصيغة أم يقتصر على السماع؟ جاء في النحو الوافي: لقد ارتضى
المجمع اللغوي القاهري قياسيتها، ونصَّ قراره:

"جاءت أمثلة من تلك الصيغة عن العرب، ولنا أن نتكلم بما جاء عنهم. وهل لنا أن نقيس
عليه؛ فنقول مثلاً: "مغزلة" للأرض التي يكثر فيها الغزال، وقد جرد لفظ: "الغزال" من
زيادته، ومخسة للأرض التي يكثر فيها الخس، و"متبرة" للأرض التي يكثر فيها التبر - إذا
كان العرب لم يقولوا هذا؟ في المسألة رأيان مبنيان على الاختلاف في التقدير:
أحدهما: أن هذا البناء - مع كثرته - من قبيل المسموع ومعنى هذا أن الكثرة لم تصل إلى
حد أن يقاس عليها.

والآخر: أن الكثرة وصلت إلى حد أن يقاس عليها. وله من كلام بعض الأئمة الكبار ما
يعضده.

"وقد أخذ المجمع بالرأي الثاني؛ لأنه قوي، والحاجة داعية إلى القياس على ما قال
العرب" ١. هـ

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: وقد جاءت عن العرب أحد عشر اسماً على "مَفْعِلٍ"
في المكان مما فعله على "يَفْعُلُ" بالضم، وذلك: "مُنْسِكٌ" لمكان النَّسِكِ، وهو العبادة،
وهو من "نَسَكَ يَنْسِكُ"، إذا عبد، و"المَجْزِر" لمكان جَزْرِ الإبل، وهو نَحْرُهَا، يُقال:

=

=

"جزرتُ الْجَزُورَ أَجْزُرُهَا" بالضمّ إذا نحرتهَا، و"الْمَنْبِتُ" لموضع النَّبَاتِ، يُقال: "نبت البقل يَنْبِتُ" إذا طلع، و"المَطْلَعُ" مكان الطلوع، وقد يكون مصدرًا بمعنى الطلوع، وعليه قراءةٌ من قرأ: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ومن ذلك "المَشْرِقُ"، و"المَغْرِبُ" لمكان الشروق والغروب، وقالوا: "المَفْرِقُ" لَوْسَطِ الرَّأْسِ؛ لأنّه موضع فرق الشعر، وكذلك "مَفْرِقُ": الطريق للموضع الذي يَتَشَعَّبُ منه طريقٌ آخَرُ، و"المَسْقِطُ" موضع السقوط، يُقال: "هذا مسقط رأسي"، أي: حيث وُلِدْتُ، و"أنا في مسقط رأسي" أي حيث سقطت. و"المَسْكِنُ": موضع السُّكْنَى، يُقال: "سكنتُ داري أسكنها". والمسكِنُ: الموضع، والمصدر: "المَسْكَنُ" بالفتح. و"المَرْفِقُ": موضع الرِّفْقِ، والرفق: ضِدُّ العُنْفِ، يُقال: "رفقتُ به أرفق"، والمكان "المَرْفِقُ"، وقالوا: "المَسْجِدُ"، وهو اسمٌ للبيت، وليس المراد موضع السجود، أي: موضع جِبْهَتِكَ، إذ لو أُريدَ ذلك؛ لقال: "المَسْجِدُ" بالفتح، كسروا هذه الألفاظ، والبابُ فيها الفتح، أدخلوا الكسر فيها؛ لأنّه أحدُ البناءَيْنِ، كما أدخلوا الفتح فيها.

وقال الرضي في شرح الشافية: وقد جاء من يَفْعُلُ المضموم العين كلماتٌ على مَفْعَلٍ بالكسر لا غير، وهى: المشرق، والمغرب، والمرفق - وهو مَوْصِلُ الذراع والعضد، وهو أيضًا كل ما يُتَفَعَّعُ به، والارتفاق: الانتفاع، والاتكاء على المَرْفِقِ، ويقال فيهما المَرْفِقُ على وزن المِثْقَبِ أيضًا، لأنهما آلتا الرِّفْقِ الذي هو ضد الحُرْقِ، إذ المتكئ على مَرْفِقِهِ ساكن مطمئن، وكذا ذو المال المتفجع به على الأغلب، ومعنى الموضع فيهما أبعد وذلك بتأويل أنهما مَطْنَتَا الرِّفْقِ ومحلّاه-، ومنها المنبت، والمنخر، والمَجْزِرُ، والمَسْقِطُ، والمَطْنَةُ.

=



=

وقد جاء من يَفْعُل المضموم العين أيضًا كلماتٌ سمع في عينها الفتح والكسر، وهي: الْمَفْرُق، وَالْمَحْشَر، وَالْمَسْجِد، وَالْمَنْسَك.

وقد علق عباس حسن على كلام الصرفيين في هذا الموضوع بقوله: يقول فريق من النحاة: إن في اللغة أسماء للزمان أو للمكان على وزن "مفعل" -بكسر العين- سماعًا عن العرب. وكان القياس الفتح؛ ومنها: ... -وذكر بعضها ثم قال:-

والملاحظ أن النحاة في كثير من مراجعهم حين يسردون الكلمات السالفة يصفونها بأنها وردت عن العرب بالكسر، وأن قياسها الفتح، ويكتفون بهذا، دون أن يعرضوا ببيان شافٍ لأمرين هامين.

أولهما: ما تنص عليه المراجع اللغوية من ورود السماع الصحيح بالكسر وبالفتح في أغلب تلك الكلمات "دون الاقتصار على أحد الضبطين" مثل: مسجد، موضع، منبت، مطلع، مسقط، مظنة، مشرق، مغرب، مسكن، مجمع الناس، مغرب، مرفق، منسك، محشر ... فورود السماع بالفتح أيضًا أدخل تلك الكلمات في مجال الضابط العام، وجعله منطبقًا عليها. وإذا لا معنى لإيرازها ووصفها بأنها: "وردت مكسورة، وكان قياسها الفتح". فقد ثبت أنها وردت بالفتح أيضًا؛ فاجتمع في الفتح السماع وانطبق الضابط العام عليه، "أي: اجتمع فيه السماع والقياس" كما أن ورود السماع بالكسر يميز فيها استخدام الكسر أيضًا: مراعاة للمسموع، دون أن يوجب الاقتصار عليه. بل إن ورود السماع بالكسر وحده لا يوجب الاقتصار عليه وإهمال القياس. فكيف وقد اجتمع لها السماع والقياس معًا؟

=

الذي بُنى للعبادة وإن لم يُسجَد فيه-، والمطلّع، والمسكّن، والمنسك، والمنبت، والمرفق، والمسقط، والمفرق، والمحشّر، والمجزر، والمظنة، والمشرق، والمغرب، وسُمع الفتح في بعضها، قالوا: مسكّن، ومنسك، ومفرّق، ومطلّع. **وقد جاء من المفتوح العين: المجمع بالكسر.**

=

ثانيهما: أن كثيراً من أفعال تلك الألفاظ يصح في مضارعه كسر العين؛ طبقاً للوارد عن العرب؛ كمضارع الأفعال الصحيحة: "رفق، فرق، جزر، حشر ... " فليست عين المضارع فيها مقصورة في اللغة على الفتح أو على الضم؛ بل يجوز فيها الكسر أيضاً" طبقاً للوارد. وإذا جاز فيها الكسر كانت صيغة الزمان والمكان بكسر العين قياسية مطردة؛ وتكون كظواهرها الكثيرة المكسورة التي تخضع للضابط العام، وتنطبق عليها القاعدة الخاصة بطريقة الصوغ المطرد، ولا يكون ثمة معنى لإبرازها من بين نظائرها، وتخصيصها بأنها: "وردت مسموعة بالكسر، وكان قياسها الفتح". ذلك أن الفتح والكسر سماعيان وقياسيان معاً فيها ...

وخلاصة ما تقدم أن تلك الكلمات التي تمالأ فريق من النحاة على أنها مسموعة بالكسر، وأن قياسها الفتح ليست مخالفة للقياس الأصيل، ولا خارجة عن نطاق القاعدة العامة المتعلقة بالصياغة المطردة؛ إما لأنها مسموعة بالفتح أيضاً كورودها مسموعة بالكسر، وإما لأن عين مضارعها مسموعة بالكسر وغير الكسر، ومتى ورد فيها الكسر صح مجيء الصيغة مكسورة العين، وفقاً للقاعدة العامة، والقياس المطرد .



قالوا: والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسمع.

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرصفي في الوسيلة^(١): هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً، وإلا صح الفتح، كقولك: اسجُدْ مَسْجِدَ زيد تُعَدُّ عَلَيْكَ بَرَكَتُهُ^(٢)، بفتح الجيم، أي في الموضوع الذي سجّد فيه. وقال

(١) الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية، للشيخ حسين بن أحمد المرصفي المتوفى سنة ١٣٠٧هـ.

(٢) قصد المسلم السجود في المكان الذي سجّد فيه (زيد) لتعود بركة (زيد) عليه، فيه مخالفات، منها أننا حكمنا بصلاح (زيد) وهذا لا يعلمه إلا الله، ومنها أن فعل ذلك لو كان مما يرضاه الله ويحبه لفعله الصحابة الكرام رضوان الله عليهم في الأماكن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم (وأما آثاره المكانية كمكان سار فيه، أو بقعة صلى فيها، أو أرض نزل بها فلم يعرف دليل شرعي يومئ أو يشير إلى أن بركة بدن الرسول صلى الله عليه وسلم قد تعدت إلى هذا المكان، فيكون مباركاً يشرع التبرك به، ولذا لم يكن يفعل هذا صحابته في حياته ولا بعد مماته.

فما سار فيه رسول الله أو نزل فيه فلا يجوز التبرك به؛ لأن هذا وسيلة إلى تعظيم البقاع التي لم يشرع لنا تعظيمها، ووسيلة من وسائل الشرك، وما تتبع قوم آثار أنبيائهم إلا ضلوا وهلكوا. قال المعروف بن سويد الأسدي؛ خرجت مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من مكة إلى المدينة، فلما أصبحنا صلى بنا الغداة، ثم رأى الناس يذهبون مذهباً، فقال: أين يذهب هؤلاء؟ قيل: يا أمير المؤمنين! مسجد صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم هم

=

=

يأتون يصلون فيه، فقال: إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا، يتبعون آثار أنبيائهم، فيتخذونها كنائس وبيعاً، من أدركته الصلاة في هذه المساجد فليصل، ومن لا فليمض، ولا يتعمدها. أخرجه سعيد بن منصور في "سننه"، وابن أبي شيبة في "المصنف" (٣٧٦/٢)، ومحدث الأندلس محمد بن وضاح القرطبي في "البدع والنهي عنها" ص ٤١، بإسناد صحيح.

... فالمقصود من هذا أن السلف سلف الأئمة كانوا ينكرون التبرك بالآثار المكانية، وينكرون تحريها والتعلق بها رجاء بركتها، ولم يخالف في ذلك إلا ابن عمر -رضي الله عنهما- فقد كان يتتبع الأماكن التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيصلي حيث صلى، ونحو ذلك. وما نقلَ نقلَ مصدق عن غير ابن عمر من الصحابة أنه كان يفعل مثل ما فعل ابن عمر في الآثار المكانية.

وابن عمر ما كان يطلب بركة المكان، ولكنه يطلب تمام الاقتداء بكل ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع أحواله، حتى إنه أراد الصلاة في كل مكانٍ صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان يتتبع ذلك ويعلمه، وما كان فعله -فيما يظهر- قصداً للتبرك بالبقعة كما يفهمه المتأخرون، وإنما قصد تمام الاقتداء، ولم يفعل غير من صحابة المصطفى صلى الله عليه وسلم، ولم يوافقوه، بل إن أباه نهى الناس عن تتبع الآثار المكانية، وقوله مقدم على رأي ابنه عند الخلاف باتفاق، وهو خلاف لا يقوم في مقابلة اتفاق عمل الصحابة على ترك ما فعله ابن عمر رضي الله عنه). بتصرف من كتاب هذه مفاهيمنا، صالح آل الشيخ.



سيبويه: وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ا. هـ. فكأنه أوجب الفتح فيه.

اسم الآلة

هو اسم مَصُوعٌ من مصدر ثلاثي، لِمَا وقع الفعل بواسطته.

وله ثلاثة أوزان: مِفْعَال، وَمِفْعَل، وَمِفْعَلَةٌ، بكسر الميم^(١) فيها نحو: مِفْتاح، ومِنشار، ومِقراض، ومِخْلَب، ومِبْرَد، ومِشْرَط ومِكنَسَة، ومِقْرَعَة، ومِصْفَاة^(٢). وقيل: إن الوَزن الأخير فرع ما قبله.

وقد خرج عن القياس ألفاظ منها: مُسْعَط، ومُنْخَل، ومُنْصَل^(٣)،

(١) وهذه الميم زائدة، وكسرت الميم في اسم الآلة (كأنهم أرادوا الفرق بينه وبين ما يكون مصدرًا أو مكانًا، ف "المِقْصُّ" بالكسر ما يُقَصُّ به، و "المَقْصُّ" بالفتح المصدر والمكان) شرح المفصل لابن يعيش.

(٢) مصفاة أصلها مصفوة، قلبت الواو ألفًا. شرح تصريف العزي للفتازاني.

(٣) قال الحملاوي في الحاشية: المنصل: السيف. والمحرضة: إناء الحرض بضميتين. وهو الأشنان. قال الرضي نقلًا عن سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماء لهذا الأوعية: أي أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل، ولكنها اختصت

=

ومُدَّقٌ^(١)، ومُدَّهْنٌ، ومُكْحَلَةٌ، ومُحْرُضَةٌ، بضم الميم والعين في الجميع.

وقد أتى جامداً على أوزان شتَّى، لا ضابط لها، كالفأس، والقُدُوم،

والسِّكين وهَلَمَّ جَرًّا.

التقسيمُ الثالث للاسم من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث، فالمذكر كرجل، وكتاب، وكروسي.

والمؤنث نوعان:

حقيقي: وهو ما دلَّ على ذات حِرِّ، كفاطمة وهند.

ومجازي: وهو ما ليس كذلك، كأذُن، ونار، وشمس. **ويُستدل على**

تأنيثه بضمير المؤنث، أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، نحو: هذه الشمس رأيتها طلعت، أو ظهور التاء في تصغيره كأذينة، أو حذفها من

=

بالآلة المخصصة، وكذا أخواتها، فلم يكن مثل: المِكْسَحَة والمِصْفَاة. فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة ا. هـ.

(١) والأصل مُدَّقٌ.



اسم عدده كثلاث آبار.

وينقسم المؤنث إلى لفظي: وهو ما وُضِعَ لِلمُذَكَّرِ وفيه علامة من علامات التأنيث، كطلحة، وزكرياء^(١)، والكُفْرَى^(٢).

وإلى معنوي: وهو ما كان علمًا لمؤنث وليس فيه علامة، كمريم وهند وزينب.

وإلى لفظي ومعنوي: وهو ما كان علمًا لمؤنث وفيه علامة كفاطمة، وسَلْمَى، وعاشوراء، مُسَمَّى به مؤنث.

ولكون المذكر هو الأصل، لم يُحْتَجِ فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث **فله علامتان:**

الأولى: التاء، وتكون ساكنة في الفعل، نحو: قامت هند.

(١) وزكري: اسم. وفيه أربع لغات: "زكري" مثل عَرَبِيٍّ، و"زكري" بتخفيف الياء، وهذا مرفوض عند سيبويه، و"زكريًا" مقصور، و"زكرياء" ممدود. المحكم لابن سيده.
قال الزجاج في معاني القرآن: فأما ترك صرفه؛ فلأن في آخره ألف التأنيث في المد، وألف التأنيث في القصر، وقال بعض النحويين: إنه لم يُصْرَفْ لآئِه أعجمي، وما كانت فيه ألف التأنيث فهو سواء في العربية والعجمية...

(٢) بضم الكاف وفتح الفاء وضمها معا وتشديد الراء مقصور، وعاء طلع النخل.

ومتحركة فيه، نحو: هي تقوم، وفي الاسم، نحو صائمة وظريفة.

وأصل وضع التاء في الاسم للفرق بين المذكر والمؤنث في

الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء، كحائض، وحائل، وفارك، وتيب، ومُرضِع، وعانس^(١).

أما دخولها على الجامد المشترك معناه بينهما، فسماعي، كرجل

(١) قال الحملاوي في الحاشية: الفارك: المبغضة لزوجها. والمرضع: ذات الولد. أما المرضعة بالهاء فالمتلبسة بالفعل. والعانس: البكر التي فاتها الزواج. ا. هـ. وقال ابن مالك في شرح الكافية: ... ثم أشرت إلى أن الصفات المختصة بالإناث مستغنية عن التاء نحو "حائض" و"طامث" و"مرضع" و"مطفل" لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعاراً لا احتمال فيه.

فإن قصد معنى الفعل جيء بالتاء فقليل: "هذه مرضعة ولدًا غدًا أو الآن". فلو لم يقصد إلا أنها ذات أهلية للإرضاع دون تعرضٍ للفعل لقليل: "مرضع". وكذا الموصوفة بالحيض، إن قصد أنها ذات حيض: قيل: "هي حائض" وإن قصد أنها تحيض الآن أو غدًا قيل: "هي حائضة غدًا أو الآن".

وقد يكون الوصف واقعًا على المذكر والمؤنث، ولا تلحقه التاء عند قصد التأنيث. فمن ذلك قولهم: "رجل عانس" و"امرأة عانس" و"جمل ضامر" و"ناقة ضامر".



وَرَجُلَةٌ، وَإِنْسَانٌ وَإِنْسَانَةٌ، وَفَتَاةٌ^(١).

وَيُسْتَشَى مِنْ دُخُولِهَا^(٢) فِي الْوَصْفِ الْمَشْتَرِكِ خمسة أَلْفَاظٍ، فَلَا

تَدْخُلُ فِيهَا:

أَحَدُهَا: فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، كَرَجُلٌ صَبُورٌ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَمِنْهُ:

﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، أَصْلُهُ بَعُوِيًّا، اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ

وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ. فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأَدْغَمْتَا، وَقَلِبَتِ الضَّمَّةُ

كسرةً. وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى زَنْةٍ فَعُولٌ لِقِيلٍ: (بَعُوًّا) كَنَهْوٍ، مَرْدُودٍ

بِأَنَّ نَهْوًّا شَاذٌّ فِي قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ نَهْوٌّ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ مَلُولَةٌ،

فَالْتَاءُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ، إِذْ يُقَالُ أَيضًا: رَجُلٌ مَلُولَةٌ، وَأَمَّا عَدْوَةٌ فَشَاذٌّ، وَسَوَّغَهُ

الْحَمَلُ عَلَى صَدِيقَةٍ^(٣).

(١) قَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ فِي إِعْرَابِ ثَلَاثِينَ سُورَةَ: وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلرَّجُلِ: إِنْسَانٌ، وَلِلْمَرْأَةِ:

إِنْسَانٌ. وَرَبِمَا أَثْبَتُوا الْهَاءَ تَأْكِيدًا لِرَفْعِ اللَّبْسِ فَقَالُوا: كَلِمٌ إِنْسَانٌ إِنْسَانَةٌ؛ قَالَ الشَّاعِرُ:

إِنْسَانَةٌ تَسْقِيكَ مِنْ إِنْسَانِهَا خَمْرًا حَلَالًا مَقْلَتَاهَا عِنْبَهُ

(٢) أَي: التَّاءُ الَّتِي وَضَعْتَ فِي الْاسْمِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ فِي الْأَوْصَافِ الْمَشْتَقَّةِ

الْمَشْتَرِكَةِ بَيْنَهُمَا.

(٣) عَدْوَةٌ أَصْلُهُ: عَدْوَةٌ -بَوَاوِين- ثُمَّ أَدْغَمَ. التَّصْرِيحُ.

=

وإذا كان فَعُولٌ بمعنى مَفْعُولٍ، لحقته التاء، نحو: جَمَلَ رَكُوبٌ،
وناقاة ركوبة.

ثانيها: فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ إن تَبِعَ موصوفه، كرجل جَرِيحٍ، وامرأة
جَرِيحٍ، فإن كان بمعنى فاعِلٍ، أو لَمْ يَتَّبِعْ موصوفه، لحقته، كامرأة
رحيمة^(١)، ورأيت قَتِيلَةً^(٢).

=

وعدوة فعول بمعنى الفاعل، وهو لا يفرق بين مذكوره ومؤنثه بالهاء، فلم جيء بالهاء
الفارقة هنا؟

الجواب: حملا على صديقة، يعني أن صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حينئذ يفرق بين
مذكوره ومؤنثه بالهاء، فحمل عليه عدوة مع أنها فعول بمعنى الفاعل وهو لا يفرق لأن عدوة
نقيض صديقة بحسب المعنى، فكما يحمل النظير على النظير يحمل النقيض على
النقيض.

(١) لحقت التاء في "امرأة رحيمة" لأن رحيمة فعيل بمعنى فاعل، أي راحمة؛ فلحقت التاء
الفاصلة.

(٢) ألحقت التاء خشية الإلباس بين المذكر والمؤنث؛ لأنك لم تذكر الموصوف المأمون
معه الإلباس. التصريح، وإعراب القرآن للدرويش.



ثالثها: مَفْعَالٌ كَمِهْذَارٍ^(١)، وَشَذَّ مِيقَانَةً^(٢).

رابعها: مَفْعِيلٌ كَمِعْطِيرٍ^(٣)، وَشَذَّ مِسْكِينَةً^(٤). وَقَدْ سُمِعَ حَذْفُهَا عَلَى

القياس^(٥).

خامسها: مَفْعَلٌ كَمِغْشَمٍ^(٦).

(١) المهذار: من يكثر في كلامه من الخطأ والباطل يقال: المكثار مهذار، جمعه مهاذير. المعجم الوسيط. قال ابن سيده: ولا يجمع مهذار بالواو والنون لأن مؤنثه لا يدخله الهاء. تاج العروس.

(٢) من اليقين وهو عدم التردد، يقال: رجل ميقان: لا يسمع شيئاً إلا أيقنه، وامرأة ميقانة. التصريح.

(٣) رجل معطير - بالكسر - كثير التعطر، وامرأة معطير أيضاً. مختار الصحاح.

(٤) لأن القياس حذف الهاء، لأن بناء مفعيل في المؤنث لا تلحقه الهاء، لكنهم قالوا: مسكينة حملاً على فقيرة، من حمل النظير على النظير؛ لأنه بمعناه.

(٥) من العرب من يقول: "امرأة مسكين" على القياس، حكاه سيبويه. شرح الكافية لابن مالك.

(٦) بالغين والشين المعجمتين؛ وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته. التصريح.

وقد تُزاد التاء^(١):

- **لتمييز الواحد من جنسه، كلبن ولبنة، وتمر وتمرة، ونمل ونملة،**
فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة^(٢).

(١) سيذكر المؤلف الأغراض التي تأتي لها التاء غير فارقة بين المذكر والمؤنث، ولكن يجب أن تلاحظ أن التاء في ذلك كله تدل على التأنيث اللفظي لما هي فيه؛ بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيد المبالغة فإنها انسلخت عن التأنيث. التبيان في تصريف الأسماء.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية: ففي قوله تعالى: ﴿قالت نملة﴾ [النمل: ١٨] يجوز أن يكون (النملة) مذكراً، والتاء للوحدة، فتكون تاء (قالت) لتاء الوحدة في (نملة)، لا لكونها مؤنثاً حقيقياً.

وقال في موضع آخر: فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى: ﴿قالت نملة﴾: ذكرًا، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه.

وفي حاشية الخضري على ابن عقيل: ذو التاء الذي لا يتميز مذكروه من مؤنثه يجب تأنيث فعله وإن أريد مذكراً بلا خلاف، كنملة وبقرة وشاة **مما يفرق من جمعه بالتاء** كما في النكت، فمتى لم يعرف حال المعنى في الواقع يراعى اللفظ، فعلم أن الاستدلال على أن نملة سليمان كانت أنثى بقوله تعالى: ﴿قالت نملة﴾ وهم، لعدم تمييزها.

وللفائدة ننقل لك هذه المسألة التي ذكرها الإسنوي في الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهيّة، قال: التاء في أسماء الأجناس كالشاة ونحوها ليست

=



- **ولعكسه**^(١) في كمء وكمأة.

- **وللمبالغة** كراوية^(٢).

=

للتأنيث، بل للدلالة على الوحدة، بخلاف ما حذفته منه فإن أقله ثلاث، كما سبق الكلام عليه قبيل باب الأفعال، ومنه البقرة كما نص عليه النحاة واللغويون؛ ولهذا قال الجوهري: البقرة تقع على الذكر والأنثى.

إذا تقرر هذا، فمن فروع المسألة إذا أوصى بشاة، ففي جواز إعطاء الذكر وجهان، الأصح الجواز على وفق القاعدة.

ومنها إذا أوصى **ببقرة**، فالقياس إجزاء الذكر لما ذكرناه، لكنهم صححوا وجوب الأنثى تعليلاً بالعرف، وفيه نظر أيضاً؛ لأن العرف مضطرب فيه.

(١) أي لتمييز الجنس من الواحد كـ"كمأة كثيرة" و"كمء واحد". شرح الكافية لابن مالك. فيكون المفرد خالياً من التاء، والجمع مقروناً بها. من تعليق محمد محيي الدين على الإنصاف.

(٢) تقول: رجل راوية للشعر: إذا كان ينشده ويحفظه، فزادوا الهاء للمبالغة في الوصف. إسفار الفصيح للهروي.

وكذا قول العرب: ما من ساقطة إلا ولها لاقطة كما قاله الشلوبين. قال: ومعناه أن ما من شيء ينتهي في السقوط إلى الغاية إلا له من يبالغ في التقاطه ويحرص عليه. الكوكب الدرّي.

- ولزيادتها كعلامة^(١).

- ولتعويض فاء الكلمة كعدة^(٢)، أو عينها كإقامة^(٣)، أو لامها كسنة^(٤)،

أو مدّة كتزكية^(٥).

(١) أي لزيادة المبالغة وتوكيدها، قال في الكوكب الدرّي: وأما قولهم: علامة، ونسابة فالتاء فيهما لتأكيد المبالغة؛ لأن المبالغة قد استفيدت من هذين اللفظين قبل دخول التاء. وقال في التصريح: ولتأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة، وذلك لأن فعلاً يفيد المبالغة بنفسه، فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة.

(٢) أصل عدة: وعد بكسر الواو وسكون العين، فحذفت فاؤه، وحركت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التأنيث.

(٣) أصل إقامة: إقوام، فنقلت حركة العين إلى الفاء، وقلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة قبلها، فالتقى ألفان، فحذفت الثانية منهما ثم عوض منها تاء التأنيث، فصار إقامة. ابن عقيل.

(٤) وأصلها: سنو أو سنه، بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء: سنوات أو سنهات. حذفت لام الكلمة؛ وهي: الهاء أو الواو، وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها. التصريح، والنحو الوافي.

(٥) مصدر "زكى" والقياس أن يأتي على وزن "تفعيل: تزكياً" فحذفوا الياء الأولى التي قبل لام الكلمة، وعوضوا منها التاء فقالوا: تزكية. الموجز للأفغاني.



- ولتعريب العَجَمِي^(١)، نحو: كَيْلَجَة في كَيْلَج: اسم لِمَكِيال.

- وتُزَاد في الجمع عَوْضًا عن ياء النسب في مفرده، كأشاعثة

وأزارقة^(٢).

- ولمجرد تكثير البنية^(٣)، كقُرْبِيَّة وعُرْفَة.

- أو للإلحاق بمفرد، كصَيَارِفَة^(٤)، للإلحاق بكراهية.

(١) قال الرضي في شرح الكافية: تدخل (التاء) على الجمع الأقصى، كجواربة، وموازية، وكيالجة، دلالة على أن واحدها معرّب، ... وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: الجوارب، والموازج. (الموزج: الخف، فارسي معرب، وأصله: موزه) وقال في النحو الوافي: وقد تأتي للدلالة على التعريب. أي: للدلالة على أن الكلمة في أصلها غير عربية، وعربها العرب أنفسهم بإدخال بعض الأحرف على صيغتها، واستعمالها بعد ذلك. مثل: كيالجة "جمع: كيلجة، لمكيال". والقياس: كيالج؛ فجاءت التاء بدلًا من الياء للدلالة على تعريبه.

(٢) نسبة إلى: أشعث وأزرق، فالتاء عوض من ياء النسب، ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقال: الأشعثيون والأشاعثة ... التصريح.

(٣) قال الحملوي في الحاشية: قوله: ولمجرد تكثير البنية: أي التكثير المجرد عما تقدم، فلا ينافي أنها فيما ذكر لتأنيث اللفظ أيضًا. هـ. وتكثير البنية: أي تكثير حروف الكلمة.

العلامة الثانية: الألف، وهي قسمان: مفردة، وهي المقصورة، كحُبْلَى وبُشْرَى؛ وغير مفردة^(٢)، وهي التي قبلها ألف، فتُقلَب هي همزة، كحمراء^(٣) وعذراء.

وللمقصورة أوزان^(٤)، منها:

فُعَلَى: بضم ففتح، نحو أُرْبَى: للدَّاهية، وأُدَمَى: لموضع، وكذا شُعْبَى، قال الشاعر:

=

(١) جمع صيرف: وهو المحتال في الأمور، وهذه التاء في "صيارفة" خففت اللفظ، وصيرفته بعد أن كان ممنوعاً. معجم القواعد للدقر. فقد كان (صيارف) ممنوعاً من الصرف لأنه على وزن (مفاعل) فلما ألحقناه بالمفرد (كراهية) بزيادة التاء صار منصرفاً.

(٢) ويقال لها: ألف التأنيث الممدودة.

(٣) فهم يقولون إن كلمة (حمراء) أصلها: حمراء، ثم مدت الألف أي زادت ألفاً أخرى، فكأن الصورة هي: حمراء، فوقعت الألف متطرفة بعد ألف زائدة فتقلَب همزة لتصير: حمراء. التطبيق الصرفي.

(٤) وللمدودة كذلك أوزان كما سيذكر المؤلف، قال المرصفي في الوسيلة الأدبية (١/١٦٦): والغرض من ذكر هذه الأبنية التنبيه على أن لألفي التأنيث أبنية مشتبهة، بحيث ينبغي عند رؤية بعض الكلمات التي آخرها ألف، أن يبحث عن كونها ممدودة أو مقصورة، للتأنيث أو للإلحاق، وهذا الموضوع من المواضيع الصعبة في اللغة.



أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا أَلْوَمًا لَا أَبَالَكَ وَاعْتَرَابَا

وَفَعَلَى: بضم فسكون، كَبْهَمَى لنت، وَحُبَلَى صفة، وَبُشْرَى

مصدرًا.

وَفَعَلَى: بفتحات، كَبَرْدَى اسم لنهر، قال حسان:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ^(١)

وَحَيْدَى: للحمار السريع في مشيه، وَبَشَكَى: للناقة السريعة.

وَفَعَلَى: بفتح فسكون كَمَرَضَى جمعًا، وَنَجْوَى مصدرًا، وَشَبَعَى

صفة^(٢).

وَفَعَالَى: بالضم والتخفيف، كَحُبَارَى: لطائر، وَسُكَارَى: جمعًا،

وَعَلَادَى: صفة للشديد من الإبل.

(١) (البريص) - بالصاد المهملة - اسم واد، و(بردى) - بفتحات - نهر بدمشق، وألفه للتأنيث، وكان حقه أن يقول: (تصفق) لكنه أراد: ماء بردى. و(الرحيق) الخمر و(السلسل) من الماء العذب أو البارد، ومن الخمر اللينة، و(يصفق) حال من بردى. وقوله: (بالرحيق السلسل) تشبيه بليغ، أي بماء كالرحيق السلسل في اللذة.

(٢) قالوا: رجل شبعان وامرأة شبعى.

وَفُعَلَى: بضم ففتح العين المشددة، كَسُمَّهَى: للباطل.

وَفِعَلَّى: بكسر ففتح، فلام مشددة، كَسِبَطْرَى: لِمَشِيَةِ فِيهَا تَبَخَّرُ.

وَفِعَلَّى: بكسر فسكون نحو حِجَلَى، جمع حَجَلَة بفتحات: اسم

لطائر، ووَظْرَبَى، جمع ظَرْبان، بفتح فكسر: اسم لِدُوَيْبِيَّةٍ مُتَنَتِنَةِ الرَّائِحَةِ. ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان اللفظان. وِذَكَرَى مصدرًا.

وهذا الوزن إن لم يكن جمعًا ولا مصدرًا، فإن لم يَنْوَّنْ فَألفه للتأنيث، كـ ﴿قِسْمَةٌ ضِيْرَى^(١)﴾: أي جائرة، وإن نَوَّنْ، فَألفه للإلحاق، نحو عِزْهَى -

لمن لا يلهو^(٢) - وإن نَوَّنْ عند بعض ولم ينون عند آخرين، ففيه وجهان^(٣)، كذفرى - لعظم خلف أذن البعير -.

(١) لكنَّ "ضِيْرَى" ليست على وزن فِعَلَى بكسر الفاء، وإنما على وزن فُعَلَى بضم الفاء، كما سيذكر ذلك المؤلف نفسه في آخر مبحث قلب الياء واوًا، وجاء في مختار الصحاح: وقوله تعالى: ﴿قِسْمَةٌ ضِيْرَى﴾ أي جائرة وهي فُعَلَى مثل طُوبَى وحُبَلَى، وإنما كسروا الضاد لتسلم الياء؛ لأنه ليس في الكلام فعلى صفة وإنما هو من بناء الأسماء كالشعري. وارجع إلى تفسير الطبري وتفسير البغوي.

(٢) في اللسان: هو الذي لا يحدث النساء ولا يريدن ولا يلهو وفيه غفلة.

(٣) من نَوَّنْ فَألفه عنده للإلحاق، ومن لم يَنْوَّنْ فَألفه عنده للتأنيث؛ لأن ألف التأنيث لا تنون، وبهذه الطريقة تعرف الألف التي للتأنيث والألف التي للإلحاق.



وَفِعَيْلَى: بكسرتين، مشدد العين، نحو هَجِيرَى: للهديان، وَحِيثَى:
مصدر حَثَّ.

وَفُعَلَى: بضميتين، مشدد اللام كحُدْرَى: من الحَذَر، وَكُفْرَى: اسم
لوعاء الطَّلَع.

وَفُعَيْلَى: بضم ففتح العين مشددة كلْغَيْرَى: للغز، وَخُلَيْطَى:
للاختلاط.

وَفُعَالَى: بضم ففتح العين المشددة كحَبَّازَى وَشُقَّارَى: لنبتين،
وَخُضَّارَى^(١): لطائر.

وللممدودة أوزان، منها:

فَعْلَاء: بفتح فسكون كصحراء: اسمًا، وَرَغْبَاء: مصدرًا^(٢)، وَطَرْفَاء:

(١) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة.

(٢) مصدر: رغب، بالراء المهملة والغين المعجمة.

جمعاً في المعنى^(١)، وحمراء: صفة لمؤنث أفعل، وهؤلاء: صفة لغيره^(٢)، كديمة هؤلاء.

وأفعلاء: بفتح فسكون، مثلث العين^(٣)، مخفف اللام، كأربعاء لليوم المعروف.

وفُعلاء: بضممتين بينهما ساكن، كقُرُفَاء. لهيئة مخصوصة في القعود.

وفاعولاء: كتاسوعاء وعاشوراء: للتاسع والعاشر من المحرم.

وفاعلاء: بكسر العين كقاصعاء وناقفاء: لبابئ جحر اليربوع.

وفعلياء: بكسرتين بينهما سكون، مخفف الياء، ككبرياء.

(١) نوع معروف من شجر الأثل، مفردة طرفاء في الأكثر، وطرفة، وبها لقب طرفة بن العبد، واسمه: عمرو، وقيل: طرفاء اسم جنس جمعي؛ لأن فعلاء ليس من أبنية جمع التفسير. ولهذا قال المصنف: أو جمعاً في المعنى. ضياء السالك.

(٢) صفة لمؤنث غير أفعل، فإنه يقال: ديمة هؤلاء، ولا يقال: سحاب أهطل، وهو كقولهم: امرأة حسناء، ولا يقال: رجل أحسن. انظر مختار الصحاح.

(٣) أي أفعلاء بفتح العين، وأفعلاء بكسرها، وأفعلاء بضمها، كقولهم: يوم الأربعاء، بفتح الباء وكسرها وضمها، سمع فيه الأوزان الثلاثة. التصريح.

وَفَعَلَاءَ: بفتح العين، وتثليث الفاء، كجَنَفَاءَ بفتحات: لموضع، وسِيرَاءَ، بكسر ففتح: لثوبٍ خَزٌّ مَخْطَطٌ، ونُقَسَاءَ بضم ففتح.

وَفُعُلَاءَ: بضمّتين بينهما سكون، كخُنْفَسَاءَ: للحيوان المعروف.

وَفَعِيلَاءَ: بفتح فكسر، كقَرِيثَاءَ بالثاء المثلثة: لنوع من التمر.

وَمَفْعُولَاءَ: كمَشْيُوخَاءَ: جمع شيخ^(١).

ومما تقدم **عَلِمَ أَنْ هُنَاكَ أَوْزَانًا مَشْرُوكَةً بَيْنَهُمَا**، وهي **فَعْلَى**، بفتح فسكون **كَسَكْرَى** و**صَحْرَاءَ**، و**فُعْلَى**: بضم ففتح كأزْبَى و**حُنْفَاءَ**، و**فَعْلَى**، بفتحات **كَجَمَزَى**: لسرعة العدو و**جَنَفَاءَ**: لموضع، و**أَفْعَلَى**: بفتح فسكون ففتح، كأجْفَلَى: للدعوة العامة، وأزْبَعَاءَ: لليوم المعروف.

(١) جمع الشيخ: (شيوخ) و (أشياخ) و (شيخة) بوزن عنبة، و (شيخان) بوزن غلمان و (مشيخة) بفتح الميم والياء بوزن متربة و (مشايخ) و (مشيوخاء) بالمد وسكون الشين. مختار الصحاح.

وقد نظمها السجاعي في حاشيته على شرح القطر فقال:

مشايخ مشيوخاء مشيخة كذا شيوخ واشياخ و شيخان فاعلما
ومع شيخة جمع لشيخ وصغرا بضم وكسر في شيخ لتفهما

التقسيم الرابع للاسم

من حيث كونه منقوصًا، أو مقصورًا، أو ممدودًا، أو

صحيحًا

ينقسم الاسم إلى منقوص، ومقصور، وممدود، وصحيح.

فالمنقوص: هو الاسم المُعَرَّب الذي آخره ياء لازمة مكسورة ما

قبلها، كالداعي، والمنادي.

فخرج بالاسم: الفعل كَرَضِي، وبالمعرب: المبني كالذي، وبالذي

آخره ياءٌ: المقصور، وبلازمة: الأسماء الخمسة في حالة الجرِّ، وبمكسورٍ

ما قبلها: نحو ظَبِي ورَمِي، فإنه **ملحق بالصحيح**، لسكون ما قبل يائه.

والمقصور: هو الاسم المُعَرَّب الذي آخره ألف لازمة، كالهْدَى

والمصطفى.

فخرج بالاسم: الفعل والحرف، كَدَعَا وإِلَى، وبالمعرب: المبني،

كأنا وهذا، وبما آخره ألفٌ: المنقوص، وبلازمة: الأسماء الخمسة في

حالة النصب، والمثنى في حالة الرفع.



والممدود: هو الاسم المعرب الذي آخِرُهُ همزةٌ تلي ألفاً زائدة^(١)، كصحراء وحمراء.

والصحيح: ما عدا ذلك، كرجل وكتاب.

وكل من المقصور والممدود:

- **قياسي**، وهو وظيفة الصرفي.

- **وسماعي**، وهو وظيفة اللُّغويِّ، الذي يَسْرُدُ ألفاظ العرب، ويضع

(١) فخرج بالاسم الفعل، نحو: يشاء. ويقوله: تلي ألفا زائدة، ما كان في آخره همزة تلي ألفا غير زائدة ك(ماء). ابن عقيل. وفي الموجز للأفغاني: **وأشكال هذه الهمزة أربعة:**
الأول: همزة أصلية من بنية الكلمة مثل "رجل قراء" من فعل "قرأ" بمعنى نسك، وامرأة وُضِّعَتْ من فعل "وَضُّوْ" بمعنى نظف.

الثاني: همزة منقلبة عن واو أصلية أو ياءٍ مثل "علاء" من فعل "علا يعلو" وأصلها "علاؤ"، و"بناءً وقضاء" من فعلي "بنى يبني" و"قضى يقضي" والأصل "بنايٍ وقضايٍ"، فلما تطرفت الواو والياء بعد ألف ساكنة قلبتا همزة.

والثالث: همزة مزيدة للتأنيث، مثل صحراء وعذراء ومثل "خضراء" مؤنث "أخضر".

والرابع: همزة مزيدة للإلحاق مثل "علباء" وهو عصب العنق، فإن همزة هذه الكلمة ليست منقلبة عن أصل ولا هي من بنية الكلمة ولا هي للتأنيث، فقالوا إنها زيدت لتصبح الكلمة ملحقة بوزن "قِرطاس". وانظر لزيادة الفائدة شرح المفصل، فصل تشنية الممدود.

معانيها بإزائها.

والمقصود القياسي: هو كل اسم معتلّ اللام، له نظيرٌ من الصحيح، مُلتزمٌ فتحٌ ما قبل آخره^(١)، وذلك كمصدر الفعل المعتلّ اللام، الذي على وزن **فِعْلٍ**، بفتح فكسر، كالجَوَى والهَوَى والعَمَى، فإنه نظيرُ الفَرَحِ والأشْرِ والطَّرَبِ^(٢).

وكفعل - بكسر ففتح - في جمع فِعْلة - بكسر فسكون -، وفُعل - بضم ففتح - في جمع فُعْلة - بضم فسكون - نحو: فِرْيَة وفِرَى، ومِرْيَة ومِرَى، ومُدِيَة ومُدَى، وزُبِيَة، وزُبَى^(٣)، فإن نظيرهما قِرْب بالكسر، وقُرْب

(١) أي يجب فتح ما قبل آخره قياساً. التصريح.

(٢) يلتزم فتح ما قبل آخر هذا المصدر؛ لأن فِعْلَ اللام قياسي مصدره فَعْل. المرادي.

(٣) فرية وفري - بالفاء والراء -: الكذب. ومرية ومرى - بالراء -: الجدال. ومدية ومدى - بالذال المهملة -: السكين. وزبية وزبى - بالزاي المضمومة وسكون الموحدة -: الحفيرة تحفر للأسد. التصريح.



بالضم، في جمع قِرْبَة بالكسر، وقُرْبَة بالضم^(١).-

وكذا كل اسم مفعولٍ معتل اللام، زائد على الثلاثة، كمُعْطَى
ومُسْتَدَعَى، فإن نظيره مُكْرَم ومستخرَج^(٢).

وكذا (أفعل) صيغة تفضيل كان كالأقْصَى، أو لغيره^(٣) كالأعمى،
ونظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش.

وكذا ما كان جمعا لْفُعْلَى أنثى أفعل، كالذُّنْيا والذُّنْا. ونظيره الأُخْرَى
والأُخْر.

وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالًّا على الجمعية بالتجرد من
التاء، على وزن فَعَل بفتحتين، وعلى الوحدة بالتاء^(٤)، كحَصَاة وحَصَى،
ونظيره مَدْرَة ومَدَر.

(١) يلتزم فتح ما قبل آخر هذا الجمع؛ لأن جمع فِعْلة - بكسر الفاء - يكون على فِعَل -
بكسر الأول وفتح الثاني - وجمع فُعْلة - بضم الفاء - يكون على فُعَل - بضم الأول وفتح
الثاني - . ابن عقيل .

(٢) لأن اسم المفعول القياسي للفعلين السالفين يجيء على هذا الوزن. النحو الوافي .

(٣) أي لغير تفضيل .

(٤) أي بوجود التاء .

وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان، نحو: ملهَى
ومسعىً، ونظيره مذهب ومسرح.

والممدود القياسي: كل اسم معتل اللام له نظير من الصحيح
الآخر، مُلتزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره **وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل،**
نحو: ارعوى ارعواء، وابتغى ابتغاء، واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من
الصحيح: احمرَّ احمراراً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً.

وكذا مصدر كل فعل معتل اللام يوازن أفعل، كأعطى إعطاء، وأملى
إملاء، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وأحسن إحساناً^(١).

وكذا كل ما كان مفرداً لأفعله، ككساء وأكسية، ورداء وأردية، فإن
نظيره من الصحيح حمازٌ وأخمرة، وسلاحٌ وأسلحة.

وكذا كل مصدر لفعل بفتحتين دالاً على صوت أو داء، كالرُغاء:
لصوت البعير، والثُّغاء: لصوت الشاة؛ فإن نظيره الصُّراخ، وكالمُشاء^(٢)،

(١) لأن مصدر الماضي الرباعي السالف يكون على هذا الوزن قياساً. النحو الوافي.

(٢) إسهال البطن.



فإن نظيره الزُكام^(١).

والسماعي منهما ما فقد ذلك النظير.

فمن المقصور سماعاً: الفتى: واحد الفتيان، والحجبا: أي العقل،
والسنا: أي الضوء، والثرى: أي التراب.

ومن الممدود سماعاً: الثراء بالفتح: لكثرة المال، والحذاء بالكسر:
للنعل، والفتاء بالضم: لحدثة السن، والسنا بفتح السين: للشرف.

وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود^(٢) للضرورة، كقوله:

لا بدّ من صنعا وإن طال السّفَرُ^(٣)

واختلفوا في مدّ المقصور؛ فمنعه البصريون، وأجازة الكوفيون،

(١) لأن "فعالا" مصدر قياسي للثلاثي الدال على صوت أو داء. النحو الوافي.

(٢) أي الإتيان بالألف فقط. وقصر الممدود للضرورة يشبهه صرف ما لا ينصرف، فلذلك أجمع على جوازه، ومد المقصور شبيهه بمنع ما يستحق الصرف؛ فلذلك اختلف فيه. المرادي.

(٣) صنعا: اسم مدينة باليمن، وقد قصر "صنعا" لضرورة الوزن وهي ممدودة، وأصلها: صنعاء. ضياء السالك.

وَحُجَّتْهُمُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

سَيُعِينِنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلَا فَفَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ^(١)

التقسيم الخامس للاسم

من حيث كونه مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا

ينقسم الاسم إلى مفرد، ومثنى، ومجموع.

فالمفرد: ما دل على واحدٍ، كرجل وامرأة وقلم وكتاب.

أو: هو ما ليس مثنى ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء

الخمسة المبيّنة في النحو.

والمثنى: ما دل على اثنين مُطلقًا^(٢)، بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون

(١) الشاهد: في "غناء"؛ فقد مده الشاعر لضرورة إقامة الوزن وأصله: الغنى بالقصر، ضد الفقر. ضياء السالك.

(٢) فيشمل المذكّرين والمؤنّنين، والعاقّلين وغير العاقّلين، كما مثل المؤلف.



كرجلان، وامرأتان، وكتابان، وقلمان، أو: رجلين، وامرأتين، وكتابين،
وقلمين، فليس منه كِلا، وكِلتا، واثنان، واثنتان، وزَوْج، وشَفْع، لأن
دلالتها على الاثنتين ليست بالزيادة^(١).

وشروط الاسم الذي يراد تثنيته^(٢):

أن يكون مفرداً، فلا يُثنى المجموع، ولا المثنى، بأن يُقال: رجلا نان
وزيدونان.

(١) "زوج" و"شفع" يدل على شيئين، ولكن من طريق الوضع اللغوي، لا من طريق تلك
الزيادة... ومثلها: "كِلّا" فإنها تدل على شيئين متساويين أو غير متساويين، ولكن من غير
زيادة في آخرها... و"كلتا" و"اثنان" و"اثنتان" تدل على اثنين، وفي آخرها زيادة، ولكنها
لا تغني عن العاطف والمعطوف... فليس لواحدة من هذه الكلمات مفرد مسموع عن
العرب... فلم يرد عنهم: "كلت" ولا "اثن"، ولا "اثنت"، مع أن الألف في "كلتا" زائدة
والتاء أصلية. وقيل العكس. والألف والنون زائدتان في "اثن" و"اثنت". النحو الوافي.
(٢) جمعها بعضهم فقال:

ومفردا منكرا ماركبا

شرط المثنى أن يكون معربا

مماثل لم يغن عنه غيره

موافقا في اللفظ والمعنى له

وأن يكون معربًا، وأما اللذان وهذان، فليسا بمُثَنَّين، وكذا مؤنثهما، وإنما هما على صورة المثنى^(١).

وأن يكونا متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى، فلا يقال: العُمران^(٢) - بضم ففتح - في أبي بكر وَعُمَر؛ لعدم الاتفاق في اللفظ، ولا العُمران - بفتح فسكون - في عَمْرُو وَعُمَر؛ لعدم الاتفاق في الوزن. ولا العَيْنان في الباصرة والجارية^(٣)، لعدم الاتفاق في المعنى.

وأن يكون مُنْكَرًا؛ فلا يُثْنَى العَلَمُ باقياً على عِلْمِيته^(٤).

وأن يكون له مِمَّاثل، فلا يُثْنَى الشَّمْسُ والقَمَرُ، لعدم المماثلة،

(١) قال الخضري: فلا يثنى المبني على الأصح، ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة، وإنما تغيرا بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبنا على ما يشاكل إعرابهما، وهذا مراد من قال: إنهما ملحقان بالمثنى في إعرابه.

(٢) قال الحملأوي في الحاشية: فلا يقال: العمران، أي على وجه كونه مثنى حقيقة.

(٣) أي في العين الباصرة، وعين الماء الجارية. قال في مقاييس اللغة: ومن الباب العين الجارية النابعة من عيون الماء، وإنما سميت عينا تشبيها لها بالعين الناطرة لصفائها ومائها.

(٤) فلا يثنى العلم إلا بعد قصد تنكيره، بأن يراد به أي واحد مسمى به، ثم يعوض عن العلمية بأل، أو النداء. الخضري.



وقولهم: القَمَران للشمس والقمر تغليب.

وَأَنْ لَا يَسْتَعْنَى بِتَثْنِيَةِ غَيْرِهِ عَنْهُ، فَلَا يُثْنَى سِوَاهُ^(١)، لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنْ تَثْنِيَتِهِ

بِتَثْنِيَةِ سِوَاهُ^(٢).

والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مذكّر سالم، ومؤنث سالم، وجمع

تكسير.

فجمع المذكر السالم: هو لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة واو

ونون، أو ياء ونون، كالزيدون والصالحون، والزيدين والصالحين.

والمفرد الذي يُجمع هذا الجمع: إما أن يكون جامدًا أو مشتقًا،

ولكلّ شروط.

فيشترط في الجامد: أن يكون علمًا لمذكّر عاقل، خاليًا من التاء،

(١) فلا يقال على هذا: "سواءان"، على أن أبا زيد حكاه عن العرب. المرادي.

(٢) فقالوا: "سيان". قال ابن فارس: والسّي: المثل. وقولهم: سيان، أي مثلان. مقاييس

شرح شذا العرف

ومن التركيب، فلا يقال في رجل: رَجُلُون، لعدم العلمية^(١)، ولا في زينب: زينبون، لعدم التذكير، ولا في لاحق -عَلِمَ لفرس-: لاحقون، لعدم العقل، ولا في طَلْحَة: طَلْحَتون، لوجود التاء، ولا في سَيِّوِيَهون: سَيِّوِيَهون، لوجود التركيب^(٢).

(١) نعم إذا صغر جاز ذلك، نحو: رجيل ورجيلون؛ لأن التصغير وصف (في المعنى). ابن عقيل.

(٢) العلم المركب أنواع، منه: الإسنادي، والإضافي، والمزجي. فأما الإسنادي نحو: بَرَق نَحْرُهُ، فإنه لا يجمع مباشرة باتفاق؛ لأن المحكي لا يغير وإنما يجمع بطريقة غير مباشرة، بأن تسبقه كلمة: "ذو" مجموعة ويبقى هو على حاله لا يدخله تغيير مطلقاً، في حروفه، وحركاته، مهما تغيرت الأساليب فيقال: "ذُوو كذا" رفعاً، "وذوي" نصباً وجرّاً؛ فتغني "ذوو، وذوي" عن جمعه، وأما الإضافي فإنه يجمع أول المتضامفين ويضاف للثاني، فيقال: في غلام زيد علماً: غلامو زيد؛ وغلامي زيد، وعن الكوفيين إجازة جمعهما معاً، فيقال: غلامو الزيدين، وغلامي الزيدين؛ بكسر الدال فيهما، وأما المزجي نحو: معد يكرّب، ونحو: سيبويه فإنهما لا يجمعان -على الأصح فيهما- تشبيهاً بالمحكي في التركيب. وقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: إن خُتِمَ بـ"ويه" جاز، وإلا فلا. وعلى الجواز في المختوم بـ"ويه"، فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول: سيبويهون، ومنهم من يحذف "ويه" ويقول: سيبون. وعلى عدم الجواز فيجمع بطريقة غير مباشرة، بأن تسبقه كلمة: "ذو" مجموعة ويبقى هو على حاله كما سبق في المركب الإسنادي. التصريح والنحو الوافي.



ويشترط في المشتق: أن يكون صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، ولا فعْلان الذي مؤنثه فعْلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا يقال في مُرْضِع: مُرْضِعون؛ لعدم التذكير، ولا في نحو فارِه - صفة فرَس - : فارِهون؛ لعدم العقل، ولا في علامّة: علامّتون؛ لوجود التاء، ولا في نحو أحمر: أحمرّون؛ لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وشذ قوله:

فما وَجَدَتْ نساءً بنى تميمٍ حلائلَ أسودينَ وأحمريناً^(١)
ولا في نحو عطشان: عطشانون؛ لكونه على فعْلان الذي مؤنثه فعْلى، ولا في نحو عدل وصبور وجريح: عدلون، وصبورون، وجريحون، لاستواء المذكر والمؤنث فيها.

(١) نساء بني تميم: هكذا في شرح الأشموني، وفي غيره (بني نزار). أسودين: جمع أسود، و "أحمرين" جمع أحمر، وهما صفتان لحلائل (والحلائل جمع حليل بالحاء المهملة وهو الزوج) والاستشهاد بالبيت في قوله: "أسودين وأحمرين" حيث جمع أسود وأحمر جمع المذكر السالم بالواو والنون، وعند عامة النحاة أن القياس على ذلك لا يجوز وأنه خاص بضرورة الشعر. وقد ذهب ابن كيسان إلى أن ذلك مما يسوغ القياس عليه. من تحقيق محيي الدين وآخرين على شرح الشافية.

وجمع المؤنث السالم: ما دل على أكثر من اثنين، بزيادة ألف وتاء

على مفردة^(١)، كفاطمات وزينبات.

وهذا الجمع يتناس في:

- جميع أعلام الإناث، كزينب وهند ومريم.

- وفي كل ما ختم بالتاء مطلقاً، كفاطمة وطلحة، ويستثنى من ذلك

امرأة، وشاة، وقلة - بالضم والتخفيف - اسم لُعبة^(٢)، وأمة^(٣)؛ لعدم ورودها.

- وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقاً مقصورة أو ممدودة،

(١) من غير حذف شيء من المفرد، إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع بالألف والتاء لثلا يجمع بين علامتي تأنيث، تقول في جمع: مسلمة: مسلمات، ولا تقول: مسلمتات. التصريح.

(٢) أصل "قَلَّةٍ": "قَلْوَةٌ"، فحُذفت الواو تخفيفاً، والقَلَّةُ: اسمُ لُعبة، وهو أن يُؤخذ عودان صغيرٌ وكبيرٌ، يُوضَع الصغير على الأرض، ويُضرب بالكبير، وهو من الواو، لقولهم: "قَلَوْتُ بِالْقَلَّةِ" إذا لعبت بها. شرح المفصل.

(٣) في المعجم المفصل للأسمر: ويستثنى من ذلك امرأة، وأمة، وشاة، وشفة، وملة، و أمّة = وجمعها: نساء، وإماء، وشياه، وشفاه، وملل، وأمم.



كَسَلَمَى وَحُبَلَى وَصَحْرَاءَ وَحَسَنَاءَ. وَيَسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ فَعَلَاءَ مُؤَنَّثِ أَفْعَلٍ، وَفَعَلَى مُؤَنَّثِ فَعْلَانٍ، فَلَا يَجْمَعَانِ هَذَا الْجَمْعَ، كَمَا لَا يَجْمَعُ مَذْكَرَهُمَا جَمْعَ مَذْكَرٍ سَالِمًا^(١).

- وفي مصغر غير العاقل^(٢) كجَبِيلٍ وَذُرَيْهَمٍ.

(١) فأما فَعَلَاءَ مُؤَنَّثِ أَفْعَلٍ فَإِنَّمَا يُجْمَعُ هُوَ وَمَذْكَرُهُ عَلَى وَزْنِ (فُعَلٍ) كَحُمْرٍ. (وَأَمَّا جَمْعُهُمْ "خَضْرَاءَ عَلَى خَضْرَاوَاتٍ" كَمَا فِي حَدِيثِ "لَيْسَ فِي الْخَضْرَاوَاتِ صَدَقَةٌ" فَخَضْرَاءَ هَذِهِ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْهَا الْوَصْفُ بِالْخَضْرَاءِ. وَإِنَّمَا أَرَادُوا بِهَا الْخُضْرَ. وَهِيَ الْبِقُولُ وَالْفَاكِهَةُ فَهِيَ قَدْ صَارَتْ اسْمًا لِهَذِهِ الْبِقُولِ. وَلَا يُقَالُ فِي مَقَابِلِهَا (أَخْضَرَ). فَهِيَ (فَعَلَاءَ) لَيْسَ لَهَا (أَفْعَلٍ)، وَقَدْ جَرَتْ مَجْرَى (صَحْرَاءَ)، الَّتِي مَعْنَاهَا الْأَرْضُ الْخَلَاءُ، فَجَمَعَهَا، كَصَحْرَاءَ، بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، إِنَّمَا بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمَا اسْمَانِ، لَا صِفَتَانِ).
وَفَعَلَى مُؤَنَّثِ فَعْلَانٍ كَسَكْرَى (مُؤَنَّثِ سَكَرَانَ) وَرَبِيًّا (مُؤَنَّثِ رَبِيَّانٍ) وَعَطَشَى (مُؤَنَّثِ عَطَشَانَ). وَإِنَّمَا يُقَالُ فِي جَمْعِ (سَكْرَى) وَمَذْكَرِهَا: (سُكَارَى وَسَكَارَى وَسَكْرَى)، وَفِي جَمْعِ (رَبِيَّانٍ) وَمَذْكَرِهَا: (رَوَاءَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَفِي جَمْعِ (عَطَشَى)، وَمَذْكَرِهَا: (عِطَاشٌ)، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَعَطَاشَى، بِفَتْحِهَا. جَامِعُ الدَّرُوسِ.

(٢) مُصَغَّرٌ مَذْكَرٌ مَا لَا يَعْقَلُ... وَإِنَّمَا جَازَ جَمْعُهُ لِأَنَّ الْمَصْغَرَ صِفَةٌ فِي الْمَعْنَى. وَصِفَةُ الْمَذْكَرِ غَيْرِ الْعَاقِلِ تَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا عَلِمْتَ. أَمَّا مَصْغَرُ الْمُؤَنَّثِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، فَلَا يَجْمَعُ بَعْدَهُمَا، وَذَلِكَ كَأَرِينِبٍ وَخَنِيسِرٍ وَعَقِيرِبٍ (تَصْغِيرُ أَرْنَبٍ وَخَنِيسِرٍ وَعَقِيرِبٍ)، لِأَنَّهُ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِمُؤَنَّثِ خَالِيَةٍ مِنَ التَّاءِ وَلَيْسَتْ دَالَّةٌ عَلَى التَّفْضِيلِ كَمَا عَلِمْتَ. وَقَدْ نَصَّ

=

- وفي وصفه^(١) أيضًا، كشامخ صفة جبَل، ومعدودٍ صفة يوم.

- وفي كل خُماسي لم يُسمع له جمع تكسير، كسُرَادِقٍ وَحَمَّامٍ
وَإِصْطَبَلٍ.

وما سوى ذلك فمقصور على السماع، كسماوات وسِجَالَاتٍ
وَأَمَّهَاتٍ.

كيفية التثنية

=

العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني، وحاشية ابن عقيل، للخضري، وجمع الجوامع وشرحه همع الهوامع، للسيوطي، والتصريح شرح التوضيح، للشيخ خالد) ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك وجعله مطردًا مع نص العلماء على منعه. أما نحو (أذينة) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات) لمكان التاء، التي لحقته عند التصغير. وما ختم بتاء التأنيث، يجمع بالألف والتاء مطلقًا. كما علمت. جامع الدروس العربية.

(١) صفة المذكر غير العاقل، فتقول: جبال شامخات وأيام معدودات.



إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحًا، أو منزلًا منزلة الصحيح^(١)،
كرجل وامرأة، وظبي ودلو، زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون
عمل سواها، فتقول: رجلان، وامرأتان، ودلوان، وظبيان.

وإذا كان منقوصًا محذوف الياء كقاضٍ وداعٍ، رددتها في التثنية،
فتقول: قاضيان وداعيان.

(١) المنزل منزلة الصحيح: هو ما كان آخره ياء أو واوًا قبلها سكون، سواء أكانتا مخففتين
كظبي ودلو، أم مشددتين كمرميٍّ ومغزوٍّ. التصريح وضياء.
وسمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره كما تظهر على الصحيح. المعجم
المفصل.

وإذا كان مقصورًا، وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها^(١) ياءً كحُبَلَى
ومستدعى، فتقول: حُبَلِيَان، ومستدعيَان، وشذَّ: قَهَقَرَان، وخَوْزَلَان
بالحذف، في تثنية قَهَقَرَى وخَوْزَلَى^(٢).

وكذا قلب^(٣) ياء إذا كانت ثلاثة مبدلة منها^(٤)، كفتَيَان وَرَحِيَان في فتَّى
ورحى، فرارًا من التقاء الساكنين لو بقيت، وخذراً من التباس المفرد
بالمثنى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت. وشذَّ في حِمَى حِمَوَان
بالواو^(٥).

وكذا إذا كانت غير مبدلة وأميلت، كمتى^(٦) علمًا، فتقول في تثنيته:

(١) قلب الألف ياء أو واوًا عند التثنية لأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها، وما آخره
ألف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة، ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثنى
بالمفرد عند الإضافة. التصريح.

(٢) قال في الحاشية: القهقري: الرجوع إلى خلف. والخوزلى: مشية فيها ثقاقل، ويقال
فيها: الخيزلى، بالمشاة التحتية بدل الواو، كما في القاموس. ا. هـ
(٣) الألف.

(٤) أي مبدلة من الياء.

(٥) لأن ألفه مبدلة من ياء، تقول: حميت المكان حماية. والقياس: حميان. التصريح.

(٦) أي غير مبدلة من شيء، وهي المجهولة الأصل. التصريح.



مَتِيَان.

وتقلب ألف المقصور واوًا إذا كانت مبدلة منها^(١) كعَصَا وقفًا،

فتقول: عَصَوَان وُقْفَوَان، وشذَّ في رِضَا رِضِيَان بالياء، مع أنه واوي^(٢).

وكذا تقلب واوًا إذا كانت غير مبدلة ولم تُمَلِّ، كَلَدَى وإذا مَسَّمَى

بهما^(٣)، فتقول: لَدَوَانٍ وَإِذَوَانٍ.

وإذا كان ممدودًا، فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية، كقُرَّاءَان

وَوُضَّاءَان، في تثنية قُرَّاءٍ وَوُضَّاءٍ، الأول الناسك، والثاني وضيء الوجه^(٤).

ويجب قلبها واوًا، إن كانت للتأنيث، كحمرِاوانٍ وصحراوانٍ، في

حمرِاءٍ وصحراءٍ. وقال السيرافي: إذا كان قبل ألف التأنيث واو، وجب

تصحيح الهمزة، لئلا يجتمع واوانٍ ليس بينهما إلا ألف، كعشواءٍ فتقول:

(١) أي من الياء.

(٢) فإنه من الرضوان.

(٣) إذا سميت بهما ثم تثيتهما. التصريح.

(٤) وإنما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها. التصريح.

عشواءان، والكوفيون يجيزون الوجهين فيها^(١)، وشذ حَمَريان -بالياء-
وَحُنْفُسان، وعاشوران، وَقُرْفُسان، بالحذف في تثنية حُنْفُساء وَعاشوراء،
وَقُرْفُساء^(٢).

وإذا كانت همزته بدلاً من أصل، جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن
التصحيح أرجح، ككساء وحَياء أصلهما: كِساو وَحَيَاي، فتقول: كساوان
وَحَيَاوان^(٣)، أو: كساءان وَحَيَاءان.

وإذا كانت همزته للإلحاق، كعِلباء وَقُوباء^(٤) -بالموحدة- زيدت

(١) التصحيح والقلب وأوا. التصريح.

(٢) الشذوذ في حمران لأن الهمزة قلبت ياء. والشذوذ في الكلمات الثلاث بعدها بسبب
حذف الألف والهمزة معاً. التصريح.

(٣) قال الحملاوي في الحاشية: لم يقولوا: حيايان؛ لشبهه بعلباء في المد والإبدال
والصرف، ولأن الواو أخف، حيث وجد لها شبه من الهمزة. اهـ. سيبويه ملخصاً.

(٤) قال الحملاوي في الحاشية: القوباء: ما يظهر في الجلد، وليس فعلاء بضم الفاء
وسكون العين غيرها والخُشاء: وهي العظم الناتئ خلف الأذن، كما في القاموس. اهـ.

وفي التصريح: العلباء: بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالياء الموحدة: عصبه صفراء
في العنق. والقوباء: بضم القاف وسكون الواو وبالياء الموحدة: داء معروف يتقشر ويتسع،
يعالج بالريق. أصلهما: علباي وقوباي، بياء زائدة فيهما، لتلحقهما بقرطاس -بكسر القاف

الهمزة فيهما للإلحاق بقرطاس، وقرناس بضم فسكون وهو أنف الجبل،
ترجح القلب على التصحيح، فتقول: عِلْبَاوَانٌ وَقُوبَاوَانٌ، أو عِلْبَاءَانٌ
وَقُوبَاءَانٌ. وقيل فيه: التصحيح أرجح.

كيفية جمع الاسم جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحًا زيدت الواو والنون، أو الياء
والنون عليه، بدون عمل سواها.

وإذا كان منقوصًا حذفت ياءه، وضمَّ ما قبل الواو، وكسر ما قبل

=

وسكون الراء-: وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه. وقرناس -بضم القاف وسكون الراء بعدها
نون فسين مهملة-: شبه الأنف يتقدم من الجبل. ثم أبدلت الياء فيهما همزة لتطرفها إثر
ألف زائدة. فعلباء ملحق بقرطاس، وقوباء ملحق بقرناس. وإنما ترجح الإعلال على
التصحيح فيهما تشبيهاً لهمزتهما بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد
غير أصلي.

الياء، فتقول: القاضون والداعون، أو القاضين والداعين^(١)، أصلهما القاضيون والداعيون^(٢)، والقاضيين والداعيين^(٣)، وسيأتي سبب الحذف في التقاء الساكنين.

وإن كان الاسم مقصوراً حذفت ألفه، وأبقيت الفتحة للدلالة عليها، نحو: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩، محمد: ٣٥]. ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]، أصلهما: الْأَعْلَوُونَ وَالْمُصْطَفَوِينَ^(٤).

(١) في جمع: القاضي، مما ياؤه أصلية، والداعي، مما ياؤه منقلبة عن واو.

(٢) الأصل فيهما: القاضيون والداعيون: حذفت ضمة الياء للاستتقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة، ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو. وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. التصريح.

(٣) وأصلهما: القاضيين والداعيين، حذفت كسرة الياء للثقل، ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين. ضياء السالك.

(٤) أصلهما: الأعلوون، والمصطفوين، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلاً عليها. ضياء السالك.



وحكم الممدود في الجمع، حكمه في التثنية، فتقول في وُضَاء: وُضَاءُونَ، وفي حَمْرَاءَ عَلَمًا لمذكر: حَمْرَاؤُونَ، ويجوز الوجهان في نحو عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ^(١) عَلَمِينَ لمذكر^(٢).

ومما تقدم^(٣) تعلم أن أولو^(٤)، وعَالَمُونَ، وَأَرْضُونَ، وَسِنُونَ، وَبُنُونَ، وَثُبُونَ، وَعِزُونَ، وَأَهْلُونَ، وَعِشْرُونَ وبابه، ليست من جمع المذكر

(١) قال في التصريح: ويجوز الوجهان: التصحيح والإعلال في نحو: علباء وكساء، علمين لمذكرين عاقلين، فتقول: علباؤون وكساؤون، بالتصحيح، وعلباوون وكساوون، بإبدال الهمزة واؤها لأنها في علباء للإلحاق بقرطاس، وفي كساء بدل من أصل.

(٢) قيد المصنف هذه المفردات بكونها أعلاما لمذكرين؛ ليصح جمعها هذا الجمع الذي يجب أن يكون مفردة علمًا، أو صفة لمذكر. ضياء السالك.

(٣) أي في تعريف جمع المذكر السالم وذكر شروطه.

(٤) أولو: الهمزة مضمومة في النطق من غير مد بالرغم من وقوع الواو الساكنة بعدها كتابة. ولا يصح كتابة ألف بعد الواو الأخيرة. النحو الوافي.

السالم، وإنما هي ملحقة به^(١).

كيفية جمع الاسمِ جَمْعَ مُؤنثٍ سالما

إذا كان المفرد بلا تاء، كزَيْنَب ومَرِيَم، زدْتَ عليه الألف والتاء، بدونِ عملِ سواها، فتقول زَيْنَات ومَرِيَمَات.

وإذا كان مقصوراً عومل معاملته في التثنية، فتقول: فَتَيَات وحُبَلِيَّات، ومُصْطَفِيَّات، ومَتَيَّات، في فَتَيٍّ، وحُبَلِيٍّ، ومصْطَفِيٍّ، ومتَيٍّ مسمًى بها مؤنث.

وتقول: عَصَوَات، وإِذَوَات وإِلَوَات، في عصا وإِذَا وإِلَى مسمًى بها

(١) فأولو: لأنه اسم جمع لا مفرد لها من لفظها، ولها مفرد من معناها، وهو: صاحب. وعالمون: لأنه جمع عالم، وعالم كرجل اسم جنس جامد. وأرضون: ليس لها مفرد إلا أرض، فتغيرت حركة الراء عند الجمع، على أن المفرد مؤنث وغير عاقل. وسنون، وبنون، وثُبُون، وعِزُون: لأنها جموع تكسير. وأهلون: لأنه ليس بعلم ولا صفة، بل هو اسم جامد. وعشرون وبابه - وهو سائر العقود إلى التسعين - لأنه اسم جمع أيضًا لا واحد له من لفظه.



مُؤنَّث.

وكذا إن كان ممدودًا أو منقوصًا، فتقول: صَحْرَاوَات، وَقَرَّاءَات،
وعِلْبَاوَات أو علباءات، وكساءات أو كساوات، وتقول في قاضٍ مسمى به
مؤنَّث: قاضيات.

وإذا كان المفرد مختومًا بالتاء، زائدة كانت كفاطمة وخديجة، أو
عوضًا من أصل، كأختٍ وبنْتٍ وعدة، حُذِفَتْ منه في الجمع فتقول:
فاطمات، وخديجات، وبنات، وأخوات^(١)، وعدات^(٢).

(١) أصل بنت وأخت: بنو وأخو كمذكرهما، حذفت اللام، وعوض عنها التاء، وهذه التاء
مع كونها للعوض دالة على التأنيث، فحذفت في الجمع لذلك لأنها التي فيه بديل رد اللام
في أخوات إذ لا يجتمع العوض والمعوض، وإنما لم ترد اللام في بنات كأخوات حملًا
لكل على مذكره. وهو أبناء وإخوة لأنها اضمحلت في أبناء بانقلابها همزة فكأنها لم ترد
بخلاف إخوة. حاشية الخصري.

(٢) وأصل عدة: وعد - بكسر الواو وسكون العين - فالتاء فيها عوض عن فاء الكلمة.

ومتى كان المفرد اسمًا ثلاثيًا، سالم العين ساكنها، مؤنثًا، سواءً ختم
بتاء أو لا، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح، والتسكين، وإتباع العين
للفاء، إلا إن كانت الفاء مفتوحة، فيتعين الإتياع، وأما قوله:

وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بَزْفَرَاتِ الْعَيْشِيِّ يَدَانِ^(١)

بتسكين فاء زَفْرَات، فضرورة.

أو كانت لام مضموم الفاء ياء كدُمِيَّة، أو لامٌ مكسورها واوًا
كذِرْوَةٍ^(٢)، فيمتنع الإتياع.

فنحو: دَعْدُ وَجَفْنَةُ بفتح فائهما، يتعين فيه الفتح في الجمع.

ونحو: جُمْلٌ^(٣) وبُسْرَةٌ بالضم، وهِنْدٌ وكِسْرَةٌ بالكسر، يجوز فيه
الثلاث.

ونحو دُمِيَّة بالضم، وذِرْوَةٌ بالكسر يمتنع فيه الإتياع، وشذذ جِرَّوات،

(١) الشاهد: تسكين العين في "زفرات" في الموضوعين، وعدم إتياعها الفاء في الفتح على
القياس للضرورة الشعرية. ضياء السالك.

(٢) ذروة" بكسر الذال المعجمة وقد تضم، وبسكون الراء: أعلى السنام. التصريح.

(٣) علم امرأة.



بكسر الراء^(١).

أما الصفة كضخمة، أو الرباعي كزينب، أو معتل العين كجوزة^(٢)، أو مضعفها كجئة بتثليث الجيم، أو متحركها كشجرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع.

جمع التكسير

هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفردة، **تغييرًا مقدَّرًا** كفُك -بضم فسكون- للمفرد والجمع، فزنته في المفرد كزنة فُكُل، وفي الجمع كزنة أُسُد، وكهجان لنوع من الإبل، ففي المفرد ككتاب، وفي

(١) أي: بكسر الراء إتباعا للجيم، وجروات: جمع جروء، وهي الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء. التصريح وضياء السالك.

(٢) في المنصف لابن جني: فأما تسكينهم الواو والياء في جَوَزات ويِيضات، فإنما كرهوا الحركة فيهما لئلا يصيروا إلى لفظ يجب معه القلب، وهو قولهم: يِيضات وجَوَزات ولو قلبوا فقالوا: باضات وجازات؛ لالتبس لفظه بلفظ ما واحده مقلوب نحو: دارات، وقارات جمع: دارة، وقارة. وقد جاء في الشعر تحريك مثل هذا، قال الشاعر:

أبو يِيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح

الجمع كرجال. أو **تغييرًا ظاهرًا**، إما **بالشكل فقط**، كأُسْد بضم فسكون، جمع أُسْد بفتحتين. وإما **بالزيادة فقط**، كصِنوان في جمع صِنُو بكسر فسكون فيهما. وإما **بالنقص فقط**، كتُخَم في جمع تُخْمَة بضم ففتح فيهما. وإما **بالشكل والزيادة** كرجال بالكسر في جمع رَجُل بفتح فضم. وإما **بالشكل والنقص** ككُتُب بضميتين في جمع كتاب بالكسر. وإما **بالثلاثة**، كغِلْمان بكسر فسكون، في جمع غُلام بالضم^(١).

أما التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل، فتقتضيه القسمة العقلية، ولكن لم يوجد له مثال.

وهذا الجمع عامٌّ في العقلاء وغيرهم، ذكورًا كانوا أو إناثًا، وأبنيته **سبعة وعشرون**، منها **أربعة للقلّة**، والباقي **للكثرة**.

والجمعان، قيل: إنهما مختلفان مبدأً وغايةً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية.

وقيل: إنهما متفقان مبدأً لا غايةً، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة،

(١) وقد جمع بعضهم أنواع التغيير الظاهر في قوله:

صنوانٌ التخم وأُسْد رجال رُسلٌ وغِلْمان لتغيير مثال



والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية^(١).

وإنما تعتبر القلة^(٢) في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة للقلة والكثرة، باعتبار الجنس أو الاستغراق.

وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً، بأن تضع العرب أحد البتائين

(١) قال في النحو الوافي: العرب يستعملون -في الأغلب- صيغاً معينة إذا أرادوا من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة، ولا يزيد على عشرة. ويستعملون صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً لا يقل عن ثلاثة، ولكنه يزيد على عشرة؛ بأن يكون أحد عشر، أو اثني عشر، أو أكثر... فالنوعان متشابهان في المبدأ، مختلفان في النهاية.

وقال معلّقاً على ذلك: كثرة النحاة تقول: إن مدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة -لا المجاز- هو ما فوق العشرة إلا ما لا نهاية. ولكن بعض المحققين -كما نقل الصبان- لم يرتض ذلك، وقال: "إن جمع القلة هو من الثلاثة إلى العشرة -مع إدخال العشرة في الحكم، طبقاً لنص الصبان بعد ذلك مباشرة، وجمع الكثرة من الثلاثة إلى ما لا يتناهى. فالفرق بينهما من جهة النهاية. بخلاف ما ذكره الشارح الأشموني". ا. هـ.

وهذا هو الرأي السديد؛ لأن معناه أعم، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب...

(٢) نصّ الخضري في حاشيته على ابن عقيل: والقلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع، أما معارفها بأل أو الإضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس، أو الاستغراق. هـ. فتنبه.

صالحًا للقلة والكثرة، وَيَسْتَعْنُونَ به عن وضع الآخر، فيستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازًا، ويسمى ذلك بالنيابة وضعًا، كأرْجُل^(١)، بفتح فسكون فضم، في جمع رَجُل بكسر فسكون، وكرجال^(٢) بكسر ففتح، في جمع رَجُل بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول ولا قِلَّةً للثاني.

فإن وضع بناء ان للفظ واحد، كأفلس وفلوس، في جمع فُلَس بفتح فسكون، وأثوب وثياب، في جمع ثُوب، فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازًا، كإطلاق أفلس على أحد عشر، وفلوس على ثلاثة، ويسمى بالنيابة استعمالًا^(٣).

(١) وزنه أفعَل وهو من جموع القلة كما سيأتي.

(٢) وزنه فعَال وهو من جموع الكثرة كما سيأتي.

(٣) قال الشاطبي: وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البنائين استغناء عنه بالآخر.

والاستعمال أن تكون وضعتهما معًا ولكنك استغنيت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر. انتهى.

فالأول كأرجل جمع رجل - بسكون الجيم - وأعناق جمع: عنق، وأفئدة جمع فؤاد. قال الله تعالى: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكُعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] ، ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال:



جموع القلّة

الأول: أفعل، بفتح فسكون فضم. ويطرّد في:

- اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف، على وزن فَعْل بفتح فسكون، ككَلْبٍ وأكْلَبٍ، وظَبِيٍّ وأظْبٍ^(١)، ودَلُوٍّ وأدْلٍ^(٢).

وما كان من هذا النوع وواي اللام أو يائيها، تكسر عينه في الجمع،

=

[١٢]، ﴿وَأَفْنَدْتُهُمْ هَوَاءً﴾ [إبراهيم: ٤٣]. فاستغني فيهما ببناء القلّة عن بناء الكثرة، لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة.

والثاني: كأقلام. جمع قلم. قال الله تعالى: ﴿مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧] والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعاً، وقد استعمل فيه وزن القلّة مع أنه سمع له وزن كثرة، وهو قِلام -بوزن رماح-... التصريح.

(١) أصل أظب: أظبي، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، فالتقى ساكنان، الياء والتنوين؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين؛ كطريقة حذفها في المنقوص. النحو الوافي.

(٢) أصل أدلٍ: أدلُوٍّ، بضم ما قبل الواو، قلبت الضمة كسرة توصلًا لقلب الواو ياء، لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، - فصار أدلُوٍّ، ثم قلبوا الواو ياء، لتطرّفها ووقوع الكسرة قبلها، فصار من قبيل المنقوص، كقاضي، وغازٍ - الخصري، وابن يعيش على المفصل.

وتحذف لامه، كما سيأتي في الإعلال. وشذَّ أوجه^(١)، وأكفَّ^(٢)، وأعين،
وأثوب، وأسيف^(٣) في قوله:

لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قَنَاعًا أَشْيَا
وقوله:

كَأَنَّهُمْ أَسِيفٌ بِيضٌ يَمَانِيَةٌ عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثْرُ
- وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مد^(٤)، كذراع وأذرع،
ويمين وأيمن، وشذَّ أفعل^(٥) في مكان، وعُرابٍ، وشهابٍ من المذكور^(٥).

الثاني: أفعال، بفتح فسكون، ويكون جمعًا لكل ما لم يطرّد فيه أفعل^(٥)
السابق، كثوب وأثواب، وسيف وأسياف، وحمل - بكسر فسكون -

(١) جمع وجه، وشذوذه لأنه جمع على أفعل، وهو ليس صحيح الفاء.

(٢) جمع كفّ، وشذوذه لأنه جمع على أفعل وهو مضاعف.

(٣) جمع عين، وثوب، وسيف، وشذوذه لأنها جمعت على أفعل، وهي ليست صحيحة العين.

(٤) ألف أو ياء.

(٥) حيث قالوا: أمكن، وأغرّب، وأشهب.

وأحمال، وُضِلَب -بضم فسكون- وأصلاب، وباب وأبواب، وسبب -
بفتحتين- وأسباب، وكتف -بفتح فسكون- وأكتاف، وعُضِد -بفتح
فضم- وأعضاد، وجنُب -بضمين- وأجناب، ورُطِب -بضم ففتح-
وأرطاب، وإبل -بكسرتين- وآبال، وِضِلَع -بكسر ففتح- وأضلاع، وشذ
أفراخ في قول الشاعر:

ماذا تقول لأفراخٍ بذِي مَرخٍ زُغِبِ الحواصلِ لا ماءً ولا شَجْرٌ^(١)

كما شدَّ أحمال^(٢)، جمع حَمَل -بفتح فسكون- في قوله تعالى:

﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

الثالث: أفعلة -بفتح فسكون فسكون- ويطرّد في كل اسم مذكّر

(١) الشاهد فيه قوله: "لأفراخ" فإنه جمع فرخ، وهو اسم ثلاثي صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع معتل العين كأثواب وأبيات، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء. عدة السالك.

(٢) شد لأنه جمع حَمَل على وزن فعل المفتوح الفاء، الصحيح العين الساكنها. والقياس أحمَل.

رُبَاعِيٌّ قَبْلَ آخِرِهِ مَدٌّ^(١)، كَطَعَامٍ وَأَطْعَمَةٌ، وَرَغِيفٌ وَأَرْغَفَةٌ، وَعَمُودٌ وَأَعْمَدَةٌ،
وَيُلْتَزَمُ^(٢) فِي فِعَالٍ -بِفَتْحِ أَوَّلِهِ أَوْ كَسْرِهِ- مُضَعَّفِ اللَّامِ^(٣)، أَوْ
مَعْتَلِهَا^(٤)، كَبَتَاتٍ وَأَبْتَةٌ، وَزِمَامٌ وَأَزِمَةٌ^(٥)، وَقَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ، وَكِسَاءٌ وَأَكْسِيَّةٌ^(٦)؛ وَلَا
يُجْمَعَانِ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا شَذُوذًا.

الرابع: فِعْلَةٌ، بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ، وَلَمْ يَطْرُدْ فِي شَيْءٍ، بَلْ سَمِعَ فِي الْفَاطِ،
مِنْهَا شَيْخَةٌ جَمَعَ شَيْخٌ، وَثِيْرَةٌ جَمَعَ ثَوْرٌ، وَفِتِيَّةٌ جَمَعَ فَتَى، وَصِيِيَّةٌ جَمَعَ

(١) أَلْفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ. التَّصْرِيحُ.

(٢) وَمَعْنَى اللَّزُومِ فِيهِمَا أَنْهُمَا لَا يَتَجَاوِزُ فِيهِمَا هَذَا الْجَمْعُ.

(٣) قَالَ الْحَمَلَاوِيُّ فِي الْحَاشِيَةِ: الْمُرَادُ أَنَّ اللَّامَ تَمَاثِلُ الْعَيْنِ. اهـ. تَصْرِيحٌ.

(٤) مَا كَانَ لَامَهُ وَوَاوًا أَوْ يَاءً. التَّصْرِيحُ.

(٥) مَثَلَانِ عَلَى مُضَعَّفِ اللَّامِ -أَيِ الَّذِي تَمَاثِلُ فِيهِ اللَّامُ الْعَيْنِ- وَالْأَوَّلُ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ
بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَالثَّانِي عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ. وَبَتَاتٌ -بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَتَاءَيْنِ مَثْنَتَيْنِ
فَوْقَ- قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: هُوَ الزَّادُ وَالْجِهَازُ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مَتَاعُ الْبَيْتِ. التَّصْرِيحُ.

(٦) مَثَلَانِ عَلَى مَعْتَلِ اللَّامِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَالثَّانِي عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ
بِكَسْرِ الْفَاءِ.

وَالْهَمْزَةُ فِي آخِرِ قَبَاءٍ وَكِسَاءٍ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ حَرْفِ عِلَّةٍ، وَالْأَصْلُ: قَبَاوٌ، كَسَاوٌ. النَّحْوُ الْوَاوِيُّ.
وَالْقَبَاءُ: ثَوْبٌ يُبْلَسُ فَوْقَ الثِّيَابِ أَوْ الْقَمِيصِ وَيُتَمَنَّقُ عَلَيْهِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ.

صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ، وَغِلْمَةٍ جَمْعُ غُلَامٍ، وَثَنِيَّةٌ جَمْعُ ثُنْيٍ - بضم الأول أو كسره - وهو الثاني في السيادة. ولعدم اطراده قيل: إنه اسم جمع، لا جمع^(١).

جموع الكثرة

الأول: فُعَلٌ - بضم فسكون - وينقاس في أَفْعَلٍ فَعْلَاءٍ، وفي مؤنثه، كحُمْرٍ بضم فسكون، في جمع أحمر وحمراء.
ويكثر في الشُّعر ضم عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعّف، نحو:

(١) قال ابن مالك في الكافية:

ف "أفعل" "أفعلة" مع "فعلة" ثمت "أفعال" مباني القلة
وقيل: إن "فعلة" اسم جمع لأنه لم يطرّد في الوضع

قال الغلاييني في جامع الدروس: ولأنه لا قياس فيه ولا أطراد، قال ابن السراج انه اسم جمع. لا جمع. وما قوله ببعيد من الصواب.
وردّ أبو حيان على ابن السراج قائلًا: وشبهته أنه رآه لا يطرّد. قال: وهذه شبهة ضعيفة؛ لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرد. الهمع.

وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ^(١)

بضم الجيم جمع نَجْلَاء: أي واسعة، بخلاف نحو: بِيضٍ^(٢) وَعُمِّي
وَعُرٌّ فلا يُضَمُّ؛ لاعتلال العين في الأول، واللام في الثاني، والتضعيف في
الثالث.

وكما يكون جمعاً لأفْعَل الذي مؤنثه فَعْلَاء، يكون جمعاً أيضاً

(١) والشاهد فيه: النجل، حيث ضم الجيم والأصل فيها السكون، وذلك جائز في الضرورة
-أي ضم عين هذا الجمع- فُعَل- بثلاثة شروط- : صحة عينه، وصحة لامه، وعدم
التضعيف. فإن اعتلت عينه نحو ببيض، أو لامه نحو عُمِّي، أو كان مضاعفاً نحو عُرٌّ جمع
أَعْرَّ أو غراء، لم يجز الضم.

(٢) ببيض: أصله فُعَلٌ؛ لأنَّ أَفْعَلَ الذي يكون نَعْتًا، ومؤنثه فَعْلَاء، يُجمع على فُعَلٍ كحُمْرٍ،
هذا هو القياس في ببيض، إلا أنهم أبدلوا من الضمة كسرةً لتصحَّ الياء. المفصل.
قال ابن مالك:

ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع أهيمًا

قال ابن عقيل: يجمع فعلاء وأفعل على فعل بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التفسير
كحمرء وحمر وأحمر وحمر، فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة
كسرة لتصحَّ الياء نحو: هيماء وهيم وبيضاء وبيض، ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في
المفرد كموقن استثقالاً لذلك في الجمع.



لأفعل الذي لا مؤنث له أصلاً^(١)، كأكْمَرَ لعظيم الكَمْرَةَ^(٢)، وآدَرَ^(٣) بالمد لعظيم الخُصِيَّة، وكذا لفعلاء الذي لا أفعل له كَرْتَقَاءَ^(٤).

الثاني: فُعَلٌ: بضمّتين. ويطرّد في وصف على فَعُول بمعنى فاعل، كغفور وعُفْرٌ، وصَبور وصُبرٌ، وفي كل اسم رُباعيّ قبل آخره مدّ، صحيح الآخر، مذكراً، كان أو مؤنثاً، كقَدَال - بالفتح - وهو جِمَاع مؤخّر الرأس، وقُدْل، وِحمار وَحْمُرٌ، وكُرَاع بالضم وكُرْعٌ، وقَضيب وقُضْبٌ، وعمود وعُمْدٌ.

ويشترط في مفرده أيضاً أن لا يكون مضعفاً مدّته أَلِفٌ.

ثم إن كانت عين هذا الجمع واواً وجب تسكينها، كسُور وسُوك جمعَي سِوار وسِواك، وإلا جاز ضمُّها وتسكينها، نحو: قُدْل بضمّتين،

(١) لمانع في الخلقه.

(٢) وهي رأس الذكر.

(٣) وجمعها "كُمُر" و "أُدُر".

(٤) الرتق: انسداد الفرج. وهذا وصف خاص بالمرأة. وجمعه "رُتُق".

وقُدل بالسكون، وسُئل بضمّتين، وسُئل بكسر فسكون، جمع سَيَال^(١) -
اسم شجر له شوك- . لكن إن سكنت الياء وحب كسر ما قبلها، نظير بيض
في جمع أبيض.

الثالث: فَعَل -بضم ففتح- ويطرد في اسم على فَعلة -بضم
فسكون- وفي فَعلى -بضم فسكون- أنثى أفعل، كعُرْفَة ومُدَيَة وحُجَّة.
وكصُغْرَى، وكُبْرَى. فتقول فيها: عُرْف، ومُدَى، وحُجَج، وصُغْر، وكُبْر.
وشدّ في بُهْمَة -بضم فسكون- وصف للرجل الشجاع: بُهَم^(٢).

كما شد جمع رُؤْيَا -بضم الأوّل- ونَوْبَة وقَرْية -بفتح أولهما-
ولحية -بكسره- وتُخْمَة -بضم ففتح- على فَعَل؛ للمصدرية في الأوّل،
وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده، وفتح عين الأخير.

الرابع: فَعَل -بكسر ففتح- ويطرد في اسم على فَعلة -بكسر
فسكون- كحِجَّة وحِجَج، وكِسْرَة وكِسْر، وفِرْيَة، وهى الكذب، وفِرَى.

(١) السَيَال: اسم جنس جمعى، واحده سيالة كسحابة. من تعليق محمد محبى الدين
على شرح الشافية.

(٢) وشذوذ لأنه صفة.



وَسُمِعَ فِي حِلْيَةٍ وَلِحْيَةٍ - بكَسْرٍ أَوَّلَهُمَا - : حُلْيٌ وَلِحْيٌ بضمه، كما سَمِعَ فِي
فُعْلَةٍ - بضم فسكون - فَعَلَ - بكَسْرٍ فففتح - كصُورَةٍ وَصَوْرٍ.

الخامس: فُعْلَةٌ - بضم ففتح - وَيَطْرُدُ فِي وَصْفٍ عَاقِلٍ عَلَى وَزْنِ
فَاعِلٍ مَعْتَلٍ اللَّامِ، كقَاضٍ وَقَضَاةٍ، وَرَامٍ وَرُمَاةٍ، وَغَازٍ وَغُزَاةٍ^(١).

السادس: فَعْلَةٌ بفتحات، وَيَطْرُدُ فِي وَصْفٍ مَذْكَرٍ عَاقِلٍ صَحِيحٍ
اللَّامِ، ككَاتِبٍ وَكُتِّبَةٍ، وَسَاحِرٍ وَسَحْرَةٍ، وَبَائِعٍ وَبَاعَةٍ^(٢)، وَصَائِعٍ وَصَاعَةٍ،
وَبَارٌّ وَبَرَّرَةٌ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُ هَذِهِ الصِّيغَةَ أَصْلًا سَابِقَتِهَا، وَإِنَّمَا ضُمَّتْ فَاءُ
الأولى، للفرق بين صحيح اللام ومعتلها.

السابع: فَعْلَى - بفتح فسكون ففتح - وَيَطْرُدُ فِي وَصْفٍ دَالٌّ عَلَى
هَلَاكِ، أَوْ تَوَجُّعٍ، أَوْ تَشْتُّتٍ، بَزَنَةِ فَعِيلٍ، نَحْوِ: قَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَجَرِيحٍ
وَجَرَحَى، وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى، وَمَرِيضٍ وَمَرَضَى. أَوْ زَنَةِ فَعِلٍ بفتح فكسر،
كَزَمِنٍ وَزَمِنَى، أَوْ زَنَةِ فاعِلٍ كَهَالِكٍ وَهَلَكَى، أَوْ زَنَةِ فَعِيلٍ بفتح فسكون

(١) وأصل: قضاة، ورماة، وغزاة: قضية، ورمية، وغزوة. وكلها على وزن: "فعله" تحرك
حرف العلة وانفتح ما قبله، فانقلب حرف العلة ألفا؛ فصار جمع التكسير على الصورة
السالفة، ووزنها "فعله" بالرغم مما دخلها من التغيير. التصريح والنحو الوافي.
(٢) وأصلها "بيعة" تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا.

فكسر كميّت^(١) ومَوْتَى، أو زنة أفْعَل كأَحْمَقَ، وَحَمَقَى، أو زنة فَعْلَان، كعطشان وعَطَشَى.

الثامن: فِعْلَةٌ - بكسر ففتح - وهو كثير في فُعْل - بضم فسكون - اسمًا صحيح اللام، كقُرْطٍ وقِرْطَةٍ، ودُرْجٍ ودِرْجَةٍ، وكُوْزٍ وكِوْزَةٍ، ودُبٍّ ودِيبَةٍ. وقَلٌّ في اسم صحيح اللام على فُعْل بفتح فسكون، كعَرْدٍ - بالغيث المعجمة لنوع من الكمأة - وغِرْدَةٍ، أو بكسر فسكون كقِرْدٍ وقِرْدَةٍ.

التاسع: فُعْلٌ - بضم الأول، وتشديد الثاني مفتوحًا - ويَطْرُدُ في وصف على وزن فاعل وفاعلة صحيحَي اللام، كراعى وراكعة، وصائم وصائمة، تقول في الجمع: رُكِعَ وصُومَ. وندر في مُعْتَلِّهَا كغازٍ وعُزَّى، كما ندر في فَعِيلَةٍ وفُعْلَاءٍ - بضم ففتح - كخَرِيدَةٍ وخُرْدٍ، ونُفْسَاءٍ ونُفْسٍ.

العاشر: فُعَالٌ - بضم الأول، وفتح الثاني مشدّدًا - ويَطْرُدُ كسابقه في وصف على فاعل، فيقال: صائمٌ وصوَّامٌ، وقارئٌ وقراءٌ، وعاذلٌ وعُدَّالٌ.

(١) ميت: أصله ميوت، على وزن فيعل، اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثليين. التصريح.

وندر في وصف على فاعلة، كَصُدَّادٍ في قوله:

أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وقد أَرَاهُنَّ عَنَى غَيْرِ صُدَّادٍ^(١)

كما ندر في المعتل، كغَازٍ وِغَزَّاءٍ، وسارٍ وِسْرَاءٍ^(٢).

الحادي عشر: فِعَالٌ - بكسر ففتح مُخَفَّفًا - ويطرَّد في ثمانية أنواع:

الأول والثاني: فَعَلٌ وِفْعَلَةٌ - بفتح فسكون - اسمين أو وصفين، ليست عينهما ولا فائوهما ياء، مثل: كَلْبٌ وِكَلْبَةٌ وِكَلَابٌ، وِصَعْبٌ وِصَعْبَةٌ وِصِعَابٌ؛ وتُبدَلُ وَاوُ المِفرَدِ ياء في الجِمعِ، كِثَّوبٌ وِثِيَابٌ^(٣)، وندر فيما

(١) الشاهد في قوله: صداد، فجمع صادة على صداد، وهو نادر. شرح الكافية لابن مالك.

(٢) الأصل: غزاو وسراي، قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة. التصريح.

(٣) قال في سر صناعة الإعراب: ... فأما قولهم: "ثياب" و"حياض" و"رياض" فإنما قلبت الواو ياء وإن كانت متحركة من قِبَلِ أنه اجتمعت خمسة أشياء:

منها أن الكلمة جمع، والجمع أثقل من الواحد، ومنها أن الواو الواحد منها ضعيفة ساكنة في "ثوب" و"حوض" و"روضة"، ومنها أن قبل الواو كسرة؛ لأن الأصل "ثوب" و"حواض"، ومنها أن بعد الواو ألفاء، والألف قريبة الشبة بالياء، ومنها أن اللام صحيحة، إنما هي باء وضاد، وإذا صحت اللام أمكن إعلال العين، ومتى لم تذكر هذه الأسباب كلها، وأخللت ببعضها، انكسر القول، ولم تجد هناك علة ألا ترى أن "طوال" جمع، وقبل

عينه أو فاؤه الياء منهما، كضَيْفٍ وضيَافٍ، وَيَعْرُ وَيَعَارٍ، وهو الجَدْي يُرْبَطُ فِي زُبْيَةِ الْأَسَدِ.

الثالث والرابع: فَعَلَ وَفَعَّلَ -بفتحتين- اسمين، صحيحي اللام، ليست عينهما ولا مهما من جنس^(١)، نحو: جَمَلَ وَجَمَالَ، وَرَقَبَةَ وَرِقَابَ.

الخامس: فِعَلَ -بِكَسْرٍ فسكون- اسمًا، كَقَدَحَ وَقِدَاحَ، وَذَثَبَ وَذَثَابَ، وَنَهَى، وهو الغدير، ونهاء.

السادس: فُعَلَ بضم فسكون، اسمًا، غَيْرَ وَاوِيَّ الْعَيْنِ، وَلَا يَأْتِي اللام، كَرُمَحَ وَرِمَاحَ وَجُبَّ وَجِبَابَ.

السابع والثامن: فَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ، وَصَفِي بَابِ كَرَمٍ، صحيحي اللام، كَطَرِيفٍ وَظَرِيفَةٌ وَظِرَافٍ. وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع، فلا يُجْمَعُ عَلَى غَيْرِهَا، كَطَوِيلٍ وَطَوِيلَةٌ وَطِوَالٍ.

=

واوه كسرة، وبعد واوه ألف، ولامه صحيحة، ومع ذلك فعينه سالمة لما تحركت في الواحد الذي هو "طَوِيل"، فلما نقص بعض تلك الأوصاف لم يجب الإعلال...
(١) فخرج بالشروط التي ذكرها المؤلف نحو: فتى، وعصا لا اعتلال اللام، ونحو: طلل، لتضعيفها، ونحو: بطل لأنه صفة. وشذ طلال وحسان. التصريح.



وشاعت^(١) أيضًا في كل وصف على فَعْلان -بفتح فسكون- للمذكر، وفَعَلَى للمؤنث، وفُعْلان بضم فسكون له، وفُعْلانة لها، كغَضبان وغَضِبِي وغِضاب، وعَطْشان وعَطْشِي وعِطاش، وكخُمْصان وخُمْصانة وخِماص^(٢).

الثاني عشر: فُعُول -بضمّتين- وَيَطَّرِد في اسم على فَعِل -بفتح فكسر- ككَبِد وكَبُود، وَوَعِل وَوُعُول، وَنَمِر وَنُمُور. وفي فَعَل اسمًا ثلاثيًا ساكن العين، مثلث الفاء^(٣)، نحو: كَعَب وكُعُوب، وَجُنْد وَجُنُود، وَضُرْس وَضُرُوس.

ويشترط أن لا تكون عينُ المفتوح أو المضموم واوًا كحوض وحت، ولا لام المضموم ياء كمُدِي، وشَدَّ في نُؤِي -وهي الحفرة تجعل

(١) أي صيغة فعال.

(٢) الخُمْصان والخَمَصان: الجائع الضامر البطن، وَالْأُنْثَى: خُمْصانة، وخَمَصانة وجمعهما: خِماص، ولم يجمعوه بالواو، وَإِنْ دخلت الهاء في مؤنثه، حَمَلًا لَهْ على فَعْلان الَّذِي أَنثاه فَعَلَى، لِأَنَّهُ مثله فِي العِدَّة وَالْحَرَكَة والسكون. المحكم لابن سيده.

(٣) أي على فَعَل أو فَعُل أو فِعَل.

حول الخِباء، لوقايته من السيل - نُثِّي^(١)، ولا مضعماً كخُفٍّ، ويُحفظ في
فَعَلَ -بفتحتين- كَأَسَدٍ وَأَسْوَدٍ، وَذَكَرٍ وَذُكُورٍ، وَشَجَنَ -وهو الحزنُ-
وَشُجُونَ.

الثالث عشر: فِعْلَان -بكسر فسكون- وَيَطَّرِدُ فِي اسْمٍ عَلَى فُعَالٍ
بِالضَّمِّ، كَغُرَابٍ وَغَرَبَانَ، وَغَلَامٍ وَغِلْمَانَ، أَوْ فَعَلَ بِضَمِّ فَتْحِ كَصُرْدٍ
وَصِرْدَانَ. وَبِهِ يُسْتَعْنَى عَنْ أفعالٍ فِي جَمْعِ هَذَا الْمَفْرُودِ. أَوْ فَعَلَ بِضَمِّ الْفَاءِ
أَوْ فَتْحِهَا وَأَوِيَّ الْعَيْنِ السَّاكِنَةِ، كَحُوتٍ وَحَيْتَانَ، وَكُوزٍ وَكَيْزَانَ، وَتَاجٍ
وَتَيْجَانَ، وَنَارٍ وَنِيرَانَ، وَقَلٍّ فِي نَحْوِ غَزَالٍ: غَزْلَانَ، وَفِي خُرُوفٍ: خِرْفَانَ،
وَفِي نِسْوَةٍ: نِسْوَانَ.

الرابع عشر: فُعْلَان -بضم فسكون- وَيَكْثُرُ فِي اسْمٍ عَلَى فَعْلٍ -بفتح
فسكون- كظَهْرٍ وَظُهْرَانَ، وَبَطْنٍ وَبُطْنَانَ، أَوْ عَلَى فَعْلٍ -بفتحتين- صَحِيحٍ
الْعَيْنِ وَليست هي ولامه من جنس واحد، كذَكَرٍ وَذُكْرَانَ، وَحَمَلٍ -
بالمهمله، وهو ولد الضأن الصغير- وَحُمْلَانَ، أَوْ عَلَى فَعِيلٍ كَقَضِيبٍ

(١) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء. وأصله وأصل الجمع: نووي، على زنة فَعُولٍ
اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون. قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم
الياء، ثم أدغمت إحدى الياءين في الأخرى لتمامتهما، فصار نُوِيَا. التصريح.



وَقُضبان، وَغُدِير وَغُدْران. وَقَلَّ في نحو راکب: رُكبان، وفي أَسود: سُوْدان.

الخامس عشر: فُعلاء - بضم ففتح ممدودًا- ويطرّد في وصف مذكر

عاقِل، على زنة فَعِيل بمعنى فاعِل، غير مضعّف ولا معتل اللام، ولا واويّ العين، نحو: كَرِيم وكُرْماء، وبخيل وبُخلاء، وظريف وظُرْفاء. وشَدَّ أسيرٌ وأَسْرَاء، وقَتِيلٌ وقَتلاء؛ لأنهما بمعنى مفعول.

أو بمعنى مُفْعِل، بضم فسكون فكسر، كسميع بمعنى مُسْمِع، وأليم بمعنى مُؤْلِم، تقول فيهما: سَمِعَاء وأُمَاء، أو بمعنى مُفَاعِل، كخُلطاء وجُلَسَاء، في خَلِيط بمعنى مُخَالِط، وجَلِيس بمعنى مجالِس.

أو على زنة فاعِل دالًّا على معنى كالغريزة، كصالح وُصْلحاء، وجاهِل وُجْهلاء.

وشَدَّ شُجْعاء في شُجاع، وُجْبَناء في جَبان، وُسَمْحاء في سَمْح، وخُلفاء في خليفة^(١)؛ لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعِل.

السادس عشر: أفعلاء - بفتح فسكون فكسر - ويطرّد في مُفرد سابقه

الأول - وهو فَعِيل - لكن بشرط أن يكون معتل اللام أو مضعفًا، كغنيّ

(١) قال في الصحاح: لأن فعيلة بالهاء لا يجمع على فُعلاء.

وأغنياء، ونبيّ وأنبياء، وشديد وأشدّاء، وعزيز وأعزّاء، وهو لازم فيهما.

وشذ في نصيب أنصباء، وفي صديق أصدقاء، وفي هيّن أهوناء؛ لأنها

ليست معتلة اللام ولا مضعّفة.

السابع عشر: فَوَاعِلٌ، ويطرّد في فاعلة اسمًا أو صفة، كناية

ونواصٍ، وكاذبة وكواذب، وفي اسم على فوعل -بفتح فسكون ففتح- أو

فَوَعَلَةٌ -بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما- أو فاعل -بفتح العين أو

كسرهما- كجَوَهْرٍ وجواهر، وصَوْمَعَةٍ وصوامع، وخاتَمٍ وخواتم وكاهل

وكواهل، أو فاعل بكسر العين وصفًا لمؤنث، كحائضٍ وحواضٍ،

وحاملٍ وحوامل، أو لمذكرٍ غير عاقلٍ كصاهلٍ وصواهلٍ، وشاهقٍ

وشواهقٍ، وشذّ في فارسٍ: فَوَارِسٍ، وفي ناكسٍ -بمعنى خاضع-: نَوَاقِسٍ،

وفي هالِكٍ: هَوَالِكٍ^(١).

ويطرّد أيضًا في فاعلاء بكسر العين والمدّ، كقاصِعاء، وقواصِع،

(١) لأنها وصف على فاعل لمذكر عاقل. التصريح.

ونافِقَاء ونَوَافِقُ^(١).

الثامن عشر: فعائل - بالفتح وكسر ما بعد الألف - ويترد في رباعي مؤنث، ثالثة مدَّة، سواء كان تأنيثه بالتاء، أو بالألف مطلقاً^(٢)، أو بالمعنى، كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وصحيفة وصحائف، وذؤابة وذوائب، وحلوبة وحلائب، وشمال^(٣) - بالكسر - وشمائل، وشمال - بالفتح: ريح تهب من جهة القطب الشمالي - وشمائل، وعجوز وعجائز، وسعيد - علم امرأة - وسعائد، وحبارى وحبائر، وجلولاء - قرية بفارس - وجلائل.

ويُشترط في ذي التاء من هذه الأمثلة الاسميَّة، إلَّا فَعِيْلَة، فيشترط فيها أن لا تكون بمعنى مفعولة، وشذ ذبيحة وذبائح.

وندر في وَصِيد - وهو اسم للبيت أو فئته - وصائد، وفي جَزُور

(١) القاصعاء والنافقاء، هما جحران من حجرة اليربوع فالقاصعاء: ما قسع فيه، أي دخل فيه، والنافقاء: ما خرج منه.

(٢) بالألف المقصورة، أو بالممدودة.

(٣) مقابل يمين. وشمال وشمال، مثال على المؤنث بالمعنى.

جَزَائِر، وفي سماء - اسم للمطر - سمائي^(١).

التاسع عشر: فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه.

العشرون: فَعَالِي، بفتح أوله وثانيه ورابعه.

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء، وينفرد كل منهما في أشياء.

فتشتركان في:

فَعَلَاء اسمًا كَصَحْرَاء، أو صفة لا مذكر لها كَعَذْرَاء.

وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث كحبلِي، أو الإلحاق، كذِفْرِي -

بكسر الأول: اسم للعظم خَلْفُ أذُنِ الناقَةِ، وألفه للإلحاق بدرهم -

وعَلَقِي - بفتح الأول: اسم لنبت - فتقول في جمعها صحارٍ وصحارِي،

وعَذَارٍ وعَذَارِي، وحبَالٍ وحبَالِي، وذَفَارٍ وذَفَارِي، وعَلَاقٍ وعَلَاقِي.

وتنفرد الفَعَالِي - بكسر اللام - في أشياء، منها:

فَعَلَاءة - بفتح فسكون - كَمَوْمَاءة: اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات

(١) لأن شرط المجرد من التاء أن يكون مؤنثًا، فلو كان مذكرًا لم يجمع على فعائل إلا

نادرًا. المرادي.



بها.

وَفِعْلَاةٌ - بالكسر - كَسِعْلَاةٌ: اسم لأخْبَثِ الْغِيْلَانِ.

وَفِعْلِيَّةٌ - بكسرتين بينهما سُكُونٌ مخفَّفُ الياء - كَهَبْرِيَّةٌ - وهو ما يعلق بأصول الشَّعْرِ كُنُخَالَةَ الدَّقِيقِ، أو ما يَتَطَايرُ من رُغَبِ القُطْنِ والرِّيشِ -.

وَفَعْلُوَةٌ - بفتح فسكون فضم - كَعَرْقُوَةٌ - اسم للخَشْبَةِ المعترضِةِ في فم الدلو -.

وما حُذِفَ أوَّلُ زَائِدِيهِ كَحَبْنَطِيٍّ^(١) - اسم لعظيم البطن - وَقَلَنْسُوَةٌ^(٢) - لما يُلبَسُ على الرأس - وَبُلْهَنِيَّةٌ^(٣) - بضم ففتح فسكون فكسر: اسم لِسَعَةِ

(١) على وزن فعنلى، فالزائد فيه حرفان: النون والألف، زيدتا للإلحاق بسفرجل، والدليل على زيادة الألف والنون أنه مأخوذ من: حَبَطَ بَطْنَهُ، إذا انتفخ. علل النحو لابن الوراق.

(٢) على وزن فَعْلُوَةٌ، والهاء لازمة له، فالزائد فيه حرفان: النون والواو.

(٣) على وزن فُعْلَنِيَّةٌ، والهاء لازمة له، فالزائد فيه حرفان: النون والياء، وهو مشتق من قولهم: عيش أبله: أي غافل عن الرزايا، كالرجل الأبله، فإنه غافل عن المصائب ولا يبالي بها فيصفو عيشه. وبُلْهَنِيَّةُ العيش: حَفْضُهُ. شرح الشافية للرضي.

العيش - وْحُبَارَى - بضم الأول -^(١).

تقول في جمعها: مَوَام، وَسَعَال، وَهَبَار، وَعَرَأَق، وَحَبَاط، وَقَلَاس،
وَبَلَاه، وَحَبَار.

وينفرد الفعالي - بفتح اللام - في وصف على فَعْلَان، كعِطْشَان
وَعِضْبَان، أو على فَعْلَى - بالفتح - كعِطْشَى وَعِضْبَى، تقول في الجمع:
عِطْشَى وَعِضْبَى. والرَّاجِح فيهما، ضم الفاء كسُكَارَى.

ويحفظ المفتوح اللام في نحو: حَبِطٌ - بفتح فكسر - وَحَبَاطَى^(٢)،
وَيَتِيم وَيَتَامَى، وَأَيِّم - وهي الخالية من الزوج - وَأَيَامَى، وَطَاهِر وَطَهَارَى،
في قوله:

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ^(٣)

(١) على وزن فُعَالَى، وهو اسم لطائر.

(٢) من حَبِطَ يَحْبِطُ حَبْطًا - من باب فرح - وهو انتفاخ البطن. قال الجوهري: الحبط أن
تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها ما فيها.

(٣) قال الجوهري في الصحاح: ورجل طاهر الثياب، أي متنزه. وثيابٌ طَهَارَى، على غير
قياس، كأنهم جمعوا طَهْرَانَ.

وفي شاةٍ رئيسٍ - إذا أصيب رأسها - ورآسى. ويُحفظ المضموم في نحو قديم وقُدَامَى، وأَسِير وأَسَارَى.

الحادي والعشرون: فعاليّ - بفتححتين وكسر اللام وتشديد الياء - ويطرّد في كل ثلاثي ساكن العين^(١)، زيد في آخره ياء مُشدّدة، ليست متجدّدة للنسب^(٢)، ككُرْسِيّ وبُخْتِيّ وقُمْرِيّ - بالضمّ - أو لنسب تُنُوسِيّ^(٣) كمَهْرِيّ، تقول في جمعها: كَرَأْسِيّ، وبخَاتِيّ، وقَمَارِيّ، ومَهَارِيّ.

والفرق^(٤) أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها على معنى، بخلاف ياء نحو كُرْسِيّ، إذ يختل اللفظ بعد سقوطه ولا يكون له معنى.

(١) فخرج بذلك نحو: "عربي" و "عجمي" لتحرك العين. معجم القواعد.

(٢) فخرج بذلك نحو: "مصري" و "بصري" لتجدد النسب. ولا يقال: بصريّ وبصاريّ.

ومن ثم قيل: أناسي جمع إنسان، لا إنسيّ. معجم القواعد، وتحريم الخلاصة.

(٣) أي إن هذه الياء المشددة كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب، ثم أهمل هذا الغرض؛ وصار متروكًا غير ملحوظ، مثل: مهري، فأصله: الجمل المنسوب إلى قبيلة: "مهرة" اليمنية التي اشتهرت قديمًا بإبلها النجيبة القوية، ثم كثر استعماله حتى نسي النسب، وأهمل، وصار، "المهري" اسمًا للنجيب من الإبل مطلقًا بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه. النحو الوافي.

(٤) بين الياء التي للنسب، والياء التي ليست للنسب وإنما وضعت على صورتها.

وشذَّ قَبَاطِي فِي قُبْطِي لِأَن يَاءَهُ لِلنَّسَبِ^(١).

والقَبِط: نصارى مصر^(٢).

(١) قال ابن فارس في مقاييس اللغة: القَبِط: أهل مصر، والنَّسَبَةُ إليهم قِبْطِيٌّ، والثَّيَابُ القُبْطِيَّةُ لِعَلَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى هَؤُلَاءِ، إِلَّا أَنَّ القَافَ ضُمَّتْ لِلفَرَقِ... وتجمع قَبَاطِي.

وفي تاج العروس: وإلى القبط تنسب الثياب القبطية، بالضم، على غير قياس، وقد يكسر، صريح هذه العبارة أن الضم فيه أكثر من الكسر، والذي في الصحاح: والقبطية: ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر، وقد يضم، لأنهم يغيرون في النسبة...، فهذا يدل على أن الكسر أكثر، وهو القياس، والضم قليل، فتأمل.

وقال الليث: لما أُلزمت الثياب هذا الاسم غيروا اللفظ، فالإنسان قبطي، بالكسر، والثوب قبطي، بالضم. جمعه قباطي، بتشديد الياء وقباطي، بتسكينها. انتهى بتصرف.

(٢) قول المؤلف في تعريف القبط إنهم نصارى مصر، إنما هو تعريف بما جرى عليه العرف عند عوام الناس في العصور المتأخرة حتى عم واشتهر، واستعمله الأدباء والكتاب، وسبقه إلى هذا التعريف الفيومي في المصباح المنير، وفي الحقيقة أن **القبط كلمة تطلق على أهل مصر عامة**، كما هو مبثوث في معاجم اللغة، ففي تاج العروس: والقبط، بالكسر: جيل بمصر. وفي الصحاح: القبط: أهل مصر، وهم بنكها، بالضم، أي أصلها وخالصها. وفي المعجم الوسيط - وهو معجم عصري -: (القبط) كلمة يونانية الأصل بمعنى سكان مصر، ويقصد بهم **اليوم** المسيحيون من المصريين.

=



وَيُحْفَظُ فِي إِنْسَانٍ، وَظَرَبَانَ^(١) -بفتح فكسر- إذ قد سمع أَنَاسِيَّ
وظَرَابِيَّ، وليساً جمعاً لِأَنَسِيَّ وَظَرَبِيَّ بل أصلهما: أَنَاسِينُ وَظَرَابِينُ، قَلَبتِ
النون فيهما ياءً وأدغمت الياء في الياء^(٢).

وَسَمِعَ فِي عَدْرَاءَ وَصَحْرَاءَ، تَقُولُ فِيهِمَا: عَدَارِيَّ وَصَحَارِيَّ.

الثاني والعشرون: فَعَالِلٌ، وَيَطْرُدُ فِي الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ وَمَزِيدِهِ، وَكَذَا
فِي الْخَمَاسِيِّ الْمَجْرَدِ وَمَزِيدِهِ.

فَتَقُولُ فِي جَعْفَرٍ وَبُرْثَنٍ وَزَبْرَجٍ: جَعَاْفِرٍ، وَبَرَاثِنٍ، وَزَبَارِجٍ^(٣).

أَمَّا الْخَمَاسِيُّ فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ رَابِعُهُ يَشْبَهُ الزَّائِدَ^(٤)، حُذِفَ الْخَامِسُ

=

وقد جاء في صحيح مسلم: "سَتَفْتَحُونَ مِصْرَ وَهِيَ أَرْضٌ يُسَمَّى فِيهَا الْقَيْرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا
بَأَهْلِهَا خَيْرًا؛ فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا". وفي رواية عند الطبراني وصححها الألباني: "إِذَا فُتِحَتْ
مِصْرٌ فَاسْتَوْصُوا بِالْقَبِطِ خَيْرًا فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا".

(١) وهو دَابَّةٌ كَالِهَرَّةِ مُنْتَنَةٌ الرِّيحُ تَزْعُمُ الْعَرَبُ أَنَّهُ يَفْسُو فِي ثَوْبٍ أَحَدِهِمْ إِذَا صَادَهُ فَلَا
تَذْهَبُ رَائِحَتُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّوْبُ. المحكم لابن سيده.

(٢) ومن العرب من يقول: "أناسين" و"ظرابين" -على الأصل. شرح الكافية لابن مالك.

(٣) جعفر: النهر الصغير، وزبرج: من أسماء الذهب، والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة،
وبرثن: مخالبا السبع كالأصابع للإنسان. التصريح.

كسَفَرَجَل، تقول فيه: سَفَارِج.

وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرج فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس، فتقول في نحو خَدَرْتَق - بوزن سَفَرَجَل، اسم للعنكبوت - وفي فرزدق - بوزنه أيضا - : خَدَارِق أو خَدَارِن، وِفَرَاذِق أو فَرَاذِد، إذ النون في الأول من حروف الزيادة، والدال في الثاني تُشبه التاء في المخرج.

=

(١) أي مشبهاً للحروف العشرة التي تزداد في الكلم، وهي حروف "سألتمونيها". التصريح. وشبهه بها:

أ- إما يكون لفظه لفظ الزائد، ولكنه ليس زائداً، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه.

ب- وإما يكون لفظه مخالفاً للزائد، ولكن موضعه في الحلق واللسان هو وضع الزائد.

فمثال النوع الأول حرف النون من خدرنق ... فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد في مادتها، ولكنها ليست بزائدة؛ إذ يغلب على الزائدة أن تكون في آخر الكلمة، كغضبان وندمان، أو في الوسط مع السكون كغضنفر. ومثال النوع الثاني: حرف "الدال" في مثل: "فرزدق"؛ فإنها ليست من حروف الزيادة. ولكن موضع نطقها في الفم واللسان هو: طرف اللسان، كموضع "التاء" الزائدة؛ فأشبهها من هذه الناحية، فكلاهما من طرف اللسان. النحو الوافي.





وتقول في مزيد الرباعي نحو مُدَحْرَج: دَحَارِج، بحذف الزائد، إلا إذا كان ما قبل الآخر^(١) لِينًا^(٢) فلا يُحذف^(٣)، ثم إن كان اللين ياءً صحَّ، كقنديل وقناديل، وإن كان ألفاً أو واوًا قلب ياء^(٤) نحو: سِرْدَاح - وهي الناقة الشديدة - وعصفور، فتقول فيهما: سراديح وعصافير^(٥).

وفي مزيد الخماسي: يحذف الخامس مع الزائد، فتقول في

(١) في مزيد الرباعي. التصريح.

(٢) أحرف العلة ثلاثة؛ الألف، والواو، والياء:

أ- فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها سميت أحرف علة، ولين؛ ومد، نحو: عالم، علوم، عليم.
ب- إن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها، سميت أحرف علة، ولين، نحو: عون، وعين.
ج- إن تحركت سميت أحرف علة، فقط؛ نحو: سهو، جري. وعلى هذا تكون الألف دائما حرف علة، ولين. ومد.

د- المراد باللين الذي يبقى في الجمع هنا عام؛ يشمل ما قبله حركة تناسبه، أو لا تناسبه؛ كما في الأمثلة. النحو الوافي.

(٣) بل يجمع الاسم على فعاليل. ابن عقيل.

(٤) لوقوعهما بعد الكسرة. التصريح.

(٥) قنديل وزنه فعليل، وسرداح وزنه فعالل، وعصفور وزنه فعلول.

قَرَطْبُوس - بكسر القاف: للناقة الشديدة، وبالفتح: للداهية-، وَقَبَعْرَى: قَرَاطِبٌ وَقَبَاعِثُ.

الثالث والعشرون: شِبْهُ فَعَالِلٍ. وهو ما ماثله عَدَدًا وهيئةً، وإن خالفه زِنَةً، وذلك كَمَفَاعِلٍ، وفَوَاعِلٍ، وفَيَاعِلٍ، وَأَفَاعِلٍ. ويَطْرُدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو: أَحْمَرُ، وسُكْرَانُ، وصَائِمُ، وِرَامُ، وبَابُ كُبْرَى وَسُكْرَى، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت.

ولا يُحَدَفُ الزائد إن كان واحدًا كأفْضَلٍ ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وصَيْرَفٍ وَعَلْقَى^(١)، بل يُحَدَفُ ما زاد عليه، سواء كان واحدًا كما في نحو مُنْطَلِقٍ، أو اثنين كما في نحو مستخرج، ويؤثر بالبقاء ما له مَزِيَّةٌ على الآخر:

معنىً ولفظًا، كالميم، فيقال: مَطَالِقٌ وَمَخَارِجٌ، لا نَطَالِقٌ وَسَخَارِجٌ أو تخارج، لفضل الميم، بتصدرها، ودلالتها على معنى يختص بالأسماء؛ لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول، وكالهمزة والياء

(١) والجمع: أفاضل، ومساجد، وجواهر، وصيارف، وعلاق. والزيادة في الأولين لغير الإلحاق، وفي الباقي للإلحاق. والصيرف: هو المحتال المتصرف في الأمور، وصراف الدراهم. وعلقى: اسم نبت. التصريح وضيء السالك.



مُصَدَّرَتَيْنِ فِي نَحْوِ: أَلْنَدَدُ وَيَلْنَدَدُ - لِلشَّدِيدِ الْخِصُومَةِ -؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَوْضِعَيْنِ يَقَعَانِ فِيهِ دَالَّتَيْنِ عَلَى مَعْنَى كَأَقُومُ وَيَقُومُ، فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِمَا: أَلْأَدُّ وَيَلْأَدُّ^(١).

أَوْ لَفْظًا فَقَطْ، كَالْتَاءِ فِي نَحْوِ اسْتِخْرَاجِ تَقُولُ فِي جَمْعِهِ: تَخَارِيحُ بِإِبْقَاءِ التَّاءِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ الْكَلِمَةَ عَنِ عَدَمِ النُّظِيرِ، بَلْ لَهَا نُّظِيرٌ نَحْوُ: تَبَارِيحُ وَتَمَائِيلُ وَتِصَاوِيرُ، بِخِلَافِ السَّيْنِ لَوْ قُلْتَ: سَخَارِيحُ، إِذْ لَا وَجُودَ لِسَفَاعِيلِ، وَكَالْوَاوِ فِي نَحْوِ حَيَزُبُونُ^(٢) - لِلْعَجُوزِ - فَإِنَّ بَقَاءَهَا يَغْنِي عَنِ حَذْفِ غَيْرِهَا، وَهُوَ الْيَاءُ فَتَقُولُ فِي جَمْعِهِ: حَزَابِينُ، بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً كَمَا فِي عَصْفُورِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ حَذَفْتَهَا وَأَبْقَيْتِ الْيَاءَ، وَقُلْتَ: حَيَازِبُنُ بِسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ قَبْلَ النَّونِ، فَإِنَّ حَذْفَهَا لَا يَغْنِي عَنِ حَذْفِ غَيْرِهَا؛ إِذْ لَا يَلِي أَلْفَ التَّكْسِيرِ ثَلَاثَ إِلَّا وَأَوْسَطُهَا سَاكِنٌ مَعْتَلٌ. فَيَلْجِئُكَ ذَلِكَ إِلَى حَذْفِ الْمَثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ، حَتَّى يَحْصَلَ مَفَاعِلٌ، فَتَقُولُ حَزَابِنُ.

فَإِنَّ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِ الزَّائِدِينَ مَزِيَّةٌ عَلَى الْآخَرِ. فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي حَذْفِ أَيُّهُمَا شِئْتَ، كَنَوْنِي سَرَنْدَى - لِلسَّرِيعِ فِي أُمُورِهِ وَالشَّدِيدِ - وَعَلَنْدَى -

(١) والأصل: الأدد وبلادد، فأدغم أحد المثلين في الآخر. التصريح.

(٢) وفيه ثلاث زوائد: الياء والواو والنون.

للغليظ - وألفيهما. فتقول: سَرَانِد، وَعَلَانِد بحذف الألف، وَسَرَادٍ وَعَلَادٍ بحذف النون. وكذا حَبَنْطَى - لعظيم البطن - تقول فيه: حَبَانِطٌ وَحَبَاطٌ، بقلب الألف ياءً، ثم يُعَلَّ إعلال جَوَارٍ؛ لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسفرجل؛ فتكافأتا.

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى: يجوز تعويض ياء قبل الطَّرْف مما حُذِف، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً، فتقول في سَفَرَجَلٍ وَمُنْطَلِقٍ: سَفَارِيحٌ وَمَطَالِيقٌ. وَأَجَازُ الكُوفِيون زيادتها في مُمَائِلٍ مَفَاعِلٍ، وحذفها من ممائل مَفَاعِيلٍ^(١)، فتقول في جَعَاْفِرٍ: جَعَاْفِيرٍ، وفي عَصَاْفِيرٍ: عَصَاْفِرٍ. ومن الأول: ﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ﴾ [القيامة: ١٥]، ومن الثاني: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٩٥]

وأما فَوَاعِلٍ فلا يقال فيه: فَوَاعِيلٍ، إلا شذوذاً، كقوله:

(١) ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل "مفاعل" وحذفها من مثال "مفاعيل" لا يجوز إلا للضرورة. المرادي.



سَوَابِغٌ بِيضٌ لَا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ^(١)

الثانية: كلُّ ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول، وأوله ميم، فبابه التصحيح ولا يُكسَّر، لمشابهته الفعل لفظاً ومعنى؛ وجاء شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو: ملعون، وميمون، ومشؤوم، ومكسور، ومسلوخة: ملاعين، وميامين، ومشائيم، ومكاسير، ومساليخ، وجاء أيضاً في مُفْعِلٍ - بضم الميم وكسر العين - من المذكر، كمؤسِر ومُفْطِر: مَيَّاسِير ومفَاطِير، كما جاء في مُفْعَلٍ بفتح العين كمُنْكَر: مَنَاقِير.

وأما إذا كان مُفْعِلٍ بكسر العين مختصاً بالإناث، فإنه يُكسَّر كمُرْضِع ومرَاضِع.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع، كما تدعو إلى تثنيته، فكما يقال في جماعتين من الجمال أو البيوت: جِمالان وبيوتان. تقول أيضاً في جماعات منها: جمالات وبيوتات. ومنه: ﴿كَانَهُ جِمَالَاتٍ صُفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣]

وإذا قصد تكسير مُكسَّر نُظِرَ إلى ما يشاكله^(١) من الآحاد، فيُكسَّر

(١) سوابغ: جمع سابعة وهي الدرع الواسعة. معجم القواعد للدقر.

شرح شذا العرف

بمثل تكسيهه، كقولهم في أعبد: أعابد، وفي أسلحة: أسالِح، وفي أقوال: أقاويل؛ شَبَّهوها بِأَسْوَدَ وَأَسَاوِدَ، وَأَجْرِدَةَ وَأَجَارِدٍ^(١)، وإعصار وأعاصير، وقالوا في مُصْران - جمع مَصِير - : مَصَارِينُ^(٢). وفي غِرْبَان: غِرَابِين؛ تشبيهاً بسلاطين وسراحين.

وما كان على زنة مَفَاعِلٍ أو مَفَاعِيلٍ، فإنه لا يُكسَّرُ لأنه لا نظير له في الأحاد، حتى يُحْمَلَ عليه، ولكنه قد يُجْمَعُ تصحيحاً، كقولهم في نَوَاسٍ

=

(١) قال في النحو الوافي: والمراد بـ "ما يشاكله": ما يكون مثله في عدد الحروف، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر، والساكن بالساكن. من غير اعتبار لنوع الحركة؛ فقد تختلف فيهما؛ فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة، والآخر بالضمّة أو بالكسرة. فالمهم ليس نوع الحركة فيهما، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً. وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله.

قال الحملاوي في الحاشية: أي في عدد الحروف، ومطلق الحركات والسكنات، وإن خالفه في نوع الحركة كضمّة أعبد مع فتحة أسود.

(٢) قال الحملاوي في الحاشية: اتفق الكل على التمثيل بأجردة وأجارد، ولكنه لم يوجد في اللغة. قال الصبان: والظاهر أنه جمع جراد أو جريد اهـ.

(٣) وهي الأمعاء. مفرده "مِعَى" مقصور.



وَأَيَّامِينَ: نَوَاصِيئُونَ وَأَيَّامُونَ^(١)، وَفِي خَرَائِدٍ^(٢) وَصَوَاحِبٍ: خَرَائِدَاتٌ وَصَوَاحِبَاتٌ، وَمِنْهُ: "إِنَّكَ لَأَتَنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ".

الرابعة: قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع:

إِمَّا عَوْضًا عَنِ الْيَاءِ الْمَحذُوفَةِ، كَقِنَادِلَةٍ فِي قِنَادِيلٍ.

وإما للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، كَأَشَاعِثَةٍ وَأَزَارِقَةٍ وَمَهَالِبَةٍ، فِي جَمْعِ أَشْعَثِي وَأَزْرَقِي وَمُهَلَّبِي، نِسْبَةً إِلَى أَشْعَثَ وَأَزْرَقَ وَمُهَلَّبَ.

وإما لإلحاق الجمع بالمفرد، كَصَيَارِفَةٍ وَصِيَاقِلَةٍ، جَمْعِ صَيْرَفٍ وَصَيْقَلٍ؛ لِإِلْحَاقِهِمَا بِطَوَاعِيَةٍ وَكَرَاهِيَةٍ؛ وَبِهَا يُصِيرُ الْجَمْعُ مَنْصَرَفًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ.

وربما تلحق التاء بعض صيغ الجمع لتأكيد التأنيث اللاحق له،

(١) الْيَوْمُ خِلَافَ الشُّومِ ... وَرَجُلٌ أَيَّمُنُ وَمَيِّمُونَ، وَالْجَمْعُ أَيَّامِينَ، وَالْأَيَّامِينَ خِلَافَ الْأَشْيَاءِ. الْمَحْكَمُ لِابْنِ سَيِّدِهِ.

(٢) الْحَرِيدَةُ، وَالْخَرِيدُ، وَالْخَرُودُ مِنَ النَّسَاءِ: الْبِكْرُ النَّبِي لَمْ تَمَسَّسْ. وَقِيلَ: هِيَ الْحَيِيَّةُ الطَّوِيلَةُ الشُّكُوتِ الْخَافِضَةُ الصَّوْتِ الْخَفِيرَةُ الْمَتَسْتَرَّةُ. الْمَحْكَمُ.

كحجارة وعمومة وخؤولة^(١).

الخامسة: المركبات الإضافية التي جعلت أعلامًا تجمع أجزاءها الأول كما تُثنى، فتقول: عَبْدًا اللهُ وَعَبْدَانُ^(٢) اللهُ، وَعِبَادَ اللهُ، وَذَوو القَعْدَةِ والحِجَّةِ، وَأَذْوَاءَ أو ذَوَاتِ.

وما كان كابن عرس، وابن آوى، وابنِ لُبُون، يقال في جمعه: بنات عرس، وبنات آوى، وبنات لُبُون.

والمركبات المَزْجِيَّة، والمركبات الإسنادية، والمثنى، والجمع، إذا جُعِلت أعلامًا لا تُثنى ولا تُجمع، بل يُؤتى بذو مثناة أو مجموعة، حسب

(١) ومنه الآية التي تقدمت ولكن على قراءة حمزة والكسائي وحفص ﴿كَأَنَّهُ جَمَالَتٌ صُفْرٌ﴾ بغير ألف، جمع جمل، تقول: جمل، وجمال، وجمالة. وإنما تدخل الهاء توكيدًا لتأنيث الجمع، كما تقول: عمومة. ونظيره: حجر وحجار، وحجر وحجارة. حجة القراءات.

(٢) في النسخ التي اطلعت عليها: "عبدان لله" وليس هذا مركبًا إضافيًا، ولعل الصواب: "عُبدَانُ اللهُ"، وعُبدان: جمع عبد، وذكر في مختار الصحاح جموعًا كثيرةً له، منها: عُبدَانُ - بالضم - كتمر وتمران، وعُبدَانُ - بالكسر - كجحش وجحشان، وعُبدَانُ - بالكسر وتشديد الدال - وانظر تاج العروس "عبد". والله أعلم.



الحاجة، فتقول: ذَوَا بَعْلَبِكَ، أو أَذْوَاء سَيِّبَوَيْهِ، وَذَوُو سَيِّبَوَيْهِ، وَذَوُو زَيْدَيْنِ.
السادسة: مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة، وقد يدلُّ على معنى الجمعية سواها، ويسمى اسم الجمع، أو اسم الجنس الجمعي.

والفرق بين الثلاثة مع اشتراكهما في الدلالة على ما فوق الاثنين:

أن **اسم الجنس الجمعي:** هو ما يتميز عن واحده إما بالياء في الواحد، نحو: رومي ورُوم، وتُرْكِي، وتُرْك، وزنجي وزنج^(١).

وإما بالتاء:

في الواحد غالباً، ولم يلتزم تأنيثه نحو: تمرة وتمر، وكلمة وكلم، وشجرة وشجر.

ويقل كونها في غير الواحد، والمحفوظ منه جَبْأَةٌ وَكَمَّأَةٌ: لجنس الجَبْءِ، والكَمِّءِ. وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس.

(١) الزُّنْجُ: جيل من السودان، وهم الزُّنُوجُ، قال أبو عمرو: زَنْجٌ وَزَنْجِيٌّ وَزَنْجِيٌّ بفتح الزاي وكسرها في الكل. مختار الصحاح.

فإن التَّزِمَ تَأْنِيثُهُ بِأَنَّ عُمُومِلَ مَعَامِلَةُ الْمُؤَنَّثِ فَجَمَعَ، كَتَخَّمَ وَتُهُمَّ، فِي تَخَمَّةٍ وَتُهُمَّةٍ، إِذْ تَقُولُ: هِيَ أَوْ هَذِهِ تَخَمُّ وَتُهُمُّ^(١).

وَأَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ:

- ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع أو غالب فيها، كقوم ورهط.

- أو له واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع، كَرَكِبَ وَصَحَبَ^(٢)، مع^(٣)

(١) في شرح الكافية لابن مالك: وقد حكم سيبويه بالجمعية على "تخم" و"تهم" فإن العرب ألزمتها التأنيث فلم تقل فيهما إلا: "هذه تهم" و"هي التخم" بخلاف "الرطب" فإنه يقال فيه: "وهو الرطب" و"هذا رطب".
في القاموس المحيط: وَتَوَهُمَ: ظَنَّ. وَأَوْهَمَهُ وَوَهَّمَهُ غَيْرُهُ. وَأَتَهَمَهُ بِكَذَا إِتِهَامًا، وَأَتَهَمَهُ كَأَفْتَعَلَهُ، وَأَوْهَمَهُ: أَدْخَلَ عَلَيْهِ التُّهْمَةَ، كَهَمْزَةٍ، أَي: مَا يُتَّهَمُ عَلَيْهِ، فَاتَّهَمَ هُوَ، فَهُوَ مُتَّهَمٌ وَتُهُيمٌ.

(٢) ركب: اسم جمع لراكب وليس جمعاً له، وكذلك صحب اسم جمع لصاحب وليس جمعاً له؛ وذلك لسببين: الأول: ما ذكره المؤلف هنا بأن صيغة "فعل" ليست من صيغ التكسير. الثاني: أن كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت ليست جمعاً، وإنما هي اسم جمع، كركب وصحب، حيث تقول: الركب مسافر، وهذا ركب مسافر. كما تقول: الراكب مسافر، وهذا

=



راكب وصاحب، وكغَزِيٍّ^(٣) - بوزن غَنِيٍّ - اسم جمع غاز.

- أو له واحد وهو موافق لها، لكنه مساوٍ للواحد في النسب إليه، نحو ركاب، على وزن رجال، اسم جمع ركوبة، تقول في النسب إليه: ركابي^(٣)، والجمع كما سيأتي لا يُنسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام، أو أهْمِلَ واحده، وهذا ليس واحداً منهما، فليس بجمع.

=

راكب مسافر. ومثل: الصحب قادم، وهذا صحب قادم؛ كما تقول: الصاحب قادم وهذا صاحب قادم. انظر النحو الوافي. هذا وقد ذهب الأخفش إلى أن كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فَعْلٍ وواحد اسم فاعِلٍ، كصَحْبٍ وشَرِبٍ في صاحب وشارب، فهو جمع تكسير واحدهُ ذلك الفاعل. انظر شرح الرضي.

(١) قوله: "مع" هكذا وجدته في طبعتين قديمتين، ووجدت في طبعتين حديثتين "جمع". وأقول: إن الذي يناسب هنا أن تكون العبارة هكذا: "كَرَّكِبٌ وَصَحْبٌ، اسم جمع راكب وصاحب" والله أعلم.

(٢) غَزِيٍّ: له واحد موافق لأوزان الجموع لكنه مساوٍ للواحد في التذكير. معجم القواعد للدقر. وغَزِيٍّ على زنة فاعيل مثل الحجيج. المصباح المنير.

(٣) نسبوا إليه، فقالوا: زيت ركابي، منسوب إلى الركاب أي الإبل؛ لأنه يحمل من الشام عليها.

وَأَنَّ الْجَمْعَ مَا عَدَا ذَلِكَ، سواء كان له واحد من لفظه كرجال، أو لم يكن، وهو على وزن خاص بالجموع، كأبائيل -لجماعات الطير- وعباديد -للفرق من الناس والخيل-، أو غالب في الجمع كأعراب، فإنه جَمْعٌ واحدُه مُقَدَّرٌ^(١).

وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة، كفُلُك وإمام، ومنه: ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]. أو لا، كأفراس جَمْعُ فَرَس.

وعندهم **اسم جنس إفرادي**، وهو ما يصدق على القليل والكثير، كعسل ولبن وماء وتُرَاب.

(١) ذكر ذلك ابن مالك في تسهيل الفوائد، قال: كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه، فهو جمع واحد مقدر إن كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه، والافهو اسم جمع.



التصغير^(١)

هو لغة: التقليل.

وإصطلاحًا: تغيير مخصوص يأتي بيانه^(٢).

وقد سبق أنه من الملحق بالمشتقات؛ لأنه وصف في المعنى^(٣).

(١) ويسميه الأقدمون أيضًا التحقير.

(٢) قال في شرح المفصل: فإذا صغرت الاسم المتمكن، ضمنت أوله، وفتحت ثانيه، وزدت عليه ياء ثالثة ساكنة، وتكسر ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة. وإنما قلنا: "المتمكن" تحرُّزًا مما ليس بمتمكّن من الأسماء، نحو أسماء الإشارة، مثل: "ذا"، و"تا"، والموصول، نحو: "الذي"، و"التي"، فإنك إذا صغرت هذه الأسماء، لا تضم أولها، بل تُبقيها على حالها في المُكَبَّر، وسيوضح أمرها إذا انتهينا إليها.

(٣) قال ابن جني في المنصف: ... التحقير في معنى الوصف، ألا ترى أن قولك: "هذا رَجِيلٌ" معناه: هذا رجل صغير.

وقال العكبري في اللباب: والتصغير كالوصف؛ لأن قولك: "رجيل" في معنى رجل حقير؛ ولذلك إذا صغرت المصدر واسم الفاعل لم يعمل، كما لا يعمل مع ظهور الوصف.

وقال الرضي: في شرح الشافية: اعلم أن التصغير يورد في الجامد معنى الصفة، ألا ترى أن معنى "رَجِيلٌ": رجل صغير، فالاسم المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته، فكما أنك تقول: "قدم صغيرة" بإلحاق التاء في آخر الوصف، قلت: "قَدِيمَةٌ"، بإلحاق التاء في آخر

=

وفوائده:

تقليل ذات الشيء أو كَمَيْتَه، نحو: كَلَيْبٌ ودُرَيْهَمَاتٌ.

وتحقير شأنه نحو: رُجَيْلٌ.

وتقريب زمانه أو مكانه، نحو: قُبَيْلُ العَصْرِ، وبُعَيْدُ المَغْرِبِ، وفُؤَيْقُ

الفَرَسِخِ، وتَحَيْتُ البَرِيدِ.

أو تقريب منزلته، نحو: صُدَيْقِي^(١).

أو تعظيمه، نحو:

=

هذا الاسم الذي هو كآخر الوصف، والدليل على عروض معنى الوصف فيه أنك لا تقول:

"رَجُلُونَ" لعدم معنى الوصف، وتقول في تصغير رجال: رجيلون.

وقال الشاطبي في شرح الألفية: التصغير عند النحويين عبارة عن تغيير ما يلحق الاسم، يدل

به على أحد ثلاثة معان: تحقير ذات ما يتوهم عظيمًا، أو تقليل ما يتوهم كثيرًا، أو تقريب ما

يتوهم بعيدًا، وهو فيه بمنزلة وصفه بمعنى من تلك المعاني، فإذا قلت: "رُجَيْلٌ" فهو بمنزلة

قولك: "رَجُلٌ صَغِيرٌ"، وإذا قلت: "دُرَيْهَمَاتٌ"، فهو بمنزلة قولك: "دِرَاهِمٌ قَلِيلَةٌ"، وإذا

قلت: "دُوَيْنَ السَّمَاءِ"، فهو بمنزلة قولك: "بِمَكَانٍ قَرِيبٍ مِنَ السَّمَاءِ"، إلا أنه لما كان هذا

التغيير أخصرَ عدلوا إليه.

(١) كأن تخاطب شخصًا بقولك: أنت صُدَيْقِي.



فَوَيْقَ جَبِيلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لِيَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا^(١)

وزاد بعضهم التمليح، نحو: بُنْيَّةٌ، وَحُبَيْبٌ، في بنت وحبیب، وكلها

ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر:

(١) هذا البيت من جملة أبيات يصف فيها الشاعر القوس، وامتناع منبتها، وتدليه عليها بالحبال "فويق جبيل شاهق الرأس" ...

وقوله: فويق: مصغر فوق، وهو ظرف متعلق بـ "أبصرتها" من قوله: "على خير ما أبصرتها"، في البيت المتقدم، والبلوغ: الوصول، وكلَّ يَكُلُّ، من باب ضرب، كلاله، أي: تعب وأعياء، ويتعدى بالألف، وتعمل: أي تجتهد في العمل، فهو مضمن معنى الاجتهاد، ولهذا لم يتعد، وأصله التعدى، يقال: عملته أعمله عملاً، من باب فرح، أي: صنعته، والاجتهاد مقدم في المعنى على الكلال، ولا مانع من تأخره لفظاً، لأن الواو لمطلق الجمع لا تفيد ترتيباً، وروي: "وتُعْمَلَا" بضم التاء وكسر الميم، والمعنى: وتجهد نفسك أو غيرك، فالمفعول محذوف. شرح أبيات المغني للبغدادي.

والشاهد في البيت قوله: "جبيل" استدله الكوفيون على مجيء التصغير للتعظيم، حيث قال: "جبيل"، ثم قال: "شاهق الرأس" وهو العالي، فدلَّ على أنه أراد تفخيم شأنه.

قال ابن يعيش: وهذا ليس من أصول البصريين. وجميع ما ذكروه (أي من الأدلة على مجيء التصغير للتعظيم) راجعٌ إلى معنى التحقير. فأما قولهم: ... وأما قوله: "فَوَيْقَ جَبِيلٍ"، فالمراد أنه صغير العَرَضِ، دقيق الرأس، شاقُّ المصعد لَطُولِهِ وَعُلُوُّهُ.

- أن يكون اسمًا، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذَّ:

يا ما أميلح غزلنا شذن لنا من هاؤليائكن الضال والسمر^(١)

(١) يا: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير يا صاحبي، وما: تعجبية، وأملح: فعل تعجب من الملاحظة وهي البهجة وحسن المنظر، وفعله ملح الشيء بالضم ملاحظة، وغزلنا: مفعول فعل التعجب، جمع غزال، وهو ولد الظبية، وشذن: أصله قولهم: "شذن الظبي يشذن شدونا من باب قعد" إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه. والنون الثانية ضمير الغزلان، وجملة "شذن" صفة غزلان، ولنا ومن: متعلقان بشذن، وقوله "من هاؤليائكن" هو مصغر هاؤلاء شذوذًا، وأصله أولاء - بالمد والقصر - وها: للتنبيه، وأولى: اسم إشارة يشار به إلى جمع، سواء كان مذكرًا أو مؤنثًا، عاقلًا أو غير عاقل، والكاف حرف خطاب، والنون حرف أيضًا لجمع الإناث، وقد استشهد به النحاة على دخول التنبيه عليه وعلى تصغيره شذوذًا، ورواه الجوهري "من هاؤلياء بين الضال والسمر" وقال: لم يصغروا من الفعل غير هذا (أي: ما أميلح)، وغير قولهم "ما أحيسنه" والضال: عطف بيان لاسم الإشارة، وهو السدر البري، جمع ضالة، والسمر بفتح السين وضم الميم: جمع سمر، وهو شجر الطلح، وهو شجر عظيم شائك والبيت من جملة أبيات اختلف في قائلها، وعدتها. شرح شواهد الشافية للبغدادي.

والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله: "أميلح" فإنه تصغير أملح، وأصل التصغير من خصائص الأسماء، ولهذا قال الكوفيون: إن صيغة أفعال في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت، والبصريون لا يرتضون ذلك، ويقولون: إن تصغير "أملح" في هذا البيت شاذ،

=



- وأن لا يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضمّرات ولا المُبْهَمَات ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذّ، كما سيأتي.

- وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو: كُمَيْتٌ وَسُعَيْبٌ؛ لأنه على صيغته، ولا نحو: مُهَيِّمٌ وَمُسَيِّطِرٌ؛ لأنهما على صيغة تشبهه.

- وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظّمة كأسماء الله تعالى وأنيائه، وملائكته، وعظيم وجسيم^(١)، ولا جمع الكثرة^(٢)، ولا كلّ وبعض^(٣)، ولا أسماء الشهور والأسبوع^(٤) على رأي

=

ألا ترى هذا الشاعر قد صغر "هؤلاء" في نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء المعربة. شرح محيي الدين على الإنصاف.

(١) لأن تصغيرها ينافي تعظيمها. ضياء السالك.

(٢) لأن التقليل ينافيه. ضياء السالك.

(٣) لأن الأول يدل على الشمول، وهو ينافي التقليل، والثاني يدل بنفسه على التقليل؛ فلا حاجة إلى تصغيره. ضياء السالك.

(٤) لأنها تدل على مدة زمنية محدودة لا تقبل التقليل. ضياء السالك.

=

سيبويه .

وأبنيته ثلاثة: **فَعِيلٌ، وَفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ**^(١). كَفَلَيْسَ، وَدُرَيْهَمٌ،

وَدُنَيْيِرٌ^(٢)، وضع هذه الأمثلة الخليل، وقال: عليها بُنيت معاملة الناس .

والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على

الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو: أَحْيَمِرٌ، وَمُكَيَّرَمٌ، وَسُفَيْرَجٌ، وزنها

الصرفي أفيعل، ومُفَيَّعِلٌ، وَفُعَيْلِلٌ، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِلٌ في الجميع .

والأصل في تلك الأبنية فُعَيْلٌ، وهو خاص بالثلاثي، ولا بدّ من ضم

=

فائدة: اجتمع الكسائي ومحمد بن الحسن الحنفي يوما في مجلس الرشيد فقال الكسائي:

من تبحر في علم اهتدى لجميع العلوم. فقال له محمد: ما تقول فيمن سها في سجود السهو

هل يسجد مرة أخرى؟ قال: لا. قال: لماذا؟ قال: لأن النحاة تقول: المصغر لا يصغر. حياة

الحيوان للدميري.

(١) فالأول: لتصغير الثلاثي، والثاني: لتصغير الرباعي، والثالث: لتصغير الخماسي.

التصريح.

(٢) **فإن قلت: النون الأولى من دينير ليست في مكبره.** قلت: أصل دينار: دَنَارٌ -بتشديد

النون- أبدلت النون الأولى ياء، فإذا صغر رجع إلى أصله، لأن التصغير يرد الأشياء إلى

أصولها. التصريح.



الأوّل ولو تقديراً^(١)، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، وتسمّى ياء التصغير.

ويقتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو: لُعَيْزَى - للُّغز- وُزْمَيْل - للجبان- تصغيرًا، لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزًا الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وهو بناء فُعَيْعِل كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرفٌ لِينِ قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول فيه: قُنَيْدِيل، وإلا قلب إليها، كمصبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء فُعَيْعِيل.

ويُتَوَصَّلُ إلى هذين البنائين بما تُوصِّلُ به إلى بناء فَعَالِلِ وفَعَالِيلِ في التكريس من الحذف وجوبًا، أو تخييرًا، فتقول في سَفَرَجَل، وفَرَزْدَق،

(١) قال في التصريح: فإن كان المكبر مضموم الأول، مفتوح الثاني كصَرَد، فيقدران في مصغره كصريد؛ فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر، كما في فُلْكَ مفردًا وجمعًا. جزم به ابن إياز.

ومستخرج، وألندد، ويلندد، وحيزبون: سُفِيرَج، وفُريزد أو فُريزق
ومُخِيرَج، وألَيْد، ويُيَلِيد. وحُزيبين، وفي سرندي، وعلندي، سُريند وعليند،
أو سُريد وعليد، مع إعلالهما إعلال قاضٍ.

وكما جاز في التفسير تعويضُ ياء قبل الآخر مما حُذِف، يجوز هنا
أيضاً، فتقول: سُفِيرَج وسُفِيرِيَج، كما قلت في التفسير: سَفَارِج وسَفَارِيَج،
ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو: احرنجام مصدر احرنجم^(١)،
لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشاذاً^(٢).

مثاله في التكسير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهطاً وكُراعاً^(٣) على

(١) تقول في تكسير احرنجام: حراجيم، وفي تصغيره: حريجيم.

(٢) انظر شروح الألفية عند قول ابن مالك:

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا



أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، والقياس: أمكنة، وأزهُط أو زهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة.

ومثاله في التصغير تصغيرهم مَغْرِبًا وَعِشَاءً عَلَى مُغَيْرِ بَانَ وَعُشَيَّانَ، وَإِنْسَانًا وَلَيْلَةً، عَلَى أُنَيْسِيَّانَ وَلَيْلِيَّةٍ، وَرَجُلًا عَلَى رُوَيْجِلَ، وَصَبِيَّةً وَغَلْمَةً وَبَنُونَ عَلَى أُصَيْبِيَّةٍ، وَأُغَيْلِمَةَ، وَأَبِينُونَ، وَعَشِيَّةً عَلَى عُشَيْبِيَّةٍ، وَالْقِيَّاسُ: مُغَيْرِبَ، وَعُشَيْبِيَّ، وَأُنَيْسِيَّانَ، وَلَيْلِيَّةً، وَرُجَيْلَ، وَصَبِيَّةً، وَغَلْمَةً، وَبَنِينَ وَعُشَيْبِيَّةً.

وقيل: هذه الألفاظ مما استغني فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل^(٢).

=

(١) في مختار الصحاح: الكِرَاعُ بالضم في البقر والغنم، كالوظيف في الفرس والبعير، وهو مستدق الساق، يذكر ويؤنث، والجمع أكرُع ثم أكارع، وفي المثل: أعطني العبد كراعاً فطلب ذراعاً؛ لأن الذراع في اليد، وهو أفضل من الكراع في الرجل.

(٢) فقولهم في تصغير المغرب: مغيربان، كأنه تصغير مغربان، وفي العشاء: عُشَيَّانَ، كأنه تصغير عُشَيَّانَ، وفي إنسان: أنيسيان، كأنه تصغير: أنسيان، وفي بنون: أبينون، كأنه تصغير أبنين، وفي ليلة: ليلية، كأنه تصغير ليلاة، وفي رجل: رويجل، كأنه تصغير راجل، وفي صببة

=

ويُستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة:

ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبلى.

وما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء.

وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس.

وما قبل ألف فعّالان الذي لا يُجمع على فعالين، كسكران وعثمان.

فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة^(١)،

=

وغلطة: أصيبية وأغيلمّة، كأنهما تصغير أفعلة، فهذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل

عن تصغير مستعمل، وقد سمع في بعضها القياس أيضًا...

ومما خولف به القياس في التفسير قولهم: رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث

وأحاديث، وكراع وأكارع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع.

فهذه جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل، هذا مذهب سيويه والجمهور،

وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس... المرادي على الألفية

عند البيت السابق.

(١) في فتح ما قبل تاء التأنيث.



ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما^(١) في منع الصرف^(٢)، وللمحافظة على الجمع^(٣)، فنقول: شُجَيْرَةٌ وَحُبَيْلَى، وَحُمَيْرَاءُ، وَأَجِيمَالٌ، وَأُفَيْرَاسٌ، وَسُكَيْرَانٌ، وَعُثِيمَانٌ؛ لأنهم لم يجمعوهما على فعّالين كما جمعوا عليه سِرْحَانًا^(٤) وسُلْطَانًا، ولذا تقول في تصغيرهما: سُرَيْحِينَ وَسُلَيْطِينَ، لعدم منع الصرف بزيادتهما، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا^(٥).

(١) قال في التصريح: وأما فتح ما قبل الألف والنون فلمشابهتهما بألفي التأنيث.

(٢) قال العكبري في اللباب: وإذا كان المصغر ثلاثيًا مؤنثًا بالألف المقصورة أو الممدودة أو بالتاء، أقرته، كقولك في حبلَى: حبيلى، وفي حمراء: حميراء، وفي طلحة: طليحة. وإنما كان كذلك لأن علامة التأنيث دخلت لمعنى فلا ينبغي أن تحذف لئلا يطل معناها، ولم يكسر ما قبلها لأن الألف تنقلب ياء بعد الكسرة فيبطل لفظ العلامة، لأن علامة التأنيث مفتوح ما قبلها أبدًا فهي كاسم ضم إلى اسم فيبقى الصدر بحاله.

(٣) فنقول في تصغير أجمال: أجمال؛ محافظة على بقاء الألف التي للجمع. المرادي.

(٤) السَّرْحَانُ - بالكسر - الذئب.

(٥) قال الحملأوي في الحاشية: تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال:

لا تنقلب الألف ياء فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقاً، سواء كان مؤنثها خاليًا من التاء، وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف، نحو سكران وجوعان وعُريان وندمان وقَطْوَان - للبطيء - تقول في تصغيرها: سكيران، وجويعان، وعُريّان، ونديمان، وقطيّان.

=

=

ثانياً: في الأعلام المرتجلة، نحو مروان، وعثمان، وعمران، وسعدان، وغطفان، وسلمان، تقول في تصغيرها: مُرْيَانٌ وعثيمان، وعميران.. إلخ. أما عثمان -اسم جنس لفرخ الحباري- وسعدان -لنبت-، فيقال في تصغيرهما: عثيمين، وسعيدين.

ثالثاً: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فعالن -مثلث الفاء ساكن العين-، كظربان وسُبُعان، ويقال في تصغيرهما: ظريبان وسبيعان.

رابعاً: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الخامسة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو: زعفران، وعُقْرَبان، وأفْعَوَان، وصِلِّيَان -للحبة- وعَبْوُثْران -لنبت- تقول في تصغيرها: زعيفران، وعقيربان، وأفيعيان، وصليليان، وعبيثران. وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف، نحو قرعبلانه -دويبة عظيمة البطن- تقول في تصغيرها: قريعبة.

ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس على فعالن، -مثلث الفاء ساكن العين- كحَومَان -لنبت، واحده حومانة- وسلطان وسرحان، تقول في تصغيرها: حويمين، وسليطين، وسريحين؛ تشبيهاً لها بزليزيل وقريطيس وسرييل تصغير زلزال وقرطاس -مثلث الفاء- وسربال.

وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء التصغير، نحو سكران -مسمى به- تقول في تصغيره سكيران، وإن نقل عن اسم جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير، نحو سلطان -مسمى به- تقول في تصغيره: سليطين. اهـ. منه.

=





ويستثنى من التوصل إلى بنائي فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ، بما يُتَوَصَّلُ به إلى بناء مَفَاعِلٍ ومَفَاعِيلٍ، عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مُخْتَمَّةً بشيءٍ مقدر انفصاله^(١)، والتصغير وارد على ما قبله^(٢).

والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف^(٣) من ألف تأنيث ممدود كقُرْفُصَاءٍ، أو تائه كحَنْظَلَةٌ، أو علامة نَسَبٍ كعَبْقَرِيٍّ، أو ألف ونون زائدتين، كزَعْفَرَانٍ وِجُلْجُلَانٍ، أو علامتي تثنية، كمسَلَمَيْنِ ومُسَلْمَانٍ، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعْفَرَيْنِ وجعْفَرُونِ ومسلماتٍ، أو عَجْزِي المضاف والمزجى، فهذه كلها يخالف تصغيرها

=

قلت : وتوضيحاً لما ذكره المؤلف من المفردات هنا فالظربان: اسم لدَوِيَّةٍ مُتَنَتَةِ الرَّائِحَةِ، وسبعان: اسم موضع، وأفعوان: الذكر من الأفاعي، وصلبان: نبتٌ، وعبوثران: نبتٌ. ولعله خطأ مطبعي ما جاء أعلاه في الحاشية: "وَصِلْيَانٌ لِلْحِيَةِ".

(١) والأشياء التي يقدر انفصالها ثمانية كما سيذكرها المؤلف.

(٢) فيصغر الاسم كأنه رباعي، مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه. النحو الوافي.

(٣) احترز مما يقع بعد ثلاثة نحو: سكران وسرحان.

شرح شذا العرف

تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفَصَاء، وَحُنَيْظَلَّة، وَعُبَيْقِرِي، وَزُعَيْفِرَان،
وَجَلِيَجَلَان وَمُسَيْلَمِينَ أَوْ مُسَيْلِمَانَ، وَجُعَيْفِرِينَ أَوْ جُعَيْفِرُونَ، وَمُسَيْلِمَات،
وَأَمِيرَى الْقَيْسِ، وَبُعَيْلَبَك.

وتقول في تكسيرها: قَرَايِصُ، وَحَنَاظِلُ، وَعَبَاقِرُ، وَزَعَاْفِرُ،
وَجَلَاَجَلُ، إِذْ لَا لِبَسٍ فِي حَذْفِ زَوَائِدِهَا تَكْسِيرًا، بِخِلَافِ التَّصْغِيرِ،
لِلْإِتْبَاسِ بِتَّصْغِيرِ الْمَجْرَدِ مِنْهَا^(١).

وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة، ثبتت في التصغير^(٢)، فتقول
في حُبَلَى: حُبَيْلَى.

وتُحذف السادسة والسابعة كَلُعَيْزَى -لِلغز- وَبَرْدَرَايَا -
لِمَوْضِع- فَتَقول: لُعَيْزِزٍ وَبُرَيْدِرٍ، وَكَذَا الْخَامِسَةِ إِنْ لَمْ تُسَبِقْ بِمُدَّةٍ
كَقَرَقَرَى-لِمَوْضِع- تَقول فِيهَا: قُرَيْقِرٍ، وَإِنْ سَبِقَتْ بِمُدَّةٍ خَيْرَتْ بَيْنَ

(١) وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها، لأنها أشبهت كلمة أخرى. فلو
حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما كان مجرداً عنها. التصريح.
(٢) لخفة الاسم. التصريح.



حذفها وحذف ألف التأنيث، كحُبَارَى - لَطَائِر - وَقْرِيثًا - لِيْتَمِر - فتقول:
حُبَيْرٌ أَوْ حُبَيْرِي، وَقْرِيثٌ أَوْ قْرِيثًا.

واعلم أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فإن كان ثاني الاسم

المصغر ليناً^(١) منقلباً عن غيره، يُردّ إلى ما انقلب عنه.

سواء كان واوًا منقلبة ياء أو ألفاً، نحو قيمة وماء، تقول فيهما:
قُوَيْمَةٌ وَمُوِيَّةٌ، إذ أصلهما قِوَمَةٌ^(٢) وَمَوَةٌ^(٣). بخلاف ثاني نحو: مُتَّعِدٌ، فإنه
غير لين^(٤)، فيصغر على مُتَّعِدٌ، وبخلاف ثاني آدم، فإنه منقلب عن غير
لين، فيقلب واوًا كالألف الزائدة من نحو ضارب، والمجهولة من نحو:

(١) ألفاً أو واوًا أو ياء. التصريح.

(٢) من القوام، قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. التصريح.

(٣) بفتح الميم والواو، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فصار: ماء، ثم انقلبت الهاء همزة؛
سماغاً على غير قياس؛ فصار: ماء. فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله. النحو الوافي.

(٤) ثاني متّعد غير لين ولكنه منقلب عن لين، إذ أصله: موتعد، أبدلت الواو تاء وأدغمت
في التاء الأخرى لاجتماع المثلين. فيقال في تصغيره: متيعد، لا مويعد. خلافاً للزجاج
والفارسي. التصريح. ومتّعد معناه مواعد.

شرح شذا العرف

صَاب وعَاج، فتقول فيها: أُؤَيِّدِم، وَضَوَيْرِب وَضُؤَوَيْب وَعُؤَوَيْج^(١). وأما تصغيرهم عيدًا على عِيَّيد، مع أنه من العَوْد فشاؤُ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعُود أحد الأعواد^(٢).

أو كان ياءً منقلبة واوًا أو ألفًا، كموقن وناب، تقول فيهما: مُؤَيِّن ونُؤَيَّب، إذ أصلهما: مُؤَيِّن^(٣) ونُؤَيَّب.

أو كان همزة منقلبة ياء كذيب، تقول فيه: ذُؤَيَّب.

(١) الألف إذا كانت ثانية فلها خمسة أقسام:

الأول: مبدل من ياء كئاب. والثاني: مبدل من واو كباب. والثالث: مجهول الأصل كعاج وصاب (اسم شجر مر). والرابع: زائد كضارب. والخامس: مبدل من همزة كآدم. فأما الأولان فإنهما يردان إلى الأصل، وأما الثالث والرابع فينقلبان واوا، فيقال: عويج وصويب وضويرب. وأما الخامس: فينقلب واوًا أيضًا نحو أويدم (أصله أأيدم - بهمزتين - فأبدلت الثانية واوًا لانضمام ما قبلها). المرادي.

(٢) عيد: اسم مشتق من العود - بفتح العين وسكون الواو - لأنه يعود كل سنة، ففيه إعلال، قلبت الواو ياء لمجيئها ساكنة بعد كسر، وأصله عود - بكسر العين وسكون الواو - ولكنهم صغروه على عييد وجمعوه على أعياد؛ وذلك فرقا بينه وبين عود الخشب. الجدول.

(٣) موقن: أصله مؤيِّن؛ لأنه من اليقين، فقلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.



أو كان أصله حرفاً صحيحاً غير همزة نحو دُنِينير في دينار، إذ أصله دُنَّار، بتشديد النون.

ويجرى هذا الحكم^(١) في التفسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب، بخلاف نحو: قِيم ودِيم^(٢).

وإن حذف بعض أصول الاسم، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ، لم يُرَدِّ إليه شيء، بل تقول: شُونِيكٍ وقوِيضٍ، بكسر آخره منوناً، رفعاً

(١) الحكم المقرر للتصغير، وهو رد الثاني الذي هو لين إلى أصله، فيريد أن ما ثبت من هذا للتصغير فإنه ثابت للجمع. الشاطبي.

(٢) أي: مما لم يتغير فيه شكل الأول، فإن الثاني يبقى على ما هو عليه. ضياء السالك.

فقيم مفردة قيمة، والأصل قومة من القوام، وديم مفردة ديمة، والأصل دومة من الدوام، قلبت فيهما الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وعندما جمعنا قيمة وديمة لم نرد الحرف الثاني الذي هو حرف اللين (وهو الياء) إلى أصله وهو الواو؛ لأن شكل الحرف الأول لم يتغير، فالذي أوجب قلب الواو ياء - وهو شكل الحرف الأول - في قيمة وديمة ما زال موجوداً في قيم وديم، بخلاف كلمة ميزان التي أصلها موزان وقلب في الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإننا عند جمع ميزان أرجعنا الياء إلى أصله فقلنا: موازين، لأن الحرف الأول تغير شكله - صار مفتوحاً - فذهب موجب القلب.

شرح شذا العرف

وجرّاء، وشوَبَيْكِيًّا وقُوَيْضِيًّا نَصْبًا، وإلا رُدّ، نحو: كُـلٌّ، وخُذْ، وعِدٌّ، بحذف الفاء فيها، ومُنْذٌ وقُلٌّ وبِعٌ بحذف العين أعلامًا، ونحو: يد، ودم، بحذف لامهما، ونحو: قَهْ، وفِهْ، وشِهْ، بحذف الفاء واللام، ورَهْ بحذف العين أعلامًا أيضًا، فتقول في تصغيرها: أُكَيْلٌ، وأُخَيْدٌ، ووَعِيدٌ، بردّ الفاء، ومُنَيْذٌ، وقُوَيْلٌ وبُيَيْعٌ، برد العين، ويُدَيٌّ^(١) ودُمَيٌّ، برد اللام، ووُقَيٌّ ووُقَيٌّ ووُشَيٌّ،

(١) هكذا في نسخ شذا العرف التي عندي، وفي المراجع النحوية: (يديّة) بزيادة تاء التانيث، وسيذكر المؤلف بعد قليل مسألة تصغير المؤنث الخالي من علامة التانيث. ويقول صاحب النحو الوافي: إن كان الثلاثي المصغر اسمًا دالًّا على المؤنث وحده -أي: ليس دالا على المذكر، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر- وجب عند أمن اللبس زيادة تاء في آخره؛ لتدل على تانيثه، سواء أكان باقيًا على ثلاثيته، نحو: دار، وأذن، وعين، وسن، ... أم كان بعض أصوله محذوفًا؛ نحو: يد، وأصلها: "يدي"؛ حذفت لامها تخفيفًا؛ فيقال في تصغير تلك الأسماء وأشباهاها: دويرة، أذينة، عيينة، سنينة، يديّة. وقال في الحاشية: لهذا كان من الخطأ أن يقال في تسمية بعض أجزاء القلب: "الأذنين الأيمن، والأذنين الأيسر" في تصغير كلمة: "الأذن" مع أنها محضة التانيث. والصواب في تصغيرها: "الأذينة اليمنى، والأذينة اليسرى".

وقال الراجحي في التطبيق الصرفي: إن كان الاسم الثلاثي قد حذف أحد أصوله وبقي على حرفين، وجب أن نرد الحرف المحذوف عند التصغير، فنقول: دم ودمي، يد ويديّة.

=



برد الفاء واللام، ورُأِيَّ، برد العين واللام^(١).

أما العلم الثنائيُّ الوضع، فإن صح ثانيه كبَلْ وهَلْ، ضَعَّفَ أو زِيدت عليه ياء، فيقال: بُلَيْلٌ أو بُلَيْيٌّ، وهَلَيْلٌ أو هَلَيْيٌّ وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير^(٢)، فيقال في لَوْ وما وكَيَ أعلامًا: لَوُّ وكَيُّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها بغير

=

فكلمة (دم) حرفان وهذا دليل على أن فيها حرفًا محذوفًا، واللغويون يقولون إن أصلها (دمي) - مثل ظبي - بدليل أنك تقول: دميت يدي وعلى هذا يجب رد الياء المحذوفة ثم ندغمها مع ياء التصغير فتصير دمي.

وكذلك نفع مع كلمة (يد) التي أصلها (يدي) مع ملاحظة أنها تدل على المؤنث دون تاء، وإذن علينا أن نرد الياء، ثم نلحق بها تاء التأنيث فتصير: يديَّة.

(١) وإنما وجب رد المحذوف ليمكن من بناء فعيل، ولأنه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفًا، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنة. التصريح.

(٢) وجب التضعيف قبل التصغير؛ لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك، وهذا لا نظير له. التصريح.

شرح شذا العرف

ذلك، وتصغر تصغير دوّ وحيّ وماء^(١)، فيقال: لُوِيَّ^(٢) وكُيِّيَّ^(٣) ومُوِيَّ، كما يقال: دُوِيَّ وْحِيِيَّ ومُوِيه، إلا أن هذا لامة هاء، فردَّ إليها^(٤).

وإن صغر المؤنث الخالي من علامة التأنيث، الثلاثي أصلاً وحالاً، كدارٍ وسنٍّ وأذنٍ وعينٍ، أو أصلاً كيدٍ، أو مآلاً^(٥) فقط كحُبْلَى وحمراء، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسمااء مطلقاً، أي ترخيماً وغيره، لحقته^(٦) التاء إن أمن اللبس، فتقول: دُوَيْرَة، وَسُنَيْتَة، وَعُيَيْتَة،

(١) دو، وحي: بفتح أولهما وتشديد ثانيهما. والدو: البادية، والحي: القبيلة. وماء - بالمد- وهو الذي يشرب. التصريح.

(٢) والأصل قبل الإدغام: لويو، اجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن. قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. التصريح.

(٣) بثلاث ياءات، أولها أصلية، وثانيها ياء التصغير، وثالثها: المزيدة للتضعيف. التصريح.

(٤) فإن أصله: موه، بدليل جمعه على أمواه فقلبت الواو ألفاً على القياس، وأبدلت الهاء على غير القياس. التصريح.

(٥) الثلاثي مآلاً: بأن صار بالتصغير ثلاثياً، وهو نوعان، أحدهما: ما صغر ترخيماً من نحو: حُبْلَى وسوداء، الثاني: ما كان رباعياً بمدة قبل لامة المعتلة كسمااء. الخصري.

(٦) هذا جواب الشرط.



وأُذِينَة، وُيْدِيَّة، وَحَبِيْلَة، وَحُمَيْرَة، وَفِي غَيْرِ التَّرْخِيمِ: حُبَيْلَى، وَحُمَيْرَاءُ كَمَا سَلَفَ، وَسُمِّيَّة، وَأَصْلُهُ سُمِّيِّي بَثَلَاثِ يَاءَاتٍ، الْأَوْلَى لِلتَّصْغِيرِ، وَالثَّانِيَّةُ بَدَلَ الْمُدَّةِ، وَالثَّلَاثَةُ بَدَلَ الْهَمْزَةِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ، لِأَنَّهُ مِنْ سَمَا يَسْمُو، حُذِفَتْ مِنْهُ الثَّلَاثَةُ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ^(١)، وَلَوْ سَمِيَتْ بِهِ مَذْكَرًا حُذِفَتْ التَّاءُ، فَتَقُولُ: سُمِّيِّي؛ لِتَذْكَيرِ مَسْمَاهُ، وَأَمَّا نَحْوُ شَجَرٍ وَبَقْرٍ، فَلَا يُصَغَّرُ بِالتَّاءِ، لِثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْمَفْرَدِ، وَذَلِكَ عِنْدَ مَنْ أَنْتَهَمَا^(٢)، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ ذَكَرَهُمَا فَلَا إِشْكَالَ، وَكَذَا نَحْوُ زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لِتَجَاوُزِهِمَا الثَّلَاثَةَ، فَيَقَالُ فِيهِمَا زُيْنَبٌ، وَسُعَيْدٌ بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ.

وشدّ:

- حذف التاء فيما لا لبس فيه، كحَرْب^(٣) وِدْوَد^(١) وِدِرْع^(٢) وَنَعْل^(٣)

(١) فبقي الاسم ثلاثياً، فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد.

(٢) قال في النحو الوافي: فإن أوقعت زيادة التاء في لبس وجب تركها؛ كما في تصغير: شجر وبقرة - عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعي (الذي يتميز من واحده بحذف التاء) - فلا يقال في تصغيرهما: شجيرة، ولا بقيرة؛ لأنه يلتبس بتصغير: "شجرة وبقرة" المكبرتين.

(٣) قالوا في تصغيره: حُرَيْبٌ، وهي مؤنثة. الشاطبي.

ونحوها، مع ثلاثيتها.

- واجتلابها فيما زاد على الثلاثة، كُورِيَّةٌ وأمِيَّةٌ، بياين مدغمتين،
الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقدَيْدِيمة، بياين بينهما دال: الأولى
للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء وأمام وقدَّام.

واعلم أن عندهم تصغيرًا يسمى تصغير الترخيم^(١)، ولا وزن له إلا
فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد،
فيصغر الثلاثي الأصول على فُعَيْلٌ، مجردًا من التاء، إن كان مسماه

=

(١) قالوا: ذُوَيْدٌ، وهي مؤنثة. الشاطبي.

(٢) ذكر الجرمي أنهم صغروه بغير هاء مع أنه مؤنث، وهي درع الحديد فقالوا: دُرَيْعٌ.
الشاطبي.

(٣) قال الشاطبي: وقد عد منها الأَبْدِيَّ (النَّعَلُ) وأنه يقال فيها: نُعَيْلٌ، ورأيت ذلك بخطه،
والذي ذكر الجوهرى وغيره في (النعل): نُعَيْلَةٌ بالتاء على القياس والأصل، فانظر من أين
نقل الأَبْدِيَّ ما نقل.

(٤) سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف. يقال: صوت رخيم إذا لم يكن
قويًا. التصريح.



مذكراً، كحُميد، في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحمّاد وحمدان وحمّوده، ولا التفات إلى اللبس ثقةً بالقرائن، وإلا^(١) فبالتاء كحُبيلة وسُويدة في حُبلى وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما: حُيِّض وطُلِّق من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغرتما لغير ترخيم، قلت: حُويِّض - بشد الياء - وطويلق، بقلب ألفهما واواً، لأنها ثانية زائدة.

وأما الرباعي فيصغر على فُعَيْل كقُرَيْطِس وعُصَيْفِر في قِرْطَاس وعُصْفُور، ويصغر إبراهيم وإسماعيل^(٢) ترخيمًا على بُرَيْه وسُمَيْع، ولغير ترخيم على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل، أو على أُبَيْرِه وأُسَيْمِع، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف^(٣).

(١) أي: وإن كان مسماه غير مذكر، أي كان مسماه مؤنثاً

(٢) قال في تاج العروس: قال شيخنا: وكأنهم جعلوه عربياً وتصرفوا فيه بالتصغير، وإلا فالأعجمية لا يدخلها شيء من التصريف بالكلية.

(٣) وقد يحذف لهذا التصغير (أي تصغير الترخيم) أصل يشبه الزائد نحو: بريه، وسميع، مصغري: إبراهيم، وإسماعيل، فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف.

ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح^(١).

تنبيهان

الأول^(٢): تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الأحاد كَرُغْفَان، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره: رُغَيْفَان^(٣).

=

وإنما اختلفوا في الهمزة، فقال سيبويه: زائدة؛ بدليل سقوطها. ورده المبرد بحذف اللام والميم مع أصلتهما، وبأن همزتهما كهزمة إسطبل. وانبنى على الخلاف في الهمزة، اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم. فيقول سيبويه: بريهم وسميعيل. ويقول المبرد: أبيره وأسمع. وإنما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس. التصريح.

(١) اعلم أن مذهب الفراء أنه لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم، لأن ما أبقى منه دليل على ما ألقى لشهرته، وأجاز البصرية في غير العلم أيضًا، وقد ورد في المثل "عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلَهُ" تصغير أحمق. شرح الشافية للرضي.

(٢) هذا تنبيه في كيفية تصغير الجمع، قال ابن يعيش: والمراد بتحقيق الجمع تقليل عدده.

(٣) كما يقال في عثمان: عثمان.



فمن أراد تصغير جمع^(١) رده إلى مفردة وصغره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوار ودراهم: غليمون أو غليمين، وجوئريات ودريهمات^(٢).

(١) أي من جموع الكثرة.

(٢) لك في تصغير ما كان من أبنية جمع الكثرة مذهبان، أنت مخيرٌ فيهما، أحدهما: أن ترده إلى واحد، ثم تصغره ... إلى آخر ما ذكر المؤلف. والثاني: أن تنظر، فإن كان له في التكسير بناء قلّة، رددته إليه، فتقول في تصغير "فتيانٍ": "فُتَيْةٌ"، رددته إلى "فُتَيْةٍ"، ثم صغّرتَه؛ لأنّه بناء قلّة، وإن شئت قلت: "فُتَيْونَ"، فترده إلى الواحد، وتصغره، ثمّ تجمعه بالواو والنون.

ومثله لو صغرت نحو: "كِلَابٍ"، و"فُلُوسٍ"، لجاز أن تقول: "كُلَيْبَاتٌ"، و"أَكْيَلِبٌ"، و"فُلَيْسَاتٌ"، و"أَفَيْلِسٌ"؛ لأنّه له بناء كثرة وبناء قلّة. فإن شئت، أتيت ببناء القلّة، وإن شئت، رددته إلى الواحد، وتصغره عليه، ثم تجمعه بالألف والتاء؛ لأنّه لا يعقل. ولو صغرت نحو: "جَرَحَى"، و"حَمَقَى"، و"هَلَكَى"، لقلت: "جَرِيحُونَ"، و"أَحْيَمِقُونَ"، و"هُوَيْلِكُونَ"، إن أردت المذكر، و"جَرِيحَاتٌ"، و"حُمَيْقَاوَاتٌ"، و"هُوَيْلِكَاتٌ"، إن أردت المؤنث؛ لأنّ هذا الجمع يصلح للمذكر والمؤنث. شرح المفصل لابن يعيش.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيُصغران^(١)، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يُصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

- أفعال في التعجب.

(١) قال الرضي في شرح الشافية: فإذا كان لفظ يفيد الجمعية: فإن كان لفظه مفردًا، كاسم الجمع واسم الجنس، فإنه يصغر على لفظه، سواء جاء من تركيبه واحد كَرَائِبٍ وَرَكَبَ وَمُسَافِرٍ وَسَفَرٌ وَرَاجِلٌ وَرَجُلٌ، يقول: رُكَيْبٌ، وَرُجَيْلٌ، وَسُفَيْرٌ، أو لم يجيء، نحو فُؤَيْمٍ وَنُفَيْرٌ، في تصغير قَوْمٍ وَنَفَرٌ. وكذا في الجنس تقول: تَمِيرٌ وَتَفِيْفِيحٌ. ومذهب الأخفش - وهو أن ركبًا جمع راكب، وسفراً جمع مسافر - يقتضي رد مثلهما إلى الواحد، نحو: رُوَيْكِبُونَ وَمُسَيْفِرُونَ، وكذا يفعل.

وإن كان لفظه جمعًا: فإما أن يكون جمع سلامة، فهو يصغر على لفظه، سواء كان للمذكر، نحو ضُوَيْرِبُونَ، أو للمؤنث، نحو ضُوَيْرِبَاتٍ، وإما أن يكون جمع تكسير، وهو إما للقلة، وهو أربعة: أَفْعُلٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعَلَةٌ، وَفَعْلَةٌ، فتصغر على لفظها، نحو أَكَيْلِبٌ وَأَجَيْمَالٌ وَأَفَيْفِزَةٌ وَعَلَيْمَةٌ، وإما للكثرة، وهو ما عدا الأربعة



- والمزجي ولو عددًياً عند من بناه^(١).

- وذا وتا ومثاهما وجمعهما.

- والذي والتي كذلك.

وحكمها: أن **تصغير أفعال والمزجي** كالمتمكن في هيئته^(٢)، كما

تقدم، **بخلاف الإشارة والموصول**، فيترك أولهما على حاله: من فتح،

ك"ذا" و"الذي"، أو ضم ك"أولى"، ويزاد في آخر غير المثنى ألف،

فتقول: "ذياً" و"تياً"، ومنه:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّيِّيِّ

وذيَّان، وتيَّان، وأوليَّا، واللَّذيَّا، واللَّتِيَّا، واللَّذيَّان، واللَّتِيَّان، واللَّذيَّين

مطلقاً^(٣)، بفتح الياء المشددة أو كسرهما، أو اللَّذيُّون في حالة الرفع، بضم

(١) فأما من أعربه إعراب ما لا ينصرف فلا إشكال في تصغيره، لأنه حينئذ من أقسام

المتمكن. والعدد نحو: خمسة عشر. وخميسة عشر. التصريح.

(٢) في ضم أولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير الثالثة، نحو: ما أحسِنه، وبُعَيْبِكَ،

وسَيِّبِيَّوَيْه، وخميسة عشر. التصريح.

(٣) على لغة من بناه، وكذا على لغة الإعراب في غير الرفع. الخصري.

الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش^(١).

واللَّتِيَّات جمع اللَّتِيَّاء، يغنى عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغَّرهما الأخفش بقلب الألف واوًا، وحذف لامهما وهى الياء الأخيرة، وتقلب همزة ياء في اللائي، فيقال: اللَوِيَّاء واللَّوِيَّات.

وضمُّ لام اللَّذِيَّاء واللَّتِيَّاء لغَّةٌ، كما في التسهيل، خلافًا للحريري في دُرَّة الغواص.

وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول^(٢)، لأنهما يوصفان ويوصف

(١) قال الحملاوي في الحاشية: سيبويه يقول بضم ما قبل الواو، وكسر ما قبل الياء، والأخفش يقول بفتح ما قبلهما، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا. فالأول يحذفها اعتبارًا في الثنية. والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين، فهي مقدرة عنده، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع ا.هـ.

(٢) أي مع كونهما من المبنيات، والتصريف لا علاقة له بالمبني، وإنما بالاسم المتمكن. قال ابن مالك في شرح الكافية: لما كان التصغير بعض تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسمًا غير متمكن. ولما كان في "ذا" و"الذي" وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن. فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزيدة في الآخر. ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة.



بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِعَ عمل اسم الفاعل مصغراً، كما منع موصوفاً^(١).

النَّسَب

وسماه سيبويه الإضافة، وابن الحاجب النسبة بكسر النون وضمها، بمعنى الإضافة، أي الإضافة المعكوسة، كالإضافة الفارسية^(٢).
ويحدث به ثلاث تغييرات: لفظي، ومعنوي، وحكمي.

فالأول: زيادة ياء مشددة في آخر الاسم مكسور ما قبلها، لتدل على

(١) لا يعمل اسم الفاعل إذا صُغِرَ أو وُصِفَ فلا يقال: هذا صُويرٌ زيداً، ولا هذا ضاربٌ عنيفٌ زيداً، وإنما امتنع العمل بالتصغير والوصف لأنهما من خصائص الأسماء، فيزيلان شبه الفعل معنى ولفظاً، ولم ير الكسائي ذلك مانعاً. بتصرف من شرح التسهيل لابن مالك.

(٢) قال النحاة عن هذه الإضافة: إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف، وذلك أن من يقول: "غلام علي" يجعل الغلام هو المضاف، "وعلي" هو المضاف إليه، ومن يقول عن الغلام: "علوي" يجعل: "علياً" هو المنسوب إليه وقد تقدم. والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب، وهو: الغلام.

نسبته إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، كمصريّ، وشاميّ، وعراقيّ.

والثاني: صيرورته اسماً للمنسوب^(١).

والثالث: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه^(٢) الظاهر والمضمر

(١) الذي تلحقه ياء النسبة يسمّى منسوباً، نحو: مصريّ، ويسمّى الذي نسب إليه منسوباً إليه، نحو: مصر. معجم الصرف.

ومعنى قوله: "صيرورته اسماً للمنسوب" أنه كان قبل لحاق الياء واقعاً على المنسوب إليه، فلمّا لحقت صار واقعاً على المنسوب، فغرناطة اسمٌ واقعٌ على المدينة المعروفة، وغرناطيّ واقعٌ على الرجل المنسوب إليها. الشاطبي.

(٢) والصفة المشبهة ترفع ما بعدها على أنه فاعل، قال الشاطبي: يرفع (أي الاسم المنسوب) الفاعل كما ترفعه الصفة المشبهة باسم الفاعل تقول: مررتُ برجل تميميّ أبوه، وتميميّ الأب، وتميميّ الأب، وجميع ما ذكر في باب الصفة (الصفة المشبهة) من الأحكام جارٍ هنا في المنسوب. هـ. وهذا هو المشهور في كتب النحو أنه يعمل عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل، ورأيت بعض المعاصرين له رأي آخر، فالغلاييني في جامع الدروس يذهب إلى معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على النائبة عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول. فإذا قلت "جاء المصري أبوه"، فأبوه نائب فاعل للمصري. وإذا قلت "جاء الرجل المصري"، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره "هو" يعود على الرجل. لأن معنى "المصري" المنسوب إلى مصر. وصاحبنا النحو الواضح يقولان: يعمل المنسوب عمل الصفة المشبهة فيرفع الظاهر

=



باطراد، كقولك: زيد قرشي أبوه، وأمه مصرية^(١).

=

والمضمر، على أن يكون مرفوعه نائب فاعل. هـ. وهذه العبارة تحتاج إلى تأمل. ويقول الأفعاني في الموجز: يعتري الاسم المنسوب مع التغيير اللفظي المتقدم تغيير آخر هو اكتسابه الوصفية بعد أن كان جامداً، ويعمل عمل اسم المفعول في رفعه نائب فاعل ظاهراً أو مضمرًا مثل: "هذا نسج دمشقيّ صنعه، هذا نسج دمشقي" لأن معنى دمشقي "منسوب إلى دمشق"، فثائب الفاعل في المثال الأول "صنعه" وفي المثال الثاني ضمير مستتر تقديره "هو" يعود على "نسج"، كما لو قلت: "يُنسَب إلى دمشق". وقال في موضع آخر: أما الاسم المنسوب فيرفع نائب فاعل فقط لأن ياءه المشددة بمعنى "منسوب" تقول: أحمصني جارك = أمنسوب جارك إلى حمص = أيُنسَب جارك إلى حمص. وممن ذهب إلى هذا صاحب ضياء السالك، والدكتور عبد اللطيف الخطيب في المستقصى حيث قال: إنه يرفع ما بعده على الفاعلية، ثم علق على ذلك بقوله: هذا ما درج عليه العلماء، ونرى فيه وجهًا آخر، وهو إعرابه نائبًا عن الفاعل. وقد استدلل الدكتور الخطيب بقول الرضي في شرح الشافية: "ولا يعمل في المفعول به؛ إذ هو بمعنى اللازم، أي: منتسب أو منسوب". وقال الدكتور معلقًا: وأنت ترى أنه لم يصرح برفعه نائبًا عن الفاعل، ولكن تقديره بقوله: "أو منسوب" يدل على هذا، وهو عندي الأثبت من تقديره اسم فاعل، ورفع فاعلاً. هـ. وأقول -والعلم عند الله-: لو كان هناك نص صحيح عن المتقدمين في أنه يرفع نائب فاعل لنقله الدكتور واستغنى به عن عبارة الرضي غير المصرحة.

(١) في قوله: "أمه مصرية" رفع ضميرًا مستترًا تقديره "هي".

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف، سواء كانت زائدة ككرسي، أو للنسب كشافعي، كراهية اجتماع أربع ياءات. ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب^(١)، غيرهما بدونها^(٢)، ولهذا التقدير^(٣) ثمرة تظهر في نحو: بخاتي وكراسي إذا سمي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود

(١) أي مع الياء المجددة للنسب، وهي الياء المشددة التي تكون زائدة لإفادة النسب وقت الكلام، ويسمى النسب المتجدد، وليست من بنية الاسم؛ ككرسي، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدال على إهمال النسب، وعلى أنها لا تؤدي معنى مستقلا، وإنما هي بمنزلة حرف من بنية الكلمة، كمن اسمه: بدوي، أو: مكي ... ومثل: مهري وبختي ... فالياء في هذه الكلمات ليست للنسب المتجدد. النحو الوافي. قال ابن مالك في شرح الكافية: وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء. وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوط الياء بخلاف "كرسي".

(٢) إذا نسبت إلى كراسي وشافعي تقول: كراسي وشافعي، فتحذف الياء المشددة منهما، وتجعل مكانها ياء للنسب، فيتحد لفظ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير. التصريح.

(٣) أي الاختلاف في التقدير.



صيغة منتهى الجموع، نظراً لما قبل التسمية، فإن الياء من بنية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب^(١)، وإن سُمِّيَ به مؤنث، فيكون ممنوعاً من الصرف، ولكن للعلمية والتأنيث المعنوي.

والأفصح في نحو: مَرْمِيٍّ^(٢)، مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما^(٣)، وبعضهم يحذف الأولى، ويقلب الثانية واواً، ولكن بعد قلبها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها^(٤)؛ فتقول على الأول: مرميٍّ، وعلى الثانية: مَرْمَوِيٍّ.

(١) لأن الياء التي كانت تحمل الصيغة زالت، وخلفتها ياء أخرى غيرها، وهي أجنبية لم تبين الكلمة عليها، فوزنه قبل النسب "مفاعيل"، وبعده "مفاعي". التصريح.

(٢) بالتشديد اسم مفعول من الرمي، أصله: مرموي كمضروب، اجتمع فيه الواو، والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، ثم قلبت الواو ياء والضممة كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً. وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الأصلية، لاجتماع المثليين. التصريح.

(٣) وجعلت مكانهما ياء النسب. التصريح.

(٤) عبارة ابن هشام في أوضحه - وما بين القوسين من التصريح -: وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها، ويبقي الثانية لأصالتها، ويقلبها ألفاً (لتحركها وانفتاح ما قبلها)، ثم يقبل الألف واواً (لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، والألف لا تقبل الحركة، ولم تقلب الألف ياء لثلاث تجتمع الكسرة والياءات) فيقول: مَرْمَوِيٍّ.

ويتعين في نحو: حَيٍّ وطَيٍّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتحُّ أولاهما، وردُّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها، وقلبُ الثانية واوًا كطَوَوِيٍّ وحيَوِيٍّ^(١).

الثاني: تاء التأنيث، تقول في النسبة إلى مكة مكِّي، وقول العامة: خليفتي في خليفة، وخَلَوَتِي في خَلْوَة لَحْنٌ، والصواب خَلْفِي وخَلَوِي.

(١) تلاحظ أننا عند النسب إلى ما وقعت فيه الياء المشددة بعد حرف واحد لم نحذف شيئاً، وإنما فككنا الإدغام، لثلاثي ياءات في البناء الموضوع على الخفة. وطريقة فك الإدغام أن نحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات. فلما فتحنا الياء الأولى في حَيٍّ صار حَيِيٍّ، فقلبت الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار كفتي، فقلبت الألف واوًا للنسب.

وكذا يقال في طَيٍّ، لما فتحنا الياء الأولى صار طَيِيٍّ، إلا أن ياءه الأولى بعد تحريكها ترد إلى أصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء في أصله وهو طوي، فيصير طوي بلا إدغام لوجوب فتح ثانيه، ولأن اجتماع المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانية واو مشددة قبل النسب كدَوٍّ -للفلاة الواسعة- فلا يغير بل يقال: دَوِّيٍّ بالإدغام.

ولم تقلب عين حيوي ونحوه ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن حركتها عارضة، ولما فيه من اللبس، ولا لامها كذلك لسكون ما بعدها. شرح الرضي على الشافية وحاشية الخضري والنحو الواضح.



الثالث: الألف خامسة فصاعدًا مطلقًا، أو رابعة متحررًا ثاني كلمتها:

فالأولى: ألف التأنيث، كحُبَارِي -لطائر- أو الإلحاق كحَبْرَكِي -
مُلْحَق بِسَفْرَجَل: لِلقُرَادِ- أو المنقلبة عن أصل كمصطفى من الصنفوة^(١)،
تقول في النسبة إليها: حُبَارِيٌّ وَحَبْرَكِيٌّ وَمُصْطَفِيٌّ.

والثانية: ألف التأنيث خاصة، كجَمَزَي -للحمار السريع- تقول في
النسبة إليه: جَمَزِيٌّ^(٢).

فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها^(٣) وقلبها واوًا، سواء كانت
للتأنيث كحُبَلَي، أو للإلحاق كعَلْقَي -اسم لنبت- فإنه ملحق بجعفر، أو
منقلبة عن أصل كملهي من اللّهُو، تقول فيها: حُبَلَيٌّ أَوْ حُبَلَوِيٌّ، وَعَلْقَيٌّ أَوْ
عَلْقَوِيٌّ، وَمَلْهِيٌّ أَوْ مَلْهَوِيٌّ. والقلب أحسن من الحذف، ويجوز زيادة
ألف بين اللام والواو، نحو: حُبَلَاوِي.

(١) فالألف في مصطفى منقلبة عن واو.

(٢) بحذف الألف وجوبًا، لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر، فالألف فيها في
حكم الخامسة. التصريح.

(٣) حذف الألف رأسًا كالخامسة. الشاطبي.

الرابع: ياء المنقوص خامسة كَمُعْتَدٍ، أو سادسة كَمُسْتَعْلٍ، تقول فيهما: معْتَدِيّ ومُسْتَعْلِيّ.

أما الرابعة كقاضٍ فكألف نحو مَلْهَى، تقول: قاضِيّ وقاضِيّ، والحذف أرجح.

وأما الثالثة كَشَجٍ وشَذٍ، فيجب قلبها واوًا، كألف نحو فَتَى وعَصَا، تقول: شَجَوِيّ وشَذَوِيّ، كما تقول: فَتَوِيّ وعَصَوِيّ، ولا تقلب الياء واوًا إلا بعد قلبها ألفًا، ويُتَوَصَّل لذلك بفتح ما قبلها، كما سبق في مَرْمِيّ.

وإذا نَسَبْتَ إلى فَعِلٍ، مكسور العين، مثلث الفاء، كَنَمِرٍ ودُّبُلٍ وإِبِلٍ، فَتَحَتْ عينه في النسب، تقول: نَمَرِي، ودُّوْلِي وإِبْلِي^(١)، وقال بعضهم: يجوز في نحو إبل إبقاء الكسرة إتيابًا.

الخامس والسادس: علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلمين

(١) بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين. التصريح.



إذا أعربا بالحروف، تقول: زَيْدِيٌّ^(١) في النسب إلى زيدانٍ وزيدون.

وأما من أجرى المثنى عَلَمًا^(٢) مُجْرَى سَلْمَانَ في المنع من الصرف

(١) بحذف علامة التثنية، وعلامة الجمع، لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان، إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات في ياء النسب، وحذفت النون تبعًا لما قبلها، لأنهما زيادتان زيدتا معًا، فتحذفان معًا. التصريح.

وهنا يلتبس النسب إلى المثنى العلم (والجمع العلم) بالنسب إلى مفرده؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما. النحو الوافي.

(٢) جرى الاستعمال قديمًا وحديثًا على تسمية فرد من الناس وغيرهم باسم، لفظه مثنى ولكن معناه مفرد، بقصد بلاغي؛ كالمُدْح، أو الذم، أو ... مثل: "حمدان" تثنية: "حمد"، و"بدران" تثنية "بدر"، ومثل: مُحمَّدَيْن، وحَسَنَيْنِ والبحرين.

فهذه الكلمات وأشباهها ملحقة بالمثنى، وليست مثنى حقيقياً. وفي إعرابها وجهان - تثبت فيهما النون في جميع الحالات الإعرابية حتى حالة الإضافة؛ لأنها نون في صيغة علم مفرد، وإن كان لفظه في صورة المثنى، فهي حرف هجائي، داخل في تكوين العلم وصياغته، ولا شأن لها بالتثنية الحقيقية، وليست كثناء التأنيث حرف معنى:-

أحدهما: حذف علامتي التثنية من آخرها، وإعرابها بعد ذلك بالحروف؛ كباقي أنواع المثنى الحقيقي؛ فتقول سافر أخي بدران، يحب الناس بدرين، وتحذثوا عن بدرين....، وهذا صديقي حمدان، وصافحت محمدين وسلمت على الصديق محمدين. وفي الأخذ بهذه الوجه احتمال الوقوع في اللبس.

=

للعلمية وزيادة الألف والنون، فيقول: زَيْدَانِي.

ومن أجرى الجمع المذكر مُجرى غَسْلَيْن^(١)، في لزوم الياء،

=

والآخر: إلزامها الألف والنون، -مثل عمران- وإعرابها إعراب ما لا ينصرف بحركات ظاهرة فوق النون؛ فترفع بالضممة من غير تنوين، وتنصب وتجر بالفتحة من غير تنوين أيضًا. ولا يصح حذف النون مطلقاً وهذا الوجه أنسب من سابقه، لأن احتمال اللبس فيه أخف. النحو الوافي.

(١) التسمية بجمع المذكر السالم معروفة قديماً وحديثاً، كالتسمية بغيره من أنواع المفردات، والمثنيات، والجموع... فإذا سُمِّيَ به ففيه عدة إعرابات، يرتبها النحاة الترتيب التالي، بحسب شهرتها وقوتها:

١- أن يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم، مع أنه علم على واحد، فيبقى حاله بعد التسمية به كحالها قبلها. تقول في رجل اسمه سعدون: جاء سعدون. وأكرمت سَعْدَيْنِ، وأصغيت إلى سعدَيْنِ. وفي هذه الحالة لا تدخله "أل" التي للتعريف؛ لأنه معرفة بالعلمية. واحتمال اللبس في هذا الوجه قوي. لإيهامه أنه جمع، ولأن حروفه تتغير بتغير إعرابه، مع أنه علم لمعين.

٢- أن يلزم آخره الياء والنون رفعاً، ونصباً، وجرّاً، ويعرب بحركات ظاهرة على النون مع تنوينها -غالبًا- تقول في رجل اسمه محمدَيْن: هذا محمدَيْن، ورأيت محمدَيْنًا، وقصدت إلى محمدَيْن، فكلمة: "مُحمدين": إما مرفوعة بالضممة الظاهرة، أو: منصوبة بالفتحة الظاهرة، أو: مجرورة بالكسرة الظاهرة، مع التنوين "غالبًا في كل حالة" فأعرابها -كما

=



والإعراب على النون منونة، يقول فيه: زَيْدِيْنِي.

ومن جعله كهارونَ في المنع من الصرف للعلمية وشبه العُجْمة مع لزوم الواو، أو كعَرَبُونَ في لزومها منونًا، أو كالماطرُونَ - اسم قرية بالشَّام^(١) - في لزومها وتقدير الإعراب عليها، وفتح النون للحكاية، يقول في الجميع: زَيْدُونِي.

أما جمع المؤنث السالم، فنحو: تَمَرَاتِ جَمْعًا، ينسب إلى مفرده

=

يقول النحاة كإعراب: غَسِيلِيْنِ وَحِيْنِ". وتلك النون لا تسقط في الإضافة؛ لأنها ليست نون جمع.

٣- أن يلزم آخره الواو والنون في كل الحالات، ويعرب بحركات ظاهرة على النون من غير تنوين فيكون نظير: "هارون" في المفردات الممنوعة من الصرف. وهذه النون لا تحذف للإضافة، للسبب السالف.

٤- أن يلزم آخره الواو والنون، في كل الحالات ويعرب بحركات ظاهرة على النون، مع تنوينها فيكون نظير "عَرَبُونَ" من المفردات.

٥- أن يلزم آخره الواو والنون المفتوحة في جميع الحالات، ويعرب بحركات مقدرة على الواو. والنون ثابتة هنا في جميع حالات الإعراب، كشأنها في الحالات السالفة.

(١) وهو في الأصل جمع ماطر، ثم سمي به. التصريح وضيء السالك.

ساكن الميم^(١)، وَعَلَمًا إِلَيْهِ مَفْتُوحَهَا، سِوَاءِ حُكِّي^(٢) أَوْ مُنَع^(٣)، وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنِ النِّسْبِ إِلَيْهِ مَفْرَدًا وَجَمْعًا^(٤).

وَأَمَّا نَحْوُ ضَخَمَاتٍ^(٥) فَأَلْفُهُ كَأَلْفِ حُبْلَى بِجَمَاعِ الوَصْفِيَّةِ. وَيَجِبُ الحِذْفُ فِي أَلْفِ هَذَا الجَمْعِ خَامِسَةً فِصَاعِدًا، سِوَاءِ كَانِ مِنَ الجَمُوعِ القِيَاسِيَّةِ كَمَسَلَمَاتٍ، أَوْ الشَّاذَّةِ كَسُرَادِقَاتٍ^(٦)، تَقُولُ فِيهَا: مُسَلِمِي وَسُرَادِقِي.

ويجب حذف ستةٍ أخرى متصلة بالآخر:

- (١) لأن مفرده ساكن العين قبل الجمع. التصريح.
- (٢) أي حكي إعرابه.
- (٣) أي منع صرفه للعلمية والتأنيث. ضياء السالك.
- (٤) لأن علامة الجمع تحذف في كلا الحالين. التصريح.
- (٥) مما هو جمع صفة، ففي ألفه وجهان: القلب واوًا، والحذف؛ لأنهما كآلف: حبلى بجماع أن كلاً منهما صفة، ساكن ثاني ما هي فيه، وعلى كلا الوجهين تحذف التاء، فتقول: ضخموي، وضخمي، كما تقول: حبلوي، وحبلي. التصريح.
- (٦) جاء في شرح التسهيل: ... وأشد من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة المجردة، كحُسام وحُسامات، وحَمَّام وحَمَّامات، وسُرَادِق وسُرَادِقَات، وكل هذا شاذ مقصور على السماع.



أحدها: الياء المكسورة المدغم فيها مثلها، فيقال في نحو طيِّب وهَيْن: طَيِّبِي وهَيْنِي^(١)، بخلاف المفتوحة كهَيِّخ -للغلام الممتلىء- ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّم، تقول: هَبَيْخِي ومُهَيِّمِي^(٢) -تصغير مَهَيِّم، مَفْعال من هام على وجهه: إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطش، أو مهوِّم اسم فاعل هوِّم الرجل: هَزَّ رأسه من النعاس، تحذف الواو الأولى، ثم توضع ياء التصغير، فيصير مَهَيِّوم، فَيَعْلُ على مُهَيِّم، إتباعاً لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون، فيشبهه حينئذ باسم الفاعل المكبر من هَيِّمه الحُب، فإذا نسب إلى المصغر زيدت ياء، لمنع الاشتباه، ومثله مصغر مُهَيِّم المذكور - وشذَّ طَائِي في طَيِّئ^(٣)، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى، وقلب الثانية ألفاً^(٤).

(١) بحذف الياء الثانية.

(٢) لم تحذف الياء في هَيِّخِي لأن الياء المدغم فيها مفتوحة، ولم تحذف الياء في مهَيِّمِي لأن التخفيف بفصل المد بمنزلة التخفيف بالفتح.

(٣) لأن القياس أن يقال في النسب إلى "طيئ"؛ بتشديد الياء وبالهمزة: "طيئِي"، بحذف الياء الثانية فقط، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الأولى ألفاً على غير قياس.

(٤) فإنه حينئذ يكون على القياس، ولا شذوذ.

ثانيها: ياء فَعِيلَة بفتح فكسر، صحيح العين غير مضعفها، كحنيفة وحنفي، وصحيفة وصحفي بحذف التاء ثم الياء، ثم قلب كسرة العين فتحة، وشذ سَلِيقِي، منسوباً إلى سَلِيقَة في قوله:

وَلَسْتُ بِنَحْوِيَّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيَّ أَقُولُ فَأَعْرَبُ^(١)

كما شذ عَمِيرِي وسَلِيمِي، في عَمِيرَة كَلْب وسَلِيمَة الأَزْد، نطقوا بالأول للتنبيه على الأصل المرفوض^(٢)، وبالأخيرين له، وللتفرقة بين

(١) السليقة: الطبيعة، يقال: فلان يتكلم بالسليقة: أي يتكلم بأصل طبيعته معرباً من غير تعلم إعراب، والنحوي: الرجل المنسوب إلى علم النحو، ويلوك لسانه: من لأك الشيء في فمه، إذا علكه، يريد التكلف والتصنع في الكلام.

وسليقي: خبر مبتدأ محذوف: أي أنا سليقي، والقياس سَلِيقِي كحنفي في النسبة إلى حنيفة، وأعرب: من الإعراب، وهو القول المفصح عما في الضمير، وجملة " أقول - إلخ " صفة كاشفة لسليقي.

واستشهد به على أن السليقي في النسبة لسليقة شاذ.

(٢) قال الشاطبي: إن هذا البناء وهو (فَعَلِيَّ)، التَّرِمُّ في بناء (فَعِيلَة)، فلا يتعدى إلى غيره، ويعني بذلك في القياس، وهو التزام متفق عليه فيما أعلم.

=



عَمِيرَة غير كَلْب، وسَلِيمَة غير الأزد.

أما معتل العين كطويلة، أو مضعّفها كجليلة، فلا تحذف ياؤهما^(١)، تقول فيهما: طَوِيلِي، وجَلِيلِي.

نالشها: ياء فُعَيْلة بضم الفاء، وفتح العين، غير مضعّفها، كجُهَيْنة وقُرَيْظة، تقول في النسبة إليهما: جُهَيْي وقُرَظِي بحذف التاء، ثم الياء. وعُيْنِي وقَوْمِي^(٢)، في عُيْنِي وقَوْمِي كذلك، مع بقاء ضم الفاء، إذ لا يترتب

=

وأما في السماع فقد جاء ما يخالف هذا الحكم، لكنه نادرٌ لا يعتد به، وذلك بالبقاء على الأصل من غير تغيير، قال سيبويه: وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌ قليلٌ، قالوا في سَلِيمَة: سَلِيمِي، وفي عَمِيرَة كلب يعني بخصوصها: عَمِيرِي.

(١) لأننا لو حذفناها فيما عينه حرف علة وقلنا: طَوِيلِي لاحتجنا إلى إعلال الواو؛ لأنها تحركت وما قبلها مفتوح فقلنا: طالِي، وهذا يُبْعِدُنَا كثيراً عن صورة المنسوب إليه. ولو حذفنا المضعّف وقلنا: جَلِيلِي لكان اجتماع المثلين مع الياء المشددة ثقیلاً. النحو الواضح.

(٢) عُيْنِي وقَوْمِي: حذف ياء "فُعَيْلة" فيهما مع أن عين كليهما حرف علة، وهذا هو الموضوع الذي يختلف فيه المنسوب إلى "فُعَيْلة" والمنسوب إلى "فُعَيْلة"، والسبب في ذلك أن ياء "فُعَيْلة" بقيت لأن حذفها يستدعي إعلالاً يبعدها عن صورة المنسوب إليه، أما ياء "فُعَيْلة" فلا يؤدي حذفها إلى إعلال؛ لأن فاءها مضمومة. النحو الواضح.

=

عليها إعلال العين. وشذَّ رُدَيْنِي فِي رُدَيْنَةٍ^(١)، ولا يجوز الحذف في نحو قَلِيلَةً، لأن العين مضعفة^(٢).

رابعها: واو فَعُولَةٍ، بفتح الفاء، صحيحة العين، غير مضعفها، كشَنُوءَةٍ، تقول فيه على مذهب سيبويه والجمهور: شَنَيْتِي، بحذف التاء، ثم الواو، ثم قلب الضمة فتحة. ومَن قال: شَنُوي - بالواو - قال فيها: شَنُوءَةٍ، بشدِّ الواو^(٣).

وذهب الأُخفش إلى حذف التاء فقط^(٤)، وغيرُهُ إلى حذف الواو مع

=

وعُيِّنَةٌ وفُؤِيمَةٌ: تصغير عين وقيمة.

(١) يقال: رمح رديني وقناة ردينية. قال الجوهري: زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة. كانت تقوم القناة بخط هجر. التصريح. والقياس أن يقال: رُدَي.

(٢) وإنما ينسب إليه على لفظه، فيقال: قُلَيْي، كما يقال: جَلَيْي. ابن الناظم. وقليلة: تصغير قلة

(٣) عبارة التصريح: وأما قولهم: شَنُوي، فعلى لغة من قال: أزد شَنُوءَةً بتشديد الواو.

(٤) ويكون النسب إليه على لفظه، فتقول في شَنُوءَةٍ وحمولة وركوبة: شَنُويِّ وحموليِّ وركُوبِيِّ. المستقصى.



وأما نحو قَوْلَة^(٢) ومَلْوَلَة، فلا حَذْف فيهما غير التاء، للاعتلال في الأول، والتضعيف في الثاني.

خامسها: ياء فَعِيل، بفتح فَكسر، يائي اللام أو واويها، كَعَيِّي وَعَلِي، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: غَنَوِي وَعَلَوِي.

سادسها: ياء فَعِيل، بضم ففتح، المعتل اللام كَقَصِي. تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: قُصَوِي، فإن صحت لام فَعِيل وفَعِيل، كَعَقِيل وعُقِيل، لم يحذف منهما شيء، وشذَّ في تَقْيِف وقُرَيْش، وهُدَيْل: نَقْفِي، وقُرْشِي، وهُدَلِي^(٣).

وحكم همزة الممدود هنا كحكمها في التثنية، فتسلم إن كانت

(١) تحذف الواو وتترك ما قبلها مضموماً، فتقول: حُمَلِي. المرادي.

(٢) ويصح قلب واو قولة همزة، فيقال: قَوْلَة. النحو الوافي.

(٣) والقياس أن يُنسبَ إليها على لفظها، لأنها صحيحة اللام. جامع الدروس.

أصلاً، كقُرَّائي في قُرَّاء^(١)، ومنهم من يقلبها واوًا، والأجود التصحيح. وتقلب واوًا إن كانت للتأنيث كحَمْرَويِّ وصَحْرَويِّ في حمراء وصحراء^(٢)، وشذَّ قلبها نونًا في صَنَعاني وبَهْرَاني، نسبة إلى صَنَعاء اليمن، وبَهْرَاء اسم قَبيلة من قُضاعة، وبعض العرب يقول: صَنَعَاوي وبَهْرَاوي على الأصل.

ويُخَيَّرُ فيها إن كانت للإلحاق كعِلباء^(٣)، أو بدلاً من أصل ككساء^(٤)،

(١) القُرَّاء - بالضم والمد - المتنسك. مختار الصحاح. والهمزة فيه أصل؛ لأنه من قرأ. ولقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها، لم تقلب عند التثنية والنسب.

(٢) ألف التأنيث الممدودة - في تصور النحاة - ألف في آخر الكلمة قبلها ألف، فتقلب الثانية همزة، مثل "صحراء" أصلها - في التصور الذهني - "صحراا" فقلبت الثانية همزة، ولهذا سميت ممدودة؛ لأنها في الحقيقة مع الألف السابقة عليها حرف مدّ طويل، تنطق مع امتداد النَّفس. النحو المصنفي.

(٣) الهمزة في علباء للإلحاق بقراطس.

(٤) الكِساءُ: واحد الأكْسِيَّةِ، وأصله كِساوٌ لأنَّه من كسوت، إلا أن الواو لما جاءت بعد الالف همزت. الصحاح للجوهري.

قال في النحو الوافي: ويجوز بقاؤها وقلبها واوًا إن كانت منقلبة عن أصل - سواء أكان الأصل واوًا، أم ياء، أم غيرهما - أو كانت للإلحاق؛ فيقال في كساء: كسائي أو كساوي -

=



فتقول: عِلْبَائِيَّ أو عِلْبَاوِيَّ، وكسائِيَّ أو كساوِيَّ.

ويُنسب إلى صدر العَلَمِ المَرْكَبِ إِسْنَادِيًّا، كَبَرَقِيَّ، وتَأَبَّطِيَّ، في بَرَقَ نَحْرُهُ، وتَأَبَّطَ شَرًّا.

أو مَزْجِيًّا^(١) كَبُعْلِيَّ وَمَعْدِيَّ، في بَعْلَبَكَّ وَمَعْدَ يَكْرِبَ. وهذا هو القياس فيه مطلقًا، سواء كان معتل الصدر أو صحيحه.

وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص، فيقول في معد يكرِب: مَعْدَوِيَّ.

وقيل يُنسب إلى عَجْزِهِ، فتقول: بَكِّي وكِرِيَّيَّ.

=

وفي بناء: بنائِيَّ أو بناوِيَّ - وفي عِلْبَاء: عِلْبَائِيَّ أو عِلْبَاوِيَّ ... أي: أن همزة الممدودة يجري عليها في النسب ما يجري عليها في التثنية.

(١) أي المركب مزجيًّا، والمُرَاد بتركيب المَزْج: أن يجعل الاسمين اسما واحداً، لا بالإضافة ولا بالإسناد، بل يتنزل عجزه من الصّدر بمنزلة تاء التّأنيث. ولذلك التزم فيه فتح آخر الصّدر، إلّا إذا كان معتلاً فإنّه يسكّن، نحو: معد يكرِب؛ لأنّ ثقل التّركيب أشدّ من ثقل التّأنيث؛ فناسب أن يختصّ بمزيد التّخفيف؛ فسكّنوا منه ما كان معتلاً. الملحّة شرح الملحّة.

وقيل: إليهما مُزَالاً تركيبيهما، فتقول: بَعْلِي بَكِّي، وَمَعْدِي كَرِبِي؛
وعليه قوله:

تَزَوَّجْتُهَا رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً بِفَضْلَةٍ مَا أَعْطَى الْأَمِيرُ مِنَ الرِّزْقِ
في النسبة إلى رام هُرْمُزَ.

وقيل: إلى المركب غير مزال تركيبه، تقول بَعْلَبَكِّي وَمَعْد يَكْرِبِي.

وقيل: يُنْسَبُ إِلَى فَعْلَلٍ مَتَحْتًا مِنْهُمَا، تقول: بَعْلَبِي وَمَعْدَكِي، كما
تقول: حَضْرَمِي فِي حَضْرَمَوْتِ.

ومثل الإسنادي -أيضاً- الإضافي كما مرئ القيس، تقول فيه: امرئِي

أَوْ مَرَّئِي، والثاني أفصح عند سيبويه، وعليه قول ذي الرُّمَّة يهجو امرأ
القيس^(١):

(١) جاء في المنتخب في ذكر نسب قبائل العرب: ومن بني امرئ القيس هشام الذي كان
يهجوه ذو الرمة، وجريز بن الخطفي.

وهذا البيت من قصيدة لذي الرمة يهجو فيها امرأ القيس، وقد رفده جريز بثلاثة أبيات، منها
البيتان اللذان تراهما هنا. وكانت أبيات جريز هي القاضية التي جعلت المرئي عندما
سمعها يلطم رأسه ووجهه، ويدعو بويله وحره، ويقول: ما لي ولجريز؟ فقيل له: وأين

=



إِذَا الْمَرَّتِي شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارًا^(١)

وقول جرير:

يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ يُبُوتَ الْمَجْدِ أَرْبَعَةً كِبَارًا
وَيَخْرُجُ مِنْهُمْ الْمَرَّتِي لَعْوًا كَمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُورَارًا^(٢)

ويُسْتَشَى من المركب الإضافي ما كان كنية، كأبي بكر وأم كلثوم، أو

=

جرير منك؟ هذا رجل يهاجيك وتهاجيه. فقال: هيهات، لا والله، ما يحسن ذو الرمة أن يقول:

ويذهب بينها المرَّتِي لَعْوًا كما أَلْغَيْتَ فِي الدِّيَةِ الْحُورَارًا

هذا والله كلام جرير، ما تعدها قط. ومرّ الفرزدق بذِي الرمة وهو ينشد هذه القصيدة، فلما أنشد الأبيات الثلاثة فيها قال له الفرزدق: أعد يا غيلان. فأعاد. فقال له: أنت تقول هذا؟ قال: نعم يا أبا فراس. قال: كذب فوك، والله لقد نحلكتها أشد لحيين منك، هذا شعر ابن الأتاتن. أمالي القالي.

(١) قال الحملاوي في الحاشية: الإبة كعدة: الخزي كما في القاموس.

(٢) قال الحملاوي في الحاشية: الحوار: ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يطم، ونسب الأشموني البيت الأخير لذي الرمة، وأنشده محرِّفًا، وكتب عليه الصبان ما كتب. والصواب ما هنا، وأنه لجرير، كما أنشدهما الفخر عند قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]. وكما في الأغاني في ترجمتي جرير وذِي الرمة. ا. هـ.

شرح شذا العرف

مُعَرَّفًا صدره بعجزه، كابن عمر وابن الزبير، فإنك تَنَسَّبُ إلى عَجْزِهِ،
فتقول: بَكْرِي وكُلْثُومِي وَعُمَرِي.

وَأُلْحَقُ بِهِمَا ما خيف فيه لَبْسٌ، كقولهم في عبد مناف: مَنَافِي، وعبد
الأشهل أَشْهَلِي^(١)، دَفَعًا لِلْبَسِ.

وشذ فيه، فَعَلَّلُ السَّابِقَ، كَتَيْمَلِي، وَعَبْدَرِي، وَمَرْقِسِي، وَعَبْقِسِي،
وَعَبْشَمِي، في تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حُجْر الكِنْدِي^(٢)،
وعبد القيس، وعبد شمس. ومن الأخير قول عبد يعُوث:

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرِي قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيًّا

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَا حُدِفَتْ لَامُهُ، فإن جُبر في التثنية وجمع التصحيح^(٣)

(١) وكان القياس هنا أن تنسب إلى الصدر مثلما فعلت في امرئ القيس، فتقول: عبدي،
فلما خيف اللبس - إذ لا يدري السامع أنسبت إلى عبد مناف أم إلى عبد الأشهل - نسبت
إلى العجز.

(٢) وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه: مرئي. شرح الشافية للرضي.

(٣) سواء كان لمذكر أو لمؤنث. ضياء السالك.



بردّها، كَأَبٍ وَأَخٍ وَعِضَّةٍ وَسَنَّةٍ - تقول فيها: أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَعِضَوَاتٍ وَسَنَوَاتٍ، أَوْ عِضَهَاتٍ وَسَنَهَاتٍ^(١) - وجب ردُّ المحذوف في النسب، فتقول: أَبَوَيَّ وَأَخَوَيَّ وَعِضَوَيَّ وَسَنَوَيَّ، أَوْ عِضَهَيَّ وَسَنَهَيَّ.

وإن لم يُجْبَرَ فيهما جاز الأمران في النسب، نحو غَدٍ^(٢) وَشَفَةِ^(٣)، تقول

(١) على أن سنة لامها واو أو هاء، لقولهم: سنوات وسنّهات، حذفت اللام و عوض عنها تاء التأنيث، وعلى أن أصل عضّة: عضه - بالهاء - من العَضه، وهو الكذب والبهتان، وقيل: أصله: عضو، من قولهم: عضيته تعضية؛ إذا فرقتّه. فعلى الأول لامها هاء. ويدل له تصغيرها على عضيتها، وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على عضوات، فكل من التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله. التصريح باختصار.

(٢) أصل غَدٍ: غَدُوٌّ - بسكون العين - حذفوا الواو بلا عوض، يدل على ذلك قول كَبِيد:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلّوها وغدواً بلاقع

(٣) قال الليث: الشفة نقصانها واو، تقول: شفة وثلاث شفوات، ومنهم من يقول: نقصانها هاء، وتجمع على شفاه، والمشافهة: مفاعلة منه.

وقال الخليل: الباء والميم شفويتان. نسبهما إلى الشفة. تهذيب اللغة.

وفي الصحاح: الشَّفَةُ: أصلها شَفَهَةٌ، لأنَّ تصغيرها شُفِيهَةٌ. والجمع شِفَاهُ بالهاء. وإذا نَسَبَتْ إليها فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وقلت: شَفِيٌّ، مثال دَمِيٍّ وَيَدِيٍّ، وإن شئت: شَفِيهِيٌّ. وزعم قومٌ أنَّ الناقص من الشَّفِهِ واوٌ، لأنه يقال في الجمع: شَفَوَاتٌ.

شرح شذا العرف

فيهما: غَدِيٌّ وَشَفِيٌّ^(١)، أو غَدَوِيٌّ^(٢) وَشَفَوِيٌّ. إلا إن كانت عينه مُعْتَلَّةً،
فَيَجِبُ جَبْرُهُ، كذَوَوِيٍّ فِي ذِي وَذَاتٍ، بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَصَاحِبَةٍ، وَشَاهِيٍّ أَوْ
شَوْهِيٍّ، بِسُكُونِ الْوَاوِ، فِي شَاةٍ^(٣)، أَصْلُهَا: شَوْهَةٌ.

(١) بغير رد المحذوف.

(٢) برد المحذوف وفتح العين، وهو مذهب سيبويه، فإنه يبقي الحركة التي حدثت بعد الحذف إذا رد إلى الكلمة ما حذف منها، وذهب الأخفش إلى أن الحركة تحذف عند النسبة إلى الأصل، فيقول: غَدَوِيٌّ وَيَدِيٌّ، بِإِسْكَانِ دَالِهِمَا.

(٣) شاة أصلها: شوهة - بسكون الواو - حذفت لام الكلمة "الهاء" للتخفيف، فصارت الكلمة: شوة - بسكون الواو - ثم تحركت الواو بالفتحة (لوجوب فتح ما قبل تاء التانيث في كل الحالات) فصارت شوة، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فانقلبت ألفا، وصارت الكلمة، شاة، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو: شاهي. وهذا رأي سيبويه، فإنه يستبقي - عند النسب - حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها، وعلى هذا تبقى فتحة "شوة" - وهي فتحة طارئة - ويبقى ما ترتب على وجودها، وهو قلب الواو ألفا. وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التي هي لام الكلمة، وتحذف تاء التانيث لتحل محلها ياء النسب، فيقال: "شاهي".

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها الأصيل الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمة، فيقول: "شوهي" - بفتح فسكون - ذلك أن أصل الكلمة هو: شوهة. بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي: "الهاء"، والتي أدى حذفها إلى

=



ويجوز الأمران في يَدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدُّ لأمهما في التثنية، ووجب الرَّدُّ عند من يردّها^(١)، فتقول على الأول: يَدِيَّ أو يَدَوِيَّ، ودمِيَّ أو دمَوِيَّ، وعلى الثاني: يَدَوِيَّ ودمَوِيَّ لا غير.

وإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَ لأمه، وعُوِّضَ عنها تاء تأنيث لا تنقلب هاء في الوقف، حُذِفَت تاءه، فتقول: بَنَوِيَّ وَأَخَوِيَّ في بِنْتٍ وَأَخْتٍ^(٢)،

=

تحريك الواو بالفتحة؛ إذ صارت "قبل تاء التأنيث" مباشرة. فعند رجوع اللام المحذوفة - وهي الهاء- ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً؛ لعدم تحركها ويصير النسب "شوهي".

وفي هذا الموضوع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين، يصرح النحاة بأن النسب إلى: "ذو" و"ذات" هو: "ذوي" فيها؛ لأن لأمهما محذوفة، وعينهما معتلة ويقولون: إن أصلهما "ذوي" ... النحو الوافي بتصريف.

وعندنا في تهامة يقولون: شُوْهَة، وكبش، يريدون بالأولى الأثني خاصة. وهذه اللهجة باقية. (١) وتثنيتهما عند من لا يرد اللام: يَدَانِ ودمَانِ، وعند من يردّها: يَدَيَانِ ودمَيَانِ. وقال بعضهم: دمَوَانِ.

(٢) قال الصبان: أصل أخت: أخو بضم الهمزة وسكون الخاء - كما استظهره الروداني - حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاءه، وكذا أصل بنت: بنو بكسر فسكون - كما استظهره الروداني - فعل به ما مر. وقيل أصل الكلمتين بفتحيتين كمذكريهما وهو مفاد كلام

=

ويونس يقول: بِنْتِي وَأُخْتِي، ببقاء التاء، مُحْتَجًّا بِأَنْ التاء لغير التأنِيث؛ لِأَنَّ ما قبلها ساكن صحيح، ولا يُسْكَن ما قبل تاء التأنِيث إلا إن كان معتلاً كفتاة، وبأن تاءها لا تُبَدَّل هاء في الوقف. وكل ذلك مردود بصيغة الجمع^(١)، إذ تقول فيهما: بَنَاتٌ وَأَخَوَاتٌ، بزيادة ألف وتاء، وحذف التاء الأصلية.

ولا تُرَدُّ الفاء لما صحت لامه، كعِدَّةٍ وَصِفَةٍ^(٢)، تقول فيهما: عِدِّي

=

الشارح في النسب. قال في التصريح والفرق بين تاء التأنِيث وهائه أن تاء التأنِيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنِيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة. ا. هـ.

(١) أي يرد مذهب يونس حذف التاء في الجمع كتاء التأنِيث فيقال: بنات وأخوات دون: بنات وأختات. الخضري. كما تحذف التاء عند جمع فاطمة فتقول: فاطمات.

(٢) كل فعل حذف واوه لوقوعها بين ياء وكسرة، حذفت في مصدره، وعوض منها تاء التأنِيث، نحو: عدة وزنة، والأصل: وِعدة، فحذفت الواو هنا كما حذفت في الفعل ... إلا أنه عوض منها تاء التأنِيث.



وَصِفِي، وَتُرَدُّ لِمَعْتَلِهَا كَشِيَّة^(١)، تَقُولُ فِيهِ: وَشَوِي^(٢) - بِكَسْرِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ - أَوْ وَشِيِي^(٣)، بِكَسْرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا شَيْنٌ سَاكِنَةٌ.

وَإِذَا نُسِبَ إِلَى مَحذُوفِ الْعَيْنِ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ - فَإِنْ صَحَّتْ لَامُهُ وَلَمْ يَكُنْ مُضَعَّفًا، لَمْ يُجْبَرَ بِرَدِّ الْمَحذُوفِ، كَسَبِّهِ^(٤) وَمُذِّ، مَسْمَى بِهِمَا، فَتَقُولُ مِنْهُمَا: سَهِيَّ وَمِذِيَّ. لَا سَتَهِيَّ وَمُنْذِيَّ^(٥).

- (١) الشية: كل لون يخالف معظم اللون، وأصلها: "وشي" بكسر الواو، نقلت الكسرة إلى الشين، ثم حذفت الواو، وهي فاؤها، وعوض منها تاء التأنيث. التصريح.
- (٢) على قول سيويه في إبقاء الحركة بعد رد المحذوف؛ وذلك لأنك لما رددت الواو الأولى المحذوفة، وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متجاورتين، كسرة الواو وكسرة الشين كإبل - بكسر الهمزة والباء - فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهية لتوالي الكسرتين والياءين، كما تفعل في إبل إذا نسبت إليه، فانقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم انقلبت الألف واوًا، لأن الألف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوًا.
- (٣) على قول أبي الحسن، لأنه يرد العين إلى سكونها الأصلي، وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفًا، إذ لا مقتضى له.
- (٤) السه: العجز، أو حلقة الدبر، وأصل سهٍ سته، بدليل أنه يجمع على أستاه.
- (٥) مذهب الجمهور أن "مذ" محذوفة النون، وأصلها منذ. واستدلوا على ذلك، بأوجه: الأول: أن "مذ" إذا صغرت يقال فيها: "منيد" برد النون... (الجنى الداني).

وإن كان^(١) مُضَعَّفًا كَرُبَّ - بِحَذْفِ الْبَاءِ الْأُولَى، مُخَفَّفَ رُبَّ إِذَا

سُمِّيَ بِهِ - فَإِنَّهُ يَجْبُرُ بَرْدَ الْمَحْذُوفِ. فيقال رُبِّي.

ومثل المضعَّف في وجوب الرد، معتلُّ اللام كالمُرِّي^(٢) - اسم فاعل

أَرَى - وَكَيْرَى^(٣) مضارع رأى مسمى بهما، فتقول فيهما: المُرِّي، واليُرِّي،

بفتح الياء، وسكون أو فتح الراء، على الخلاف بين سيبويه والأخفش، من

إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد، أو عدم إبقائها^(٤).

(١) أي محذوف العين.

(٢) اسم فاعل من أرى يُرِّي، وأصله المرئي، نقلت حركة همزته إلى الراء، وحذفت

الهمزة. فصار: المرِّي. (وأرى يري) أصلهما أَرَى يُرِّي، كأعطى يعطي، نقلت حركة

الهمزة فيها إلى الراء وحذفت. شرح الشافية للأنصاري.

(٣) أصله يرأى، كيرعى، لأن ماضيه رأى كرعى، نقلت حركة همزته إلى الراء وحذفت.

شرح الشافية للأنصاري.

(٤) سيبويه يرى إبقاء الحركة بعد الرد، وذلك لأنه يصير يرأى بوزن جَمَزَى فيجب حينئذ

حذف الألف لأنها رابعة متحرك ثاني كلمتها.

وقياسُ أبي الحسن يرئي، بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف، أو: يرأوي بقلب

الألف واوًا، كما تقول في النسب إلى ملهى: ملهِيَّ - بحذف الألف - وملهَوِيَّ، بقلبها واوًا،

=



وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى الثَّنَائِي وَضَعًا، ضَعَّفْتَ ثَانِيَهُ إِنْ كَانَ مَعْتَلًّا فَتَقُولُ فِي

لَوْ وَكَيَّ -مُسَمَّى بِهِمَا-: لَوْ وَكَيَّ بِالتَّشْدِيدِ، وَتَقُولُ فِي (لَا) عَلَمًا: لَاءٌ^(١)
بِالْمَدِّ، وَفِي النِّسْبِ إِلَيْهَا: لَوَّيٌّ وَكَيَّوِيٌّ، وَلَائِيٌّ أَوْ لَوِيٌّ كَمَا تَقُولُ فِي
النِّسْبِ إِلَى الدَّوِّ -وَهُوَ الْفَلَاةُ- وَالْحَيِّ وَالْكِسَاءِ: دَوِّيٌّ، وَحَيَوِيٌّ^(٢)،
وَكَسَائِيٌّ أَوْ كِسَاوِيٌّ^(٣)، وَأَنْتَ فِي الصَّحِيحِ بِالْخِيَارِ، نَحْوَ كَمْ فَتَقُولُ: كَمِّيَّ
بِالتَّخْفِيفِ، أَوْ كَمِّيَّ بِالتَّضْعِيفِ.

=

لأنه إذا رد المحذوف يرد الساكن إلى أصله، فإذا رد المحذوف، وهو الهمزة رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي، فتصير يرأى بوزن جرحى. التصريح والمرادي.

(١) فعلنا بـ (لا) ما فعلنا بكي ولو، ضاعفنا الألف، ثم أبدلنا الثانية همزة. قال في المقتضب في باب الأسماء التي وقعت على حرفين: وإن سميته (لا) زدت على الألف ألفاً ثم همزت لأنك تحرك الثانية، والألف إذا حركت كانت همزة. فتقول: هذا (لاء)، وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله لأن هذه حروف لا دليل على ثوالثها ولم تكن اسما فيعلم ما سقط منها.

(٢) وقد تقدم كيف ننسب إلى نحو هاتين الكلمتين مما آخره ياء مشددة بعد حرف.

(٣) وقد تقدم كيف ننسب إلى ما آخره همزة الممدود.

ويُنسَب إلى الكلمة الدالة على جماعة^(١) على لفظها إن كانت اسم

(١) قد تقدم معنا النسب إلى جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وبقي النسب إلى جمع التذكير الباقي على دلالة الجمعية، فالشائع عند البصريين هو النسب إلى مفرد؛ فيقال في النسب إلى: بساتين، وكتبة، ومدارس، وحقول ... : بستانيّ، وكاتبِيّ، ومدرسيّ، وحقليّ.

فإن لم يبق جمع التذكير على دلالة الجمعية: بأن صار علما على مفرد، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته في الحالتين وجب النسب إليه على لفظه وصيغته، فيقال في النسب إلى الجزائر - وهي الإقليم العربي المعروف في بلاد المغرب - وعلماء، وقراء، وأخبار، وأهرام، وتلول - وكلها أعلام مشهورة في وقتنا - : جزائريّ، وعلمائيّ، وأخباريّ، وأهراميّ، وجباليّ، وتلوليّ، كما يقال في النسب إلى جماعة اسمها: أنصار الدفاع، وأخرى اسمها: الأبطال ودولة اسمها: المماليك: أنصاريّ، وأبطاليّ، ومماليكيّ، ولا يصح النسب إلى المفرد؛ منعا للإبهام واللبس؛ إذ لو قلنا: الجزريّ، وعالميّ، وقارئيّ، وخبريّ، وهرميّ، وجبليّ، وتليّ، وناصريّ، وبطليّ، ومملوكيّ ... لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع.

فإن كان اللفظ معدودًا من جموع التذكير؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التذكير. وليس له مفرد فإنه ينسب إليه على صيغته؛ نحو: عباديد، وشماطيّط - وكلاهما بمعنى: جماعات متفرقة - والنسب إليهما: عباديديّ، وشماطيّطيّ.

هذا هو المذهب البصري الشائع. أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التذكير الباقي على جمعيته مطلقًا سواء أمن اللبس أم لم يؤمن. وحجتهم: أن السماع الكثير يؤيد دعواهم

=



جمع^(١)، كقوميّ ورهطيّ، في قوم ورهط؛ أو اسم جنس، كشجريّ في شجر^(٢)؛ أو جمع تكسير لا واحد له، كأبائليّ في أبابيل، أو علمًا كبساتينيّ -نسبة إلى البساتين، علّم على قرية من ضواحي مصر- أو جاريًا مجرى العلم^(٣) كأنصاريّ، أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده كأعرابيّ^(٤).

=

وقد نقلوا من أمثله عشرات وأن النسب إلى المفرد يوقع في اللبس كثيرًا؛ ورأيهم حسن مفيد. وقد ارتضاه المجمع اللغوي القاهري. فعندنا مذهبان صحيحان؛ لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس؛ فإذا أمن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح.

وإذا أريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه؛ ولا أن تسمى باسمه، أو تلحق به -وجب النسب إلى لفظها؛ فيدخل في هذا اسم الجمع واسم الجنس الجمعي. النحو الوافي بتصرف.

(١) اسم الجمع: هو ما دل على الجمع، وليس له مفرد من لفظه غالبًا. التصريح.

(٢) اسم الجنس: هو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبًا.

(٣) لاختصاصه بطائفة بأعيانهم، كالأنصار فإنه غلب على قوم بأعيانهم، حتى التحق بالأعلام. التصريح.

(٤) قال الحملاوي في الحاشية: الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة جمع لعرب، ثم خصص لساكني البادية، والعرب يعمه وساكن الحضر. ا. هـ. رضي ملخصًا.

=

خاتمة

قد يُستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ فاعلٍ مقصوداً به صاحب

كذا^(١)، كطاعم، وكاسٍ، ولابن، وتامرٍ. ومنه قوله:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَزَحَلْ لِئُعْيِيَهَا وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

أي ذو طعامٍ وكُسوةٍ. وقولها:

وَعَرَزْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّ كَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرٍ

أي ذُو لَبْنٍ وَتَمْرٍ.

أو بصوغ فعّال - بفتح الفاء وتشديد العين - مقصوداً به الحرف،

=

وقال الخضري: إذ لو قيل: عربيّ، ردّاً إلى مفرده لتبادر الأعمّ، والقصد الأخصّ؛

لاختصاص الأعراب بسكان البوادي، وعموم العرب لهم وغيرهم قاله أبو حيان.

(١) اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأنهم لم يأتوا بياء النسبة، لكنهم

ينون بناءً يدل على نحو ما دلّ عليه ياء النسبة. شرح المفصل.



كَنْجَارٌ وَعَطَّارٌ وَبَزَّازٌ، أَي مَحْتَرَفٌ بِالنَّجَارَةِ وَالْعِطَارَةِ وَالْبَزَّازَةِ.^(١)

أَوْ بِصَوْغِ فَعِلٍ -بفتح فكسر- كَطَعِمَ وَلَبِنَ، أَي: صَاحِبِ طَعَامٍ

وَلَبِنٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

لَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِن أُبْتَكِرُ

وَتُصَاغُ نَادِرًا عَلَى وَزْنِ مِفْعَالٍ كَمِعْطَارٍ، أَي: ذِي عِطْرٍ، وَمِفْعِيلٍ

(١) قال المرادي: يستغنى عن ياء النسب بصوغ فاعل إن قصد صاحب الشيء... وبفعل إن قصد الاحتراف... وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم: حائك في معنى حواك؛ لأنه من الحرف؛ ومن عكسه قول امرئ القيس:

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال

أَي: وَلَيْسَ بِذِي نَبْلِ.

قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾. هـ.

قال الدرويش في إعراب القرآن: ومن غير الغالب قول امرئ القيس:

وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال

أَي بذي نبل، بدليل ما قبله، فاستعمل فعال في غير الحرف، وحمل عليه قوم من المحققين

قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ أَي بذي ظلم، والذي حملهم على ذلك أن النفي

منصب على المبالغة فثبت أصل الفعل، والله تعالى منزّه عن ذلك.

كفرس مُحْضِير، أي ذي حُضْر -بضم فسكون- وهو الجري^(١).

وما خرج عما تقدم في النسب فشاذ^(٢)، كقولهم: رَقْبَانِيَّ وَشَعْرَانِيَّ
وَفَوْقَانِيَّ وَتَحْتَانِيَّ، بزيادة الألف والنون لعظيم الرقبة، والشعر، ولفوق،
وتحت. وَمَرَوَزِيَّ فِي مَرَو -بزيادة الزاي- وَأَمُوِيَّ -بفتح الهمزة- فِي أُمِيَّة
-بضمها- وَدُهْرِيَّ -بالضم- لِلشَيْخِ الْكَبِيرِ، فِي الدَّهْرِ -بالفتح- وَبَدَوِيَّ،
بِحذف الألف، فِي الْبَادِيَةِ، وَجَلُولِيَّ وَحَرُورِيَّ -بِحذف الألف والهمزة-
فِي جَلُولَاءَ -قرية بفارس- وَحَرُورَاءَ -قرية بالكوفة-^(٣).

(١) قال في الهمع: وكل هذا موقوف على السماع، ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في
كلامهم، قال سيبويه: فلا يقال لصاحب البر: برار، ولا لصاحب الشعير: شعّار، ولا
لصاحب الدقيق: دقاق، ولا لصاحب الفاكة: فكاك.

والمبرد يقيس باب فاعل وفعال، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى.

(٢) يحفظ ولا يقاس عليه.

(٣) فائدة: قال في الهمع: وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها، فيعوض منها ألف
قبل لام الكلمة، كقولهم في يمنيّ: يمانى، وفي شاميّ: شامي. ويصير الاسم إذا ذاك
منقوصاً، تقول: قام اليماني ورأيت اليماني ومررت باليماني، ولأجل كون هذه الألف عوضاً
من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شذوذاً في الشعر.



الباب الثالث

في أحكام تعمُّ الاسم والفعل

فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

اعلم أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام إمّا أن تكون لإفادة

معنى، كفَرَّح^(١) - بالتشديد - من فَرِحَ، وإمّا لإلحاق كلمةٍ بأخرى، كإلحاق

قَرَدَدٍ - اسم جبل - بجعفر، وجَلَبَبَ بَدَحْرَج^(٢). ثم هي نوعان:

أحدهما: ما يكون بتكرير حرف أصلي^(٣) لإلحاق أو غيره، وذلك إما

أن يكون بتكرير عين مع الاتصال، نحو قَطَعَ، أو مع الانفصال بزائد^(٤)

نحو: عَقَنْقَل^(٥) - بمهملة وقافين بينهما ساكن، مفتوح ما عداه -: للكثيب

(١) الزيادة هنا حصلت بتكرير حرف الراء، وأفادت هذه الزيادة المبالغة.

(٢) قال ابن السراج في الأصول: والزيادة تكون على ثلاثة أضرب: زيادة لمعنى، وزيادة

لإلحاق بناء ببناء، وزيادة فقط لا يراد بها شيء مما تقدم. فأما ما زيد لمعنى فألف "فاعل"

إذا قلت: ضارب وعالم، ونحو حروف المضارعة في الفعل نحو: الألف في أذهبُ، والياء

في يذهبُ، والتاء في تذهبُ، والنون في نذهبُ. وأما زيادة الإلحاق فنحو: الواو في كوثر

ألحقت به بناء جعفر. وأما زيادة البناء فنحو: ألف حمار، وواو عجوز، وياء صحيفة.

(٣) وهذا النوع لا يختص بأحرف بعينها، بل يكون في جميع الحروف إلا الألف، فإنها لا

تقبل التضعيف، وسواء كانت من حروف "سألتمونيها" أم لا.

(٤) بين الحرفين.

(٥) على وزن "فَعَنْعَل" فزادوا النون وكرروا العين. وسائر حروفه أصليّة.



العظيم من الرمل .

أو بتكرير لام كذلك^(١)، نحو: جَلَبَبَ وجَلَبَاب، أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما، نحو: مَرْمَرِيس -بفتح فسكون ففتح فكسر-: للداهية، وهو قليل^(٢)، أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء، نحو: صَمَحْمَح^(٣) -بوزن سَفَرَجَل-: للشديد الغليظ.

وأما مكرر الفاء وحدها كقَرَقَف وسُنْدَس^(٤)، أو العين المفصولة بأصل، كحَدْرَد^(٥) بزنة جعفر اسم رجل، أو العين والفاء في رُبَاعِي

(١) يعني بتكرير لام مع الاتصال نحو: جلبب، أو مع الانفصال نحو: جلباب، ووزن الأول فعلل، ووزن الثاني فعلال، والجلباب: الملحفة.

(٢) ووزنه ففعيل، لأنه مأخوذ من المراساة، وهي القوة، وهو وزن نادر. شرح ابن الناظم على الألفية.

(٣) على وزن فَعْلَعَل عند البصريين.

(٤) قرقف: بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة، وهو الخمر، قال في ضياء السالك: ووزنه فَعْفَل، وقال عن سندس: هو رقيق الديباج، ووزنه فُعْلُف.

(٥) ووزنه "فَعْلَع" ولم يرد على هذا الوزن غيره.

كِسْمِسِم^(١)، فأصلي^(٢).

فلو تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي^(٣) كصمحمح^(٣)،
وَسَمَمَع - لصغير الرأس - حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين لكون الكلمة
استوفت بما قبلهما أقلّ الأصول.

ثانيهما: ما لا يكون بتكرير حرف أصلي^(٤)، وهذا لا يكون إلا من
الحروف العشرة، المجموعة في قولك: سألتمونيها. وقد جمعها ابن

(١) في ضياء السالك: وزنه "فِعْلِل" ولا يصح إسقاط ثالثه؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه
واجبة تكميلاً لأقلّ الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر؛ فحكم
بأصالتهما معاً. والسسم بکسر السينين: الحب المعروف، وبفتحهما: الثعلب.

(٢) قوله: "فأصلي" جواب فأمّا.

(٣) قال ثعلب: رأس صمحمح، أي: أصلع غليظ شديد. اللسان.

(٤) فالزيادة إذن نوعان: الأول: يكون بتكرار حرف من حروفه الأصلية، الثاني: يكون
بإضافة أحد أحرف الزيادة العشرة.

وقد يجتمع نوعا الزيادة في الكلمة مثل "مُعْظَم" ففيها الميم من أحرف الزيادة، وفيها تكرار
الطاء الأصلية. وكذلك "مُحْدَوْدب" فيها زيادة الميم والواو وتكرار الدال "أصولها أحرف
حذب"، ومَرْمِيس بمعنى الداهية والشديد، فيها الياء زائدة وتكرار الفاء والعين "أصولها
أحرف مرس". الموجز للأفغاني.



مالك في بيت واحد أربع مرّات، فقال:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلَا يَوْمَ أُنْسِهِ نَهَايَةَ مَسْئُولٍ، أَمَانٌ وَتَسْهِيلٌ^(١)

وقد تكون الزيادة^(٢) واحدة، وثلثين، وثلثة، وأربعة، ومواضعها

(١) وقد توسعوا في جمع هذه الحروف فجمعوها على أشكال كثيرة منها: سَائِلٌ وَأَنْتَهُمْ، يَا هَوُلُ اسْتَنْمِ، الوسمي هَتَّان، الموت ينسأه، اليَوْمَ تَنْسَأُهُ، اسْتَمَلُونِيهَا، يَا أَوْسُ هَلْ نَمْتُ، أسلمني وتآه، تسلیم وهناء، التناهي سمو، تهاوني أسلم، أتاه سليمان، التمسن هواي، سألتم هواي، لا أنسيتموه، هم يتساءلون، هو استمالني، وتنمي وسائله.

وحُكِّي أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدَ سَأَلَ أَبَا عَثْمَانَ الْمَازِنِيَّ فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ تَجْمَعُ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ؟ فَأَنْشَدَهُ:

هَوِيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوِيْتُ السَّمَانَ

فقال له: الجواب رحمك الله. قال له المازني: قد أجبتك مرّتين. يريد قوله: (هويْتُ السَّمَانَ). ونكتفي بهذا، وإن أردت التوسع في ذلك فارجع إلى نفح الطيب ٤٥٧/٣ للمقري التلمساني.

وهذه الأحرف إنّما قيل لها: حروف الزيادة، لأنّه إذا احتيج إلى زيادة حرفٍ لغرضٍ لم يكن إلا من هذه العشرة، وليس المراد أنّها تكون زائدة لا محالة؛ لأنّها قد توجد زائدة وغير زائدة (ألا ترى أنّ "هوى" الهاء والواو والألف من حروف الزيادة، وهي هاهنا أصولٌ ليس فيها شيء زائد).

(٢) قال الحملاوي في الحاشية: أي لا بقيد كونها من حروف سألتمونها.

شرح شذا العرف

أربعة، لأنها إما قبل الفاء، أو بين الفاء والعين، أو بين العين واللام، أو بعد اللام، ولا يخلو إذا كانت متعددةً من أن تقع متفرقة أو مجتمعة. فالواحدة قبل الفاء نحو: أصبع وأكرم، وبين الفاء والعين، نحو: كاهل^(١) وضارب، وبين العين واللام نحو غزال. وبعد اللام كحُبلى.

والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء، نحو أجادل^(٢)، وبينهما العين كعاقول^(٣)، وبينهما اللام نحو قَصِيرى^(٤) - أي: الضلع القصيرة-، وبينهما الفاء والعين نحو: إعصار^(٥)، وبينهما العين واللام نحو: خَيْزَلَى^(٦)، وهي مشية فيها ثققل،

(١) الكاهل: الحارك وهو ما بين الكتفين. والألف هي الزائدة.

(٢) جمع أجْدَلٍ، وهو الصقر، فالهمزة في أوّله زائدة؛ لأنها كانت في أوّل واحده مزيدة، والألف مزيدة للجمع، والجيم التي هي فاءٌ قد فصلت بين الزيادتين. شرح المفصل.

(٣) العاقول: ما اعوجّ من نَهْرٍ أو واد. ووزنه فاعول. شرح المفصل.

(٤) وهو تصغير القَصْرِ مؤنّث الأَقْصَر، وقد فصل بين الزيادتين باللام التي هي الراء. ووزنه فُعَيْلى.

(٥) الإعصار: ريحٌ شديدة الهبوب تُثيرُ غبارًا إلى السماء، كأنه عمود نار، وقيل: إن لم يكن فيها نارٌ، فليست إعصارًا، والألف زائدة؛ لأنها مع ثلاثة أحرف أصول. وإذا ثبت زيادة الألف، كانت الهمزة زائدة؛ لأنها لا تكون في أوّل بنات الثلاثة إلّا كذلك، وقد فصل بين الزيادتين بالفاء والعين. ووزنه إفعال. شرح المفصل.



وبينهما الفاء والعين واللام^(٣)، نحو: أَجْفَلَى - للدعوة العامة - .
والمجتمعتان قبل الفاء، نحو: منطلق، وبين الفاء والعين، نحو: جواهر،
وبين العين واللام، نحو خُطَّاف^(٣)، وبعد اللام نحو عِلْبَاء^(٤).

والثلاث المتفرقات: نحو تماثيل^(٥)، والمجموعة قبل الفاء نحو

=

(١) خَيْزَلَى: ضربٌ من المَشِي فِيهِ تَفَكُّكٌ كَمَشِي النِّسْوَانِ. و فِيهِ زَائِدَانِ: الْيَاءُ، وَالْأَلْفُ.
ووزنه فَيْعَلَى. شرح المفصل.

(٢) يريد أن الزيادتين قد تقعان في الكلمة على تباعدٍ بينهما، إحداهما في أول الكلمة قبل
الفاء، والأخرى آخرًا بعد اللام، فيفصل بينهما بالفاء والعين واللام، وذلك أَفْعَلَى. قالوا:
"أَجْفَلَى"، ولم يأت منه غيره، وهو اسم، وهو الدَّعْوَةُ الْعَامَّةُ، يُقَالُ: "دُعِيَ فُلَانٌ فِي النَّقَرَى"
لا في الجَفَلَى والأَجْفَلَى، أي: في الخاصّة. شرح المفصل.

(٣) الخُطَّاف: طائر صغير، ووزنه فُعَّال. شرح المفصل.

(٤) في صحيح البخاري: عن أبي أمامة قال: "لقد فتح الفتوح قوم، ما كانت حليّة سُوِّفِهِمْ
الذَّهَبَ وَلَا الْفِضَّةَ، إِنَّمَا كَانَتْ حَلِيَّتُهُمُ الْعَلَابِيَّ وَالْأَنْكُ وَالْحَدِيدُ" قال في إرشاد الساري:
الْعَلَابِيّ: بفتح العين المهملة واللام المخففة وتخفيف الموحدة وتشديد التحتية جمع
عِلْبَاء - بكسر العين - عصب في عنق البعير، يشقق ثم يشد به أسفل جفن السيف وأعلى،
ويجعل في موضع الحلية منه. هـ. ووزن عِلْبَاء: فِعْلَاء.

(٥) تماثيل: جمع تِمثالٍ بمعنى الصورة، ووزنه تَفَاعِيل. شرح المفصل.

مستخرج^(١)، وبين العين واللام نحو سَلِيم^(٢)، وبعد اللام نحو عنفوان^(٣).
واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان^(٤).

والأربعة المتفرقات: نحو احميرار مصدر احمار^(٥)، ولا توجد
الأربعة مجتمعة.

-
- (١) فالميم والسين والتاء زوائد؛ لأنها تسقط في خرج. شرح المفصل.
(٢) سَلِيم وزنه فعَالِيل، واحده سَلَمٌ، فاللام الثانية زائدة. وإذا كسر للجمع، زيدت ألف
الجمع بعد اللام الأولى، وبعدها اللام الزائدة، وبعد اللام الياء للإشباع، كأنهم كسروا
"سَلَامًا"، فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام. شرح المفصل.
(٣) العنفوان: أول الشباب. ووزنه فُعْلُوَانٌ. شرح المفصل.
(٤) الأفعوان: ذَكَرُ الأفاعي، والهمزة في أوله زائدة، والألف والنون. ووزنه أفعُلَان. شرح
المفصل.
(٥) فالزائد في احميرار الهمزة الأولى، جيء بها توصلاً إلى النطق بالساكن، والياء التي بعد
الميم زائدة أيضاً، وهي بدل من ألف احماراً، قلبت ياء لانكسار ما قبلها، والألف بعد الراء
الأولى. والراء الثانية أيضاً زائدة، لأنها مكررة. شرح المفصل بتصرف.



وأدلة الزيادة^(١) تسعة:

الأول: سقوط بعض الكلمة من أصلها، كألف ضارب، وألف وتاء

تَضَارَبَ من الضَّرْبِ^(٢)، فما عدا الضاد والراء والباء: حُكْمُه الزيادة.

الثاني: سقوط بعض الكلمة من فرع^(٣)، كَنُونِي سُنْبُلٍ وَحَنْظَلٍ، من

أَسْبَلِ الزرع، وَحَظَلْتِ الإِبِلَ، أَي خَرَجَ سُنْبُلُ الزرع، وتَأَذت الإِبِلُ من أكل

الحنظل، فنونهما زائدة، لسقوطها من الفرعين^(٤).

الثالث: لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة

(١) أي كون الحرف زائداً لا أصلياً. فلا يحكم على حرف بأنه زائد إلا بدليل. جاء في

شرح الملوكي في التصريف: لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَكُونُ تَارَةً أَصُولًا، وَتَارَةً زَوَائِدَ، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَهُمَا مَفْتَقِرٌ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ، أَخَذَ فِي ذِكْرِ مَا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى زِيَادَتِهَا.

(٢) والضرب هو الأصل والمصدر.

(٣) وشرط الاستدلال بسقوط الحرف في أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون

سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعله، كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة، لم يكن دليلاً على الزيادة. المرادي.

(٤) ومثل المرادي بقوله: كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب.

حروفها^(١)، كنوني نَرْجِس^(٢) بفتح فسكون فكسر، وهُنْدَلِيع^(٣) بضم فسكون ففتح فكسر: لبقلة، وتاءِي تَنْضُب، بفتح فسكون فضم: اسم شجر، وتَنْفُل بفتح فسكون فضم: لولد الثعلب؛ لانتفاء هذه الأوزان في الرُّباعي المجرَّد^(٤).

الرابع: التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً، كأَيُّطَل

(١) وعبر الصرفيون عن هذا الدليل بتعبير آخر فقالوا: لزوم عدم النظر بتقدير الأصالة في تلك الكلمة.

(٢) قال في الممتع الكبير: فمما زيدت فيه النون أولاً لقيام الدليل على زيادتها: نَرْجِس، وزنه "نَفْعَلٌ". وإنما لم تكن نونه أصلية؛ لأنه ليس في كلامهم "فَعْلِلٌ".

(٣) ذكر ابن السراج من أبنية الفعل الخماسي المجرد فَعْلِلِل بِالضَّمِّ والسكون وَفَتْح اللَّام الأولى وَكسر الثَّانِيَّة وجعل مثاله هندلع، وردّ في الممتع ذلك بقوله: وزاد بعضهم أيضاً "فُعْلِلِلًا" نحو. هُنْدَلِيع. ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه "فُنْعَلِلٌ"، والنون زائدة. ويحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر "فُعْلِلِلٌ" في أبنية الخماسي. فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة. الممتع الكبير.

(٤) لأن الرباعي المجرَّد من الأسماء إن كان مفتوح الأول فله وزن واحد: فَعْلَل كَجَعْفَر. قاله ابن مالك في إيجاز التعريف. وقال في موضع آخر: ونون نرجس، وتاء تنضب زائدتان، لأن تقدير أصالتهما يوجب أن يكون وزنهما: فعلاً، وفعلاً، وهما وزنان مهملان، إذ قد تقدم أن الرباعي المجرد إذا كان مفتوح الأول لا يأتي إلا على مثال جعفر.



بفتحتين بينهما ساكن، وإِطْل بكسر فسكون أو بكسرتين: للخاصرة^(١).

الخامس: لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً،

كُتِفُل بضمّتين بينهما ساكن، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود

(١) يعبر الصرفيون عن هذا الدليل بقولهم: سُقُوْطُه (أي الحرف) من نَظِيرِ كِاطِلٍ وأيطل وهما بِمَعْنَى، فالياء من أيطل زَائِدَةٌ لسقوطها في إطل.

واعلم أن الدليل الأول الذي ذكره المؤلف والدليل الثاني والدليل الرابع يجمعها بعض الصرفيين تحت دليل واحد ويجعلونه أقوى الأدلة على معرفة الحرف الزائد، وهو دليل الاشتقاق، قال الزموري في فتح اللطيف: **(وكيفية الاستدلال بالاشتقاق هو أن تنظر إلى أصل الكلمة أو فرعها أو نظيرها، فإن وجدت الحرف ساقطاً لغير علة في المنظور فيه حكمت عليه بالزيادة في الكلمة المرادة.هـ. وقال ركن الدين في شرح الشافية: (والاشتقاق المحقق مقدم على عدم النظير وغلبة الزيادة وعلى سائر ما يعرف به الزائد من الأصلي في معرفة الزائد من الأصلي وهو ظاهر).هـ. وقال العكبري في اللباب مبيناً قوة دليل الاشتقاق، وأنه قد يجتمع أكثر من دليل في كلمة واحدة: (ويعرف الزائد من الأصلي بثلاثة أشياء: الاشتقاق وهو أثبتها، وعدم النظير في الأصول، وكثرة زيادة ذلك الحرف...)**

وقد يجتمع في الكلمة دليان من هذه الثلاثة يقضيان زيادة الحرف مثل أحمر فإن الاشتقاق والكثرة يدلان على زيادة الهمزة.

وتنضب يدل الاشتقاق وعدم النظير على أن التاء زائدة، واجتماع الثلاثة قليل وسنين ذلك في كل حرف نمر به إن شاء الله تعالى).هـ.

فُعَلُّ كَبْرُثُنْ، لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة، وهى تَفْعُلُ المفتوحة التاء في اللغة الأخرى، إذ لا وجود لَفَعْلُ بفتح فضم بينهما سكون، فثبوتُ زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير، دليلٌ على زيادتها في لغة الضم، والأصل الاتحاد^(١).

السادس: كون الحرف دالًّا على معنى، كأحرف المضارعة، وألفِ اسم الفاعل.

السابع: كونه^(٢) مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق، كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة، بعدها حرفان، كَوَرَنْتَلْ،

(١) أي اتحاد المادة. وقال السيوطي في الهمع: (تَفْعُلُ) فِيهِ لُغَاتٌ: أَحَدُهَا: بِفَتْحِ التَّاءِ الأولى وضم الفاء، فهذا وزنه تفعل كتضرب فالتاء فيه زائدة لأنَّ لَوْ قَدَرْنَاهَا أَصْلِيَّةً لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ عَدَمُ النِّظِيرِ لِأَنَّهُ يَكُونُ وَزْنُهُ حَيْثُئِذٍ فَعْلُلًا، وَفَعْلُلٌ بِنَاءٍ لَمْ يَجِئْ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْكَلِمِ. واللغة الأخرى: تُفْعُلُ بِضَمِّ التَّاءِ وَالْفَاءِ، فَهَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةً وَيَكُونُ وَزْنُهُ (فعللا) كبرثن، لكنه يلزم من ذَلِكَ عَدَمُ النِّظِيرِ فِي اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ ذَلِكَ الْحَرْفُ مِنْهُ، أَلَّا تَرَى أَنَّ التَّاءَ فِي تَفْعُلُ الْمَضْمُومِ أَوَّلُهُ، مَوْجُودَةٌ فِي تَفْعُلِ الْمَفْتُوحِ أَوَّلُهُ، فَلِزُومِ عَدَمِ النِّظِيرِ فِي تَفْعُلٍ إِذَا قَدَرْنَاهَا أَصْلِيَّةً دَلِيلٌ عَلَى الزِّيَادَةِ فِي تَفْعُلٍ؛ إِذْ هَذِهِ التَّاءُ هِيَ تِلْكَ وَلَمْ تَتَّغَيَّرْ إِلَّا بِالْحَرَكَةِ.

(٢) أي الحرف.



بفتحات، بينهما نون ساكنة: للداهية، وشرَّبَتْ بزنته: للغليظ الكفين والرجلين، وعَصَّنَصْر بفتح المهملات وسكون النون: اسم جبل؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة، كجَحَنَفَل بزنته أيضًا، وهو الغليظ الشفة، من الجَحْفَلَة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان^(١).

(١) ومعنى ذلك أنه إذا كان (الحرف، في موضع ما، قد لزم الزيادة في كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف. فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع فيما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف جعل زائدًا، حملاً على ما ثبتت زيادته بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان، ولم تكن مدغمة فيما بعدها نحو عَجَسَّس (الجمل الضخم)، فإنها أبدًا زائدة فيما عرف له اشتقاق أو تصريف. نحو: جَحَنَفَل فإنه من الجحفلة، وحبَطَى لأنك تقول: حبَطَ بطنه، ودكَّنطَى وهو الشديد الدفع. تقول: دكَّنطَه بمنكبه، إذا دفعه. وكذلك وُجِدت في كل ما عرف اشتقاقه.

فإذا جاءت في مثل عَبَنَقَس، مما لا يعرف له اشتقاق ولا تصريف، حمل على ما عرف اشتقاقه أو تصريفه، فجُعِلت نونه زائدة) الممتع لابن عصفور، وفيه أيضًا: (وأما النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، غير مُدغمة، في كلمة على خمسة أحرف، نحو: جَحَنَفَل وَعَبَنَقَس، وأمثال ذلك، فإنه ينبغي أن تقضي عليها بالزيادة، وإن لم تعرف للكلمة اشتقاقًا ولا تصريفًا؛ لأنَّ كلَّ ما عُرف له اشتقاق أو تصريف من ذلك وُجِدت النون فيه زائدة، فيُحمَل ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه... فإن كانت مدغمة فيما بعدها نحو:

=

الثامن: وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق، كهمزة أَرْنَبِ وَأَفْكَلٍ، بفتحتين بينهما ساكن: للرعْدة، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق، كأحمر^(١).

التاسع: وجوده^(٢) في موضع لا يقع فيه إلا زائداً^(٣)، كنوناتٍ حِنْطًاوٍ بكسر فسكون ففتح فسكون: لعظيم البطن، وكتتاوٍ بزنته، لعظيم اللحية، وسنداوٍ وقنداوٍ بزنة ما تقدم: لخفيفها^(٤).

=

"عَجَسَسٌ"، لم يُقَصَّ عليها بالزيادة لأنه لم تكثر زيادتها فيما عرف له اشتقاق أو تصريف، إلا إذا كانت غير مدغمة).

(١) **تعبير المرادي عن هذا الدليل أوضح** فقد قال: كونه -أي الحرف- مع عدم الاشتقاق، في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف، فإنها يحكم عليها بالزيادة وإن لم يعلم الاشتقاق، فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه، وذلك نحو أفكل، يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر.

(٢) أي الحرف.

(٣) أي لا يقع فيه إلا حرفٌ من حروف الزيادة.

(٤) ووزنها جميعاً فنعلو بزيادة النون والواو، قال في الهمع مستدلاً على زيادة النون: ... كنون حنطًاوٍ بوزن فنعلو فإنها زائدة إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي.



وزاد بعضهم عاشراً، وهو الدخول في أوسع البابين، عند لزوم الخروج عن النظير فيهما، نحو كَنَهَبُل - بفتحيتين فسكون فضم: شجر عظيم، وقد تفتح باؤه - فزنته بتقدير أصالة النون: فَعَلُّ، وبتقدير زيادتها فَنَعَلُّ، وكلاهما مفقود، غير أن أبنية المزيد أكثر^(١)، فيصار إليه.

ويُحَكَم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين^(٢)، كضارب

(١) من أبنية الأصول.

(٢) لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه، فيحمل عليه ما سواه. الأشموني.

ودلّ قوله: أكثر من أصلين بمفهومه دلالة واضحة على أنه إذا لم يصاحب أكثر من أصلين فليس بزائد، فقولك: عصاً، ورحاً، وفتى، وغزاً، ورمى، وما أشبه ذلك ألفاتها أصول، أي منقلبة عن حروف أصول؛ لأن الألف لا تكون أصلاً بنفسها في الأسماء المعربة ولا في الأفعال؛ إذ لو كانت زوائد لبقِيَ الاسم على حرفين وذلك لا يكون فيها. الشاطبي على الألفية.

قال في سر صناعة الإعراب: واعلم أن هذه الألف، أعني المدة الساكنة في نحو: قام، وباع، وحمارٍ، وكتابٍ، وغزاً، ورمى، وحتّى، وإلاً، وما، ولا، لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة

=

وَعِمَادٌ وَحُبْلَى .

ويحكم بزيادة الواو متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم، كمحمود وبُويح، بخلاف نحو: سَوَطٌ وَوَرَنْتَلٌ وَوَعَوَعَةٌ^(١).

ويحكم بزيادة الياء متى صحبت أكثر من أصلين، ولم تتصدر سابقةً أكثر من ثلاثة أصول، ولم تكن كلمتها من باب سمسِم. كضربُ فعلاً، وَيَرْمَعُ^(٢) اسماً، بخلاف نحو: بيتٌ وَيُوَيُّؤُ: لطائر، وَيَسْتَعُورُ^(٣) بزنة فَعْلُلُولٌ،

=

ولا الأفعال أبداً، إنما تكون بدلاً أو زائداً، فأما الحروف التي جاءت لمعانٍ فإن الألفات فيها أصول، وكذلك الأسماء المبنية التي أوغلت في شبه الحرف.

(١) لأن الواو في سوط لم تصحب أكثر من أصلين. ولتصدرها في ورنتل (الورنتل: الداهية، والأمر العظيم)، أما وعوة (مصدر وعوع إذا صوت) فإنه من باب سمسِم. والمراد بباب سمسِم: الرباعي الذي تكررت فائوه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط، كحروف سمسِم ونحوه؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً.

(٢) في شرح المفصل: "اليرمع": حجارةٌ بيضٌ تلمع، والياء في أوله زائدة، لأنها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة.



كعَضْرَفُوط: اسم لدويبة.

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصليين^(٢)، ولم تلزم في

=

(١) لأن الياء في بيت لم تصحب أكثر من أصليين، ولأن يؤيؤ من باب سمس، ولأن الياء في يستعور تصدرت سابقة أكثر من ثلاثة أصول. قال ابن الناظم: فإن تصدرت على أربعة أصول فهي أصل، إلا في المضارع ك (يدحرج) وذلك نحو: (يستعور) وهو شجر يستاك به، ووزنه (فعللول).

(٢) قول المؤلف: (ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصليين) يعني أنه إذا سبقت ثلاثة أصول أو أربعة فإنه يحكم بزيادتها، لكن جاء في اللباب للعكبري: (حكم الميم إذا وقعت أولاً حكم الهمزة، إذا كان بعدها ثلاثة أحرف أصول حكم بزيادتها وإن كان مع أربعة أصول فهي أصل)

وفي سر صناعة الإعراب: (وأما زيادة الميم فموضعها أول الكلمة، وحال الميم في ذلك حال الهمزة؛ فمتى اجتمع معك ثلاثة أحرف أصول وفي أولها ميم، فاقض بزيادة الميم حتى تقوم الدلالة على كونها أصلاً، وذلك نحو مشهد، ومضرب، ومقياس؛ لأن الألف زائدة.

فإن كانت معك أربعة أحرف أصول وقبلهن ميم؛ فاقض بكونها من الأصل، كفعلك بالهمزة، وقد ذكرناها في بابها، وذلك نحو: مرزجوش، ميمه فاء، ووزنه فعللول بوزن عضر فوط).

=

الاشتقاق، كمحمود، ومسجد، ومنطلق، ومفتاح بخلاف نحو: مهّد

=

وفي إيجاز التعريف لابن مالك: فإن كانت الأصول أكثر من ثلاثة بعد الهمزة أو الميم فهي أصل كـ"إصطبل"، و"مُرْزُجُوش" و"زَنَهِمَا" فِعْلَلٌ "كـ"جِرْدَخُلٌ" و"فَعْلَلُولُ" كـ"عَضْرَفُوط" قال محقق كتاب إيجاز التعريف: المرزجوش: نبت طيب الريح ويسمى العنقز، وهو فارسي أصله: مُرْدَكُوش - بضم الميم - أي ميت الأذن. ينظر المعرب ص ٣٥٨، وسفر السعادة ١/ ٤٦١.

وقال المرادي عند قول ابن مالك:

وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تأصيلها تحقفا

(فهم من قوله: "ثلاثة" أنهما إذا سبقا أصليين فقط نحو أمر ومنع، أو أربعة أصولاً نحو: إصطبل ومرزجوش، فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما. أما إذا سبقا أصليين فقط فتكميلاً لأقل الأبنية، وأما إذا سبقا أربعة، فإن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في نحو ذلك إلا في فعل أو محمول عليه نحو أدرج ومدحرج، فوزن إصطبل فعلّل، وزن مرزجوش فعللول).

قال الشاطبي في شرح الألفية: (والعلة في هذا هي العلة في الهمزة من كون الزيادة لا تلحق أول الرباعي إلا في الأفعال والأسماء الجارية عليها نحو: يدحرج ومدحرج وما أشبه ذلك).

وعبارة ابن هشام في التوضيح (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدّر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط...) فتنبه.



ومِرْعَزٌ، بكسرتين بينهما سكون: اسم لما لانَ من الصوف، فَإِنَّهُمْ قالوا: ثوب مُمَرَّعَزٌ فأثبتوها^(١) في الاشتقاق، واستدلوا^(٢) بذلك على أصالتها، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها.

ويحكم بزيادة الهمزة مصدرّة متى صحبت أكثر من أصلين^(٣)، ومتأخراً بشرط أن تُسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين^(٤)، كأحْفَظُ فِعْلاً،

(١) أي الميم لزوماً.

(٢) استدل بذلك ابن مالك في شرح الكافية.

(٣) تقدم أن الهمزة لا تكون زائدة إذا كانت مصدرّة وبعدها أربعة أحرف، نحو: إصْطَبِلْ. بل تكون أصلية.

(٤) تقاس زيادة الهمزة إذا وقعت في آخر الكلمة، وقبلها أَلْفٌ مسبوقةٌ بثلاثة أصولٍ فأكثر؛ نحو: خَضْرَاءٌ، وَصَحْرَاءٌ، وعاشوراء؛ إلا أن تلك الهمزة منقلبةٌ عن أَلْفِ التأنيث؛ فأصل صحراء: صحراء، وكذلك الباقي. تداخل الأصول اللغوية للصاعدي.

بخلاف نحو: نبأ - وهو الخبر - فإن الهمزة لم تسبق بألف. وبخلاف بناء فإن الهمزة فيه أصلية؛ لأنها سبقت بألف مسبوقة بأصلين فقط، وبخلاف ماء فإنها سبقت بألف مسبوقة بأصل واحد. قال في الجدول: والهمزة في بناء منقلبة عن ياء، أصله بناي، جاءت الياء متطرّفة بعد الألف الساكنة فقلبت همزة، وهذه القاعدة مطّردة.

=

وأفْضَلُ اسْمًا مُشْتَقًّا، وإِصْبَعُ اسْمًا جَامِدًا، وَأفْلُسٌ جَمْعًا، وَكِحْمَاءٌ وَصَحْرَاءٌ.

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفَةً إن كانت مسبوقه بألف مسبوقه بأكثر من أصلين^(١)، كسكران وِعَضْبَان^(٢).

ومتوسطة بين أربعة أحرف^(٣)، إن كانت ساكنة^(٤) غير

=

ونقل عن العكبري قوله في إملاء ما منَّ به الرحمن: والأصل في ماء موه لقولهم: ماهت الركبة تموه، وفي الجمع أمواه، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم أبدلوا من الهاء همزة وليس بقياس.

(١) فالنون في زمان ومكان أصلية لأنها سبقت بأصلين فقط.

(٢) بخلاف نون نحو: أمان، وسنان فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما. قال في ضياء السالك: وتزاد النون متأخرة أيضًا في المثنى والمجموع على حدّه، وفي الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، ونون الوقاية، ونون التوكيد، ولم يذكرها المصنف ولا الناظم؛ لأن هذه زيادة معروفة متميزة، والمراد هنا بيان الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة.

(٣) أي قبلها حرفان وبعدها حرفان. فخرج بذلك نحو: عنبر.

(٤) خرج بذلك نون "عُرْبَيْق" بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون: طير من طيور الماء طويل العنق، فإنها متحركة لا ساكنة.



مضعفة^(١) كغَضَّسْفِر وقرنفل، أو كانت من باب الانفعال، كانطلق ومُنطَلِق^(٢)، أو بدأت المضارع^(٣).

ويحكم بزيادة التاء في باب التَّفَعُّل كالتَّدْخِرُج^(٤)، والتفاعل كالتعاون، والافتعال كالاقتراب، والاستفعال كالاستغراب والاستغفار، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين^(٥). أو كانت التاء في التفعيل^(٦) أو التفعّل^(٧)، أو كانت للتأنيث كقائمة، أو بدأت المضارع^(٨). وتُزاد التاء

(١) أي غير مدغمة نحو: عجنَس (الجمل الضخم).

(٢) هذا هو الموضع الثالث الذي تكون فيه النون زائدة.

(٣) هذا هو الموضع الرابع الذي تكون فيه النون زائدة. نحو: نضرب.

(٤) التدحرج من باب التفعّل لا من باب التفعّل. فمثال باب التفعّل: التكسر، التجميل، التعلم، التكرم.

(٥) قال في الممتع: وأمّا السين فتراد في "استفَعَلَ" وما تصرّف منه، من مضارع، واسم فاعل، واسم مفعول، ومصدر.

(٦) نحو: الترديد.

(٧) نحو: التلملم والتدحرج.

(٨) نحو: تقوم.

سَمَاعًا فِي نَحْوِ: مَلَكُوتٍ وَجَبْرُوتٍ وَرَهْبُوتٍ وَعَنْكَبُوتٍ^(١). وَتَزَادُ السَّيْنُ سَمَاعًا فِي قُدْمُوسٍ^(٢) بَزْنَةِ عَصْفُورٍ، لِلإِلْحَاقِ بِهِ.

وزيادة الهاء واللام قليلة، ومثلوا للهاء بقولهم: أهرق في أراق، وبأمهات في جمع أم. ومن مثل لها بهاء السكت رُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة. ومثلوا للام بطَيْسَلٍ وَزَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ، والأصل طَيْسٌ وهو الكثير، وزيد، وعبد. ومن مثل لها بلام ذلك وتلك، رُدَّ عليه برُدِّ هاء السكت^(٣).

(١) (أما ملكوت فمن الملك وجبروت من التجبر. فالتاء فيهما زائدة، ومثالهما "فَعَلُوت" ونظيرهما: رَعْبُوت، وَرَحْمُوت ... وأما عنكبوت فيدل على زيادة تائه قولهم في معناه: العَنْكَبُ والعنكباء) المنصف. ورهبوت من الرهبة. فقد زيد في هذه الكلمات التاء مع الواو.

(٢) (القُدْمُوس): القديم، وهو مما زيدت فيه السين وأصله من القِدَم. يقال: حَسَبٌ قُدْمُوسٌ: أي قديم.

(٣) أي يقال له: إن اللام في ذلك وتلك كلمة برأسها، وليست جزءًا من غيرها.



فصل في زيادة همزة الوصل^(١)

همزة الوصل: هي التي يُتوصل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها^(٢).

ولا تكون في حرف غير أل، ومثلها أم في لغة حمير، ولا في فعل مضارع مطلقاً^(٣)، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَر وأخذ، أو رُباعي كأكرم وأعطى، بل في الخماسي كانطلق واقتدر، والسداسي كاستخرج واحرنجم، وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً^(٤) كاضرب،

(١) مناسبة هذا الفصل لما قبله أنه من تنمة الكلام على زيادة الهمزة. المرادي.

(٢) واختلف في تسميتها همزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل، فقيل: أضيفت إلى الوصل اتساعاً، وقيل: لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، بخلاف همزة القطع، وقيل: لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن. المرادي.

(٣) قال الحملاوي في الحاشية: قد أثبتها ابن مالك وابنه فيه متى كان مبتدأً بتاءين وأريد إدغامهما، نحو: اتَّجَلَّى، كما سيأتي في الإدغام.

(٤) خرج بذلك الساكن ثاني مضارعه تقديراً كما سيمثل المؤلف بـ (هب، وعد، وقل) فإن مضارعهها (يَهَب، ويَعِد، ويَقُول) ثاني حرف المضارعة فيها متحرك لفظاً، لكنها ساكنة تقديراً إذ أصلها (يُوهِب ويُوْعِد ويَقُول).

شرح شذا العرف

بخلاف نحو: هَبْ، وَعِدْ، وَقُلْ^(١). **ولا في اسم إلا مصادر الخماسي والسداسي**، كانطلاق واستخراج، **وعشرة أسماء مسموعة**، وهي: اسمٌ **وَاسْتُ، وابنٌ، وابنم^(٢)، وابنة، وامرؤٌ، وامرأة، واثنان، واثنتان، وايمُن^(٣)**

=

يَوْهَبُ: سقطت الواو لوقوعها بين عدوتيهما الياء والكسرة، ثم انفتحت العين لأجل حرف الحلق (الهاء).

يَوْعِدُ: حُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

يَقُولُ: كـ ينصر، استثقلت الضمة على الواو، فنقلت الضمة من الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو القاف.

تنبيه: يستثنى من قاعدة: (يؤتى بهمزة الوصل في أول فعل الأمر إذا كان ثاني مضارعه ساكنًا لفظًا) ثلاثة أفعال: خذ، وكل، ومر، فإنها يسكن ثاني مضارعهما لفظًا، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل.

(١) فإن مضارعهما يَهَب، يَعِد، يَقُول. ثاني حرف المضارعة فيها متحرك لفظًا فلا يحتاج الأمر منها إلى همزة وصل، لأن الأمر هو المضارع بعد أن يُحذف منه حرف المضارعة، فحيث تحرك ما هو موجود بعده أمكن الابتداء به بلا همزة.

(٢) ابنم: هو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة.

(٣) قال سيويوه، والبصريون: إنه اسم مفرد، همزته همزة وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف. وهو مشتق من اليمن. وقد حكى كسر همزته.

=



المختصة بالقسم، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع.

ويجب فتح همزة الوصل في أل، وضمُّها في نحو: انطَلِقْ واستُخرج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة. كادخُلْ واكْتُبْ، بخلاف: امشُوا، واقضُوا، مما جعلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو، فتكسر الهمزة^(١) بخلاف عكسه، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء، كاغزِي، فيترجح الضم على الكسر^(٢)، كما يترجح الفتح على الكسر في أيْمَن وايم، والكسر على الضم في اسم، ويجوزان^(٣) مع الإشمام في

=

وقال الكوفيون: هو جمع يمين. واعتذروا عن وصل همزته، بكثرة الاستعمال. على أن أبا الحسن قد حكى قطعها. الجنى الداني.

(١) لأن عينهما في الأصل مكسورة، والأصل: امشوا، واقضوا، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وضممت العين لمناسبة الواو. ضياء السالك.

(٢) فإن أصله: اغزوى، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت، ثم حذفت الواو للساكنين؛ فالضم نظرًا للأصل، والكسر نظرًا إلى الحالة الراهنة. ولم يجز هذان الوجهان في "امشوا"؛ لأن كسر الهمزة هو الأصل، وقد عضد بكسر العين أصلا، فألغى العارض لمعارضته أصليين، بخلاف اغزى. ضياء السالك.

(٣) أي الضم والكسر.

نحو: اختار وانقاد مبنيين للمجهول. **ويجب الكسر** ^(١) فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

وتُحذف لفظًا لاخطًا إن سُبقت بكلام، **ولفظًا وخطًا** في ابن مسبوق بعلم، وبعده علم بشرط كونه صفةً للأول، والثاني أبًا له، ما لم يقع أول السطر، وفي بسم الله الرحمن الرحيم، قال بعض الشعراء مشيرًا إلى ذلك:

أفي الحق أن يُعطى ثلاثون شاعرًا
كما سامحوا عمراً بواوٍ مزيدةً
ويُحرم ما دون الرضا شاعرٌ مثلي
وضويق باسم الله ^(٢) في ألفِ الوصل

(١) والكسر هو الأصل.

(٢) تحذف همزة الوصل من أول بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيمِ وَكَانَ الْقِيَّاسُ أَنْ يَكْتُبَ (باسم) بالألف كما يكتب بائن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال، ولا تحذف في غير البسملة من أنواع التسمية نحو: باسم الله بدون الرَّحْمَن الرَّحِيمِ. الهمع.

وقد حذفت مع كونها بدون الرَّحْمَن الرَّحِيمِ في رسم المصحف في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾.



وإن وقعت بعد همزة استفهام، فإن كانت مكسورة حذفت^(١)

نحو: ﴿أَتَّخَذْنَا هُمْ سِحْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣] ﴿أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ﴾^(٢) [المنافقون: ٦]

أبناك هذا؟ أسمك علي؟ **بخلاف ما إذا كانت مفتوحة، فإنها تبدل ألفاً،**
وقد تسهّل^(٣) نحو: ﴿اللَّهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩].

كما تحذف همزة أل خطأً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية،

سواء كانت للجر، أو لام القسم والتوكيد، أو الاستغاثة، أو للتعجب،
نحو قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ
رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٩] ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ﴾ [الضحى: ٤].

(١) على القياس؛ لأنه لم يعد إليها حاجة، وأيضاً لا يحصل التباس بسبب حذفها. وهكذا حكم همزة الوصل المضمومة بعد همزة الاستفهام نحو: قولك: "أضطر الرجل؟" أصله: أضطر همزة مضمومة، فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت.

(٢) والأصل: "أتخذناهم، أستغفرت لهم"، همزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة، للوصل، فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام.

(٣) لا تحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تحقق لكونها همزة وصل وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداءً، بل تبدل همزة الوصل ألفاً فتمد، أو تسهل. وتسهيل الهمزة هو النطق بالهمزة المسهلة بين الهمزة المحققة وحرف المد المجانس لحركتها. ونطق الهمزة المسهلة يحتاج إلى تدريب وأخذ عن أفواه المتقين.

وكقول الشاعر:

يا للرجالِ عَلَيْكُمْ حَمَلَتِي حُسِبَتْ

ونحو: يا للماء والعُشبِ.

ولا تحقق مطلقا إلا في الضرورة، كقوله:

ألا لا أرى إثنين أحسنَ شِيمَةً على حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلٍ^(١)

(١) جمل اسم امرأة، والشاهد في البيت قوله: "إثنين" حيث جعل همزة الوصل في "إثنين" همزة قطع، وذلك لإقامة الوزن.



الإعلال والإبدال

الإعلال: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه، أو إسكانه، أو حذفه؛ فأنواعه ثلاثة: القلب، والإسكان، والحذف.

وأما الإبدال: فهو جعل مُطلَق حرف مكان آخر. فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكس، إذ يجتمعان في نحو: قال^(١)، ورمى^(٢). وينفرد الإبدال في نحو: اضْطَبَّر^(٣) وادَّكَّر^(٤). وخرج بالمكان العِوَض، فقد يكون في غير مكان المعوَّض منه كتاءي عِدَّة واستقامة^(٥)، وهمزتي

(١) أصلها: (قَوْل) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً.

(٢) أصلها: (رمي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

(٣) أصلها: اصتبر أبدلت تاء الافتعال طاء لمجيئها بعد الصاد.

(٤) أصلها: اذتكر أبدلت تاء الافتعال دالا لمجيئها بعد الذال، فصار اذدكر، ثم أبدلت المعجمة مهملة وأدغمت فصار اذكر.

(٥) أصل عدة: وعد بكسر الواو وسكون العين، فحذفت فاؤه، وحركت عينه بحركة فائه، وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعوض من الفاء تاء التأنيث.

ابن^(١) واسم^(٢).

وقال الأشموني: قد يُطلق الإبدال على ما يعم القلب، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة^(٣)، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثمَّ اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة

=

واستقامة: أصلها: استقوم نقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف استفعال، فوجب حذف إحداهما. ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقبل: استقامة.

(١) أصلها "بنو" بفتح الفاء والعين كـ "جَبَلٍ"، حذفوا اللام التي هي الواو من بَنَوْ وَعَوَّضُوا عنها الهمزة في أوله فقالوا: ابنٌ.

(٢) اسم أصلها عند الكوفيين وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم، وزيدت الهمزة في أوله عَوَّضًا عن المحذوف، ووزنه إِعْلٌ؛ لحذف الفاء منه. وعند البصريين: الأصل فيه سَمُوٌّ على وزن فِعْلٍ - بكسر الفاء وسكون العين - فحذف اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه أفعٌ؛ لحذف اللام منه.

(٣) الإحالة: تطلق على التحول من شيء إلى شيء.

تنبيه: قال الصبان في حاشيته على الأشموني: (قوله: "إلا أن الإبدال ... الخ" انظر ما الدليل على هذه الدعوى)



(١) يوضح كلام الأشموني ما قاله الغلابيني في جامع الدروس العربية حيث قال: الإبدال إزالة حرف، ووضع آخر مكانه. فهو يُشبهُ الإعلالَ من حيث إنَّ كلاً منهما تَغْيِيرٌ في المَوْضع، إلا أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بأحرفِ العِلَّةِ، فيقلَّبُ أحدهما إلى الآخر، كما سبق. وأما الإبدال، فيكونُ في الحروفِ الصحيحة، بِجَعْلِ أحدهما مكان الآخر، وفي الأحرُفِ العليَّة، بجعل مكان حرفِ العِلَّةِ حرفاً صحيحاً.

وللفائدة أنقل لك ما جاء في النحو الوافي **كمدخل لدراسة باب الإعلال والإبدال**، قال: سيمرُّ بك في هذا الباب أربعة ألفاظ اصطلاحية هي: الإبدال، والقلب، والإعلال، والتعويض، ولكل منها مدلوله الخاص؛ ولهذا رأينا أن نبدأ بتوضيحها، وبيان العلاقة بينها. أ- **فالإبدال**: هو جعل حرف مكان آخر؛ سواء كان الحرفان صحيحين مثل: تلعثم، وتلعذم، ومدكر، ومدتكر، أم معتلين مثل: قال، وباع؛ فإن أصلهما: قَوْل، وبيع، أم مختلفين نحو: دينار، وقيراط؛ أصلهما: دِنَار وِقِرَاط.

ب- **والقلب**: خاص بتحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها، كقلب الواو ألفاً من قَوْل إلى قال، والياء همزة إذا كانت متطرفة بعد ألف زائدة؛ نحو: بناء؛ فإن أصله: بناي، والواو المتوسطة ياء بعد كسرة مثل: قيام، والأصل قِوام؛ فهو أخص من الإبدال.

ج- أما **الإعلال** فهو: تغيير أحد حروف العلة أو الهمزة، بقلبه إلى آخر منها، أو حذفه، أو تسكينه تخفيفاً، مثل: قام، وأصله: قوم، وصاح، وأصله: صيح، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، ويسمى هذا إعلالاً بالقلب.

=

واعلم أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام:

=

ومثل: مقول من قال، وأصله: مقوول، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذف الأول منهما لذلك؛ فهذا إعلال بالتسكين ثم بالحذف.

د- وأما **التعويض** أو العوض فهو: حذف حرف والاستغناء عنه بآخر أيًا كان ذلك الحرف؛ صحيحًا أو معتلًا، وسواء حل العوض مكان المحذوف أم في غير مكانه، مثل: تاء عدة وهمزة ابن. وقد يكون العوض عن حركة، كسين أسطاع؛ فإنها عوض عن حركة عينه (قال في الممتع: وذلك أن أصله "أَطَوَع"، فُنُقِلَتْ فتحة الواو إلى الطاء فصار "أَطَوَع"، ثم قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السين عوضًا من ذهاب الحركة في العين -وهي الواو- بجعلها على الفاء.). وعلى هذا: فالعوض لا يتقيد بحرف ولا بمكان معين. أما الإبدال فإنه وإن كان لا يتقيد بحرف؛ إلا أنه يتقيد بمكان المحذوف. والإعلال يتقيد بأحرف العلة، والقلب نوع من الإبدال والإعلال، وتكون العلاقة بينهما على النحو الآتي:

أ- بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق؛ فكل قلب إبدال ولا عكس، يجتمعان في نحو: "باع" وينفرد الإبدال في مثل: "اصطبر".

ب- وكذلك الشأن في الإبدال والتعويض؛ فكل إبدال تعويض ولا عكس، يجتمعان في "اصطبر، وادكر"، وينفرد التعويض في نحو: "عدة".

ج- أما الذي بين الإبدال والإعلال، فعموم وخصوص من وجه، يجتمعان في نحو: "قال، وصاح"، وينفرد الإبدال في نحو: "اصطبر، ومدكر"، والإعلال في نحو: "يقوم".



ما يُبدل إبدالاً شائعاً للإدغام، وهو جميع الحروف إلا الألف،
وما يبدل إبدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين
المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان، كقولهم في وُكُنَّة،
وهي بيت القَطَا في الجبل: وُكُنَّة، وفي أَعَنَّ: أَحَنَّ، وفي ربع^(١): ربح، وفي
خَطَرَ: غَطَرَ^(٢)، وفي جَلَد: جَضَّد^(٣)، وفي تلعثم: تلَعَدَم^(٤).

وما يُبدل إبدالاً شائعاً^(٥) لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً،
يجمعها قولك: "لِجَدِّ صُرْفِ شَكْسٍ آمِنٌ طِيٌّ ثَوْبِ عَزَّتِهِ"^(٦). والضروري

(١) قال الصبان: (الأغن: الذي يخرج صوته من خياشيمه). وقال أيضاً: (قال في القاموس: ربع - كمنع - وقف وانتظر، ثم ساق معاني آخر).

(٢) كقولهم: "غَطَرَ بيديه يَغْطِرُ" بمعنى خطر يخطر.

(٣) في ديوان الأدب للفارابي: (ويُقَالُ: رَجُلٌ جَضَّدٌ، أَي جَلَدٌ. يَجْعَلُونَ اللَّامَ ضَاداً مَعَ الْجِيمِ إِذَا سَكَنَتِ اللَّامُ).

(٤) يقولون: قرأ فما تلعثم وما تلعدم. أي ما تعثر في الكلام.

(٥) خرج بقوله: "شائعاً" ما أبدل نادراً، كما سيذكر المؤلف في كلمة أصيلان.

(٦) قال الدقر في معجم القواعد: المراد من هذه الجملة حروفها فقط على أن معناها كما قال المُحْشِي: لجد صرف شكس موصوف بأنه آمن طي ثوب عزته لأجل الجد وهو كناية عن تغير حاله. هـ. ويقصد بالمحشي ياسين الحمصي في حاشيته على التصريح.

منها في التصريف تسعة أحرف، يجمعها قولك: "هَدَأْتُ مُوْطِيَا"^(١) وما عداها فإبداله غير ضروري فيه، كقولهم في أَصِيلَانَ -تصغير أَصْلَانَ بالضم، على ما ذهب إليه الكوفيون، جمع أَصِيلٍ، أو هو تصغير أَصِيلٍ، وهو الوقت بعد العصر -: أَصِيلَالٍ، وفي اضْطَجَعَ إِذَا نَامَ: الطَّجَعُ، وفي نحو عَلِيٍّ عَلَمًا، في الوقف أو ما جرى مجراه: عَلِجٌ بِإِبْدَالِ النُّونِ لَامًا فِي الْأَوَّلِ، والضاد لَامًا فِي الثَّانِي وَالْيَاءُ جِيمًا فِي الثَّلَاثِ.

قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقال آخر في ذئب:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شِبَعٍ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حِقْفٍ فَالطَّبَجُ

وقال آخر:

خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمُطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ

يريد أبا عليٍّ والعشبي، وتسمى هذه اللغة عَجْعَجَةَ قُضَاعَةَ. واشترط

(١) ومعنى "هدأت" سكنت، و"موطيا" من أوطأته جعلته وطيئا؛ فالياء فيه بدل من الهمزة. الأشموني.

بعضهم فيها أن تكون العجيم مسبوقة بعين، كما في البيت، وبعضهم يُطْلَق،
مستدلاً بقوله:

لا هُمَّ إن كنت قبلت حَجَّتَجْ فلا يزال شاحجٌ يَأْتِيكَ بَجْ

أَقْمَرُ نَهَاتٌ يُنْزِي وَفَرْتَجٌ^(١)

(١) (قال الجوهري: وعججة في قضاة يحولون الياء جيماً مع العين، يقولون: هذا راعج
خرج معج، أي: هذا راعي خرج معي، انتهى.

وقد يحولون الياء جيماً وإن لم تجتمع معه العين، قال أبو عمرو: قلت لرجل من بني
حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمَجْ، فقلت: من أيهم؟ فقال: مُرْجْ، يريد فقيمي، ومري.
وقد تبدل من الياء المخففة حملاً على المشددة كقوله:

لاهم إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج بأتيك بج

أقمر نهات ينزي وفرتج

يريد: اللهم إن كنت قبلت حجتجتي، فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج: بمعجمة،
فمهملة، فجيم، من شحج البغل أي صوت، والأقمر: الأبيض، والنهات: النهاق، وينزي:
يحرك، ووفرتج: أي وفرتي، وهي الشعر إلى شحمة الأذن). التصريح.
قال مؤلف شذا العرف في الحاشية: والظاهر أن هذه لغات القبائل وليست من الإبدال.

الإعلال في الهمزة

- تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول: أن تتطرفاً^(١) بعد ألف زائدة، كسماء وبناء، أصلهما سَمَاوُ وِبِنَائِي^(٢)، بخلاف نحو: قال، وباع^(٣)، وإداوة - وهي المُطهرة - وهداية، لعدم التطرف^(٤)،

(١) تطرفهما إما: حقيقي، ومعناه: وقوع كل منهما آخر الكلمة، ليس بعده حرف فيها، وإما حكمي أو تقديري ويراد به: وقوع كل من هذين الحرفين خاتمة كلمته أيضاً، ولكن يليه فيها حرف عارض لغرض طارئ؛ كالتاء التي تزداد بعد الآخر لإفادة التأنيث، وكعلامة التثنية، أو غيرها مما يطرأ بعد الآخر حيناً ويزول حيناً، دون أن يلازم آخر الكلمة ملازمة في أحوالها المختلفة. وإنما سمي هذا النوع حكمياً، أو تقديرياً لأن تاء التأنيث ونحوها في تقدير الانفصال، وفي حكمه. النحو الوافي.

(٢) بدليل سموئ، بنيت. النحو الوافي.

(٣) في الطبعات التي اطلعت عليها جاء فيها: (بخلاف نحو: قال وباع) والصواب: **قاوَل** و**بِبايع**. جاء في التصريح: (بخلاف نحو: قاوَل، وِببايع، ونحو: إداوة، وهداية، لأن الواو والياء لم يتطرفا فيهن. أما الأَوْلان فلوقوعهما عيناً، وأما الأخيران فلأن كلمتهما بنيت على تاء التأنيث، بخلاف التأنيث العارض، فإنه لا يمنع الإبدال، كبئاء، وبئاءة).

(٤) انظر التعليق السابق، وقال عباس حسن في النحو الوافي: ولا يخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضة لتفيد التأنيث، بشرط أن تكون غير

=



ونحو: دَلُو وَظَبِّي، لعدم تقدم الألف، ونحو: آيَةٌ وَرَايَةٌ، لعدم زيادتها^(١).

وتشاركهما في ذلك الألف، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة، كحمرَاءَ إذا أصلها حَمَرَى كَسَكْرَى، زيدت ألف قبل الآخر للمد، كألف كتاب، فقلبت الأخيرة همزة^(٢).

الثاني: أن تقعا عينًا لاسم فاعلٍ فِعْلٍ أَعْلَتَا فِيهِ، نحو قائلٍ وبائعٍ،

=

ملازمة له. فيقال في: بَنَاءٍ وَبِنَاءٍ -بتشديد نونهما: بناء، بالتشديد أيضا، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئة التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحيانا -كما في الحالة الخاصة بالمذكر- بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة، وعدم استغناء الكلمة عنها، نحو: هداية، رماية، إداوة، حلاوة. فإن الحرفين "الياء والواو" في هذه الكلمات -وأشباهاها- لا ينقلبان همزة؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة، ولا مؤقتة، وإنما هي حرف من أحرف الكلمة، دخل في صياغتها وتكوينها من أول أمرها "ليس طارئا عليها بعد التركيب" ثم هو يلازمها في كل الحالات؛ فبنيت الكلمة على مؤنث ولم تبين على مذكر. **ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين؛ كشأنهما في مثل: "قائل، وبائع ... " حيث توسط فبقيا من غير قلب.**

(١) في آية تطرفت الياء بعد ألف أصلية أي مبدلة من أصل وليست زائدة، فإن آية أصلها آيية كقصبه، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار آية، وكذلك الأمر في راية.
(٢) لأنه التقى ألفان لا يمكن النطق بهما.

أصلهما قَاوِلٌ وَبَايَعٌ^(١)، بخلاف نحو: عَيْنٌ فَهوَ عَايِنٌ، وَعَوْرٌ فَهوَ عَاوِرٌ، لأن العين لما صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ خُوفَ الْإِلْبَاسِ بَعَانَ وَعَارٌ^(٢) صَحَّتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ تَبَعًا لِلْفِعْلِ.

الثالث: أن تقعا بعد ألف مفاعل وشبهه وقد كانتا مَدَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ فِي الْمَفْرُودِ، كَعَجُوزٍ وَعَجَائِزٍ، وَصَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ، بِخِلَافِ نَحْوِ: قَسُورٍ، وَهُوَ الْأَسَدُ، وَقَسَاوِرٍ، لِأَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ بِمَدَّةٍ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشٌ، لِأَنَّ الْمُدَّةَ فِي الْمَفْرُودِ أَصْلِيَّةٌ، وَشَدَّ فِي مُصَيَّبَةِ مَصَائِبٍ، وَفِي مَنَارَةِ مَنَائِرٍ بِالْقَلْبِ، مَعَ أَصَالَةِ

(١) أعلوهما حملا على الفعل، فكما قالوا: "قال، وباع" وأصلهما "قَوْلٌ وَبَيْعٌ" فقبلوا عينهما ألفًا، كذلك قبلوا عين اسم فاعلها ألفًا.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل عند ذكر أشياء شَدَّتْ عَنِ الْقِيَاسِ، فَصَحَّتْ: فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "عَوْرٌ"، وَ"صَيْدٌ الْبَعِيرُ" - إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ - جَاؤُوا بِهِنَّ عَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى مَا لَا بَدَّ مِنْ صِحَّةِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِيهِ، لِأَنَّ "عَوْرٌ" فِي مَعْنَى "اعْوَرَ" فَلَمَّا كَانَ "اعْوَرَ" لَا يَدُّ لَهُ مِنَ الصِّحَّةِ لِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْوَاوِ صَحَّتْ الْعَيْنُ فِي "عَوْرٍ"، وَ"حَوْلٌ"، وَ"صَيْدٌ"، فَصَارَتْ صِحَّةُ الْعَيْنِ فِي "عَوْرٍ" أَمَارَةً عَلَى أَنَّهُ فِي مَعْنَى "اعْوَرَ" وَلَوْ لَمْ تُرِدْ هَذَا الْمَعْنَى لِأَعْلَلْتَهُ، وَقُلْتَ: "عَارَتْ عَيْنُهُ"، وَ"صَادَ الْبَعِيرُ"، وَقَدْ قَالُوا: "عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارًا"، وَهُوَ قَلِيلٌ مَسْمُوعٌ وَلَا يُقَالُ فِي "حَوَّلَتْ عَيْنُهُ" حَالَتْ، قَالَ الشَّاعِرُ: ... أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا



المدة في المفرد، وسهله شبة الأصلي بالزائد^(١).

وتشاركهما في ذلك الحكم الألف، كرسالة ورسائل، وقلادة

وقلائد^(٢).

الرابع: أن تقعا ثانيتي لينين بينهما ألف مفاعل وأخواتها، سواء كان

(١) قال في مختار الصحاح: والمنارة: التي يؤذن عليها، والمنارة أيضًا: ما يُوضع فوقها السراج، وهي مفعلة من الاستنارة بفتح الميم، والجمع المناور بالواو لأنه من النور. ومن قال: منايرٌ وهمز فقد شبة الأصلي بالزائد كما قالوا: مصائب وأصله مصاوب.

وجاء في الخصائص: ومن ذلك همزهم مصائب. وهو غلط منهم. وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة، فكما همزوا صحائف همزوا أيضًا مصائب، وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة؛ لأنها عين، ومتقلبة عن واو هي العين الأصلية. وأصلها مُصوبة؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب... فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانقلبت الواو ياء، على ما ترى. وجمعها القياسي مصاوب. هـ. أما "منارة": فإن أصلها "منورة" وجمعها القياسي مناور.

(٢) وذلك لأنك لما جمعت "قلادة ورسالة" على "مفاعل" وقعت ألف الجمع ثالثة. ووقع بعدها ألف "قلادة، ورسالة"، فاجتمع ألفان، فلم يكن بد من حذف إحدى الألفين، أو تحريكها، فلو حذفوا الألف الأولى فانت الدلالة على الجمع، ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع، لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور، بينها وبين حرف الإعراب، ليكون كـ"مفاعل" فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين "مفاعل"، فلما حركت انقلبت همزة. التصريح.

اللَّيْنَانِ يَاءَيْنِ، كَنِيَّائِفِ جَمْعِ نَيْفٍ، وَهُوَ الزَّائِدُ عَلَى الْعِقْدِ^(١)، أَوْ وَاوينِ،
كَأَوَائِلِ جَمْعِ أَوَّلٍ، أَوْ مُخْتَلِفِينَ، كَسَيَّائِدِ جَمْعِ سَيِّدٍ، أَصْلُهُ سَيُودٌ^(٢)، وَأَمَّا
قَوْلُهُ:

وَكَحَلِّ الْعَيْنِينَ بِالْعَوَاوِرِ

مَنْ غَيْرِ قَلْبٍ، فَلَأَنَّ أَصْلَهُ بِالْعَوَاوِيرِ^(٣) كَطَوَاوِيرِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ جَوَازُ

(١) (النيف) بوزن الهين: الزيادة، يخفف ويشدد، يقال: عشرة ونيف ومائة ونيف. وكل ما
زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني. مختار الصحاح.

(٢) الأصل سيود، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وأدغمت الياء في الياء، فصار سيّد.

قال في التصريح بأنه أبدل ما بعد ألف الجمع همزة في هذه الأمثلة استثقالا لتوالي ثلاث
لينات متصلة بالطرف.

(٣) جمع عَوَّارٍ وهو الرمد، فهو مفاعيل كطواوير لا مفاعل؛ فلذلك صحح. قال ركن
الدين في شرح الشافية: قوله: "وصح عَوَّارٍ" جواب عن سؤال مقدر وتقدير السؤال: إن
قياس عواوير: عوائر بقلب الواو همزة كأوائل؛ لعدم الياء الساكنة بعدها، فلم يقل: عواوير
بعدم القلب؟

وأجاب عنه بأنه فرع عواوير؛ لأن المراد بعواوير عواوير جمع عَوَّارٍ. والعوار يجمع على
عواوير، بقلب الألف ياء، فصُحح حملا على أصله ومراعاة لأصله، فكأن الياء بعد الواو
مقدرة.



حذف ياء مفاعيل ولذا صُحِّح.

وتختص الواو^(١) بقلبها^(٢) همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً^(٣)،
أو ساكنة متأصلة الواوية، نحو: أواصل وأواق^(٤)، جمعي واصلة وواقية،
ومنه:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَّتْكَ الْأَوَاقِي

ونحو: الأولى^(٥) أنثى الأول، وكذا جمعها وهو الأول^(٦)، بخلاف

(١) فلا تشاركها الياء في ذلك.

(٢) وجوباً.

(٣) أي متأصلة الواوية أم لا. وما المراد بـ متأصلة الواوية؟ قال في ضياء السالك: أي:
ليست منقلبة عن حرف آخر.

(٤) "وأصلهما: وواصل، وواق، بواوين، والواو الثانية فيهما متحركة فيجب قلب الواو
الأولى همزة. وأعل "أواق"، إعلال "قاص"، فإذا دخلت عليه "أل" ثبتت ياءه فتقول:
الأواقي كما في البيت.

(٥) وهي مؤنث كلمة: أول، المقابل لكلمة: آخر- وأصلها: وولى، بواوين، السابقة منهما
مضمومة، تليها الساكنة الأصيلية في الواوية، وقلبت الأولى همزة -وجوباً- فصارت:
أولى. النحو الوافي.

(٦) وأصلها "الوؤل"، كالأخرى والأخر، والفضلى والفضّل. جامع الدروس.

نحو: هَوَوِي، وَنَوَوِي، في النسبة إلى هَوَى وَنَوَى، لعدم التصدر،
و"وُوفِي" و"وُوعِد" مجهولين، لعدم تأصل الثانية^(١).

وتبدل الهمزة من الواو جوازًا في موضعين:

أحدهما: إذا كانت مضمومة ضمًّا لازمًا غير مشددة، كُوجوه
وأُجُوه، ووُقوت وأُقُوت، في جمع وقت ووجه. وأدُور وأدُور، وأنُور
وأنُور، جمعي دار ونار. وقوُول وصوُول مبالغة في قائل وصائل.

فخرجت^(٢) ضمة الإعراب، نحو: هذا دلو^(٣)، وضمةُ التقاء

(١) فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة، لأن الواو الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل
بفتح العين، وهو وافي، ووارى. فلما بني للمفعول احتيج إلى ضم ما قبل الألف فأبدلت
الألف واوًا، فليست الواو متأصلة الواوية، لأنها بدل من ألف زائدة.
(٢) بقوله: ضمة لازمة.

(٣) لأن هذه ضمة إعراب يزيلها العامل إذا قلت: "رأيت دلوًا". الثماني.



الساكنين^(١)، نحو: ﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] وخرج بغير
مشددة، نحو: التَعَوُّذُ والتَجَوُّلُ.

ثانيهما: إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كإشاح وإفادة وإسادة،
في وشاح، ووفادة، ووسادة.

وتبدل الهمزة من الياء جوازًا إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء
مشددة كغائي ورائي: في النسبة لغاية وراية^(٢).

وجاءت الهمزة بدلًا من الهاء في ماء، بدليل تصغيره على مؤيه،

(١) لأنَّ الضمَّةَ لالتقاء الساكنين ضمة عارضة، ألا ترى أنَّ أحد الساكنين قد يزول ويرجع
إلى أصله.

(٢) قال في التطبيق الصرفي: عند النسب إلى كلمة (غاية) أو (راية) تصير الكلمة: غايي
ورايي؛ فتجتمع ثلاث ياءات؛ الياء الأولى وياء النسب المشددة؛ فتقلب الياء الأولى همزة -
جوازًا- لتصير: غائي ورائي. هـ. وقال السيوطي في الهمع: وأما غَايَةٌ ونحوها ... مِمَّا ثَالِثُهُ
يَاءٌ بَعْدَ الْأَلْفِ فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: النَّسْبَةُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ فَيُقَالُ: غَايِي، وَإِبْدَالُ الْيَاءِ هَمْزَةً ...
فَيُقَالُ: غَايِي، وَإِبْدَالُ الْهَمْزَةِ الْمَبْدَلَةِ مِنَ الْيَاءِ أَوْ أَوْ فَيُقَالُ: غَاوِي. وَالْهَمْزَةُ أَجُودٌ لِأَنَّ فِيهِ
سَلَامَةٌ مِنْ اسْتِقْقَالِ الْيَاءَاتِ.

وجمعه على أمواه^(١).

فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واوًا، ولا يكون ذلك إلا في بايين:

أحدهما: باب الجمع الذي على زنة مفاعل، إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واوًا أو ياء، فخرج باشرط عروض الهمزة المرائي - في جمع مرآة - فإن الهمزة موجودة في المفرد، وبالأخير سلامة اللام في نحو: صحائف وعجائز ورسائل، فلا تغير الهمزة فيما ذكر.

والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع، وواوًا في موضع واحد. فالتى تقلب

(١) "ماءٌ أصلها: "مَوْه" فقلبوا الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: "ماهٌ"، ثم قلبوا من الهاء همزة، لأنّ الهاء تصاقب الهمزة وتجاورها وإن كانت الهاء فَوْيَقًا منها في المخرج قليلاً فقالوا: "ماءٌ" وهذا شاذٌّ؛ لأنّهم لا يُعلّون حرفين متلاصقين ويدلّك على أنّ أصله "مَوْه" قولهم في التّصغير: "مَوْيَه" وفي تكسيره "أمّواه" و"مياهٌ". الثمانيني. وقد تقدم معنا أنّ العكبري قال: ... ثم أبدلوا من الهاء همزة وليس بقياس.



ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء. والتي تقلب واوًا يشترط فيها أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة في اللفظ، سالمة من القلب ياء.

فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة:

- مثال ما لامة همزة: خطايا جمع خطيئة، أصلها خَطَائِي، يياء مكسورة هي ياء المفرد، وهمزة بعدها هي لامة، ثم أبدلت الياء المكسورة همزة، على حدّ ما تقدم في صحائف^(١)، فصار خطائي بهمزتين^(٢)، ثم الهمزة الثانية ياء، لأن الهمزة المتطرفة إثر همزة تقلب ياء مطلقًا^(٣)، فبعد المكسورة أولى، ثم قلبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف، كما في المدَارَى والعَدَارَى^(٤)، ثم قلبت الياء ألفًا، لتحركها

(١) أن الياء تقلب همزة إذا وقعت بعد ألف مفاعل وشبهه، وقد كانت مدة زائدة في المفرد.

(٢) الأولى هي التي بدل من الياء، والثانية الهمزة التي هي لام الكلمة.

(٣) كما سيأتيك في الباب الثاني الذي تقلب فيه الهمزة ياء أو واوًا.

(٤) وعبرة ابن هشام: ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامة صحيحة؛ نحو: مَدَارَى وَعَدَارَى فِي الْمَدَارِي وَالْعَدَارِي. قال في التصريح: ففتح

وانفتاح ما قبلها، فصار خَطاء^(١) بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف^(٢)، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، وذلك مستكره، فأبدلت الهمزة ياء، فصار خطايا، بعد خمسة أعمال.

- ومثال ما لامه ياء أصلية: قضايا جمع قضية، أصلها قضايي بيائين، أبدلت الياء الأولى همزة، على ما تقدم في نحو صحائف، فصار قضائي، قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم الياء ألفا، فصار قضاء، ثم قلبت الهمزة المتوسطة ياء، لما تقدّم، فصار قضايا، بعد أربعة أعمال.

- ومثال ما لامه واوٌ قلبت ياء في المفرد: مَطِيَّة، إذ أصلها مَطِيوَةٌ من المَطَا - وهو الظهر - أو من المَطْو - وهو المدّ - اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا، كما في سيّد وميّت،

=

الراء فيهما، فإذا فعل ذلك في ما لامه راء، وهو حرف صحيح، ففعل ذلك الفتح هنا في ما لامه غير صحيحة أولى لثقل الكسرة.

والمداري جمع مدرى بكسر الميم، وسكون الدال المهملة، وفتح الراء، آلة تشبه المسلة، تكون مع الماشطة، تصلح بها قرون النساء، والعداري جمع عذارى وهي البكر.

(١) قال عباس حسن: "وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف".

(٢) لكونها من مخرجها.



وجمعها مطايا، وأصلها: مطايو، قلبت الواو ياء لتطرّفها إثر كسرة، فصار مطايي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما تقدّم، ثم أبدلت الكسرة فتحة، فصار مَطَآيِي، ثم الياء ألفاء، ثم الهمزة المتوسطة ياء، فصار مطايا بعد خمسة أعمال.

- ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد: هِرَاوَة، وهي العصا، وجمعها هَرَآوَى، أصلها هَرَآو. وذلك أن ألف المفرد قلبت في الجمع همزة، كما في رسالة ورسائل فصار هَرَآو، ثم أبدلت الواو ياء، لتطرّفها إثر كسرة، فصار هَرَآيِي، ثم فتحت كسرة الهمزة، فصار هَرَآيِي، ثم قلبت الياء ألفاء، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار هَرَآَاء، بهمزة بين ألفين، ثم قلبت الهمزة واوًا، ليتشاكل الجمع مع المفرد، فصار هَرَآوَى بعد خمسة أعمال.

وشذ من هذا الباب قوله:

"حَتَّى أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا"^(١)

(١) الشذوذ هنا هو تصحيح الهمزة التي بعد الألف، أصله الأول المنائي -بيائين- قلبت الياء الأولى همزة فصار المنائي، وكان القياس أن نصنع مع المنائي ما صنعناه في قضايي -بيائين- حتى تصير المنايا كما صارت قضايي قضايا. انظر التصريح والصبان.

والقياس المنيا، و: "اللهم اغفر لي خطيئتي^(١)" والقياس خطاياي،
وهذاوى^(٢) جمع هدية، والقياس هدايا.

ثانيهما^(٣): باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة^(٤)، والتي تُعَل هي الثانية، لأن الثقل لا يحصل إلا بها، فلا تخلو الهمزتان إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة، أو بالعكس، أو تكونا متحركتين.

(١) الشذوذ هنا - وهو أشد مما قبله - تصحيح الهمزة التي بعد الألف، وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها. التصريح.

(٢) الشذوذ هنا إبدال ما بعد الألف حرفاً لا يقتضيه القياس. التصريح. وتجمع هدية على هدايا، وهذاوى، وهذاوي وهذاوي. المحكم لابن سيده.

أما هدايا فعلى القياس، أصلها هدايي بياين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية، ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء فصار هدايا، بعد أربعة أعمال. الأشموني.

ومن قال هذاوى أبدل الهمزة واوا. وهي لغة أهل المدينة وأما هذاوي فنادر، وأما هذاوي فعلى أنهم حذفوا الياء من هذاوي حذفاً ثم عوض منها التنوين. المحكم لابن سيده.

(٣) أي الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيما إبدال الواو والياء من الهمزة.

(٤) الاحتراز بكونهما من كلمة، عن نحو: أنت فعلت هذا؟ فإنه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال: فتقول: أنت فعلت؟



فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة، أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى^(١)، نحو آمنت أو من إيماناً، والأصل أمنت أو من إيماناً، وشذّ قراءة بعضهم: ﴿إِنْلَافِهِمْ﴾ بتحقيق الهمزة الثانية^(٢).

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام، فإن كانتا في موضع العين، أدغمت الأولى في الثانية، نحو: سأل مبالغة في السؤال، ولأل ورأس، في النسب لبائع اللؤلؤ والرؤوس.

(١) أي تبدل الهمزة الثانية حرف علة ألفاً، أو ياء، أو واوًا من جنس حركة الهمزة الأولى. فتبدل ألفاً بعد الفتحة نحو: آمنت، والأصل: أمنت بهمزة مفتوحة، فهمزة ساكنة، أبدلت الثانية ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها. و تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو: إيمان، أصله: "إيمان". بهمزتين مكسورة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وتبدل الهمزة الثانية واوًا بعد ضمة نحو: أوتمن بالبناء للمفعول، أصله: أوتمن بهمزتين، مضمومة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها.

(٢) قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿لِإِنْلَافٍ قَرِيْشٍ إِثْلَافِهِمْ﴾ بهمزتين الثانية ساكنة، ثم رجع عنه، فقرأ مثل حمزة بهمزة بعدها ياء...

قال أبو علي: أما ما كان يقرؤه عاصم من تحقيق الهمزتين في إنلاف، فلم يكن له وجه، ألا ترى أننا لم نعلم أحداً حقق الهمزة في نحو هذا، ولو جاز هذا لجاز في الإيمان، والإيمار: الإيمان والإيمار، إذا أردت مصدر آمن وأمر. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي.

وإن كانتا في موضع اللام، أبدلت الثانية ياء مطلقاً^(١)، فتقول في مثال قَمَطَرٍ مِّن قَرَأٍ: قَرَأِي^(٢). وفي مثال سَفَرَجَلٍ منه: قَرَأِيًّا.

وإن كانتا متحركتين^(٣)، فإن كانتا في الطَّرَفِ^(٤) أو كانت الثانية

(١) أي سواء أكانت طرفاً أم غير طرف. كما في المثالين التاليين: قرأاً، وقرأياً.

(٢) والأصل: (قرأاً) فالتقى في الطرف همزتان فوجب إبدال الثانية ياء وإن كانت الأولى ساكنة يمكن إدغامها بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لأن الطرف محل التغيير، فلم يغتفر فيه ذلك، كما اغتفر ذلك في نحو: (سأأل). ابن الناظم.

يقول عباس حسن في النحو الوافي: ويقول النحاة: إن الهمزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً، أي سواء أكانت طرفاً كالمثال السالف، أم كانت غير طرف كما في بناء صيغة خيالية على وزن: "سفرجل" من الفعل: قرأ: فيقال قرأياً، بإسكان الهمزة الأولى، وفتح الياء بعدها. والأصل: قرأاً بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة. والأغلب في هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر ماثورة في فصيح الكلام.

(٣) قال عباس حسن: وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية؛ قصد بها في الأعم الأغلب مجرد التدريب، ولا يكاد يعرف لها نظائر ماثورة، في فصيح الكلام، ولا تنجح إليها الأساليب الرفيعة.

(٤) قال عباس حسن: أن تكون الهمزتان المتحركتان، في موضع اللام؛ فتقلب الثانية ياء مطلقاً؛ أي: سواء انفتح ما قبلها، أم انضم، أم انكسر". كبناء صيغة على وزن: جعفر، أو:

=



مكسورة^(١) أبدلت ياء مطلقاً. وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة،

=

قَرْمِز، أو: بُرْشَن، من الفعل: قرأ، فيقال: قرأاً وقرئي وقرؤؤ؛ بهمزتين متواليتين، تقلب الثانية منهما ياء لا واوًا؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف؛ فنقول: في قرأاً -مما قبلها مفتوح- قرأى. وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً، وتصير: قرأى، وهي اسم مقصور.

ويقال في: قرئى مما قبلها مكسور: قرئى؛ بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال: قرء، يحذف الياء التي في آخرها كما تحذف من المنقوص؛ وذلك بحذف حركة الياء أو لا لاستثقال الحركة عليها، ثم حذف الياء، لالتقائها ساكنة مع التنوين؛ كما يحذف في مثل: داع، وهاد، ووال، ونظائرها من المنقوص. وبهذا تصير كلمة قرء من المنقوص الذي حذفت لامه.

ونقول في: قرؤؤ -مما قبلهما مضموم: قرء أيضاً؛ ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء، لا واوًا -لما تقدم- فتصير الكلمة إلى: قرؤى، ثم تقلب الضمة التي قبلها كسرة؛ لتسلم الياء، فتصير إلى: قرئى، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها، ثم تحذف الياء لالتقائها ساكنة مع التنوين، وتنتهي إلى: قرء، وتصير منقوصة، مثل: داع، وهاد، ووال.

(١) قال عباس حسن: أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام، وحركة الثانية كسرة. فتقلب الثانية ياء مطلقاً "أي: بعد همزة مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة؛ فهي في حكمها كالصورة السالفة" كبناء صيغة من الفعل: "أم" تكون على وزن: أصبع بفتح الهمزة، أو بكسرها، أو بضمها، مع كسر الباء في الحالات الثلاث، فيقال بعد الهمزة

=

أبدلت واوًا مطلقاً^(١)، وإن كانت مفتوحة، فإن انفتح ما قبلها أو انضم

=

المفتوحة: أأمم، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة؛ ليتمكن إدغام الميمين، وهذا أمر واجب، ثم تقلب بعده الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها، ياء؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمة: أيم.

ويقال: بعد الهمزة المكسورة: إئمم، بهمزتين؛ أولاهما مكسورة، وثانيتها: ساكنة، فتنتقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها، ياء، وتصير الكلمة: إيم.

(١) قال عباس حسن: أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام، والثانية مضمومة؛ فتقلب واوًا بعد همزة؛ إما مفتوحة، وإما مكسورة، وإما مضمومة. فمثال المضمومة بعد مفتوحة: أوَّب (جمع أب وهو المرعى) والأصل: أوَّب - بفتح، فسكون، فضم ... - نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة؛ ليتيسر الوصول للإدغام الواجب، فصارت الكلمة بعد الإدغام: أوَّب، وقلبت الهمزة الثانية واوًا بعد انتقال الضمة إليها؛ لأن الواو هي المناسبة للضمة؛ فصارت الكلمة: أوَّب.

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل "أم" على وزان: إصْبُع - بكسر الهمزة وضم الباء - فيقال: إئمم؛ بكسر، فسكون، فضم، نقلت حركة الميم إلى الهمزة - قبلها، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب، فصارت الكلمة بعده إؤم - بكسر، فضم، فميم مشددة. قلبت الهمزة الثانية حرفًا من جنس حركتها؛ وهو الواو، فصارت: إؤم.

=



أبدلت واوًا^(١)، وإن
انكسر أبدلت ياء^(٢).

=

ومثال المضمومة بعد ضمة: بناء صيغة على وزن: أبلم، من الفعل: أمّ؛ فيقال: أوّم - بضم، فسكون، فضم - تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها؛ ليتيسر الإدغام؛ فتصير الكلمة بعده: أوّم، -بضمّتين متواليتين- وتقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفا من جنس حركتها، وهو الواو -فتصير الكلمة: أوّم.

(١) قال عباس حسن: فمثال المفتوحة بعد مفتوحة: أودم، والأصل بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثانية واوًا؛ طبقا لقواعد الإبدال، التي تقضي بقلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واوًا -دائمًا- سواء أكان ما قبلها مفتوحا أم غير مفتوح.
ومثال المفتوحة بعد مضمومة: أويدم؛ "تصغير: آدم"، والأصل: أويدم. قلبت الهمزة الثانية واوًا عملا بالقاعدة السالفة.

(٢) قال عباس حسن: ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل: "أمّ"، على وزن: إصبع -بكسر الهمزة، وفتح الباء- فيقال: إأمم، بكسر، فسكون، ففتح. تنقل حركة الميم الأولى "وهي الفتحة" للهمزة الساكنة قبلها؛ ليتيسر الإدغام الواجب، ثم يقع الإدغام؛ فتصير الكلمة: إأمم، بكسر، ففتح، فميم مشددة. وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام؛ فتصير الكلمة: إيّم، بهمزة مكسورة، وياء مفتوحة، وميم مشددة.

ويجوز في نحو: رَأْسٌ، وَلُؤْمٌ، وَبِئْرٌ، إِبْقَاؤُهَا وَقَلْبُهَا من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو: وضوءٌ، ومجيءٌ، يجوز إِبْقَاؤُهَا وَقَلْبُهَا من جنس ما قبلها مع الإدغام.

الإعلال في حروف العلة

تقلب الألف ياء في مسألتين:

الأولى: أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير نحو: مصباح ومفتاح، تقول فيهما: مصابيح ومفاتيح، ومُصَيِّح ومُفَيِّح^(١).
الثانية: أن تقع تالية لياء التصغير، كقولك في غلام: غُلَيْم^(٢).

وتقلب الواو ياء في عشرة مواضع:

(١) لأنه لما كسر ما قبلها للجمع والتصغير، لم يمكن سلامتها؛ لتعذر النطق بالألف بعد غير فتحة، فردت إلى حرف يجانس حركة ما قبلها فصارت ياء. المرادي.
(٢) والسبب: أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركاً، والألف لا تقبل الحركة، وياء التصغير لا تكون متحركة. فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين. ولم تقلب حرفاً آخر؛ لأن هذا هو الوارد عن العرب. النحو الوافي.

أحدها: أن تقع بعد كسرة في الطرف، كَرَضِيٍّ وَقَوِيٍّ^(١)، وَعُفِيٍّ مَبْنِيًّا

للمجهول، والغازي والداعي^(٢).

أو قبل تاء التأنيث كَشَجِيَّة^(٣) وَأَكْسِيَّة^(٤) وغازية^(٥) وعُرَيْقِيَّة: تصغير

عَرْقُوة^(٦). وشدَّ سَوَاسِوَة^(٧) جمع سواء.

(١) مبنيين للفاعل.

(٢) في اسم الفاعل. قلبت الواو في هذه الأمثلة الخمسة (رَضِيٍّ، وَقَوِيٍّ، وَعُفِيٍّ، والغازي، والداعي) ياء لوقوعها طرفاً بعد كسرة، وأصلها، "رضو"، لأنها من "الرضوان"، و"قوو" لأنه من "القوة"، و"عفو"، لأنه من "العفو". والغازو، والداعو لأنهما من "الغزو، والدعوة". أوضح.

(٣) اسم فاعلة من "الشجو" بالشين المعجمة والجيم، وهو الحزن.

(٤) جمع كساء.

(٥) اسم فاعلة.

(٦) فقلبت الواو في الجميع (شَجِيَّة وَأَكْسِيَّة وغازية وعُرَيْقِيَّة) ياء لوقوعها طرفاً بعد الكسرة، لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال. قال المرادي: "شَجِيَّة" أصله شَجِوَة؛ لأنه من الشجو، ففعل بالواو قبل تاء التأنيث ما فعل بها متطرفة؛ لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال.

(٧) حيث إن الواو صحت. والقياس: سواسية. وفيه شذوذ آخر؛ وهو: جمعه على هذا الوزن، وقياس جمعه: أسوية؛ لأن "فعال" يجمع على أفعله؛ كقَبَاء وأقبية؛ كما شد من جهات آخر. ضياء

=

أو قبل الألف والنون الزائدتين، كقولك في مثال قَطِرَان، بفتح فكسر، من الغزو: غَزِيَان^(١).

ثانيها: أن تقع عينًا، لمصدر فعلٍ أَعَلَّت فيه^(٢)، وقبلها كسرة، وبعدها أَلْف^(٣)، كصِيَام وقيام وانقياد واعتياد^(٤).

فخرج نحو: سِوَار وَسِوَاك^(٥)، بكسر أولهما؛ لانتفاء المصدرية،

=

(١) أي: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، ولا عبرة بالألف والنون الزائدتين؛ لأنهما في حكم الانفصال.

(٢) أي في الفعل.

(٣) فهذه أربعة شروط.

(٤) صِيَام، وقيام من مصادر الثلاثي، وانقياد، واعتياد من مصادر المزيد، والأصل فيهن: "صوام، وقوام، وانقواد، واعتواد"، فقلبت الواو فيهن ياء، لأنها لما أعلت في أفعالها بقلبها أَلْفًا، واستثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة، وقبل حرف يشبه الياء في المد - وهو الألف-، أعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الإعلال، ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد.

(٥) سِوَار وَسِوَاك اسما جنس.



ولِوَاذٍ وَجِوَارٍ^(١)؛ لَعْدَمِ إِعْلَالِ عَيْنِ الْفِعْلِ فِي لَأَوْذٍ وَجَاوَرٍ، وَحَالِ حِوَالًا وَعَادِ الْمَرِيضِ عِيْدًا^(٢)، لَعْدَمِ الْأَلْفِ فِيهِمَا^(٣)، وَرَاحٍ رَوَاحًا لَعْدَمِ الْكَسْرِ.

وَقَلَّ الْإِعْلَالُ فِيمَا عَدِمَ الْأَلْفَ، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا^(٤) لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧].

وَشَدَّ التَّصْحِيحَ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِمْ: نَارَتْ الظُّبْيَةَ تَنْوُرُ نِوَارًا، بِكَسْرِ النُّونِ، أَيِ نَفَرَتْ^(٥)، وَشَارَ الدَّابَّةَ شِوَارًا بِالْكَسْرِ: رَاضِيًا، وَلَا ثَالِثَ لِهَمَا.

ثالثها: أن تكون عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في

(١) مع كونهما مصدرين.

(٢) مع كونهما مصدرين، أعل فعلهما، وهو: "حال، وعاد".

(٣) بعد عين المصدر.

(٤) وهي قراءة ابن عامر، والأصل: "قومًا" قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع إعلالها في الفعل.

(٥) وكان القياس: نيارًا، ولكنه جاء بالتصحيح فقال: نوارًا.

مفرده إما مَعْلَةٌ^(١)، كدار وديار، وحيلة وحيل، وديمة وديم، وقيمة وقيم^(٢)،
وشذَّ حَوْج بالواو^(٣) في حاجة.

وإما شبيهة بالمعلة، وهي الساكنة بشرط أن يليها في الجمع ألف، كسوط
وسياط، وحَوْض وحِياض، وروض ورياض^(٤). فَإِنْ عُدِمَت الألف
صحت الواو، نحو كُوز وكِوزة^(٥).

(١) أي: منقلبة، سواء كان بعدها ألف في الجمع؛ كديار: جمع دار، أو لا؛ كباقي الأمثلة
التي ذكرها المصنف.

(٢) والأصل: "دوار وحول ودوم وقوم"، ولكن لما أنكسر ما قبل الواو في الجميع،
وكانت في المفرد معلة بقلبها ألفاً في الأول والأخير، وباء فيما بينهما، ضعفت، فتسلطت
الكسرة عليها.

(٣) والقياس: "حيج"، لأن قلبها كسرة، والواو أعلت في الواحد. فإن (حاجة) أصله
حوجة، جاءت الواو بعد فتح قلبت ألفاً.

(٤) والأصل فيها: "سواط، وحواض، ورواض"، ولكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع،
وكانت الواو في الواحد شبيهة بالمعل لسكونها، ضعفت، فتسلطت الكسرة عليها، وقوى
تسلطها وجود الألف لقربها من الياء.

(٥) قد اجتمع في كوزة سكون واو الواحدة والكسرة التي قبل الواو في الجمع وأنه جمع،
ولامه صحيحة، إلا أنه لم تقع بعد عينه ألف، فصحت الواو.

وشذَّ ثيرة جمع ثور^(١).

وكذا^(٢) إن تحركت^(٣) في مفرده، كطويل وطوال^(٤)، وشذَّ الإعلال في قوله:

تبيّن لي أنّ القمّاء ذلّةٌ وأنّ أعزّاء الرّجال طيالها^(٥)

(١) هذا جواب عن سؤال، وتقدير السؤال: أن ثيرة جمع ثور، أصله: ثورة، قلبت الواو فيه ياء لكسرة ما قبلها مع **عدم الألف بعد الواو**، وأنتم جعلتم وجود الألف بعدها شرطاً لقلب الواو ياء؛ ولهذا ما قلبتم الواو ياء في عودة وكوزة. شرح الشافية

(٢) أي تصح الواو، ولا تعل.

(٣) الواو.

(٤) فلم تعل الواو في طوال مع أنه جمع، وقبل عينه كسرة، وبعدها ألف، ولامه صحيحة، لكن تحركت العين في مفرده (طويل) فصحت لتخلف شرط أن تكون ساكنة في المفرد.

(٥) القمّاء: قصر القامة، أعزاء: من العزة؛ وهي القوة والمنعة، ضد الذلة، طيالها: جمع طويل، وأصله طوال. والشاهد: في "طيالها"؛ فالأصل: طوالها؛ لأنه جمع طويل، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع؛ لأن الواو فيها متحركة في المفرد، فهي قوية بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ. ضياء السالك

وتسلم الواو أيضا إن أعلت لام المفرد^(١)، كجمع رِيَّان^(٢) وجَوَّ، فيقال فيهما: رِوَاء، وجِوَاء^(٣)، بكسر الفاء وتصحيح العين، لثلاثي التوالى في الجمع إعلان: قلبُ العين ياء، وقلبُ اللام همزة.

رابعها: أن تقع طرفاً^(٤)، رابعة فصاعداً بعد فتح، نحو: أعطيت وزكيت^(٥)، ومُعْطِيَان ومُزَكِّيَان، بصيغة اسم المفعول، حملوا الماضي

(١) بالياء أو بالواو.

(٢) نقيض عطشان، أصله: "رويان" اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٣) والأصل: "رواي، وجواو"، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة، ولا يجوز مع ذلك إعلان عينهما، "لثلاثي التوالى إعلان"، إعلان العين بإبدالها ياء للكسرة قبلها، وإعلان اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة نحو: "كساء، ورداء"، فاقصر على إعلان اللام، لأنه محل التغيير.

(٤) بشرط فتح ما قبلها، وأن تكون منقلبة ياء في المضارع؛ سواء كانت في فعل أو في اسم. ضياء

(٥) تقول: عطوت وزكوت - بإبقاء الواو فيهما لأنها ثالثة - ومعناها أخذت، ونميت، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف، قلت: أعطيت وزكيت.



المزيد على مضارعه، واسم المفعول على اسم الفاعل^(١).

خامسها: أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي^(٢) ساكنة مفردة كميزان، وميقات^(٣)، فخرج نحو: صوان، وهو وعاء الشيء، وسوار، لتحرك الواو فيهما، ونحو أجلواذ، وهو إسراع الإبل في السير، وأعلواط وهو التعلق بعنق البعير بقصد الركوب؛ لأن الواو فيهما مكررة^(٤) لا مفردة.

سادسها: أن تكون الواو لامًا لِفُعَلَى بضم فسكون، وصفًا^(٥) نحو:

الدُّنيا والعُلَيَا^(٦).

(١) فإن كلاً من المضارع واسم الفاعل قبل آخره كسرة، وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه.

(٢) أي الواو.

(٣) أصل ميزان: موزان، لأنه من الوزن، وأصل ميقات: موقات، لأنه من الوقت، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٤) مشددة.

(٥) أي حال كونها وصفًا.

(٦) والأصل: "الدنوى، والعلوى"، لأنهما من "الدنو، والعلو" قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضممة وعلامة التأنيث في الصفة، فخففت لامها بقلبها ياء، والدليل على صحة كونها صفة؛ جريانها على موصوفها كما في الآية الكريمة: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾،

=

شرح شذا العرف

وقول الحجازيين: الْقُصَوَى^(١)، شاذُّ قِيَّاسًا، فصيحٌ استعمالًا، نُبِّهَ به على أن الأصل الواو، كما في اسْتَحَوَذَ، والقَوْدُ^(٢)، إذ القياس الإعلال، ولكنه نُبِّهَ به على الأصل، وبنو تميم يقولون: الْقُصِيَا على القياس. فإن كانت فُعَلَى اسمًا^(٣) لم تُغَيَّرْ^(٤) كحُزَوَى: لموضع.

سابعها: أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتًا

=

وقولك: للمتقين الدرجة العليا، هذا هو الأصل، واستعمالهم لها غير جارية على موصوف مزال عن الأصل، ومعامل معاملته.

(١) في مثل: المسافة القصوى، بالتصحيح.

(٢) نبه على الأصل في الفعل نحو: استحوذ، وفي الاسم نحو: القود، بالتصحيح فيهما، والقياس فيهما: استحاذ، والقاد، بالإعلال، ولكنه ترك تنبيها على الأصل. التصريح.

(٣) أي غير صفة.

(٤) بإبدالها ياء، بل تفر الواو على أصلها فرقًا بين الاسم والصفة، ولم يعكسوا، لأن الاسم أخف من الصفة. التصريح.



وسكوناً^(١)، نحو: سيّد وميّت^(٢)، و(طيّ) و(لّي)^(٣) مصدرَي طويت ولويت، فخرج^(٤) نحو: يدعو ياسر، ويرمي واقد، لكون كل منهما في كلمة، ونحو: طويل وغيور، لتحرك السابق، ونحو: ديوان، إذ أصله ديوان بشد الواو^(٥)،

(١) فإذا اجتمعت هذه الشروط، وجب قلب الواو ياء، تقدمت الواو، أو تأخرت، لأنها أثقل من الياء، تحصيلاً للتخفيف ما أمكن، ويجب إذا قلبت الواو ياء، إدغام الياء المنقلبة عن الواو في الياء السالمة لاجتماع المثليين. التصريح.

(٢) مثالان لما تقدمت فيه الياء على الواو، وأصلهما: سيود، وميوت، لأنهما من "ساد، يسود" اتفاقاً، و"مات، يموت" على إحدى اللغتين، ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة، "فيعل" بكسر العين. التصريح.

(٣) مثالان لما تقدمت فيه الواو على الياء، وأصلهما، طوي ولوي، بفتح أولهما وسكون ثانيهما، قلبت، الواو منهما ياء وأدغمت في الياء. التصريح.

(٤) ووجب التصحيح.

(٥) أي وخرج نحو: ديوان، فلم تقلب الواو ياء مع أن الواو والياء اجتمعتا في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون؛ لأن السابق منهما وهو الياء في ديوان غير متأصل ذاتاً، بل هو منقلب من واو بدلالة قولهم في الجمع: "دَوَاوين" فلم يُعَلَّ "ديوان" بالإعلال المذكور.

وَبُوعِ إِذْ أَصَلَ الْوَاوُ أَلْفَ فَاعَلَّ^(١)، وَنَحْوَ قَوِيٍّ^(٢) بَفَتْحِ فَسَكُونِ مَخْفَفِ قَوِيٍّ بِالْكَسْرِ لِلتَّخْفِيفِ.

وَشَدُّ التَّصْحِيحِ مَعَ اسْتِيفَاءِ الشَّرْطِ، كَضَيُّونٍ لِلسَّنَّوْرِ الذِّكْرِ، وَيَوْمَ أَيَّوْمٍ: حَصَلَتْ فِيهِ شِدَّةٌ، وَعَوَى الْكَلْبُ عَوِيَّةً، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ.

ثامنها: أن تكون الواو لام مَفْعُولِ الَّذِي مَاضِيهِ عَلَى فَعَلٍ بِكَسْرِ

العين^(٣):

(١) لم تقلب الواو ياء مع أن الواو والياء اجتمعتا في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون؛ لأن السابق منهما وهو الواو هنا غير متأصل ذاتاً، بل هو منقلب من ألف "بايع" فلم يقل فيه "بيع" لذلك.

(٢) أي وخرج نحو: قَوِيٍّ، فلم تقلب الواو ياء مع أن الواو والياء اجتمعتا في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون؛ لأن السابق منهما وهو هنا الواو غير متأصل سكوناً، بل هو عارض السكون؛ فإن أصله الكسر، ثم إنه سكن للتخفيف؛ كما يقال في عَلِمَ: عَلِمَ.

(٣) سواء في ذلك المتعدي واللازم. فالأول نحو: رضيه؛ فهو: مرضي، والثاني نحو: قوي على زيد، فهو: مقوي. التصريح.



نحو: مَرَضِيٌّ^(١) وَمَقْوِيٌّ عَلَيْهِ^(٢)، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مَفْتُوحَةً

صَحَّتِ الْوَاوُ، كَمَدْعُوٍّ وَمَغْزُوٍّ^(٣). وَشَدَّ الْإِعْلَالَ فِي قَوْلِهِ:

وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيَّ وَعَادِيًّا^(٤)

(١) الأصل: مرضوو (مفعول)، بواوين، أولهما واو مفعول، وثانيهما لامه، قلبت الثانية - وهي لام الكلمة - ياء؛ حملا للاسم على الفعل؛ لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها كما سبق في الموضع الأول من مواضع قلب الواو ياء، ثم قلبت الأولى وهي واو مفعول ياء لاجتماعها مع الياء على القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء والأولى ساكنة قلبت الواو إلى ياء وأدغمت مع الياء الأخرى، ثم أبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوًا.

(٢) وأصله: مقووو (مفعول)، فقلبت الواو الأخيرة التي هي لام ياء لتطرفها واستئصال اجتماع ثلاث واوات فصار: مقووي، فلما اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، قلبت الواو ياءً وأبدلت من الضمة قبلها كسرة لتصح الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصارت: مقوي.

(٣) والأصل: "مغزوو، ومدعوو، بواوين، أولهما واو مفعول، وثانيهما لامه، فأدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثليين.

(٤) الشاهد: في "معديا" فقد أعل بقلب واوه ياء شذوذا، والقياس تصحيح لامه؛ لأن فعله عدا مفتوح العين، وأصله: معدوو، قلبت لامه ياء لتطرفها، ثم الواو ياء على القاعدة وأدغمتا، ثم ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء فصار معدو، ولكن الشاعر أعله شذوذاً، ويرى ابن مالك أن التصحيح في مثل هذا راجح لا واجب، والإعلال مرجوح، وفي هذا يقول:

=

تاسعها: أن تكون^(١) لام فُعُول بضم الفاء جمعًا، كعُصَيِّ ودُلَيِّ وقُفَيِّ^(٢).
ويقل فيه التصحيح نحو: أبُو، وأخُو جمعي أب وأخ، ونُجُو^(٣) جمع نَجْو،
وهو السحاب الذي هَرَّاق ماءه. وأما المفرد^(٤) فالأكثر فيه التصحيح، كعُلُوّ

=

وصحح المفعول من نحو عَدَا وأعلل ان لم تتحرَّ الأجداد

أي: إذا بني اسم مفعول من ماضٍ ثلاثي، واوي اللام، غير مكسور العين؛ مثل: عدا،
فالأجداد تصحيح واوه؛ تقول معدو، ويجوز إعلاله بقلب الواو ياء؛ فتقول: معدي، إن لم
تتحر الرأي الأجداد. ضياء السالك

(١) الواو.

(٢) والأصل: "عصوو، ودلوو، وقفوو" على وزن فلوس، اجتمع واوان - واجتماعهما
ثقل - أولاهما زائدة في الجمع، والأخيرة أصلية "لام الكلمة"، فاستثقلوا اجتماع واوين
في الجمع، فقلبوا الواو الأخيرة ياء، فصار "عصوي، ودلوي، وقفوي"، فاجتمعت الواو
والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة
الثانية كسرة، لتسلم الياء من القلب واوا، ثم كسرت الفاء؛ إتباعًا لكسرة العين. وقرأ
الحسن: ﴿فَإِذَا جِبَالُهُمْ وَعُصَيْبُهُمْ﴾ [طه: ٦٦]، بضم العين. التصريح.

(٣) والجموع المذكورة، مضمومة الأول والثاني، والأصل فيها: أبوو، وأخوو، ونجوو،
بواوين، أدغمت أولاهما في الثانية. التصريح.

(٤) من فَعُول.



وَعُتُوًّا^(١)، وَيَقْلُّ فِيهِ^(٢) الْإِعْلَالُ^(٣)، نَحْوُ: عَتَا الشَّيْخَ عَتِيًّا^(٤): إِذَا كَبِرَ، وَقَسَا قَلْبُهُ قَسِيًّا.

عاشرها: أَنْ تَكُونَ^(٥) عَيْنًا لِفُعَلٍ بَضْمِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، جَمْعًا^(٦)

(١) نحو: ﴿لَا يُرِيدُونَ عَلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٨٣] ﴿وَعَتُّوْا عُنُوتًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وهما مصدران مفردان أصلهما: علوو، وعتوو، ، بواوين أدغمت أولاهما في الثانية. ومثلهما: نما المال نموا، إذا زاد، وسما زيد سموا إذا علا.

(٢) في المفرد.

(٣) بقلب الواو الأخيرة ياء، وإعلال الأولى كإعلال "طي".

(٤) بضم العين وكسرها، كما قالوا: عتا عتوًّا. قال في الجدول في إعراب القرآن: (عتيًّا) ، مصدر عتا يعتو عتوًّا - بضم العين وكسرها: كبر. واللفظ هنا بكسر العين - وهي قراءة حفص - وفيه إعلال من عدّة وجوه، أصله عتوو كقعود، كسرت التاء تخفيفًا لثقل الضمّتين فانقلبت الواو الأولى إلى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فأصبح عتيو، ثم جرى قلب الواو الثانية ياء لمجيء الياء والواو، والأولى ساكنة، فأصبح عتّي بضمّ العين وكسر التاء، ثم كسرت العين للمجاورة فأصبح عتّي.

(٥) أي الواو.

(٦) أي حال كون فُعَلٍ جمعًا لفاعل الذي عينه واو، صحيح اللام.

صحيح اللام، غير مفصولة منها^(١)، كصِيمٍ ونِيمٍ^(٢)، والأكثر تصحيحه^(٣)، كصُومٍ ونُومٍ. ويجب تصحيحه إن أعلت اللام؛ لئلا يتوالى إعلالان^(٤)، كشُوىٍ وغُوىٍ^(٥)، جمعي شاورٍ وغاورٍ^(٦)، أو فصلت^(٧) من العين، نحو صُوامٍ ونُوامٍ، وشذ قوله:

- (١) أي بشرط عدم وجود فاصل بين اللام والعين، قال المرادي: وأما فَعَالٌ-بالمَد- نحو: صُوامٍ، وقُوامٍ، فالتصحيح فيه متعين لبعء عينه عن الطرف بسبب زيادة الألف.
- (٢) وأصلهما: "صُومٌ، ونُومٌ" فاجتمع في الجمع واوان وضمة، فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع، فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين؛ لأن الياءين أخف من الواوين.
- (٣) على الأصل. والكثير الشائع الإعلال.
- (٤) إعلال العين، وإعلال اللام.
- (٥) بإعجام أولهما وضمه، وتشديد ثانيهما، والأصل: "شوي، وغوي" فأعلت اللام بقلبها ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ثم بحذفها لالتقاء الساكنين (الألف مع التنوين)، فلو أعلت العين بقلبها ياء، لتوالى على الكلمة إعلالان، وذلك مستكره عندهم.
- (٦) اسمي فاعل من "شوى يشوي، وغوى يغوي"، والأفصح في الماضي فتح الواو لا كسرهما، وفي المضارع بالعكس.
- (٧) أي اللام.



أَلَا طَرَقْتَنَا مِئَةً بِنْتُهُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا^(١)

- **وتقلب الألف واوًا^(٢) إذا انضم ما قبلها كبُويع وضُورب^(٣)**
وضُويْرِب^(٤).

وتقلب الياء واوًا^(٥)

- إن كانت الياء ساكنة مفردة^(٦) مضمومًا ما قبلها في غير

(١) الشاهد: في "نيام" فإنه جمع نائم، والهمزة منقلبة من واو، وقد أعل بقلب الواو ياء، مع أن قبل لامه ألفًا، وهذا شاذ، والقياس: نوام بالتصحيح؛ أو نيم بحذف الألف. ضياء
(٢) في مسألة واحدة.

(٣) بويع وضورب: مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول: "بايع، وضارب" فلما بنيتهما للمفعول ضمنت أولهما، فتعذر بقاء الألف بعد ضمة، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، فقلبت الألف واوًا لمجانسة حركة ما قبلها، وفي التنزيل: ﴿مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠].

(٤) تصغير ضارب، وقد تقدم معك في باب التصغير أنه إذا كان ثاني الاسم المصغر ألفًا مزيدة وجب قلبها واوًا فتقول في ضارب: ضويرب. راجع باب التصغير.

(٥) في أربع مسائل.

(٦) أي عن مثلها، أي غير مدغمة.

شرح شذا العرف

جمع، كموقنٍ وموسِرٍ^(١)، ويوقِنُ ويوسِرُ. فخرج بساكنة نحو هِيَام^(٢)، وبمفردة نحو حَيْض^(٣) جمع حائض، وبمضمومًا ما قبلها ما إذا كان مفتوحًا أو مكسورًا^(٤) أو ساكنًا، وبغير جمع ما إذا كانت فيه كَيْض وهِيم^(٥)، جمعي أبيض وبيضاء وأهيم وهيماء، ويجب في هذه الحالة قلب الضمة كسرة^(٦).

(١) أصلهما ميقن، وميسر، اسمي فاعل من اليقين، واليسر، أبدلت الياء فيهما واوًا لوقوعها بعد ضمة.

(٢) بضم الهاء، وتخفيف الياء. قال الجوهري: هو أشد العطش، والهيام كالجنون من العشق، والهيام داء يأخذ الإبل، فتهيم في الأرض، ولا ترعى. ولم تقلب الياء فيه واوًا، لتقويها بالحركة مع توسطها.

(٣) أدغمت الياء في مثلها، فلم تبدل الياء فيه واوًا؛ لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد، يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة.

(٤) نحو: خيل وجيل.

(٥) والجمع فيهما بيض بضم الباء، ثم يجب كسرها في هذه الصورة؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة. وتقول: هذا جمل أهيم، وناق هيماء، والجمع فيهما: هيم، بضم الهاء، ثم تكسر الهاء، وجوبا، لما سبق. النحو الوافي.

(٦) يجمع فعلاء وأفعل على فعل بضم الفاء وسكون العين كما سبق في التكسير كحمراء وحمرة وأحمر وحمرة فإذا اعتلت عين هذا النوع من الجمع بالياء قلبت الضمة كسرة لتصح =



- وكذا تقلب الياء واوًا إذا انضم ما قبلها، وكانت لام فَعَلٌ، بفتح فضم، كَنَهُوَ الرجل وَقُضُو^(١)، أو كان ما هي فيه مختومًا بتاء^(٢) بنيت الكلمة عليها، كأن تَصُوغ من الرمي مثل مَقْدَرَةٌ، فإنك تقول: مَرْمُوة^(٣). أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين، كأن تصوغ من الرمي أيضًا مثل سَبْعَان - بفتح فضم: اسم موضع - فإنك تقول: رَمُوان^(٤).

- وكذا تقلب واوًا إن كانت لامًا لَفَعَلَى - بفتح الفاء - اسمًا لا صفة^(٥)،

=

الياء نحو هيماء وهيم وبيضاء وبيض ولم تقلب الياء واوا كما فعلوا في المفرد كموقن استثقالا لذلك في الجمع. ابن عقيل.

(١) بفتح أولهما، وضم ثانيهما، إذا تعجبت من عقله وقضائه. بمعنى: ما أنهاه، أي: ما أعقله، والنهية، العقل، وما أقضاه أي: ما أحكمه، والقضاء، الحكم والأصل: نهي، وقضي من نهيت، وقضيت فأبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة.

(٢) للتأنيث.

(٣) والأصل "مرمية"، أبدلت الياء واوًا لوقوعها بعد ضمة.

(٤) بضم الميم، والأصل: "رمان" فأبدلت الياء، واوًا لوقوعها بعد ضمة.

(٥) وهذا عكس ما تقدم معنا في الموضع السادس من مواضع قلب الواو ياء.

كَتَّفَوِي وَشَرَّوِي - وَهُوَ الْمِثْل - وَفَتَّوِي^(١). وَشَذَّ التَّصْحِيحُ فِي سَعْيَا: لِمَكَانٍ، وَرَيًّا: لِلرَّائِحَةِ^(٢).

- وَكَذَا إِنْ كَانَتْ الْيَاءُ عَيْنًا لِفُعْلَى، بِضَمِّ الْفَاءِ اسْمًا كَطُوبَى^(٣)، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً مَجْرَى الْأَسْمَاءِ^(٤) وَكَانَتْ مُؤَنَّثَ أَفْعَلٍ، كَطُوبَى وَكُوسَى

(١) والأصل: تقياء، وشربيا، وفتيا، لأنها من "وقيت، وشريت، وفتيت"، أبدلت الياء فيهن واوًا فرقًا بين الاسم والصفة، وخصوا الاسم بالإعلال لأنه أخف من الصفة، فكان أحمل للثقل.

و"تَقَوَى" من "وَقَيْت"، وأصله الأصيل: وقيا، لأنه من وَقَيْت قلبت واوه تاءً كما في تراث ثم ياؤه واوًا.

و"شروى" من "شَرَيْت" لأن شروى الشيء مثله، والشيء إنما يشرى بمثله.

فإن كانت فعلى صفة لم تبدل الياء واوا نحو صديا وخزيا (مؤنثا صديان وخزيان).

(٢) وحقها أن تكون "رَوَى". (جامع الدروس). أما ريا من الري ضد صديا، فعدم القلب فيها واضح؛ لأنها صفة. ضياء.

(٣) بمعنى "طيب" مصدرًا ل: طاب يطيب، أو اسمًا للجنة. بالجيم، ومنه شجرة طوبى.

(٤) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف. النحو الوافي.



وَحُورَى، مَوْنِثَاتٌ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ^(١)، فَإِنْ كَانَتْ فُعَلَى صِفَةً مَحْضَةً^(٢)، وَجِبَ تَصْحِيحِ الْيَاءِ، وَقَلْبِ الضَّمَّةِ كَسْرَةً، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ إِلَّا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾ [النجم: ٢٢] أَي جَائِرَةٌ، وَمِشِيَّةٌ حَيْكَى^(٣): أَي يَتَحَرَّكُ فِيهَا الْمَنْكِبَانِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٤): إِنْ كَانَتْ فُعَلَى وَصَفًا: فَإِنْ سَلِمَتِ الضَّمَّةُ قَلْبَتِ

(١) أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة. "والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء الجامدة أن: أفعل، التفضيل يجمع على: أفاعل، فيقال في جمع الأفضل، والأكبر: الأفاضل، والأكابر كما يقال في جمع: أفكل - هو اسم جامد للردة-: أفاكل، والأصل: "الطيبى، والكيسى، والخيرى" بضم أولها، أبدلت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها. فائدة: كلمة: "طوبى" قد تكون اسما محضا كالتي هي اسم الجنة، أو اسم شجرة، وقد تكون وصفا إذا كانت للتفضيل، مؤنث أطيّب الدال على التفضيل. النحو الوافى.

(٢) أي: خالصة من شائبة الاسمى، وذلك بجريانها على موصوف ولو مقدرا. ضياء السالك.

(٣) وأصلهما: "ضيّزى، وحيكى" بضم أولهما، فأبدلت الضمة كسرة، لتسلم الياء من القلب واوًا فرقا بين الصفة والاسم.

(٤) يقصد ابن مالك، وابنه. قال في التصريح: وقال الناظم " في النظم:

وإن يكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلقى

وقال ابنه في شرحه: "يجوز في عين: فعلى، صفة أن تسلم الضمة، فتقلب الياء واوًا، وأن تبدل الضمة كسرة، فتسلم الياء" من القلب، "فتقول: الطوبى، والطيبى، والكوسى،

=

الياء واوًا، وإن قلبت كسرة بقيت الياء، فتقول: الطُّوبَى والطَّيِّبِ،
والضُّوقَى والضُّيْقَى، والكوسَى والكَيْسَى.

قلب الواو والياء ألفًا

تقلب الواو والياء ألفا بعشرة شروط:

الأول: أن يتحركا.

الثاني: أن تكون الحركة أصلية.

=

والكيسى، والضوقى والضيقى "ترديدًا بين حملة على مذكره تارة، وبين رعاية الزنة
أخرى. انتهى. مخالفة لكلام النحويين، سبويه وأتباعه من وجهين:
أحدهما: أن الناظم وابنه أجازا في "فعلى" وصفًا وجهين، والنحويون جزموا بأحدهما،
فقالوا: تقلب ياء "فعلى" اسمًا واوًا كـ"طوبى، وكوسى"، ولا تقلب في الصفة، ولكن
يكسر ما قبلها، فتسلم الياء كقولهم: "قسمة ضيزى، ومشية حيكى".
والوجه الثاني: أنهم ذكروا أنثى "الأفعل" في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء في
إقرار الضمة، وقلب الياء واوًا، وذكرها الناظم في باب الصفات، وأجاز فيها الوجهين،
ونص على أن الوجهين مسموعان من العرب.



الثالث: أن يكون ما قبلهما مفتوحًا.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين^(١)، وأن لا يقع بعدهما

ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين^(٢).

فخرج بالأول القول والبيع لسكونهما، وبالثاني جَيْلٍ وتَوَمَ، بفتح أولهما وثانيهما، مخففي جِيَالٍ وتَوَامَ - بفتح فسكون ففتح فيهما - الأول اسم للضَّبُعِ، والثاني للولد يولد معه آخر^(٣). وبالثالث العِوَضُ والحَيْلُ والسُّورَ - بالكسر في الأَوَّلَيْنِ والضم في الثالث^(٤) -، وبالرابع ضربَ واقد،

(١) ولذا أعلت العين في: قام وباع من الأفعال، وباب وناب من الأسماء لتحرك ما بعدها.

(٢) ولذا أعلت اللام في: غزا، ودعا من الواوي، ورمى، وبكى من اليائي، إذ ليس بعدهما ألف ولا ياء مشددة، وكذلك تعل اللام إذا وقع بعدها غير الألف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون وأصله: يخشيون، فقلبت الياء في يخشيون ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهما الألف وواو الجماعة.

(٣) فلا يقال: جال وتام، فأصل الياء والواو في جِيَالٍ وتَوَامَ ساكنة، وفتحهما في جيل وتوم عارض. هامش المحقق شلال لتحرير الخصاصة.

(٤) لأن الكسرة في الأولين، والضممة في الثالث: لا يجانسان الألف.

وكتبَ ياسر^(١)، وبالخامس^(٢) بيَّان وطويل وخورنق -اسم قصر بالعراق- لسكون ما بعدهما^(٣)، و^(٤)رَمِيًا وَغَزَا وَفَتِيَان وَعَصَوَان، لوجود الألف، وَعَلَوِيٍّ وَفَتَوِيٍّ، لوجود ياء النسب، المشددة.^(٥)

الشرط السادس^(٦): أن لا تكونا عيناَ لِفِعَلٍ بكسر العين، الذي

(١) لأن الفتحة في كلمة، والواو والياء في كلمة أخرى.

(٢) بقوله: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين.

(٣) لسكون ما بعد الواو والياء، وهو الألف في "بيان"، والياء في "طويل"، والراء في "خورنق".

(٤) أي وخرج بالخامس -أيضاً- بقوله: وأن لا يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين.

(٥) لأنهم لو أعلوا قبل الألف. لاجتمع ساكنان، فيحذف أحدهما، فيصير اللفظ "رمى، وغزا"، فيلتبس المشنى بالمفرد، وأما نحو: "فتيان، وعصوان"، فمحمول عليه، وأما نحو: "علوي، وفتوي"؛ فلا يبدل واوه ألفا، لأنه يؤدي إلى التسلسل، لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واواً، فلو كان تحريك الواو، وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفاً، لكننا لا نزال في قلب إلى الألف، وقلب إلى الواو.

(٦) بعد أن ذكر المؤلف شروط قلب الواو والياء ألفا وهي خمسة، ذكر هنا أنه يستثنى مما اجتمعت فيه شروط قلب الواو والياء ألفا خمس مسائل، لا تقلب فيها الواو والياء ألفا وإن توفرت شروط القلب. انظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك.



الوصف منه على أفعال، كَهَيْفَ فهو أَهْيَفٌ، وَعَوْرَ فهو أَعْوَرُ. وأما إذا كان الوصف منه على غير أفعال، فإنه يُعَلَّلُ، كخاف وهاب^(١).

السابع: أن لا تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل^(٢)، كالهَيْف وهو ضُموَر البطن، والعَوْر، وهو فقد إحدى العينين.

الثامن: أن لا تكون الواو عيناً لافتعل الدال على التشارك^(٣) في الفعل، كاجْتَوَرُوا واشتَوَرُوا، بمعنى تجاوزوا وتشاوروا، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله، كاختان بمعنى خان، واختار بمعنى خار^(٤). وأما الياء فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك، ولذلك أُعِلَّت في استافوا^(٥) بمعنى تسايفوا، أي تضاربوا بالسيوف، لقربها من الألف في المخرج.

(١) خاف وهاب أصله خَوْفٌ وهَيْبٌ، انقلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. والوصف من خوف وهيب ليس على أفعال مثل عور فهو أعور، بل على فاعل، خاف فهو خائف، وهاب فهو هائب، ولذا أُعِلت الواو والياء في خوف وهيب.

(٢) لِعَلَّ بكسر العين، الذي الوصف منه على أفعال.

(٣) أي التشارك في الفاعلية، والمفعولية.

(٤) الألف في اختان واختار منقلبة عن واو.

(٥) والأصل: استيفوا. قلبت الياء ألفاً بالرغم من الدلالة على المفاعلة. ومثلها: امتازوا وابتاعوا: بمعنى تمايزوا، وتبايعوا، والأصل: امتيزوا وابتيعوا... (النحو الوافي)

التاسع: أن لا تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال^(١).

فإن كانت كذلك^(٢) صَحَّت الأولى، وأعلّت الثانية^(٣)، نحو: الحَيَا والهُوَى^(٤)، وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى، كآية أصلها أَيْة كَقَصْبَة، تحركت الياء، وانفتح ما قبلها، قلبت أَلْفًا فصار آية^(٥). وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله:

وإن لِحِرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ

- (١) بأن يتحرك كل واحد منهما وينفتح ما قبله. قال المرادي: إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة، واوان أو ياءان أو ياء وواو، وكل منهما مستحق لأن يقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، فلا بد من تصحيح أحدهما لئلا يجتمع إعلالان والآخر أحق بالإعلال.
- (٢) أي إحداهما -الواو أو الياء- متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال.
- (٣) قال المرادي: وكان الثاني أحق بذلك لأن الطرف محل التغيير والعين متحصنة بوقوعها حشوا.
- (٤) والأصل حِيٍّ وهَوِيٍّ.
- (٥) وكان القياس في إعلالها "آية" فتصح العين، وتعل اللام، لكن عكسوا شذوذاً، فأعلوا الياء الأولى لتحركها، وانفتح ما قبلها دون الثانية. انظر التصريح.



العاشر: أن لا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء^(١)، كالألف والنون، وألف التأنيث، نحو: الجَوْلَان والهِيمَان^(٢)، مَصْدَرِي جَالٍ وهَامٍ، والصَّوْرَى -اسم محل-، والحَيْدَى -وصف للحمار الحائد عن ظله-.

وشذَّ الإِعْلَال فِي مَا هَانَ وَدَارَانَ، وَالْأَصْل: مَوْهَانَ وَدَوْرَانَ^(٣)، بفتحات فيهما.

(١) قال المكودي: يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء، لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فصحح لذلك.

(٢) قال الحملاوي في الحاشية: هذا قول سيبويه، وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوماً بألف ونون الإعلال، وشذ عنده الجولان والهيمنان، والصحيح الأول.

(٣) لأن أصلهما تثنية ماء ودار. وقال الحملاوي في الحاشية: وقيل: إنهما اسمان أعجميان، فلا يردان على القاعدة.

فصل في فاء الافتعال وتائه

- إذا كانت فاء الافتعال واوًا أو ياء أصلية، أبدلت تاء، وأدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تصرّف منه^(١)، نحو: اتَّعَدَ واتَّصَلَ واتَّسَرَ، من الوعد والوصل واليسر.

وإن كانت الياء أو الواو بدلًا من همزة، فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال^(٢)، في نحو: إيتَّرَرَ من الإزار؛ لأن الياء ليست

(١) أي من صيغة "الافتعال" كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول. مثال ذلك من الماضي: وصل، أو: يسر، يقال: اوتصل، ايتسر، ثم قلب الواو والياء تاء، وتدغم في التاء الموجودة، وتصير الصيغتان: اتصل، واتسر، ويقال في المضارع قبل القلب: يوتصل، وييتسر، ويصير بعد القلب والإدغام: يتصل ويتسر... ومثل هذا يقال في الأمر، وباقي مشتقات "الافتعال".

(٢) وبهذا يتبين أن الإبدال هنا له شرطان، الأول: وقوع الواو أو الياء فاء افتعال أو أحد مشتقاته، والثاني: عدم انقلابهما عن همزة. فإذا تحقق هذان الشرطان وجب قلبهما تاء، وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته. النحو الوافي.



أصلية^(١)، ونحو: أوتمن من الأمن؛ لأن الواو ليست أصلية^(٢). وشذ في افتعل من الأكل: اتَّكَل^(٣).

- **وإذا كانت فاءه صادًا أو ضادًا أو طاء أو ظاء** - وتسمى أحرف

الإطباق- وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف^(٤)، فتقول في افتعل من الصبر: اصطبر^(٥)، ولا يجوز في الفصح الإدغام^(٦). ومن الضرب:

(١) بل هي بدل من همزة، فإن "إيتزر" أصلها: "إتزر" فسهلت الهمزة إلى ياء. معجم القواعد للدفري.

(٢) بل هي بدل من همزة، فإن "أوتمن" أصلها "أؤتمن" قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة (النحو الوافي). قال ابن مالك في التعريف: فإن كانت الواو والياء التي قبل تاء الافتعال بدلاً من همزة لم يجز إبدالها تاءً إلا على لغة رديئة نحو: "اتَّمن" في أوتمن، و"اتزر" في إيتزر.

(٣) أصلها "ايتكل" أبدلت الياء تاء ثم أدغمت في التاء فصار "اتكل"، وهذا الإبدال شاذ خلاف الأصل لأن الياء في "ايتكل" ليست أصلية بل هي بدل من همزة، فإن "ايتكل" أصلها "اتتكل".

(٤) والقاعدة باختصار لتحفظها: إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق قلبت طاء.

(٥) وأصله "اصتبر".

(٦) أي إدغام الصاد في الطاء، بقلب الثاني إلى الأول، فيقال: "اصبر" بصاد مشددة.

اضطرب^(١)، بلا إدغام أيضاً، وجاء قليلاً: أصْلِح واضْرَب بقلب الثاني إلى الأوَّل، ثم الإدغام، وتقول من الطَّهْر بالطاء المهملة: أَطَّهْر^(٢)، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثليين^(٣) وسكون أولهما، ومن الظلم بالمعجمة: اظْطَلِم^(٤)، بمعجمة فمُهْمَلَة. ويجوز^(٥) لك فيه ثلاثة أوجه: إظهار كل منهما على الأصل، وإبدال الطاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام، فتقول: اطَّلِم بالمهملة. وإبدال الطاء المهملة طاء والإدغام أيضاً، فتقول: اظَّلِم بالمعجمة. وقد رُوِيَ قول زُهَيْر يمدح هَرَمَ بنِ سِنان:

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا، وَيُظَلِّمُ أَحْيَانًا فَيَظَلِّمُ

فَيَظَلِّمُ بِتَشْدِيدِ الْمَهْمَلَةِ، وَيَظَلِّمُ بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ، وَيَظَلِّمُ

بِالِإِظْهَارِ.

- **وإذا كانت فاؤه دالًّا، أو ذالًّا، أو زايًّا، أبدلت تاؤه دالًّا مهملة،**

(١) والأصل: "اضترب"، أبدلت التاء طاء.

(٢) والأصل: "اطتهر"، أبدلت التاء طاء.

(٣) وهما الطاءان في كلمة واحدة.

(٤) والأصل: "اظتلم"، أبدلت التاء طاء.

(٥) بعد القلب.



فتقول في افتعل من دان: ادان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين وسكون أولهما، ومن زجر: ازدجر، بلا إدغام، ومن ذكر: اذكر. ولك في هذا المثال الثلاثة الأوجه المتقدمة في اظلم، فتقول: اذكر واذكر واذكر. وقرئ شاذاً ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥] بالذال المعجمة والإدغام.

وسمع إبدال تاء الافتعال صادًا مع الإدغام، وعليه قراءة ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾^(١)

(١) قال أبو منصور الأزهري في معاني القراءات: وقوله جلّ وعزّ: ﴿وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو والأعشى عن أبي بكر عن عاصم: (يَخِصِّمُونَ) بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد، وأبو عمرو يختلس فتحة الخاء. وقرأ نافع: (يَخِصِّمُونَ) ساكنة الخاء مشددة الصاد مفتوحة الياء. وقرأ حمزة: (يَخِصِّمُونَ) بفتح الياء، ساكنة الخاء، خفيفة الصاد. وقرأ يحيى عن أبي بكر عن عاصم: (يَخِصِّمُونَ) بكسر الياء والخاء. قال أبو منصور: مَنْ قَرَأَ (يَخِصِّمُونَ) بفتح الياء والخاء وتشديد الصاد فالأصل: يَخِصِّمُونَ، فطرح فتحة التاء على الخاء، وأدغمت في الصاد. ومن كسر الخاء فلكونها وسكون الصاد. وَمَنْ قَرَأَ (يَخِصِّمُونَ) فالمعنى: تأخذهم، بعضهم يَخِصُّمُ بعضاً.

=

فصل

- **تُبدل الميم من الواو** وجوبًا في فم^(١)، إذا لم يضاف إلى ظاهر أو مضمّر^(٢)؛ ودليل ذلك تكسيه على أفواه، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، وربما يقيّ الإبدال مع الإضافة^(٣)، كقوله صلى الله عليه وسلم: «لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ» وقول رؤبة:

=

وجائز أن يكون المعنى: تأخذهم وهم عند أنفسهم (يُخْصِمُونَ) في الحُجَجِ مخالفتهم في أنهم لا يبعثون، فتأخذهم الصيحة على هذه الحالة. وأما من قرأ (يُخْصِمُونَ) بسكون الخاء وتشديد الصاد فهو شاذ؛ لأن فيه جمعًا بين ساكنين، وهو مع شذوذه لغة لا تُنكرها، والأصل فيه: يَخْصِمُونَ، أيضًا.

(١) وأصله "فوه" بوزن "سوط" و"حوض" و"فوز"، فحذفت الهاء تخفيفًا، وأبدلت الواو ميمًا.

(٢) فإن أضيف إلى ظاهر، أو مضمّر رجع به إلى الأصل، وهو الواو، فقيل: فو زيد، وفوك، لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها.

(٣) إلى المظهر كما في الحديث الشريف، أو إلى المضمّر كما في الشاهد الشعري.



يُصْبِحُ ظَمَانٌ فِي الْبَحْرِ فَمَةٌ^(١)

- ومن النون، بشرط سكونها، ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من

غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا﴾ [الشمس: ١٢] وقوله: ﴿مَنْ بَعَثْنَا

مِنْ مَرْقَدَانَا﴾ [يس: ٥٢].

وأبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رُؤبة:

يا هَال ذات المنطقِ التَّمْتَامِ وكَفِّكَ المُخَضَّبِ البَنَامِ^(٢)

أصله البنان.

وجاء العكس كقولهم: أَسْوَدُ قَاتِنٍ: أي قاتم، بإبدال الميم نوناً.

(١) عجز بيت وصدرة: كَالْحُوتِ لَا يُلْهِيهُ شَيْءٌ يَلْقَمُهُ. وفي مجمع الأمثال قال عن عجز

البيت: يضرب لمن عاش بخيلاً مثرياً.

(٢) أراد: يا هالة، فرخمه بحذف التاء، لأنه علم امرأة، و"المنطق": النطق، و"التمتام":

من التمتمة، وهو تكرير التاء، و"البنام"، الأصابع، وأصله: البنان، والشاهد: في البنام؛

حيث أبدل الميم من النون شذوذاً؛ لتحركها وعدم وجود الباء بعدها.

الإعلال بالنقل^(١)

تُنقَلُ حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة^(٢)، كيقُولُ وَيَبِيعُ، أصلهما يَقُولُ^(٣) كَيَنْصُرُ، وَيَبِيعُ^(٤) كَيَضْرِبُ، وإلا^(٥) قُلِبَ حرفاً يجانسها كَيَخَافُ^(٦) وَيُخِيفُ^(٧)،

(١) نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله.

(٢) أي الحركة المنقولة من الحرف المعتل، بأن كان واوًا والحركة المنقولة ضمة، أو ياء والحركة المنقولة كسرة.

(٣) استثقلت الضمة على الواو، فنقلت الضمة من الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو القاف، وبقيت الواو على حالها، لأنها تجانس الحركة المنقولة منها، فإن الواو تجانس الضمة.

(٤) استثقلت الكسرة على الياء، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، وهو الباء الموحدة، وبقيت الياء على حالها، لأنها تجانس الحركة المنقولة منها، فإن الياء تجانس الكسرة.

(٥) أي وإن لم يجانس الحرف المعتل الحركة المنقولة منه بأن كان واوًا ومثلاً والحركة المنقولة منه فتحة أو كسرة.

(٦) مضارع خاف.

(٧) مضارع أخاف.



أصلهما يَخُوفٌ^(١) كَيَعْلَمُ، وَيُخْوفُ^(٢) كَيُكْرَمُ.

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً، كبايع^(٣)، وَعَوَّقَ، وَبَيَّنَّ، بالتشديد

فيهما^(٤)، كما يمتنع أيضًا إن كان فعل تعجب، نحو: ما أبينه وأقومه^(٥)، أو كان

(١) نقلت حركة الواو وهي الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء، فانقلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، لأن الواو لا تجانس الفتحة. فصار يخاف.

(٢) نقلت حركة الواو وهي الكسرة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء، فانقلبت الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، لأن الواو لا تجانس الكسرة. فصار يخيف.

(٣) لأن الساكن قبل الياء وهو الألف لا يقبل الحركة.

(٤) لأن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فيلتقي ساكنان (الألف والواو التي سلبت حركتها في عاوَّق، والألف والياء التي سلبت حركتها في بايَّن)، فإن حذفت الأول قلت: "عوق، وبين"، وإن حذفت الثاني قلت: "عاق، وبان"، فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك.

(٥) امتناع النقل في صيغة التعجب للحمل على أفعل التفضيل المشابه له؛ وهو لا يعمل لمشابهته المضارع في الوزن والزيادة. ضياء السالك. قال الشاطبي في شرح الألفية: ووجه ذلك الحمل على "أفعل" التي للتفضيل؛ إذ "أفعل" في "ما أفعله" موازن له لفظاً وموافق له معنى، فأتبع الفعل الاسم فيما هو أصل في الاسم وهو التصحيح.

مضعفًا، نحو: ابيَّض واسودَّ^(١)، أو معتل اللام نحو: أحوى وأهوى^(٢).

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع:^(٣)

الأول: الفعل المعتل عينًا كما مثَّل^(٤).

(١) قال في الممتع الكبير: وإن كان على وزن "افعلَّ" أو "افعالَّ"، نحو: ابيَّض و ابيَّض، واعورَّ واعوارَّ، فإنَّ العين تصحُّ ولا تتعلُّ. وإنما لم تتعلَّ؛ لأنَّك لو أعللت "ابيَّض" و"اعورَّ" لقلت "باض" و"عارَّ"، فيلتبس بـ"فاعلَّ". وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن، وتقلب الواو والياء ألفًا، لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ.

وكذلك لو أعللت "ابيَّض" و"اعورَّ" لزمك أن تقول "باض" و"عارَّ" فيلتبس بـ"فاعلَّ". وذلك أنك إذا فعلت بهما ما فعلت بـ"افعلَّ" التقى ساكنان: ألف "افعالَّ" والألف المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ "باض" و"عارَّ".

(٢) لثلا يتوالى إعلانان، وإعلال العين، وإعلال اللام. قال الحازمي في شرح الألفية: لأنَّ (أهوى) أصله: أهوي، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفًا، فصار (أهوى) والواو هنا متحركة وما قبلها صحيح ساكن، لو نُقل لتوالى عليها إعلانان وهذا إجحافٌ بها.

(٣) يكون حرف العلة في كل منها عين الكلمة، ويكون متحركا. النحو الوافي.

(٤) أي أن يكون حرف العلة "الواو، أو الياء" عينًا متحركة لفعل... ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحًا، وأن يكون الفعل غير مضعف

=



الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل، كالميم في مَفْعَل، أو زيادة لا يمتاز بها.

فالأول: كَمَقَامٍ وَمَعَاشٍ، أَصْلُهُمَا: مَقْوَمٌ وَمَعِيشٌ عَلَى زِنَةِ مَذْهَبٍ، فَنَقَلُوا وَقَلَّبُوا. وَأَمَّا مَدَّيْنٌ وَمَرِيمٌ فَشَاذَانٌ، وَالْقِيَاسُ: مَدَّانٌ وَمَرَامٌ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ لَا شَذُوذٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي مَفْعَلٍ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَفْعَالِ.

والثاني: كَأَنَّ تَبْنِيَّ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ الْقَوْلِ اسْمًا عَلَى زِنَةِ تَحْلِيٍّ، بِكَسْرَتَيْنِ بَيْنَهُمَا سَاكِنٌ، وَآخِرُهُ هَمْزَةٌ: اسْمٌ لِلْقَشْرِ الَّذِي عَلَى الْأَدِيمِ، مِمَّا يَلِي مِنْبِتَ الشَّعْرِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: تَبِيعٌ وَتَقِيلُ، بِكَسْرَتَيْنِ مُتَوَالِيَتَيْنِ، بَعْدَهُمَا يَاءٌ فِيهِمَا، فَإِنْ أَشْبَهَهُ فِي الْوِزْنِ وَالزِّيَادَةِ نَحْوُ: أَبْيَضٌ وَأَسْوَدٌ^(١)، أَوْ خَالَفَهُ فِيهِمَا نَحْوُ: مِخْيَطٌ^(٢)، وَجَبَ التَّصْحِيحُ.

=

اللام، ولا معتلها، ولا مصوغا للتعجب، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه. النحو الوافي. وقد مثل المؤلف لها جميعا.

(١) فإنهما أشبهها "أكرم" في الوزن وزيادة الهمزة. التصريح.

(٢) مِخْيَطٌ: مَبَايِنٌ لِلْفِعْلِ فِي كَسْرِ أَوَّلِهِ، وَزِيَادَةُ الْمِيمِ. التصريح.

الثالث: المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو: إقوام واستقوام^(١). ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب، لالتقاء الساكنين، وهل المحذوف الأولى أو الثانية؟ خلاف، والصحيح أنها الثانية؛ لقربها من الآخر، ويؤتى^(٢) بالتاء عوضاً عنها^(٣)، فيقال: إقامة واستقامة، وقد تُحذف^(٤) كأجاب إجاباً، وخصوصاً عند الإضافة، نحو: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾^(٥) [الأنبياء: ٧٣]، ويقتصر فيه على ما سُمِع. وورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما، نحو: أعول إعوالا، واستحوذ استحوذاً^(٦)، وهو إذن سماعي أيضاً.

- (١) فإنه يحمل على فعله في الإعلال، فتنقل حركة عينه إلى فائه، ثم تقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتي ألفان.
- (٢) بعد النقل والقلب والحذف.
- (٣) عن الألف المحذوفة.
- (٤) أي التاء التي جعلت عوضاً.
- (٥) أي: إقامة الصلاة.
- (٦) وكان من حقه نقل حركة حرف علته الى الساكن قبلها وقلبها ألفا، كاستقام واستعاد ونحوهما. إعراب القرآن للدرويش. وقال مكِّي القيسي: وكان قياسية "استحاذ" كما تقول: استقام الأمر واستجاب الداعي. مشكل إعراب القرآن.



الرابع: صيغة مفعول^(١) كمقول^(٢) ومبيع^(٣)، بحذف أحد المدّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني؛ لثلاثا تنقلب الياء واوًا، فيلتبس الواوي باليائي، وبنو تميم تصحح اليائي، فيقولون: مبيوع ومدّيون ومخيوط، وعليه قوله:

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخال أنك سيد معيون^(٤)

(١) أي: من الفعل الثلاثي المعتل العين "الأجوف"، سواء كان واويا أو يائيا، وتعل صيغة مفعول بالنقل والحذف كما سيبين المصنف. ضياء السالك.

(٢) والأصل: مقول، بواوين، الأولى عين الكلمة، والثانية واو مفعول، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، حذفت واو "مفعول" عند سيويه، وعين الكلمة عند الأخفش، ويظهر أثر الخلاف في الميزان، فوزنه على الأول، "مفعل"، وعلى الثاني، "مقول".

(٣) أصلها: مبيوع، نقلت حركة العين إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان فحذفت واو "مفعول" ثم كسر ما قبل الياء، لثلاثا تنقلب واوًا، فيلتبس بالواوي، وعين الكلمة عند الأخفش، ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لثلاثا يلبس بالواوي، ومذهب سيويه أولى، لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم.

(٤) معيون: اسم مفعول، من عانه يعينه، إذا أصابه بالعين، وروي مغيون، وفي الحديث: "إنه ليغان على قلبي" بالعين المعجمة، وهو اسم مفعول أيضًا، من قولهم: غين على قلب فلان - بالبناء للمجهول - أي: غطي عليه وحجب وألبس، فلم يتعرف حقيقة الأمور، ولعل

=

وعلى ذلك لغة عامة المصريين، في قولهم: فلان مَدْيُون لفلان.
وربما صحَّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، فقد سَمِع: ثوب
مَصُون، وفرس مَقُون، وقول مَقُون، ومِسك مَدُون، أي مبلول.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان:

قياسي: وهو ما كان لعله تصريفية سوى التخفيف؛ كاستئقال^(١)
والتقاء الساكنين^(٢).

وغير قياسي: وهو ما ليس لها^(٣)، ويقال له الحذف اعتباراً^(٤).

=

هذا هو الأنسب... والشاهد: في معيون، حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائي،
والأكثر فيه الإعلال، وأن يقال: معين كميع. ضياء السالك.

(١) كحذف همزة "أفعل" في المضارع، وفاء المثال، والعين في المضعف كما سيأتي.

(٢) كما في الأجوف عند تسكين لامه، والفعل المعتل اللام عند إسناده للواو.

(٣) أي ما يكون لغير علة تصريفية؛ مثل الحذف للتخفيف وللترخيم، وكحذف لام يد،
ودم، وأخ، ولا ضابط له.



فالقِيَاسِيّ يدخل في ثلاث مسائل:

الأولى: تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

والثانية: تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

والثالثة: تتعلق بعين الفعل الثلاثي، الذي عينه ولامه من جنس

واحد، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك.

المسألة الأولى: إذا كان الماضي على وزن أفعل، فإنه يجب حذف

الهمزة من مضارعه ووصفيته^(١)، ما لم تُبدل، كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحمل غيره^(٢) عليه، نحو: أكرم، ويكرم، ونكرم،

=

(١) الاعتباط: هو إدراك الموت شاباً صحيحاً وفي بعض كتب النحو: ذبح الشاة بلا علة، ومنه: الحذف الاعتباطي. الكليات للكفوي.

(٢) يريد بوصفيه اسم الفاعل واسم المفعول.

(٣) حذفت الهمزة من مضارع أكرم إذا قلت: "أكرم"، وأصله "أؤكرم"؛ لاجتماع الهمزتين، ثم حملت النون في "نكرم"، والتاء في "تكرم"، والياء في "يكرم" على الهمزة في "أكرم"؛ فحذفت الهمزة معهن كما حذفت معها، وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان؛ ليتفق الباب ولا تختلف أحوال حروف المضارعة، وحمل عليه كذلك اسم الفاعل واسم المفعول كما مثل المؤلف.

وَتُكْرِمُ، وَمُكْرِمٌ، وَمُكْرَمٌ^(١)؛ وشذَّ قوله:

فإنَّه أهلُّ لأنَّ يُؤكِّرَما^(٢)

فلو أبدلت همزة أفعلَ هاءً، كهَرَأَقَ في أراق، أو عينا كَعَنَهَلَّ الإبل: لغة في أَنهَلَهَا، أي سقاها نَهَلًا، لم تحذف، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريقهما.

وأما المسألة الثانية: فقد تقدمت في حكم المثال، فارجع إليها إن

شئت^(٣).

والمسألة الثالثة: متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا مكسور العين،

وكانت هي ولامه من جنس واحد، جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرِّك ثلاثة أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء، وغير

(١) وأصله: "أؤكِّرُ، ونؤكِّرُ، ويؤكِّرُ، ومؤكِّرُ، ومؤكِّمُ، ومؤكِّمُ"، فحذفت الهمزة في الجميع.

(٢) ووجه الشذوذ أنه أثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض.

(٣) وهذا ملخصها من أوضح المسالك، قال ابن هشام: المسألة الثانية: تتعلق بفاء الفعل وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا واوي الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على "فعلة" بكسر الفاء، ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، وتقول: يَعدُّ ونَعدُّ ونَعدُّ وأَعدُّ، ويا زيد عد عدة.

منقولة^(١)، كظَلَلْتُ بالإتمام، وظَلْتُ بحذف اللام الأولى، ونقل حركتها لما قبلها، وظَلْتُ، محذوف اللام بدون نقل^(٢).

فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام، نحو أقررت، وشذَّ أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ^(٣).

كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثياً مفتوح العين، نحو حَلَلْتُ، وشذَّ هَمَّتْ في هَمَمْتُ.

وأما إن كان الفعل^(٤) المكسور العين مضارعاً أو أمراً اتصل بنون نسوة، فيجوز فيه الوجهان الأولان فقط^(٥)، نحو: يَقْرِرُونَ وَيَقْرُونَ، وأَقْرِرُونَ

(١) أي: وحذف العين غير منقولة حركتها للفاء، وهذا هو الوجه الثالث. ثم ذكر الأمثلة على الأوجه الثلاثة.

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ ظَلْتَ: يقرأ بفتح الظاء وكسرهما، وهما لغتان، والأصل ظَلَلْتُ بكسر اللام الأولى، فحذفت ونقلت كسرتها إلى الظاء. ومن فتح لم ينقل. التبيان للعكبري.

(٣) "أَحَسْتُ" وزنه "أَفَلْتُ" وأصله: "أَحَسَسْتُ" فنقل حركة السين إلى ما قبلها، ثم أسقطها لالتقاء الساكنين. شرح التصريف للثمانيني.

(٤) المضاعف.

(٥) وهما التمام، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء.

وَقِرْنَ؛ لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور، حُسِّن الحذف كالماضي، قال تعالى: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(١) [الأحزاب: ٣٣] ، فإن كان أول المثليين مفتوحًا كما في لغة قررت أقرَّ بالكسر في الماضي، والفتح في المضارع، قلَّ النقل، كقراءة نافع وعاصم: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾^(٢) [الأحزاب: ٣٣].

وأما القسم الثاني من القياسي، وهو الحذف لالتقاء الساكنين، فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله.

وأما غير القياسي:

(١) بكسر قاف "قرن".

(٢) بفتح قاف "قرن". قال في إتحاف فضلاء البشر: واختلف في "وقرن"، فنافع وعاصم وأبو جعفر: بفتح القاف أمر من قررن بكسر الراء الأولى يقررن بفتحها، فالأمر منه اقررن، حذفت الراء الثانية الساكنة لاجتماع الراءين، ثم نقلت فتحة الأولى إلى القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها فصار "قرن"، فوزنه حينئذ "فعن" فالمحذوف اللام، وقيل: المحذوف الأولى؛ لأنها نقلت حركتها إلى القاف، بقيت ساكنة مع سكون الراء بعدها، فحذفت الأولى للساكنين فوزنه حينئذ "فلن".

والباقون: بالكسر من قر بالمكان بالفتح في الماضي والكسر في المضارع وهي الفصيحة، ويجيء فيها الوجهان من حذف الراء الثانية أو الأولى.



فكحذف الياء من نحو: **يِدٍ ودم**، أصلهما **يَدِي ودمِي** ^(١).

والواو من نحو: اسم **وابن وَشَفْة**، أصلها: **سِمُو** ^(٢)

(١) بسكون الدال والميم. وذهب الكوفيون إلى فتح الدال، واختاره ابن طاهر. وذهب المبرد إلى فتح الميم، وضعفه الجاربردي. وحذفت لامهما على غير قياس، وجعل الإعراب على عينهما. التصريح.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوَسْم وهو العلامة وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّمُو وهو العُلُو.

وقال الكوفيون: إن الأصل في اسم: **وسم**، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في **وسم**، وزيدت الهمزة في أوله **عَوْضًا** عن المحذوف، ووزنه **إِعْلٌ**؛ لحذف الفاء منه.

وقال البصريون: الأصل فيه **سِمُو** على وزن **فِعْلٍ** - بكسر الفاء وسكون العين - فحذف اللام التي هي الواو وجعلت الهمزة عوضًا عنها، ووزنه **إِفْعٌ**؛ لحذف اللام منه. انتهى ملخصًا من الإنصاف للأنباري. وعلق شارح الكتاب محمد محيي الدين قائلاً:

ثم اعلم أن النحاة قد اختلفوا في وزن "سمو" على مذهب البصريين؛ فمنهم من قال: أصله سمو - بكسر السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح حمل وجذع، ومن المعتل قنو، فمن حذف الواو ولم يعوّض من المحذوف شيئاً أبقى السين على كسرتها التي كانت لها، ومن حذف الواو وعوّض من المحذوف همزة الوصل ألقى كسرة السين على الهمزة فصارت السين ساكنة، ومنهم من قال: أصله سمو - بضم السين وسكون الميم - ونظيره من الصحيح **قُفْلٌ وقُرْطٌ**، ومن المعتل **عُضُو**، فمن حذف الواو ولم يعوّض أبقى ضمه

=

وَبَنَوُ^(١) وَشَفَوُ^(٢)، **والهاء** من نحو: است، أصله سَتَّة^(٣)، **والتاء** من نحو:

=

السين على حالها، ومن حذف الواو و عوض منها همزة الوصل ألقى ضمة السين على الهمزة، ثم اعلم أن جمع الاسم على "أسماء" لا يقوي أحد هذين الرأيين ولا يرشحه، وذلك لأن أفعالاً من أوزان الجموع يكون لـ(فعل) المكسور أوله الساكن ثانيه كما يكون لـ(فعل) المضموم أوله الساكن ثانيه، الصحيح والمعتل في ذلك سواء، فأنت تقول: أحمال، وأجذاع، وأقناء، وأقفال، وأقراط، وأعضاء.

(١) قال أبو حيان: "ابن أصله بَنُو كَقَبَس. يدل عليه بنون وبنات. وزعم الرَّجَّاجُ أنه فِعْلٌ فأصله بَنُو كعدل وأعدال. ولا يدل جمعه على أفعال على أنه فعل لقولهم: جَبَلٌ وأجبال، ولا بِنْتُ لوجوب أن يقال في الأخ: إنه فُعْلٌ لقولهم: أُخْتُ". من تحقيق قبادة على الممتع الكبير.

(٢) الشَّفَةُ أصلها شفهة لأن تصغيرها شُفِيهَةٌ وجمعها شَفَاهٌ بالهاء، وزعم بعضهم أن الناقص من الشفة واو لأنه يقال في الجمع: شَفَوَاتٌ. ولا دليل على صحته، والمُشَافَهَةُ المخاطبة من فيك إلى فيه. مختار الصحاح.

(٣) قال أبو حيان: أمَّا است فالأصل ستته، فالمحذوف الهاء التي هي لام، لقولهم: أستاذٌ وسُتَاهِيٌّ وسُتَاهِيٌّ، وامرأة سَتِهَاء. فكأنهم استثقلوا الهاء، لدخول تاء التأنيث عليها وانقلابها في الوقف هاء، فيصير كاجتماع هاءين. فصار ستته في الاستثقال بمثابة اجتماع المثليين، وتعدُّر الإدغام فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه، ثم حذفوا اللام؛ لأنَّ تاء التأنيث جاءت لمعنى، وتبع [التاء] الأصل في الحذف، لئلا يُظنَّ أنها عوض كالتاء في بُرَّة (البرة):

=



الحروف، ما عدا الألف اللينة^(١)، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين^(٢)، في كلمة وفي كلمتين.

وينقسم إلى ممتنع، وواجب، وجائر.

- **فمن الممتنع** ما إذا تحرك أول المثليين وسكن الثاني، نحو:

(١) لأنه لا يدغم إلا في متحرك والألف لا تتحرك.

(٢) ينقسم الإدغام إلى إدغام المتماثلين وإلى إدغام المتقاربين، والأول هو اللاتق بالتصريف. وقد جمعهما صاحب المعجم المفصل في علم الصرف في تعريف واحد فقال: إدخال حرف في حرف آخر من جنسه بحيث يصيران حرفا واحدا مشددا نحو: مرّ، أصله مرّ، أو مقارب له في المخرج، نحو: ادعى، أصله ادعى.

وقال الراجحي في التطبيق الصرفي: الإدغام ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة، وهو لا يكون إلا في نوعين من الأصوات:

أ- أن يكون الصوتان مثليين كإدغام الكاف في مثل: سكر = سكر.

٢- أن يكون الصوتان متقاربين كإدغام اللام في الراء من: قل ربّ (أي أنك تنطقها هكذا: قُرّب). والصرفيون يهتمون بالنوع الأول وهو إدغام المثليين، وهناك تفصيل شامل للنوع الثاني لدى علماء القراءات.

ومعنى الإدغام أنك تنطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة بحيث يصيران حرفا مشدداً، أي أن الإدغام هدفه التخفيف.



ظَلَّلْتُ^(١)، أو عَكِسَ^(٢) وكان الأول هاء سكت، نحو: ﴿مَالِيَهُ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةً﴾ [الحاقة: ٢٧-٢٨]؛ لأن الوقف^(٣) منوي، وقد أدغمها ورش على ضعف، أو كان مَدَّةً^(٤) في الآخر^(٥)، كيدعو واقد، ويُعطي ياسر، لفوات الغرض المقصود وهو المد، أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، كلم يَقْرَأُ أحد^(٦). والحقُّ أن الإدغام هنا رديء، أو تحركا

(١) لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه.

(٢) بأن سكن أول المثليين وتحرك الثاني.

(٣) أي على هاء السكت. قال ابن مالك في إيجاز التعريف: فإن كانت هاء السكت لم تُدغم؛ لأنها مخصوصة بالوقف، فإن ثبتت وصلا فالوقف عليها منوي والابتداء بما وليها منوي أيضا فيتعين الفك.

(٤) فإن كان لنا فقط أدغم نحو: اخشي ياسرًا، واخشوا واقدًا.

(٥) فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام نحو: "مغزو" أصله: "مغزوو" على وزن "مفعول".

(٦) فلو كانت متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو: "سأل".

وفات بالإدغام غرض الإلحاق، كَقَرَدَدٍ وَجَلْبَبٍ^(١)، أو خيف اللبس بزنة أخرى، نحو دُرَّرَ كما سيأتي.

- **ويجب** إذا سَكَنَ أوَّلَ المثلين وتحرك الثاني^(٢)، ولم يكن الأول مدًّا ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم، نحو: جدّ، وحظّ، وسأل، ورأس، بزنة فعّال، وكذا إذا تحركا معًا بأحد عشر شرطًا:

أحدها: أن يكونا في كلمة كمدّ وملّ وحبّ، أصلها مدد بالفتح، ومِلّل بالكسر، وحَبّب بالضم، وأما إذا كانا في كلمتين، فيكون الإدغام

(١) قردد ملحق بجعفر بزيادة الدال، فلو أدغمت لسكنت الأول وبطلت مماثلة هذا البناء لجعفر، وجليب ملحق بدرج بزيادة الباء فلو أدغمت لسكنت الأول وبطلت مماثلة هذا البناء لدرج.

(٢) الإدغام، إما صغير، وهو ما كان أوَّلَ المثلين فيه ساكنًا من الأصل. وإما كبير وهو ما كان الحرفان فيه متحركين، فأسكن أولهما بحذف حركته (نحو: شدّ أصله شدد)، أو بنقلها إلى ما قبلها (نحو: يشدُّ أصله يشدُد). وإنما سُمِّيَ كبيراً لأن فيه عمليين وهما الإسكان والإدراج، أي الإدغام. والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في الثاني. جامع الدروس العربية.

جائزًا، نحو: "جعل لكم"^(١).

ثانيها: أن لا يتصدر أحدهما، كدَدَن وهو اللهو.

ثالثها: أن لا يتصل بمدغم، كَجُسِّس جمع جاس^(٢).

رابعها: أن لا يكونا في وزن ملحق بغيره كقرَدَد: لجبل، فإنه ملحق

بجعفر، وِجَلْبَب فإنه ملحق بدحرج، واقعنسس فإنه ملحق باحرنجم.

خامسها وسادسها وسابعها وثمانها: أن لا يكونا في اسم على وزن

فَعَلٍ بفتحيتين كطَلَل: وهو ما بقي من آثار الديار.

(١) بأن كان أولهما في آخر كلمة، وثنائهما في أول كلمة أخرى فيكون الإدغام جائزًا لا واجبًا بشرطين:

أحدهما: أن لا يكونا همزتين نحو: "قرأ آية"، فإن الإدغام في الهمزتين رديء.

الثاني: أن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنًا غير لين، نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجازه الفراء.

والسبب في إدغام نحو: "جعل لك" أن من العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم.

(٢) اسم فاعل من "جس الشيء" إذا لمس، أو من "جس الخبر" إذا فحص عنه، وهو الجاسوس. وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان.

أو فُعَل بضمّتين كذُلل جمع ذُلول: ضد الصُعْب.

أو فِعَل بكسر ففتح كَلِمَم جمع لِمَّة: وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن.

أو فُعَل بضم ففتح كدُرر جمع دُرَّة: وهي اللؤلؤة.

فإن تصدر أو اتصل بمدغم، أو كان الوزن ملحقا، أو كان في اسم على زنة فَعَل، أو فُعَل، أو فِعَل، أو فُعَل، امتنع الإدغام.

الشرط التاسع: أن لا تكون حركة أحدهما عارضة، كأخْصَصَ ابِي، واكْفَفَ الشر^(١).

العاشر: أن لا يكونا ياءين لازما تحريك ثانيهما، كحَيِي وَعَيِي^(٢).

(١) أصلهما: اخصص، واكفف، بسكون الآخر، ثم نقلت حركة الهمزة من أبي وهي الفتحة إلى الصاد من اخصص، وحركت الفاء من اكفف بالكسر لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة، ولا يعتد بها.

(٢) قال الله تعالى: ﴿وَيَحْيَا مَن حَيِي عَن بَيَّة﴾ [الأنفال: ٤٢] بالفك، ويقرأ أيضا: ﴿مَن حَيِي﴾، بالإدغام، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة واحدة، وحركة ثانيهما لازمة، ومن فك نظر إلى أن اجتماع المثليين في باب "حَيِي" كالعارض، لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالبا، وكلاهما فصيح.

=



الحادي عشر: أن لا يكونا تائين في افتعل كاستتر، واقتتل^(١).

=

والفك أكثر في كلامهم، فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو: لن يحيى، ورأيت محييا" لم يجز الإدغام خلافاً للفراء.

(١) القياس في استتر واقتتل الفك لما يؤدي إليه الإدغام من التقاء الساكنين، وهما الحرف المسكن للإدغام مع ما قبله، ويجوز فيه الإدغام، لكن إذا أردت الإدغام نقلت حركة التاء الأولى إلى الفاء، وهي السين والقاف، وأسقطت همزة الوصل، للاستغناء عنها بحركة ما بعدها، ثم أدغمت التاء في التاء، فتقول في الماضي: ستر، وقتل، بفتح أولهما وتشديد ثانيهما. وتقول في المضارع: يستر، ويقتل، بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع الكسر، وتقول في المصدر: ستّاراً، وقتالاً، بكسر أولهما وتشديد ثانيهما.

ولكن كيف نفرق بين الفعل الماضي ستر وقتل اللذين أصلهما استتر واقتتل ثم حصل لهما النقل وحذف همزة الوصل، وبين ستر وقتل مضعفي العين اللذين هما على أصلهما؟ فالجواب: إن الفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

الأول: أن هذا الماضي المحذوف همزة وصله وزنه افتعل، والآخر: وزنه فعّل - بتشديد العين.

والثاني: أن مضارع هذا الماضي يَستّر - بفتح ياء المضارعة كيستتر الذي هو أصله - ومضارع الآخر يُستّر - بضم ياء المضارعة كيقتل، بتشديد التاء مكسورة.

والثالث: أن مصدر هذا الماضي المحذوف همزة الوصل ستّاراً، ومصدر المضعف العين تستير مثل تقتيل.

- وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك.

كما يجوز أيضًا في ثلاثٍ أُخر:

إحداها: أولى التائين الزائدين في أول المضارع، نحو: تَتَجَلَّى وتتعلم. وإذا أدغمت جئت بهمزة وصل في الأول، للتمكن من النطق، خلافًا لابن هشام في توضيحه، حيث ردّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع، ولكنهما حُجَّة في اللغة العربية^(١).

(١) قال الدرويش في إعراب القرآن وبيانه: يجوز في المضارع المبدوء بتائين زائدين الإدغام والفك، ونورد هنا مناقشة بين علماء العربية نورد خلاصتها لفائدتها وطرفتها، فقد ذكر ابن مالك في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح الخلاصة أنك إذا أدغمت التاء الأولى في الثانية اجتلبت همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للإدغام، فتقول في تتجلى: اتجلى. ورد ابن هشام في أوضح المسالك وتبعه الشيخ خالد الأزهرى عليهما بقولهما: «وفيه نظر؛ فإنه لم يخلق الله أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل همزة وصل في أول الفعل المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء. قال الحوفي: فإن وقف ابتدئ بالإظهار، ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع، وذكر الناظم - أي ابن مالك - في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال: يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مد أو حركة نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا﴾ ﴿نَكَادَ تَمَيَّزُ﴾.»

=



تقول في إدغام نحو استتر^(١) واقتتل: سَتَّرَ وَقَتَّلَ يُسْتَرُّ سِتَّارًا، بنقل حركة التاء الأولى للفاء، وإسقاط همزة الوصل، وهو خماسي، بخلاف نحو: سَتَّرَ بالتضعيف كَفَعَلَ، فَمَصَدْرُهُ التَفْعِيلُ.

وتقول في نحو تَتَجَلَّى، وَتَتَعَلَّمُ: اتَّجَلَّى، وَاتَّعَلَّمَ، وإذا أردت

=

ورد عليهما بعض العلماء فقال: في هذا النقد نظر؛ لأن ابن مالك وابنه من أجل علماء العربية وقد ذكرا أنه يجوز الإدغام في الابتداء وتجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن، ولا يخلو حالهما من أمرين: إما أن يكون استندا فيه الى فهم ذلك من لغة العرب، أو استنباط ذلك منها لعدم ما يناقضه وينافيه، وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بأن الله لم يخلق همزة وصل في أول الفعل المضارع، لأنهما مثبتان والراد عليهما ناف، والمثبت مقدم على النافي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، ولا تظن بهما أنهما أقدا على ما ذهب إليه بمجرد التشهي من غير استناد الى شيء يعتمدان عليه ويستندان إليه، لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق، كيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك قال: طالعت الصحاح فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل. ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك صريحا وإن ذكراه تلويحا، قال ابن المصنف: ومنهم من يدغم ويسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول: اتجلى. لأنهما ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون لما تكلم على جيان: «ومنها إماما العربية ابن مالك وأبو حيان» .

(١) قال في الحاشية: تمثيل للإدغام في المسألة قبلها.

التخفيف في الابتداء، حَذَفَتْ إحدى التائين وهي الثانية، قال تعالى: ﴿نَارًا تَلَطَّى﴾^(١) [الليل: ١٤] ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾^(٢) [آل عمران: ١٤٣].

وقد تُحَذَفُ النون الثانية من المضارع أيضًا، وعليه قراءة عاصم، ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] أصله نُجِّي بفتح الثاني.

ثانيتها وثالثتها: الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبني عليه، نحو ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] يُقْرَأُ بالفك وهو لغة الحجازيين، والإدغام وهو لغة التميميين، ونحو قوله تعالى: ﴿وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، وقول الشاعر:

فَعَضُّ الطَّرْفِ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف.

والتزموا^(٣) فك أفعل في التعجّب، نحو: أحبّ بزيد، وأشدّد ببياض

(١) الأصل: "تلتطى" فحذفت إحدى التائين، ولو كان ماضيًا: "تلظت" لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميرًا متصلًا.

(٢) الأصل: "تتمنون".

(٣) لما ذكر أن فعل الأمر يجوز فيه وجهان نحو: احلل، وحلّ، استثنى من ذلك شيئين:

وَجِهَ الْمُتَّقِينَ، وإِدْغَامَ هَلُمَّ لثقلها بالتركيب، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو: رُدَّ وَشُدَّ، من الضم للاتباع والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، فهما مُسْتَثْنِيَانِ من فعل الأمر، واستثناؤهما منه في الأول^(١) بحسب الصورة؛ لأنه في الحقيقة ماض، وفي الثاني^(٢) على لغة تميم؛ لأنه عندهم فعلٌ أمرٌ غيرٌ متصرفٍ تلحقه الضمائر^(٣)، بخلاف الحجازيين، فإنه عندهم اسمٌ فعلٍ أمرٍ لا يلحقه شيء^(٤)، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

=

أحدهما: أفعال في التعجب، فإنه يجب فكه. الثاني: هلم، فإنهم التزموا إدغامه. ابن عقيل.

(١) وهو أفعال التعجب.

(٢) وهو هلم.

(٣) فيقولون: هَلُمَّ وهلما وهلموا وهلممن بالفك وَسُكُونِ اللَّامِ وهلمي وَهِيَ عِنْدَهُمْ فعل أمر لدلالاتها على الطَّلْبِ وقبولها ياء المخاطبة.

(٤) فيقولون: هَلُمَّ يَا زَيْدَ وَهَلُمَّ يَا زَيْدَانَ وَهَلُمَّ يَا زَيْدُونَ وَهَلُمَّ يَا هِنْدَ وَهَلُمَّ يَا هِنْدَانَ وَهَلُمَّ يَا هِنْدَاتَ.

تنبيه

إذا ولي المدغم حرف مدّ، وجب تحريكه بما يناسبه، نحو: ردّوا ورُدِّي ورُدّا، وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه، لخفاء الهاء، فكأن الألف وليته، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب^(١)، خلافاً لثعلب. وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء فيثلث آخره في المضارع المجزوم والأمر، إذا كانا مضمومي الفاء، نحو: ردّ القوم. ولم يَغُضَّ الطَّرْفَ. فإذا كانا مفتوحا الفاء أو مكسورهما نحو: عَصَّ وفرّ، ففيه وجهان فقط: الفتح والكسر، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين^(٢).

(١) قال المرادي: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو: "ردّها، ولم يرُدّها" والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو: "رده، ولم يرده" قالوا: لأن الهاء خفية، فلم يعتد بوجودها، فكأن الدال قد وليها الألف والواو نحو: "ردا، وردوا".

(٢) قال الثمانيني في شرح التصريف: فإذا سكن المثلث الثاني لوقف أو جزم جاز في المضموم الأوّل أن يحرك الساكن الأخير بثلاث حركات: تقول: "رُدّ" و"رُدّ" و"رُدّ". فمن ضمّ الدال أتبعها ضمّة الراء، ولم يحفل بالساكن بينهما، لأنّ الساكن حاجز غير حصين. ومن فتح الدال فإنه طلب التخفيف لثقل التضعيف. ومن كسر الدال فإنه كسر على الأصل في حركة التقاء الساكنين.

=



وإذا اتصل المدغم بضمير رفع متحرك وجب فك الإدغام^(١)، نحو:

﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]. وقد يُفكُّ شذوذًا في غير

ذلك، نحو أَلِلَّ السَّقَاءُ: أي تغيّرت رائحته، وفي الضرورة، نحو:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ^(٢)

=

وإذا قال: عَضَّ، جاز في الضاد الفتح والكسر: "عَضَّ" و"عَضَّ"، فمن كسر فعلى الأصل في حركة التقاء الساكنين. والفتح في الضاد من وجهين: أحدهما: طلبًا للتخفيف. والثاني: إتباعًا لحركة العين.

فأما: "فَرَّ" فيجوز فيه فتح الراء، وكسرها، فمن فتح الراء فإنه طلب التخفيف. ومن كسر الراء فمن وجهين: أحدهما: إتباعًا لكسرة الفاء. والثاني: على الأصل في حركة التقاء الساكنين. هذه مذاهب بني تميم.هـ. وقال في إرشاد السالك: وإن كان سكونه للجزم أو شبه الجزم وهو بناء فعل الأمر جاز فيه الوجهان (الفك والإدغام)، والفك لغة أهل الحجاز، وبها قرأ الأكثرون: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وأجمع عليها في: ﴿وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩] والإدغام لغة تميم.

(١) وذلك لتعذر الإدغام؛ لأن ما قبل الضمير البارز لا يكون ساكنًا.

(٢) والقياس: "الأجل" بالإدغام.

فصل في إدغام المتقاربين

- حيث إنّ التقاربَ ينقسم إلى تقارب في المَخْرَج، وتقارب في الصفة^(١)، لزم أن نُبينَ أوّلاً مخارج الحروف وصفاتها، ليكون الطالب على بصيرة، فنقول:

مخارج الحروف أربعة عشرَ تقريباً^(٢):

(١) قال في الممتع الكبير: اعلم أنّ التقارب الذي يقع الإدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصّةً، أو في الصّفة خاصّةً، أو في مجموعهما. فلا بُدَّ إذًا، قبل الخوض في هذا الفصل، من ذكر مقدّمة في مخارج الحروف وصفاتها.

تنبيه: قال في المفصل: وليس بمطلق أن كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر، ولا أن كل متباعدين يمتنع ذلك فيهما. فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه الإدغام، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه.

(٢) اختلف العلماء في عدد مخارج الحروف، بين أربعة عشر وستة عشر وسبعة عشر مخرجا، وعلماء التجويد على أنها سبعة عشر، على الرأي المختار، وهو رأي الخليل. وقال سيبويه: إنها ستة عشر، فأسقط مخرج الجوف، ووزع حروفه على بقية المخارج، فجعل الألف من الحلق، والياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين، وتابعه على ذلك كثير منهم الشاطبي. وذهب قطرب والجرمي والفراء ومن تبعهم إلى أنها أربعة عشر مخرجا، فأسقطوا الجوف كما فعل سيبويه، وجعلوا مخارج اللسان ثمانية، لأنهم جعلوا

=



- أقصى الحلق: للألف، والهمزة، والهاء.
- ووسطه: للحاء، والعين المهملتين.
- وأدناه: للحاء والغين المعجمتين.
- وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: للقاف والكاف.
- ووسطه مع ما فوقه من الحنك: للجيم والشين.
- وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: للضاد.
- وما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: للام، فمخرج

=

اللام والنون والراء من مخرج واحد كلي ذي مخارج جزئية. من تعليق المحققين أحمد رشدي ومحمد فارس على سر صناعة الإعراب. وانظر النشر لابن الجزري. قال المرصفي في هداية القاري: ثم إن حصر المخارج فيما تقدم ذكره إنما هو على وجه التقريب وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجًا خاصًا به يخالف مخرج الآخر وإلا لكان إياه. وفي هذا المعنى يقول العلامة ابن عبد الرزاق في تذكرة القراء رحمه الله:

والحصرُ تقريبٌ وبالْحَقِيقَةُ لكل حرفٍ بقعةٌ دقيقةٌ
إذ قال جمهورُ السورى ما نُصِّهُ لكل حرفٍ مخرجٌ يَخْصُّهُ

اللَّام قريب من الضاد، وهي أوسع الحروف مخرجًا.

- وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.

- وللنون ما يليه مع الخيشوم، وهو أقصى الأنف.

- وللطاء والذال المهملتين والتاء المثناة طرفه، مع أصول الثنايا

العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثنتان من أعلى، وثنتان من أسفل.

- وطرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.

- وطرفه مع طرف الثنايا: للطاء، والذال، والتاء المثلثة.

- وباطن الشفة السفلى مع الثنايا العليا: للفاء.

- وما بين الشفتين: للباء، والميم، والواو.

وصفاتها: جَهْرٌ، وهَمْسٌ، ورخاوة، وشدة، وتوسُّطٌ بينهما، وإطباق،

وانفتاح، واستعلاء، واستفال، وذلاقة، وإصمات، وصفير، ولين.

- فالمجهور: ما ينحصر جزيُّ النَّفْسِ مع تحركه لقوّته، وقوّة

الاعتماد عليه في مخرجه، فلا يخرج إلا بصوت قَوِيٍّ، يمنع النَّفْسِ من

الجري معه.

- والمهموس: بخلافه، وحروفه مجموعة في قوله: فَحَثُّ شَخْصِ



سكَّت. وما عداها فهو المجهور.

- والشديد: ما ينحصر جَرِي الصوت عند إسكانه. وأحرفه: أَجْدُكَ قَطَّبَتْ. ومن هذه الأحرف خمسة تسمى أحرف القَلْقَلَة، إذا كانت ساكنة، وهي قُطْبُ جَد.

- والرَّخو: ضده. والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري، وأحرفه: لم يروِ عَنَّا.

- والمطبَّق: ما ينطبق معه اللسان على الحنك، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك. وأحرفه: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء.

- والمنفتح: بخلافه.

- والمستعلي: ما يرتفع به اللسان إلى الحنك. وأحرفه أحرف الإطباق، والخاء والغين المعجمتان، والقاف.

- والمُسْتَقَلُّ: ما عداها.

- والدَّلَاقَة: الفصاحة والخِفة في الكلام. وحروفها: مُرِّ بِنَقَل، ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعي أو خُماسي لِثقلهما من أحدها إلا نادرًا،

كالعسجد، وهو الذهب، والزَّهْرَقَة، بزايين مفتوحتين، بينهما هاء ساكنة، وهي شدة الضَّحِك.

- والمُصَمِّتَة: ما عداها.

- وأحرف الصفير: الزاي، والسين، والصاد.

- وأحرف اللين: الألف، والواو، والياء.

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف قلب الأول^(١) إلى الثاني، لا العكس، إلا إذا دعا الحال لذلك، نحو: اذَّكَّرَ^(٢) واذَّكَّرَ^(٣).

(١) لا يصح الادغام على الحقيقة إلا في المثلين، فإذا التقى حرفان متقاربان ادغم الأول منهما في الثاني، ولا يمكن ادغامه حتى يُقَلَّبَ إلى لفظ الثاني. فلو أخذت في ادغام المُقَارِبِ في مقاربه من غير قلب، استحال؛ من ذلك قوله عز وجل: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾، فإذا أردت ادغام الدال في السين لتقارب مخرجيهما، أبدلت من الدال سيناً، ثم ادغمت السين في السين، وقلت: ﴿يَكَا سَنَا بَرْقِهِ﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾، تبدل من التاء طاء، ثم تدغمها حينئذ. من شرح المفصل بتصرف.

(٢) أصله اذتكر، قلبت تاء الافتعال دالا مهملة فصار اذدكر، وحتى ندغم الدال المعجمة في الدال المهملة قلبنا الدال المعجمة دالاً مهملة ثم ادغمتها في الدال المهملة بعدها فصار اذَّكَّرَ، ونحن هنا مشينا على القياس وهو قلب الأول إلى الثاني.



- **ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام:** الوُجوب، والامتناع، والجواز. **فالوجوب** في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية، وهي: التاء، والثاء، والذال، إلى الظاء، واللام، والنون^(١)، وفي اللام الساكنة غيرها^(٢) مع الراء، نحو ﴿بَلْ زَفَعَهُ﴾ [النساء: ١٥٨]. وفي النون

=

(١) أصله اذتكر، قلبت تاء الافتعال دالا مهملة فصار اذدكر، وحتى ندغم قلبنا الدال المهملة ذالا معجمة ثم أدغمناها في الذال المعجمة قبلها فصار اذَّكر، ونحن هنا مشينا على غير القياس وهو قلب الثاني إلى الأول.

(٢) الحروف الشمسية عددها أربعة عشر حرفاً، وهي: "ت، ث، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ل، ن،". وعندما قال في الشافية: "واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها وفي ثلاثة عشر". علَّق الشارح في المناهل الصافية على قوله: "في مثلها" بقوله: ولا وجه لذكره هنا - يقصد حرف اللام - لأن الكلام في إدغام أحد المتقاربين في الآخر لا المثلين.

وقال معللاً وجوب الإدغام: وإنما أدغمت في هذه الحروف وجوبا لكثرة لام المَعْرِفَةِ في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف، لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين، وهما يخالطان حروف طرف اللسان أيضاً أما الضاد فلأنها استطلت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء.

(٣) أي غير اللام المَعْرِفَةِ، قال الرضي: وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو: لام هل، وبل، وقل، فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام: أحدها: أن يكون

=

شرح شذا العرف

الساكنة مع ستة: أربعة فيها بَعْثَةٌ: وهي أحرف: ينمو، واثنان بلا عُثَّة، وهما اللام والراء. وتقلب ميمًا مع الباء كما تقدّم، وتظهر مع حروف الحلق، وتختفي مع الباقي، فلها خمس حالات.

والامتناع في إدغام أحرف: ضَوِيّ مِشْفَرٌ^(١)، فيما يقاربهما، لأن استطالة الضاد، ولين الياء والواو، وعُثَّة الميم، ونَفْسِيّ الشين والفاء، وتكرار الراء، تزول مع الإدغام، وإدغام نحو: سيّد، ومَهْدِيّ، لا يَرِد، لأن الإعلال جعلهما مثلين^(٢).

والجواز فيما عدا ذلك، نحو إدغام النون المتحركة في حرف من حروف

=

الإدغام أحسن من الإظهار، وذلك مع الراء لقرب مخرجيهما، ولك أن لا تدغم نحو: هلّ رأيت، قال سيبويه: ترك الإدغام هو لغة أهل الحجاز، وهي عربية جائزة" وقال: "بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن، والقرآن أثر يتبع".

(١) ضوى: هزل، والمشفر - بزنة منبر - الشفة، أو خاص بالبعير. من تعليق محيي الدين على شرح الشافية.

(٢) فإن سيد على وزن فيعل، وأصله سيود، التقت الياء والواو في الكلمة وجاءت الأولى ساكنة قلبت الواو ياء وأدغمت مع الياء الثانية.

ومهدي أصله مهدي بوزن مضروب، جعل الواو ياء ثم أدغم وكسر ما قبل الياء لأجل الياء فصار "مهديّ".



يرملون، ونحو التاء والثاء والذال والذال والطاء والطاء بعضها في بعض^(١)، أو في الزاي والسين والصاد^(٢)، كأن تقول: سَكَتَ تَأْبِتُ أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر، أو تقول: لبث تَأْجِرُ أو دارم.. إلخ، أو تقول: حَقَدَ تَأْجِرُ أو دارم.^(٣)

(١) قال السيوطي في همع الهوامع: أي كل واحد من هذه الأحرف السُّتَّة يدغم في كل واحد من الخمسة الباقية، مثال الطَّاء: اربط ظالما، اربط دارما، اربط تميما، اربط ذبئا، اربط ثابتا. ومثال الطَّاء: عِظ طاهرا، عِظ دارما إلى آخره ومثال الدَّال: أبعد طاهرا إلى آخره. ومثال التَّاء: امقت طاهرا إلى آخره. ومثال الدَّال: خُذ طاهرا إلى آخره.

(٢) وتدغم السُّتَّة الأولى التي هي: الطاء. والذال، والثاء، والطاء، والثاء، والذال، في الثلاثة الأخر التي هي الصاد والزاي والسين؛ لأنَّهنَّ من حروف طرف اللسان. ولا تدغم هذه في تلك لقوَّتْها بما فيها من الصغير. شرح المفصل. وفي الباب للعكبري: ولا تدغم الصاد والسين والزاي في الحروف الستة لثلاثا يذهب الصغير الذي فيهن. قال في الهمع: ومثال إدغام هذه السُّتَّة من الصغيرية: اضبط صابرا، اضبط سالما، اضبط زاهرا. واجعل في الباقي بدل اضبط: أيقظ، أبعد، امقت، خُذ، لبث.

(٣) الأمثلة التي جاء بها المؤلف الحرف الأول من المدغمين فيها متحرك، وذكرنا لك في التعليقين السابقين أمثلة السيوطي الحرف الأول من المدغمين فيها ساكن، قال في الممتع الكبير: وسواء كان الأوَّل منهما متحرِّكًا أو ساكنًا. إِلَّا أَنَّ الإِدْغَامَ إِذَا كَانَ الأوَّلُ مِنْهُمَا سَاكِنًا أَحْسَنَ مِنْهُ إِذَا كَانَ الأوَّلُ مِنْهُمَا مُتَحَرِّكًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ فِيهِ تَغْيِيرَانِ: أَحَدُهُمَا تَغْيِيرَ الإِدْغَامِ (تغيير

=

التقاء الساكنين

- إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين، وجب التخلص منهما إما بحذف أولهما، أو تحريكه، ما لم يكن على حده، كما سيأتي.

فيجب إن كانا في كلمة **حذف الأول لفظاً وخطاً** إذا كان مدة، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة، أو كالجاء منها^(١)، نحو: قُلْ^(٢) وَبِعْ^(٣) وَخَفْ^(٤)،

=

الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه)، والآخر تغيير بإسكان الأول. (وإذا كان الأول ساكناً لا يلزم فيه إلا تغيير واحد. وهو قلب الأول حرفاً من جنس ما يدغم فيه).
(١) وذلك بكونه ضميراً مرفوعاً متصلاً.

(٢) أصله أقول، بضم الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، (فالتقى ساكنان أولهما حرف مد، فحذف حرف المد)، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها. المفتاح في الصرف.

(٣) أصله ابيع، بكسر الياء، نقلت حركتها إلى ما قبلها، (فالتقى ساكنان أولهما حرف مد فحذف حرف المد)، ثم حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها.

(٤) أصله اخوف، بفتح الواو، نقلت حركة الواو وهي الفتحة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء، فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتح ما قبلها الآن، لأن الواو لا تجانس الفتحة. فصار خاف. فالتقى ساكنان أولهما حرف مد فحذف حرف المد. (وقد حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها).



ونحو: أنتم تغزؤون^(١)، وتقتضون، ولترمنن^(٢)، ولتغزئن^(٣) يا رجال. وأنت

(١) قال الرضي في شرح الشافية: كان أصلها تخشى وتغزو وترمي، فلما اتصلت الضمائر الساكنة بها سقطت اللامات للساكنين. قال المحققون (محمد محيي الدين وآخرون): هذا الذي ذكره مبني على ما ذهب إليه المؤلف وقرره مرارًا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الإعلال.

وأما بناء على ما ذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الإعلال، فأصل تخشين: تخشيين - كتعلمين - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصار تخشايين، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين، وأوثرت هي بالحذف لأمرين: الأول أنها جزء كلمة، والثاني أنها لام، واللام محل التغيير والحذف.

وأصل تغزؤون تغزوون - كنتصرون - استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقائهما.

وأصل ترمين ترميين - كتضريين - استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة فالتقى ساكنان، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقائهما.

(٢) أصله قبل التوكيد بالنون ترميون، استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو، ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ثم الواو لالتقاء الساكنين.

وإن شئت قلت: استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. حاشية الصبان بتصرف.

تَرْمِينٍ وَتَغْزِينٍ، وَلتَرْمِينٌ وَلتَغْزِينٌ^(١) يا هند.

ويُحذف **لفظًا لا خطأً** إن كانا في كلمتين، وكان الأول مدة أيضًا،

نحو: يغزو الجيش، ويرمي الرجل، و«رَكَعَتَا الْفَجْرِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا

فِيهَا» و«أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ» [النساء: ٥٩]

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين:

أحدهما: نون التوكيد الخفيفة، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما

تقدم.

=

(١) أصله قبل التوكيد بالنون تغزون، استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين، ثم أكد بالنون، فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم الواو لالتقاء الساكنين، مع كون الضمة قبلها دليلاً عليها. حاشية الصبان.

(٢) قال الصبان: أصل لتغزِنَ: تغزوين، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، ثم الياء لالتقاء الساكنين. وإن شئت قلت: استثقلت الكسرة على الواو، فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم. وأصل لترمِينَ: ترميين، استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين، ثم أكد بالنون إلى آخر ما تقدم.



ثانيهما: تنوين العلم الموصوفِ بابنِ مضافٍ إلى علم، نحو: محمدُ بن

عبد الله.

والتحريك إمّا بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين،

وهو الأكثر، **وإما بالضم وجوباً** عند بعضهم في موضعين:

الأول: أمر المضعف المتصل به هاء الغائب، ومضارعه

المجزوم، نحو: رُدُّه ولم يرُدُّه؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً، كما تقدم في الإدغام.

الثاني: ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم، نحو:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] و ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى﴾ [يونس: ٦٤]

ويترجح **الضم** على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها، نحو:

اخشَوْا الله، ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، لخفة الضمة على

الواو، بخلاف الكسرة.

ويجوز **الضم والكسر** على السواء في ميم الجماعة المتصلة

بالضمير المكسور، نحو: بهم اليوم^(١)، وفيما ضمُّ التالي لثانيهما أصلي^(٢)، وإن كسر للمناسبة، نحو: ﴿قَالَتْ أَخْرِجِي﴾ [سورة يوسف: ٣١] ،

(١) قال في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: واختلف في ضم الميم الجمع وكسرها وضم ما قبلها وكسره، إذا كان بعد الميم ساكن وقبلها هاء مكسورة ما قبلها كسرة أو ياء ساكنة نحو: ﴿عليهم القتال﴾ و ﴿يُرِيهْمُ اللَّهُ﴾، و ﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ و ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلُ﴾ فنافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وكذا أبو جعفر: بضم الميم وكسر الهاء في ذلك كله، ووجهه مناسبة الهاء بالياء، وتحريك الميم بالحركة الأصلية، وهي لغة بني أسد وأهل الحرمين، وافقهم ابن محيصن. وقرأ أبو عمرو بكسر الهاء لمجاورة الكسرة أو الياء الساكنة، وكسر الميم أيضاً على أصل التقاء الساكتين، وافقه اليزيدي والحسن.

وقرأ حمزة والكسائي وكذا خلف بضمهما؛ لأن الميم حركت للساكن بحركة الأصل وضم الهاء اتباعاً لها، وافقهم الأعمش. وقرأ يعقوب باتباع الميم الهاء على أصله، فضمها حيث ضم الهاء في نحو: ﴿يُرِيهْمُ اللَّهُ﴾ لوجود ضم الهاء، وكسرها في نحو: ﴿قُلُوبِهِمُ الْعَجَلُ﴾ لوجود الكسرة. وانظر طيبة النشر وشروحها.

(٢) وإنما قيد الضمة بالأصلية؛ لأنها لو لم تكن أصلية لم يجز الضم، نحو: "قالت ارموا"؛ فإن ضمة الميم عارضة، لنقل ضمة الياء إليها (أصله: ارميوا). ونحو: ﴿إِنِ امْرَأَةٌ﴾؛ فإن ضمة الراء بتبعية ضمة الهمزة، ولهذا تكسر الراء إذا كانت الهمزة مكسورة، وتفتح إذا كانت مفتوحة. وإذا كانت عارضة كان وجودها كعدمها، فهذا لا يجوز ضم الساكن الأول بل يجب كسره. شرح الشافية للرضي.



وقالت اغزي^(٢)، و﴿أَنْ اِقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اِخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾^(٣) [النساء: ٦٦]

وإما بالفتح وجوباً وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين، نحو: قالتا، وفي نون من الجارّة إذا دخل على ما فيه أل، نحو: مِنَ اللَّهِ، وَمِنَ الْكِتَابِ، بخلافها مع غير أل، فالكسر أكثر، نحو: مِنَ ابْنِكَ، وفي أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة، نحو:

=

(١) الساكن الأول في هذا المثال هو التاء، والساكن الثاني هو الخاء وبعده ضمة أصلية باقية على حالها.

(٢) الساكن الأول في هذا المثال هو التاء، والساكن الثاني هو الغين وبعده ضمة أصلية لكنها باقية على حالها.

فائدة: قال ابن جني في المنصف: ألا ترى أن أصل اغزي: اغزوي، بوزن اقتلي، وأصل امشوا: امشيوا، بوزن اضربوا، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاي، واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين فسكتتا، وبعد كل واحدة منهما حرف ساكن فحذفتا لالتقاء الساكنين. فالكسرة في الزاي من اغزي عارضة كما أن الضمة في الشين من امشوا عارضة، فجاءت الهمزتان في أولهما على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما.

(٣) قال في شرح التسهيل: وإذا اتصل بهمزة الوصل مضمومة ساكن صحيح، أو جار مجرى الصحيح حذفت وكسر الساكن أو ضم، نحو: ﴿أَنْ اِقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اِخْرُجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ و: أَنْ اِقْتُلُوا أَوْ اِخْرُجُوا.

رُدَّها ولم يُرَدِّها. وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضًا، كما تقدم في الإدغام.

ويترجع الفتح على الكسر في نحو: ﴿اللَّهُ﴾^(١) [آل عمران: ١-٢]، ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مر.

- ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان أول الساكنين حرف لين^(٢)، وثانيهما مدغمًا في مثله، وهما في كلمة واحدة، نحو: ﴿وَالضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] ومادّة، ودابّة،

(١) وإنما كان الفتح مختارًا فيه مع جواز الكسر محافظة لبقاء التفتيح في اسم الله تعالى. شرح الشافية للرضي.

(٢) عنى باللين حرف العلة الساكن، فيشمل ما لم تكن حركة ما قبله من جنسه نحو: خوَيَصَّةٌ فإن ما قبل الياء فتحة، وما كانت من جنسه وهو الذي يسمى مدًا نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ فإن ما قبل الألف فتحة، وتُموَدُّ الثوب فإن ما قبل الواو ضمة. المناهل الصافية. وقال الجاربردي في شرح الشافية: واعلم أن حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين، ثم إذا جانسه حركة ما قبله فهو حرف مد، فكل حرف مد حرف لين ولا ينعكس...

(١) ويقال لهذا النوع: التقاء الساكنين على حده. قال عباس حسن: يصح تلاقي الساكنين عند الوقف، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجي وذكر أسمائها؛ نحو: كاف - جيم - لام، وفي غير هذين لا يصح تلاقي الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة، فمتى تحققت جاز الالتقاء، ووصف بأنه "على حده" أي: على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقي. أولها: أن يكون الساكن الأول حرف لين "أي: حرف علة ساكناً". ثانيها: أن يكون بعده حرف صحيح ساكن، مدغم في مثله. ثالثها: أن يكون التلاقي في كلمة واحدة. ومن الأمثلة للألف: "شابة، عامّة، ضالّون، صادّون" وللواو: تمودّ الثوب "الأصل: ماددت البائع الثوب - أي: مدّ كل منا الثوب؛ فتماد الثوب، وهذه التاء هي تاء المطاوعة. فإذا بني الفعل "تماد" للمجهول صار: "تمود". وللياء: خويصة؛ تصغير: "خاصة"، و"أصيم" تصغير "أصم". وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حده، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف. ويرى بعض النحاة - ورأيه أحسن: أن التلاقي المباح ليس مقصوراً على كلمة واحدة، فقد يكون فيها وفيما يشبه الكلمة الواحدة أيضاً، كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذي هو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، أو ألف الاثنين، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد "انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ج ١ ص ٣٣ م ٤ وص ٩٧ م ٧ ولا سيما رأي الصبان الذي قال: "إن الصحيح عدم اشتراط التلاقي في كلمة واحدة ... " وكما يتضح في هذا الباب.

=

وللمجمع اللغوي القاهري قرار يتصل بهذا -سجله في ص ٥٩ من كتابه المسمى: "مجموعة القرارات العلمية، من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين" تحت عنوان: إباحة المد عند التقاء الساكنين، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين -ونص القرار:

"لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم: اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن ...". ا. هـ.

قلت: وقد ورد عن العرب: "التقت حَلَقَتَا البطان" بإثبات ألف حلقتا ساكنة في اللفظ قبل اللام، وهو جمع بين ساكنين على غير حدة.

وفي اللفظ ب "ها الله" وقد وردت في صحيح البخاري من كلام أبي بكر -رضي الله عنه- أربعة أوجه، ذكرها ابن مالك في شواهد التوضيح، فقال:

أحدها- أن يقال: ها الله. ب "هاء" تليها اللام. والثاني- أن يقال: ها الله. بألف ثابتة قبل اللام...

وقرأ نافع: ﴿وَمَحْيَاي﴾ بسكون ياء المتكلم، وفيها الجمع بين ساكنين، وهما الألف والياء.

وحكي عن بعض العرب أيضا أنه قال: "له ثُلثَا المال" بإثبات الألف.

وقد دعا ما تقدم الكوفيين إلى أن يجيزوا إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، نحو: "أفَعَلَانُ وأفَعَلُنَانُ" بالنون الخفيفة. ولم يبالوا بمنع البصريين حين قالوا: إنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون.

=



الثاني: ما قُصِد سرده من الكلمات، نحو جِيم، مِيم، قاف، واو، وهكذا.

الثالث: ما وُقِف عليه من الكلمات^(١)، نحو قال، وزيد، وثوب، وبكر، وعمرو، إلا أن ما قبل آخره حرف صحيح، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهرياً فقط، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختلصة جداً^(٢).

=

فقال الكوفيون: قد جاء اجتماع الساكنين في كلام العرب؛ لأن الألف فيها فرط مد، والمد يقوم مقام الحركة. وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين.
(١) سواء أكان الأول ليناً أو غيره.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية: اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما حرفاً صحيحاً لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسره مُختلصة غير مُشَبَّعة على الأول منهما، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا، ويشاركه في هذا الوهم المتكلم أيضاً، فإذا تفتنَّ كل منهما علم أن على الأول منهما كسرة خفيفة، نحو: بَكْرٌ، بَشْرٌ، بُسْرٌ، حركت عين الثلاثة بكسرة خفيفة، وإلا استحال أن تأتي بعدها بالراء الساكنة، وإنما تحس بذلك وتفتننه بعد تثبتك وتأثنتك فيما تتكلم به، وإذا خَلَّتْ نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجئ في النطق بالساكن الثاني المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها هذا المقصود بالضممة والفتحة أيضاً، وكذلك إذا فرضت أول كلمة تريد النطق بها ساكناً، وذلك مما لا يجيء في العربية في ابتداء الكلام إلا مع همزة الوصل، ويوجد في

=

وأما ما قبل آخره حرف لين، فالتقاء الساكنين فيه حقيقي، لإمكانه وإن ثُقِّلَ. وأخف اللين في الوقف: الألف^(١)، ثم الواو والياء مَدَّين^(٢)، ثم اللينان بلا مدّ كثوَّب وبيت.

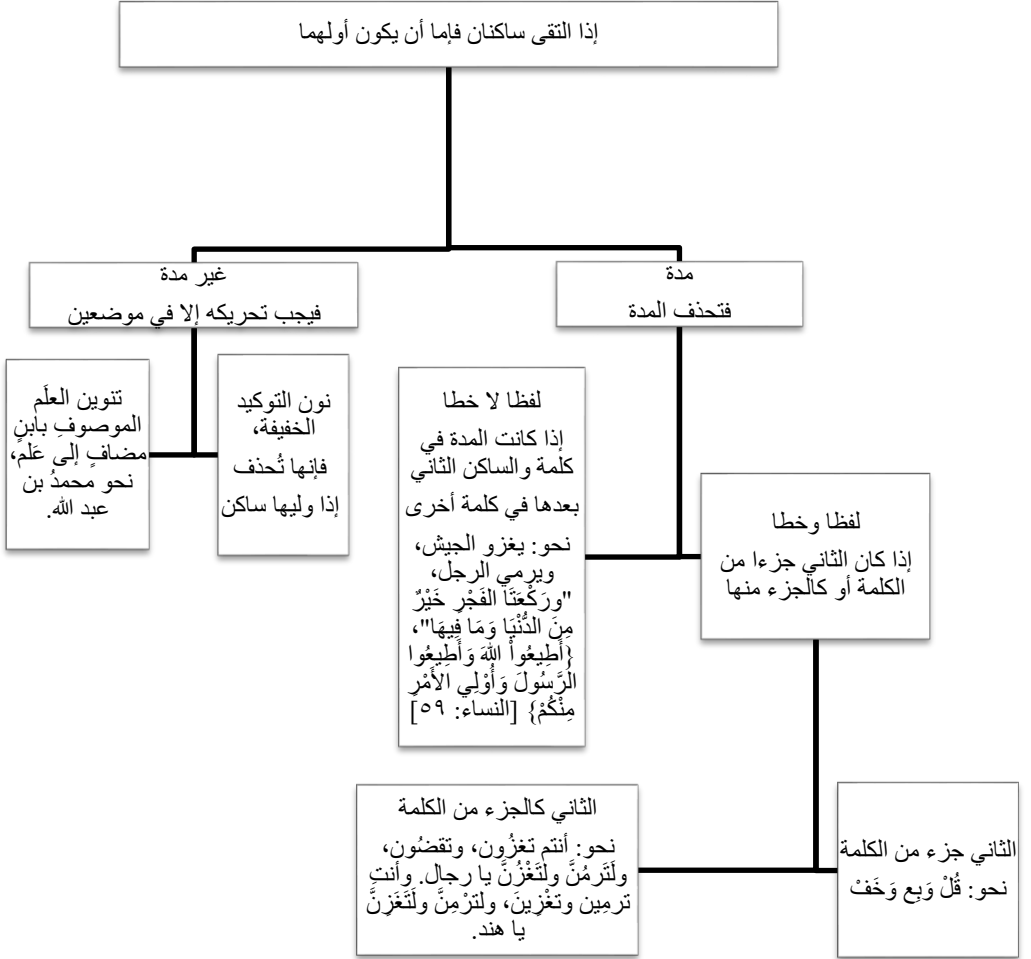
=

الفارسية كقولهم: شُتَاب، وِسْطَام، وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء، حتى كأنها من جملة حديث النفس، فلا يدركها السامع، ثم تجهر بالحرف الساكن في أول الكلمة، فيتحقق لك أن إزالة كلفة النطق بالساكن بالكسرة، سواء كان ذلك الساكن في أول الكلمة أو في آخرها أو في وسطها من طبيعة النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها، فظهر لك أنهم لأيّ سبب كسروا همزة الوصل، ولم اجتلبوها دون غيرها، ولم كسروا أول الساكنين في نحو اضْرِبِ اضْرِبِ، و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾

(١) ك "قال".

(٢) ك "سور" و "بير".





الإمالة: وتسمى الكسر، والبطح، والإضجاع

هي لغةٌ مصدر أملت الشيء إمالةً: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها. واصطلاحًا: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء^(١)، إن كان بعدها ألف كالفتى^(٢)، وإلى جهة الكسرة^(٣) إن لم يكن ذلك^(٤) كنعمةٍ وبسحرٍ. وأصحابها: بنو تميم، وأسد، وقيس، وعامة نجد، ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً^(٥).

ولها أسباب وموانع، فأسابها^(٦) سبعة:

أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقيةً، كالفتى،

(١) فتصير الألف بينها وبين الياء.

(٢) بإمالة الفتحة والألف.

(٣) فتشرب الفتحة شيئاً من صوت الكسرة، فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة.

(٤) أي إن لم يكن بعد الفتحة ألف فالممالة الفتحة وحدها، سواء كانت الفتحة قبل تاء التانيث أم لا، كنعمةٍ وبسحرٍ.

(٥) أي إلا مواضع قليلة.

(٦) قال محيي الدين في تحقيق ابن عقيل: حكم الإمالة الجواز؛ فمهما وجدت أسباب الإمالة فإن تركها جائز. وذكر أن أسباب الإمالة أسباب للجواز، لا للوجوب.



واشترى^(١)، أو تقديرًا كفتاة، لتقدير انفصال تاء التأنيث^(٢)، لا نحو: ناب^(٣)، لعدم التطرف.

ثانيها: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف^(٤)، كألف ملهَى وأرطى وحُبلى وعَزَا وتَلَا وسَجَى، لقولهم في تثنيتهما: ملهَيَان، وأرطَيَان، وحُبَلَيَان، وفي بناء الباقي للمجهول: غَزِي، وتُلِي، وسُجِي.

ثالثها: كون الألف مبدلة من عين فِعْل يؤول عند إسناده للتاء إلى لفظ فِلْت بالكسر^(٥)، كِبَاع وكَال وهَاب وكَاد ومَات، إذ تقول: بعْتُ،

(١) فالألف في الفتى مبدلة من ياء بدليل أنك إذا ثنيته تقول: الفتيان، والألف في اشترى مبدلة من ياء بدليل أنك إذا أسندته إلى تاء المتكلم أو المخاطب تقول: اشتريت، أخذًا من قول الشاطبي:

وتثنية الأسماء تكشفها وإن رددت إليك الفعل صادفت منها

(٢) فالألف في الفتاة وإن لم تتطرف لفظًا، فهي متطرفة حكمًا.

(٣) ناب بالنون، وهو السن، والألف في ناب مبدلة من ياء بدليل قولهم في تكسيره: أنياب.

(٤) كالتثنية والجمع في الأسماء، والبناء للمفعول في الأفعال.

(٥) وحذف العين.

وَكَلْتُ، وَهَبْتُ، وَكِدْتُ، وَمِتُّ^(١)، على لغة من كسر الميم^(٢)، بخلاف نحو: طَالَ^(٣).

رابعها: وقوع الألف قبل الياء، كبايَعْتَه وسَايَرْتَه^(٤).

خامسها: وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء، نحو: عِيَانٌ وَشَيْبَانٌ، ودَخَلْتُ بَيْتَهَا^(٥).

سادسها: وقوع الألف قبل كسرة مباشرة كسالمٍ، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ككِتَابٍ، أو بحرفين كلاهما متحرّك، وثانيتها هاء، وأولهما غير مضموم، كيريد أن يَضْرِبَهَا، دون هو يَضْرِبُهَا، أو^(٦) أولهما ساكن

(١) والأصل فيها فعلت - بكسر العين - فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها. وانظر ما ذكره المؤلف في حكم الأجوف عند إسناده إلى الضمائر.

(٢) أما على لغة من ضم الميم، فإنها لا تمال.

(٣) فإنه لا يؤول إلى فلت - بالكسر - وإنما يؤول إلى فلت - بالضم - في قولك: طلت.

(٤) بشرط أن تكون الياء مفتوحة متصلة كما في الأمثلة.

(٥) وشرطه أن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو: "هند اتسع بيتها".

(٦) تقدير الكلام: أو منفصلة بحرفين أولهما ساكن فيمال نحو: شمالال. وشمالال بالشين المعجمة، وهي الناقة الخفيفة.



كشَمَلال، أو بهذين^(١) وبالهاء كدرَهَمَاك.

سابعها: إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدّم،

كإمالة ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] ، في قراءة أبي عمرو، لمناسبة سَجَى وَقَلَى^(٢)، لأن ألف الضُّحَى لا تُمال، إذ هي منقلبة عن واو.

ويمنعها شيان:

أحدهما: الرء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف

قبلها كراشد، أو بعدها نحو: هذا الجِدَار، وبنيت الجدار، وبعضهم جَعَلَ المؤخِّرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة^(٣). وأن لا يُجاور الألف راءً أخرى، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى، نحو: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾ [الانفطار: ١٣]، و[المطففين: ٢٢].

ثانيهما: حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء، والغين، والصاد،

والضاد، والطاء، والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة. ويشترط في المتقدم

(١) أي بالحرفين الساكن فالمتحرك.

(٢) قال في التصريح: فإن رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم.

(٣) في منع الإمالة.

منها أن لا يكون مكسورًا. فخرج نحو: طَلَاب، وَغَلَاب، وَخِيَام. وأن يكون متصلًا بالألف، أو منفصلًا عنها بحرف واحد، كصالح، وضامن، وطالب، وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، وكغنائم. وأن لا يكون ساكنًا بعد كسرة، فخرج نحو: مِصْبَاح، وَإِصْلَاح، وَمِطْوَاع. وأن لا يكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج نحو: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] و ﴿إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] ويشترط في^(١) المتأخر^(٢) الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين كسائر وحاطب، وكنافخ وناعق، وكمواثيق ومناشيط.

تنبيهات

الأول: شرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة كخاف، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة، ولا ألفًا منقلبة عن ياء كطاب، فسبب إمالة الأول الكسرة المقدرة، والثاني الياء التي انقلبت ألفًا، لأن السبب المقدر هنا أقوى من السبب الظاهر، لأن الظاهر إما متقدم

(١) حرف الاستعلاء.

(٢) عن الألف.



على الألف، كالكسرة في كتاب، والياء في بيان، أو متأخر عنها نحو: غانم وباع، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين، ولذلك أميل نحو: طاب، وخاف، مع تقدّم حرف الاستعلاء، وحق وزاغ مع تأخره.

الثاني: سبب الإمالة لا يؤثر إلا إذا كان مع المُمال في كلمة؛ لأن عدم الإمالة هو الأصل، فيصار إليه بأدنى شيء؛ فلا يُمال نحو: لزيد مال، لوجود الألف في كلمة، والكسرة في كلمة.

وأما المانع فيؤثر مطلقاً، لأنه لا يصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلا بسبب قوي، فلا تُمال ألف كتاب، من نحو: كتاب قاسم، لوجود حرف الاستعلاء، وإن كان منفصلاً.

الثالث: تُمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف وقد تقدّمت. وشرطها أن لا تكون الفتحة في حرف، ولا في اسم يشبهه، إذ في الإمالة نوع تصرف، والحرف وشبهه بريء منه^(١)،

(١) المراد بشبه الحرف الأسماء المبنية، والأفعال الجامدة كعسى وليس ونحوهما، فإنها تشبه الحرف في الجمود. لكن نقول هنا: إن الإمالة تكون في الأفعال المتصرفة والجامدة أيضاً، قال الشاطبي عند قول ابن مالك:

=

وَلَا تُؤْبَلُ مَا لَمْ يَنْبَلْ تَمَكُّنًا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرٍ (هَا)، وَغَيْرٍ (نَا)

هنا أخذ في بيان ما يمال من الكلم مما لا يمال ويعني أن الإمالة إنما تكون في الكلم المتمكنة وأما غير المتمكنة فلا تدخلها الإمالة ولا يجوز لك أن تميل شيئاً منها بالقياس دون أن تسمع ذلك فيها إلا في اسمين غير متمكنين فإن الإمالة تدخلهما قياساً وهما «ها» الذي هو ضمير الغائبة و «نا» الذي هو ضمير المتكلم ومعه غيره. هذا ما قال على الجملة وأما على التفصيل فيشتمل على مسائل:

إحداها: في مراده بالتمكن وهو عند النحويين وصفٌ من أوصاف الأسماء والمراد به الإعراب، فإذا قالوا: الأسماء المتمكنة. فإنما يريدون المعربة التي لم تُشبه الحرف كزيد وعمرو، وقد تقدم ذلك، وإذا ثبت هذا فما في قوله: «مَا لَمْ يَنْبَلْ تَمَكُّنًا» واقعة على الاسم دون الفعل والحرف، عيّن ذلك لفظ التمکن، وإذا كان كذلك وردّ على الناظم سؤال وهي المسألة الثانية:

وذلك أن يقال: إذا كان قد اقتصر على الاستثناء من الأسماء فقد نقصه أن يُبين حكم الحروف والأفعال في الإمالة، فإن السامع إذا سمع استثناء ما لم يتمكن من الأسماء عن حكم الإمالة، جرى الوهم إلى الحروف وإلى ما تصرّف من الأفعال أو لم يتصرف، فإن عدم التصرف في الأفعال نظير عدم التمکن في الأسماء، والحروف أيضاً قد تتوهم فيها الإمالة وقد لا تتوهم، وإذا كان كذلك صار كلامه غير مؤفٍ بالمقصود. والجواب: أنه إنما تعرّض هنا للأسماء خاصة وللاستثناء منها وأما الأفعال والحروف فقد ظهر من أمثله المتقدمة وكلامه في الباب مقصده فيهما من إدخاله أمثلة الأفعال في القواعد القياسية وعدم

=



=

ذكر الحروف رأسًا، فلما لم يستثن من الأفعال شيئًا دلّ على دخول الجميع في حكم الإمالة مطلقًا إذا وُجدت أسبابها، كعسى، فإنه فعل ممال وإن لم يتصرف، فعدم الاستثناء منه صحيح. ولما لم يذكر من الحروف شيئًا دلّ على خروجها رأسًا. وأيضا فإنما امتنع الاسم غير المتمكن من الإمالة لشبهه بالحرف، فأحرى أن لا يكون في الحرف إمالة، ولأن الإمالة نوع من أنواع التصرف في الكلمة، ألا ترى أن الألف تصير كالمقلوبة إلى الياء، والقلب تصرفٌ، والتصرف غير داخل في الحروف على ما سيذكره بعد في قوله: حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ.

فإذا ما أميل من الحروف إنما أميل شذوذا كماالتهم «يا» التي للنداء، وبلى، ولا، في قولهم: إمّا لا فافعل كذا، وإنما احتاج إلى ذكر الأسماء فقط فبين أنها على قسمين وهي: المسألة الثالثة: مُتَمَكِّنٌ، وغير متمكن. فالمتمكن هو الذي تدخله الإمالة مطلقًا، وغير المتمكن أصله لا يمال مطلقًا من حيث كانت الإمالة نوعًا من التصرف، والحروف وما أشبهها لا يدخلها تصرف، لكن وقعت الإمالة فيها على وجهين: مطردة، وغير مطردة. فأما المطردة ففي الاسمين المذكورين وهما: ها، ونا. فاحتاج إلى ذكرهما وأن الإمالة فيهما مطردة، وهذا مما تأكد عليه ذكره من جهة أنها فيهما كثيرة، وذكر مع ذلك بالقصد الثاني ما جاءت فيه الإمالة غير المطردة فقال: وَلَا تُمَلُّ كذا ... إلى آخره. ويعني أن غير المتمكن سوى الاسمين مُتَمَلِّقِي إمالته من السماع وليس لأحد أن يقيسها فيه. ومثال ما جاء من ذلك ذا التي للإشارة ... وأمالوا أيضا أتى، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَى لِكَ هَذَا﴾ ... وأمالوا أيضًا: متى، نحو قولك: متى قيام زيد؟ ... الخ.

فلا تُمال فتحة إلاً، ولا على، ولا إلى، مع السبب المقتضى في كلٍّ، وهو الكسرة في الأول، والرجوع إلى الياء في الثاني، وكلاهما في الثالث. واستثنوا من ذلك ضميري ها، ونا، فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة استعمالهما.

ثانيها: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء، وكونهما متصلتين^(١)، نحو: ﴿مِنَ الْكَبِيرِ﴾ [مریم: ٨]، أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو: مِنْ عَمْرٍو^(٢)، بخلاف نحو: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْرِ، ومن قبح السَّيْرِ^(٣)، ومن غَيْرِكَ^(٤).

ثالثها: هاء التانيث^(٥) في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة، شبهوا هاء

(١) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء.

(٢) فأمالوا فتحة العين، وإن فصل بينها وبين الراء الميم لأن الميم ساكنة، فلم يُعتدَّ بها حاجزًا. شرح المفصل.

(٣) لأن الفتحة في المثاليين على الياء.

(٤) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة.

(٥) ومثلها هاء المبالغة.



التأنيث بألفها^(١)، لاتفاقهما في المخرج^(٢) والمعنى^(٣) والزيادة^(٤) والتطرف^(٥) والاختصاص بالأسماء^(٦)، وأمال الكسائي قبل هاء السكت نحو: ﴿كِتَابِيَةٌ﴾، ومنعها بعضهم، وهو الأصحّ.

مسائل للتمرين

التمرين: مصدر مرّنه على كذا، مأخوذ من قولهم: مرّن على الشيء مُرُونًا وَمَرَانَةً، إذا اعتاده واستمر عليه، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب على تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي علمها.

وكثيرًا ما يقولون: المطلوب أن تبني من كذا لفظًا بزنة كذا، فيجب

-
- (١) أي بألف التأنيث المقصورة. فأملت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لم تكن من أسباب الإمالة لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه.
 - (٢) وهو أقصى الحلق.
 - (٣) وهو الدلالة على التأنيث.
 - (٤) على أصول الكلمة.
 - (٥) في آخر الكلمة.
 - (٦) بالأسماء الجامدة والمشتقة.

أن نبحت أولاً عن معنى هذه العبارة، حتى يعمل سامعها بمقتضاها،
فنقول:

إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال: أصحها هو أن المعنى صُغ من
لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما
يقتضيه القياس، من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً، إن كان في هذه
الزنة الفرعية أسباب تقتضيها.

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً، فلا خلاف في أن يُزاد مثله في
الفرع إلا إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل، كما في نحو:
اسم، فإن همزة الوصل فيه عوض عن أصل، هو لام الكلمة أو فاؤها،
ففيه خلاف^(١)، وإذا حصل قلب في الأصل، فلا خلاف في حصوله في
الفرع، فإذا أردنا أن نبني من الضرب مثلاً بزنة أيس قلنا: رَضِبَ.

وإن وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً، عَمِلَ به، كما إذا
لزم عليه لبس أو ثقل، لرفض العرب ذلك في كلامهم، وإن وجد في
الأصل سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع، فلا خلاف في أنه لا يقلب

(١) تقدم في آخر مبحث الإعلال بالحذف في الحاشية.



في الفرع، فيقال على وزن أوائل من القتل: أقاتِل.

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة شَرَنْبُث^(١)، فيقال: صَرَنْبُب مع أنهم لم ينطقوا به.

ولا محذور فيما قاله سيبويه، إذ الغرض التمرين فقط، ولا يقال: إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم. وأما نحو: جالينوس، وميكائيل، فلا يصاغ على زنتهما، لعدم ثبوتهما في كلامهم^(٢).

(١) الشرنبث: الغليظ الكف وعروق اليد، وربما وصف به الأسد. والشرنبث: الأسد عامة. وأسد شرنبث: غليظ. لسان العرب. والنون في شرنبث زائدة.

(٢) قال الرضي في شرح الشافية: فلا يبنى من ضرب وغيره مثل جالينوس، لان فاعيلولا وفاعينولا لم يثبتا في كلامهم، وأجاز الأخفش صوغ وزن لم يثبت في كلامهم أيضًا، للامتحان والتدريب، بأن يقال: لو ثبت مثل هذا الوزن في كلامهم كيف كان ينطق به، فيمكن أن يكون في مثل هذا الصوغ فائدة التدريب والتجريب.

تطبيق

١- إذا أردت أن تصوغ من باع، وقال، على وزن عنسل بمهملتين مفتوحتين، بينهما نون ساكنة: للناقة السريعة، قلت فيه: بَنَيْعَ وَقَنُولَ بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، لأنه يشترط في إدغام المتقاربين أن لا يحصل لبس، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت: قَوَّلَ وَيَيْعَ، فيلبسان بمضعفني قال، وباع.

٢- وإذا أردت أن تصوغ من قال، وباع، بوزن قِنْفَخْرٍ^(١) بكسر فسكون ففتح فسكون: للرجل العظيم الجثة قلت: قِنُولٌ، وبِنَيْعٍ^(٢) بلا إدغام، مع أن هنا حرفين متقاربين، هما النون والواو، والنون والياء، حذرًا من أن يلبس بنحو عَلَّكَدَ، ومعناه البعير الغليظ، فلا يُدْرَى أهو مثله، أو مثل قِنْفَخْرٍ وأدغم. ولا يجوز أن تصوغ من نحو: كَسَرَ، وجَعَلَ على وزن جَحَنَفَلٌ، فلا تقول كَسَنَرَرٌ وَلَا جَعَنَلَلٌ، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل، وإن

(١) وزنه "فِنَعَلٌ" ألحق بـ"جِرْدَحَلٍ" وهو: "فِعَلٌ". شرح التصريف للثمانيني.

(٢) بتشديد اللام؛ لأن القياس أنه إذا بني رباعي من ثلاثي أن تكرر اللام مرة، وإذا بني خماسي من ثلاثي أن تكرر اللام مرتين. شرح الشافية للاسترابادي.



أدغمتَ التبس بنحو سَفْرَجَل، فيظن أنه خماسيٌّ في الأصول.

٣- وإذا قيل كيف تَبْنِي من نحو: ضَرَبَ مُضَعَّفَ العين على زنة مُحَوِّيٍّ، بضم ففتح فكسر فياء مشددة، قلت: مُضَرَّبِي لا مُضَرِّي. وذلك أن لفظ مُحَوِّيٍّ اسم فاعل منسوب إليه، من قولهم: حَيَّيْ بثلاث ياءات، أدغمتَ الأولى في الثانية، فأصل مُحَوِّيٍّ قبل النسب مُحَيِّيٌّ^(١) بثلاث ياءات، على وزن مُطَرِّز، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة، كما تحذف من نحو المشتري^(٢)، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين، وقلب الأخرى واوًا، وفتح ما قبلها، فيصير بعد النسب مُحَوِّيًّا، وحيث إن هذه الأسباب الموجبة للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع، الذي هو مُضَرَّبِي نُطِقَ به على حاله، أي على زنة مُحَوِّيٍّ لو لم يحصل فيه تغيير.

٤- وإذا قيل: صُغ من آءة: اسم شجرة أو ثمرة، على زنة مُسْطَار:

(١) اسم فاعل من حَيَّاه، أي: سلَّم عليه.

(٢) لأنه عند النسب إلى المنقوص ينظر في يائه فإن كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها. ارجع إلى النحو الواضح ومبحث النسب في هذا الكتاب.

شرح شذا العرف

اسم للخمر، قلت: مُسْتَاءٌ لا مُسَاءٌ^(١)؛ لأنه لا يحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه، لا بالنظر إلى أصله، إذ أصله مُسْتَطَارٌ، من "ط ي ر"، ولو قدر أنه من "س ط ر" لقليل مُؤْوَاء.

٥- وإذا قيل كيف تبني من وأيت بزنة كوكب، حال كون المصوغ

(١) قال ركن الدين الاسترأبادي في شرح الشافية: اعلم أن أبا علي سأل ابن خالويه عن بناء مثل "مُسْطَار" من آءة لشجرة وهو واحد: آء على وزن: عاع، فظن ابن خالويه أن مُسْطَارًا مُفْعَالٌ، وتحير في الجواب عنه. فأجاب أبو علي وقال: إن مثل "مسطار" من "آءة": "مُسَاءٌ".

قال المصنف في تصحيح ما قاله أبو علي: إن أبا علي أجاب على أصله؛ وهو أن ما حذف من الأصل على جهة القياس يحذف من الفرع.

وأصل مسطار: مستطار؛ حذفت التاء لاجتماعها مع الطاء؛ فإن في النطق بها قبل الطاء عُسْرًا لاتحادهما في المخرج، وتباينهما في الانخفاض والاستعلاء والهمس والجهر، كما حذف من اسطَاع يَسْطِيعُ؛ أي: استطاع يستطيع.

فعلى هذا يكون أصل "مُسَاءٌ": "مُسْتَأْيًا"، تقلب حركة الياء إلى الهمزة التي قبلها، فكانت الياء في موضع الحركة وما قبلها مفتوحًا، فقلبت الياء ألفا فصار "مُسْتَاءٌ"، ثم حذف في الفرع ما حذف في الأصل وهو التاء فصار: "مُسَاءٌ"، على وزن "مُسْطَار".

وتقول على القول الأول: مُسْتَاءٌ؛ لأن القائلين بالقول الأول لا يحذفون من الفرع إلا ما اقتضاه الفرع في نفسه، لا بالنظر إلى أصله.



مخففاً مجموعاً جمع سلامة، مضافاً إلى ياء المتكلم؟ قلت فيه: أُوَيَّ بفتح فكسر، فياء مشددة مفتوحة؛ وذلك أنك أوَّلاً تبنى من وأى^(١) بزنة كوكب فتقول: وَوَأَيَّ، ثم يُعَلُّ إعلال فتى^(٢)، فيقال: ووَأَيَّ. فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها^(٣)، قلت فيه: وَوَيَّ بزنة فتَّى، ثم تقلب الواو الأولى همزة، فيصير أُوَيَّ^(٤)، وجوز بعضهم عدم القلب. فإذا جمعته جمع سلامة، قلت فيه: أَوْوَن كَفَتَوَنَ. فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت: أَوْوَيَّ، ثم تقلب الواو الثانية ياء، وتدغم في الياء، وتكسر الواو الأولى لمناسبة الياء، فيصير أُوَيَّ.

٦- وإذا قيل كيف تبنى من وأيت^(٥) بزنة أُبْلُمَ، وهو خُوص المُقْل،

(١) من وأى بمعنى وعد.

(٢) فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. "الألف في فتى منقلبة عن ياء، جمعه فتية، ومثناه فتيان، أصله فتى، فلما تحركت الياء بعد فتح قلبت ألفاً". الجدول.

(٣) وحذفها.

(٤) قلبت الواو الأولى همزة كما في أَوْاصِلَ.

(٥) من الوَأَيَّ، وهو الوعد.

قلت فيه: أوءٍ بضم أوله، وذلك لأن أصله أوؤي^(١)، ثم أعلّ إعلال قاضٍ، فصار أوءٍ.

٧- وإذا قيل صُغ من أوئت^(٢) بزنة أبلم؟ قلت فيه أوءٍ. أصله: أوؤي قلبت الهمزة الثانية واوًا^(٣)، وأدغم المثلان. ثم أعلّ إعلال قاضٍ، فصار أوءٍ.

٨- وإذا قيل: كيف تبني من وأئت بزنة إوزة؟ قلت: إيئة بهمز فياء فهمز. وذلك لأن أصل إوزة: إوززة^(٤)، فحينئذ يكون أصل إيئة: إوئية، بهمزة مكسورة، فواو ساكنة، فهزمة مفتوحة، فياء مفتوحة. قلبت واوه ياء لوقوعها إثر كسرة، فصار إيئية، ثم قلبت الياء الثانية ألفًا لتحركها وانفتاح

(١) قلبت الضمة كسرة فصار أوئِي، ثم بعد ذلك أعلّ إعلال قاضٍ. جاء في شرح الشافية لركن الدين: قلبت الضمة كسرة قياسًا كما قلبت في التجاري، وأذل، فصار: أوئِي، ثم استثقلت الضمة والكسرة على الياء حالتي الرفع والجر فحذفتا وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: أوءٍ.

(٢) من أوئت إلى المنزل.

(٣) قلبت الهمزة الثانية واوًا وجوبًا لاجتماع الهمزتين، ثم أدغمت الواو المبدلة في الواو التي هي عين، ثم أبدلت ضمة هذه الواو كسرة، فصار أوئِي، ثم أعلّ إعلال قاضٍ فصار أوءٍ.

(٤) قال الرضي في شرح الشافية: أصل إوزة إوززة كإصبع... والهمزة زائدة دون التضعيف، لقولهم: وزٌ أيضًا بمعناها.



ما قبلها، فصار إيّاة كسِعلاة.

٩- وإذا بنيت من أويّت مثل إوزة قلت: إيّاة، بهمزة مكسورة، فياء مشددة. وذلك لأن أصله إئويّة. أما الهمزة الأولى فهي زائدة، وأما الثانية فهي فاء الكلمة، وأما الواو فهي عينها، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء، ثم يقال: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمتا، وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات، قلبت الأخيرة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار إيّاة.

١٠- وإذا قيل: كيف تبني من قال وباع بزنة عنكبوت؟ قلت: بيّعوت^(١) وقولكوت، لا بنيّعوت وقنولوت؛ لأن الصحيح أن النون لا تزداد ثانية ساكنة إلا بضَعْف.

١١- وإذا قيل: كيف تبني من بعث على زنة اطمأن؟ قلت: ابيّع

(١) قال الرضي: لا إشكال فيه، لأنك جعلت العين وهو لام الكلمة ككاف العنكبوت مكرراً، وجعلت مكان الواو والتاء الزائدتين مثلهما في الفرع. هـ. قال في الممتع الكبير: ولا تدغم في شيء من ذلك لثلاً يبطل الإلحاق؛ لأن "بيّعوت" و"قولكوت" ملحقان بعنكبوت.

بإدغام العين الثانية في الثالثة، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى^(١).

١٢ - وإذا قيل: كيف تبني من قال على زنة اغْدُوْدَنَّ^(٢) مبنيا للمعلوم؟

قلت: اقوُول بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوبًا.

١٣ - وإذا قيل: كيف تبني من قال وباعَ على زنة اُغْدُوْدَنَّ مبنيا

للمجهول؟ قلت: اقوُول وَايُويِع بلا إدغام وجوبًا؛ لأن الواو الثانية في اقوُوُول، والواو في ابيويِع حرفا مدّ زائدان، فلا إدغام فيهما.

١٤ - وإذا قيل: كيف تبني من قَوِيَّ بزنة بيقور، وهو اسم جمع

البقرة؟ قلت فيه: قَيُّوُ، بياء مشددة مضمومة، فواو مشددة. والأصل قَيُّوُوُ، قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمتا^(٣)، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما

(١) قال الجاربردي في شرح الشافية: ومثل اطمأن من البيع: ابيع، بتشديد العين الثانية وتصحيح الياء، لأن أصل اطمأنَّ اطمأنَّ نقلت حركة النون إلى الهمزة، وأدغمت النون في النون، فإذا بنيت مثله من البيع يكون ابيعَع تدغم العين الثانية في الثالثة بعد نقل الحركة كما في مماثله، فيصير ابيعَع.

(٢) اغدودن النبات: طال.

(٣) كما في سيّد.



طَرَفًا؛ لأنَّ لذلك مواضع قد تقدم ذكرها، وليس هذا منها. ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها، كما في مَبْيُوع؛ لأنَّ العين لا تَعْلُّ إذا كانت هي واللام حَرَفِي عِلَّة، سواء أَعَلَّت اللام كما في قَوِيٍّ أو لم تَعْلِّ كما في هَوِيٍّ^(١).

وعلى هذا القياس يكون التمرين.

(١) انظر شروط قلب الواو والياء أَلْفًا. وأصل قوي: قَوَوْ، تحركت الواو بعد كسرة وهي في الطرف فأبدلت ياءً. وأما هوي فبمعنى أحب، وفي اصطلاحات الطلبة باختصار: هَوِيٌّ: من هَوِيَ يَهْوِي هَوًى، مِنْ حَدِّ عَلِمَ أَي أَحَبَّ. أما هَوَى: فمن هَوَى يَهْوِي هُوًى، بِضَمِّ الهَاءِ وَكَسْرِ الواوِ وَتَشْدِيدِ الياءِ عَلَى وَزْنِ فُعُولٍ، مِنْ حَدِّ ضَرَبَ، إِذَا سَقَطَ وَإِذَا أَسْرَعَ وَإِذَا مَالَ وَإِذَا هَلَكَ وَإِذَا تَكَلَّ.

الوقف

هو قطع النطق عند آخر الكلمة. ويقابله الابتداء الذي هو عمل. فالوقف استراحة عن ذلك العمل.

ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد: فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر.

وهو إما اختياريّ - بالياء المشناة - من تحت: أي قُصِدَ لذاته^(١)، أو اضطراريّ عند قطع النَّفْس، أو اختياريّ بالموحدة، أي قُصِدَ لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو بَمَ، ﴿وَأَلَّا يَسْجُدُوا﴾ [النمل: ٢٥] و﴿أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأَنْثَيْنِ﴾^(٢) [الأنعام: ١٤٣، ١٤٤]، أو لا؟ والأول

(١) وبمحض الاختيار، وقد قسمه القراء إلى ثلاثة أقسام: تام، وكافٍ، وحسن. فالتام هو الذي يكون عند تمام الكلام ولا تعلق له بما بعده. لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص، وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف الكافي، وإن كان هذا التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن. ضياء السالك.

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة للوقف الاختياري، وهي مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو في الواقع أكثر، الأول: بَمَ، وهاتان كلمتان، الباء حرف جر، والميم حرف الاستفهام (ما)

=



=

حذفت ألفه، والقاعدة أن حرف الاستفهام (ما) إذا جرت -سواء بحرف جر أو باسم-
وجب حذف ألفها، فهذه القاعدة الأولى فيها، والقاعدة الثانية أنه يجوز عند الوقف عليها
إن جرت بحرف أن يوقف على الميم، ويجوز أن يوقف بهاء السكت وهو أرجح، وأما إن
جرت باسم فيوقف بهاء السكت وجوبًا.

قال الأشموني: اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف -وإن لم يكن واجبًا- أجود في قياس
العربية، وأكثر، وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعًا للرسم.

قال المرصفي في هداية القاري: ومثال الألف المحذوفة لغير الجزم والبناء "ما"
الاستفهامية المجرورة بحرف الجر المحذوفة الألف وهي في التنزيل في خمسة مواضع:
الأول: "فيم" نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ [الآية: ٤٣] بالنزاعات وشبهها.
الثاني: "بم" نحو قوله تعالى: ﴿فَنَاطِرَةٌ بِمَ يَرْجَعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الآية: ٣٥] بالنمل ونحوها.
الثالث: "لم" نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [الآية: ٢١] بفصلت وما أشبهها.
الرابع: "عم" في قوله سبحانه: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الآية: ١] بالنبأ وليس غيرها في التنزيل
فيما أعلم.

الخامس: "مم" في قوله جلت قدرته: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الآية: ٥] بالطارق
ونحوها إن وجد.

وحكم الوقف على "ما" الاستفهامية مختلف فيه بين القراء. فوقف البزي عن ابن كثير
المكي ويعقوب البصري بإلحاق هاء السكت في أحد الوجهين عنهما. ووقف الباقون ومن

=

=

بينهم حفص عن عاصم بحذف هاء السكت وسكون الميم مع التشديد في "عم ومم" ومع التخفيف في غيرهما فتدبر. هـ.

وأما المثال الثاني والثالث: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾، ﴿أَمَّا اسْتَمَلَتْ﴾ فيقول الخضري: فإن أما في الأخير ليست هي الشرطية بل أم العاطفة، وما الموصولة فيوقف على أم مفصولة من ما. وأما: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾، فعلى قراءة الكسائي بتخفيف ألا فهي حرف استفتاح، ويا للتنبيه، أو المنادى محذوف، واسجدوا فعل أمر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه أن يفصل في الخط أيضًا، لكن وصلا في المصحف العثماني فصار بصورة المضارع لفظًا وخطًا، وفي التقدير غيره، وعلى قراءة الباقيين بالتشديد فهي أن الناصبة مدغمة في لا الزائدة، ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض أي لا يهتدون إلى السجود فيوقف على أن عند قطع النفس أو على لا دون يا لأنها جزء كلمة وقيل غير ذلك. هـ.

قال الشاطبي:

أَلَا يَسْجُدُوا رَاوٍ وَقَفٌ مُبْتَلَى أَلَا وَيَا وَاسْجُدُوا وَابْدَأَهُ بِالضَّمِّ مُوصِلًا

أي: قراءة الكسائي بتخفيف "ألا" جعله حرف تنبيه.

وتقدير البيتين: ألا يسجدوا قراءة راول فيكون "يسجدوا" بعد كلمتين تقديرهما: يا اسجدوا بحرف النداء وفعل الأمر والمنادى محذوف؛ أي: يا قوم اسجدوا وهذه لغة فصيحة مشهورة.

=



=

إلا أنه لم يكتب في المصحف إلا على هذه الصورة بحذف ألف "يا" وحذف ألف الوصل من "اسجدوا".

وحذف الألف من "يا" مطرد في رسم المصاحف نحو: "ينوح"، "يقوم" في: يا نوح، يا قوم.

وحذفت ألف الوصل أيضا في نحو: "بسم الله" فلما اجتمعا في هذه الكلمة حذفها، ونظيرها في الرسم "يبنؤم" في: يا ابن أم، حذفت الألف من يا وألف الوصل من ابن، فحصل من هذا أن الرسم احتمال ما قرأه الكسائي وما قرأ به غيره، ...

وقول الناظم: "وقف مبتلى ألا يا" أراد أن يبين هذه الكلمات المتصلة؛ لينفصل بعضها من بعض لفظاً كما هي منفصلة تقديراً فقال: إذا ابتليت بالوقف؛ أي: اختبرت وسئلت عن ذلك على وجه الامتحان أو أراد بالابتلاء الاضطرار؛ أي: إذا اضطررت إلى ذلك؛ لانقطاع نفس أو نسيان فلك أن تقف على ألا؛ لأنه حرف مستقل لا اتصال له بما بعده بخلافها إذا شددت في قراءة الجماعة على ما يأتي، ولك أن تقف على يا؛ لأنها حرف النداء والمنادى بها محذوف فهذا موضع الاختبار؛ لأن الياء متصلة بالفعل لفظاً وخطاً.

ثم قال: وابدأه بالضم؛ أي: ابدأ اسجدوا بضم همزة الوصل؛ لأنه فعل أمر من المضارع المضموم الوسط كإخراج وادخل، فكما تضم الهمزة إذا ابتدأت: ﴿ادْخُلُوا مِصْرَ﴾ كذلك تضم في: "اسْجُدُوا" إذا ابتدأت بها.

وغير الناظم من المصنفين لا يذكرون الوقف إلا على "ألا يا"؛ لأنه موضع الاختبار.

=

إما استثنائي وهو ما وقع في الاستثبات^(١)، والسؤال المقصود به تعيين مبهم،

=

(لأن الوقف على "ألا" لا يحتاج إلى الاختبار؛ إذ لا يخفي أنه كلمة وكذا الوقف على اسجدوا بل الوقف عليهما من باب الاضطرار لا الاختبار) بتصرف من إبراز المعاني من حرز الأمانى لأبي شامة.

(١) أي استفهام الاستثبات، وهو الاستفهام بأداتي الاستفهام "أي" أو "من"، أي: طلب الإثبات بهما، ويطلق على ذلك حكاية حال المفرد (انظر باب الحكاية في ألفية ابن مالك وشروحها، وشرح المفصل لابن يعيش). فأما "أي" فإن سئل بها (عن منكور مذکور في كلام سابق حُكي في "أي" ما لذلك المنكور من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع، ويفعل بها ذلك وصلًا ووقفًا فتقول لمن قال جاءني رجل: أي؟ ولمن قال رأيت رجلًا: أيًا؟ ولمن قال مررت برجل: أي؟ وكذلك تفعل في الوصل نحو: أي يا فتى؟ وأيًّا وأيًّا يا فتى؟ وتقول في التأنيث: أيّة؟ وفي التثنية: أيان وأيّان رفعًا، وأيّين وأيّتين جرًّا ونصبًا، وفي الجمع: أيون وأيّات رفعًا، وأيّين وأيّات جرًّا ونصبًا.

وإن سئل عن المنكور المذكور بـ "من" حُكي فيها ما له من إعراب، وتشيع الحركة التي على النون فيتولد منها حرف مجانس لها، ويحكي فيها ما له من تأنيث وتذكير وتثنية وجمع ولا تفعل بها ذلك كله إلا وقفًا فتقول لمن قال جاءني رجل: منو؟ ولمن قال رأيت رجلًا: منّا؟ ولمن قال مررت برجل: مني؟ وتقول في تثنية المذكر: منان رفعًا، ومنين نصبًا وجرًّا، وتسكن النون فيهما فتقول لمن قال جاءني رجلان: منان؟ ولمن قال رأيت رجلين:

=



نحو: مَنْو، وأَيُّون؟ لمن قال: جاءني رجل أو قوم. وإما إنكاريّ لزيادة مدة الإنكار فيه، وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكِر، وحينئذ فإن كانت الكلمة منونة كسر التنوين،

=

مَنِين؟ ولمن قال مررت برجلين مَنِين؟ وتقول للمؤنثة: مَنْه رفعاً ونصباً وجرّاً، فإذا قيل: أتت بنت. فقل: مَنْه؟ رفعاً وكذا في الجر والنصب.

وتقول في تشنية المؤنث: مَنَتَانُ رفعاً ومَنَتَيْنِ جرّاً ونصباً بسكون النون التي قبل التاء وسكون نون التشنية. وقد ورد قليلاً فتح النون التي قبل التاء نحو: مَنَتَانُ ومَنَتَيْنِ، وتقول في جمع المؤنث: مَنَاتٌ بالألف والتاء الزائدتين كهندات، فإذا قيل: جاء نسوة. فقل: مَنَات؟ وكذا تفعل في الجر والنصب.

وتقول في جمع المذكر: مَنُونٌ رفعاً ومَنِينٌ نصباً وجرّاً، بسكون النون فيهما. فإذا قيل: جاء قوم. فقل: مَنُون؟ وإذا قيل: مررت بقوم. أو رأيت قوماً. فقل: مَنِين؟

هذا حكم "من" إذا حكى بها في الوقف، فإذا وصلت لم يحك فيها شيء من ذلك لكن تكون بلفظ واحد في الجميع فتقول: مَنْ يا فتى؟ لقائل جميع ما تقدم. وقد ورد في الشعر قليلاً "منون" وصلاً.

قال الشاعر:

أتوا ناري فقلت منون أنتم؟ فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً شرح ابن عقيل.

قال محمد محيي الدين: الشاهد فيه قوله: "منون أنتم" حيث لحقته الواو والنون في الوصل وذلك شاذ.

وتعينت الياء مدة، نحو: أزيديه بضم الدال^(١)، وأزيديه بفتحها، وأزيديه بكسرهما، وكسر النون في الجميع، لمن قال: جاء زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررت بزيد. وإن لم تكن منونة أُتي بالمدّ من جنس حركة آخر الكلمة، نحو: أعمّروه، وأعمّراه، وأحذاميه، لمن قال: جاء عمّ، ورأيتُ عمّ، ومررت بحذام.

وإما تذكريّ، وهو المقصود به تذكّر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدّة مجانسة لحركة آخرها، كقلا، ويقولوا، وفي الدّاري. وإما ترنميّ^(٢) كالوقف في قوله:

أقلي اللوم عاذلّ والعتابن^(٣)

(١) في السؤال، لأنه في الخبر مضموم.

(٢) تنوين الترّم: هو اللاحق للقوافي المطلقة، بدلا من حرف الإطلاق، وهو (أي حرف الإطلاق) الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم. الجدول. وتنوين الترّم يجيء عند الوقف. وغير بني تميم ينشده: والعتابا. بألف الإطلاق.

(٣) صدر بيت عجزه "وقولي: إن أصبتُ لقد أصابن" قال محمد محيي الدين في تحقيقه للإنصاف: ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله "العتابن" و"أصابن" حيث لحق التنوين هاتين الكلمتين، وههنا أشياء لا بد أن ننبّهك إليها، الأول: أن هذا التنوين يسمى تنوين

وإما غير ذلك وهو المقصود هنا^(١).

والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع^(٢)، نظمها بعضهم فقال:

=

الترنم، وهو غير مختص بالأسماء، بل يدخل الاسم والفعل والحرف، ويدخل من الأسماء المتمكن وغير المتمكن والمقرون بأل وغير المقرون بها، ولو كان مختصاً بالأسماء لما دخل غير الأسماء المتمكنة المجردة من أل، والثاني: أن هذا ضرب من ضروب إنشاد القوافي، قال سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاد: "وأما ناس كثير من تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينون وما لم ينون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد" ١. هـ الثالث: أنهم سموا هذا التنوين تنوين الترنم، مع أنه في الواقع تنوين المقصود منه ترك الترنم كما سمعت في عبارة سيبويه، وقد قال العلماء: إن هذه التسمية على تقدير مضاف، أي تنوين قطع الترنم، أو ما أشبه ذلك. هـ. ويقول ابن مالك في تسميته بالترنم: وإنما هو عوض من الترنم؛ لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة الروي. شرح الكافية.

(١) قال في التصريح: والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية، لا الاختباري بالموحدة، ولا الإنكاري، ولا التذكيري، ولا الترنمي.

(٢) هذه التغييرات تسمى عند القراء بأحكام الوقف، أو أوجه الوقف.

تَقْلُ وَحَذْفُ وَإِسْكَانٌ وَيَتْبَعُهَا التُّ تَضْعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ.

فيُبدل تنوينُ الاسم بعد فتحة ألفا، كرايتُ زيدًا، وفتى^(١)، ونحو:

(١) فتى: مثال للاسم المقصور المنون، وقد اتفق الجمهور على أنه يوقف عليه بالألف في جميع أحواله الثلاث، أي: إن كان مرفوعًا، أو مجرورًا، أو منصوبًا، فيقال: "هذا فتى، سلّمت على فتى، وأكرمت فتى"، فيوقف عليه بالألف في الأحوال الثلاث. وقد اختلف النحويّون في حقيقة ألف المقصور المنون الموقوف عليه، على ثلاثة مذاهب: المذهب الأول: أنّ الألف بدلٌ من التنوين المحذوف مطلقًا في الأحوال الثلاث: رفعًا وجرًا ونصبًا. وهو مذهب المازنيّ، والأخفش، والفراء، واختاره الفارسيّ. وعلة القائلين بهذا المذهب: أنّ التنوين في الأحوال كلّها قبله فتحة، فأشبه التنوين في "رايتُ زيدًا"؛ لأنّهم إنّما وقفوا على "رايتُ زيدًا" بالإبدال ألفا؛ لأنّ الألف لا تُقلّ فيها، بخلاف الواو والياء، وهذه العلة موجودة في المقصور المنون. وهو الظاهر من كلام ابن مالك في الألفية، فقال:

تنوينًا اثرٌ فتح اجعل ألفًا وقفًا، وتلو غير فتح احذفًا

إذ كلامه في النظم يحتمل موافقة المازنيّ؛ لأنّ الألف وقعت بعد فتح.

المذهب الثاني: هو أنّ الألف هي الألفُ المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاث. وعلتهم: أنّ التنوين حُذف بسبب الوقف، فلمّا حُذف عادت الألف في الأحوال كلّها؛ لأنّ الألف إنّما حُذفت لسكونها وسكون التنوين، فلمّا حُذف التنوين للوقف لم يبق سببٌ

=



=

لحذفها فعادت. وهذا المذهب مروئيٌّ عن أبي عمرو، والخليل بن أحمد، والكسائي، ونسبه السيرافي وابن الباذش لسيبويه.

المذهب الثالث: أن الألف في النَّصْب بدلٌ من التنوين، وفي الرفع والجرّ بدلٌ من لام الكلمة. أي: عُوْمِلَ المقصور المنوّن في الوقف عليه معاملة الاسم الصحيح.

وعلّتهم: أن الألف في "فتى" في حالتي الرفع والجر، عند الوقف عليها هي الألف الأصليّة (أي: لام الكلمة)، وهي نظيرة الدال من "زيد"، وأمّا في حالة النصب فإنّها مبدلةٌ من التنوين، نظير الألف في "رأيت زيدا"، حُذفت الألف الأصليّة لاجتماع الساكنين.

وهذا مذهب سيبويه فيما نقله أكثر النحويّين؛ وقيل: ومعظم النحويين عليه.

وهو مذهب ابن السّراج، وأبي عليّ الفارسيّ في أحد قوليه؛ وابن مالك في (التسهيل)، فقال: (وكالصحيح في ذلك المقصور، خلافاً للمازنيّ في إبدال الألف من تنوينه مطلقاً، ولأبي عمرو والكسائيّ في عدم الإبدال منه مطلقاً).

تلك أقوال العلماء في حقيقة ألف المقصور المنوّن إذا وُقف عليه ... والصّواب: هو ما نُسب للخليل بن أحمد، وهو مذهب أبي عمرو، والكسائي، وهو أن الألف منقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاث، ولما حُذف التنوين للوقف عادت الألف.

وعُزي هذا المذهب إلى الكوفيين، وقال به ابن كيسان، والسيرافيّ، والأعلم، وابن برهان، والجزوليّ، وأبو عليّ الشلوبين، والرضيّ، ورَجَّحه أبو حيّان، وقوّاه ابن عقيل، ومال إليه ابن مالك في (الكافية الشافية، وشرحها) وقوّاه، فقال: (وهذا المذهب أقوى من غيره، وهذا موافقٌ لمذهب ربيعة في حذفهم تنوين الصحيح دون بدلٍ، والوقف عليه بالسكون

=

وَيْهًا، وَإِيَّهَا^(١) بكسر الهمزة، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفًا، ويُردّ ما حُذِفَ لأجلها في الوقف^(٢) كما تقدّم.

=

مطلقًا. وتُقوي هذا المذهب الرواية بإمالة الألف وقفًا، والاعتداد بها رويًا، وبدلُ التنوين غير صالحٍ لذلك، ... وهو اختيار السيرافي، وبه أقول).

قال الصَّبَّانُ: (ثمرة هذا الخلاف تظهر في الإعراب: فعلى أنّها بدلُ التنوين يُعرب بحركاتٍ مقدرةٍ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ وعلى أنّها المنقلبة عن الياء يُعرب بحركاتٍ مقدرةٍ على الموجودة؛ لأنّها حينئذٍ محل الإعراب، فاحفظه). من مقال الخلاف بين سيوييه والخليل في الصوت والبنية د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشي. مجلة جامعة أم القرى. العدد الثالث والعشرون.

(١) معنى "ويها": أعجب، ومعنى "إيها": انكف. مثل بهما المؤلف على ما فتحته بنائية، كما مثل يزيد على ما فتحته إعرابية.

(٢) من أحكام نون التوكيد الخفيفة: "أنها تعطى في الوقف حكم التنوين، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفًا، كقوله تعالى: ﴿لِنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] ﴿وَلِيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] ، والأصل: لنسفعن وليكونن. بالنون الخفيفة، فأبدلت في الوقف ألفًا بعد فتحة، كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفًا، نحو: رأيت زيدًا، ومن ثم كتب بالألف، كما كتب: رأيت زيدًا، بالألف.

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت، ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل من واو أو ياء لأجلها، تقول في الوصل: اضربن يا قوم، اضربن يا هند، بضم الباء في الأول، وكسرها

=



وشبَّهوا إِذْنَ^(١) بالمنون^(٢)، فأبدلوا نونها ألفا في الوقف مطلقاً،
وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً، لشبهها بأنْ ولنْ، وبعضهم يقف عليها
بالألف إن ألغيت، وبالنون إن أعملت^(٣).

=

في الثاني، والأصل: اضربون واضربين، بسكون النون فيهما، فحذفت الواو والياء لالتقاء
الساكنين. فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة أو كسرة في نحو: جاء
زيد، ومررت بزيد. ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون، فتقول:
اضربوا واضربي. التصريح.

(١) التي هي من نواصب الفعل المضارع. وهي حرف جواب وجزاء. قال الشاطبي وهو
يبين أهمية ذكر "إذن" في باب الوقف: تستلزم (يعني إذن) كثيراً الوقف عليها كما إذا أردت
جواب مخاطبك فقلت له: (فلا إذاً) أو: (فنعمة إذاً) كما قال النبي عليه السلام: "أينقص
الرُّطْبُ إذا جَفَّ؟" قالوا: نعم. قال: "فلا إذاً" حين سألوه عن بيع الرُّطْبِ بالتمر. وفي كلام
العرب من ذلك كثيرٌ تقع فيه "إذن" موقوفاً عليها.

(٢) أي بالتنوين بعد الفتح.

(٣) قلت: الذي تبين لي أن هذا التفصيل الذي ذكره المؤلف هو في مسألة كيف تكتب
"إذن" هل تكتب بالنون أم بالألف؟ فيذكرون هذا التفصيل الذي ذكره المؤلف. أما كيف
يوقف على "إذن" بالنون أم بالألف؟ فليس فيها هذا التفصيل الذي ذكره المؤلف.

=

=

فهاتان مسألتان، كيف يوقف عليها بالنون أم بالألف؟ مسألة، وكيف تكتب بالنون أم بالألف؟ مسألة أخرى. يقول الأشموني في بيان المسألة الأولى: اختلف في الوقف على "إذن" فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة "أن"، ونقل عن المازني والمبرد.

ويقول في بيان المسألة الثانية: واختلف في رسمها على ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أنها تكتب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: إليه ذهب المبرد والأكثر، وصححه ابن عصفور، وعن المبرد: أشتهى أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، لأنها مثل "أن" و"الن"، ولا يدخل التنوين في الحروف، والثالث: التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها، قاله الفراء، وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالألف، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون. هـ كلام الأشموني.

قال المرادي: فإن قلت: إذا فرغت على الوقف بالألف فالقياس أن تكتب بالألف؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، فلا وجه لقول من يكتبها بالنون، ويقف عليها بالألف.

قلت: بل له وجه ظاهر وهو التفرقة بينها وبين إذا الظرفية، ألا ترى أن نون التوكيد الخفيفة تبدل بعد الفتحة ألفا بغير خلاف. هـ كلام المرادي.

وفي كتاب المطالع النصرية:

=



=

"إِذَنْ" الواقعة في المجازاة والجواب -كقولك: "إِذَنْ تُصِيب" لمن قال: "أُرِيدُ أَنْ أَفْعَلَ كذا"- إذا وَقَفَتْ عليها تُبدلها أَلْفًا كالمَنُونِ المنصوب، فهذا تُكْتَبُ بالألف مطلقًا، سواء كانت ناصبة أو لا في المذهب البصري، كما رُسمت كذلك في المصحف من قوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] ﴿وَإِذَا لَا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦] وغير هذين من جميع مواضعها.

والكوفي يكتبها بالنون مطلقًا، وإليه مال السيوطي في (شرح الخلاصة) واختاره في (الهمع) وكذا شيخ الإسلام على (الشافعية)، قالوا: للفرق بينها وبين "إِذَا" الظرفية والفجائية، لِئَلَّا يقع اللبس. وأما رسم المصحف فُسِنَّ مُتَّبَعَةً مقصورة عليه.

وكان المبرّد يقول: أشتهى أن أكوى يدَ مَنْ يَكْتُبُ "إِذَنْ" بالألف، يعني في غير المصحف، قال: لأنها مثل "أَنْ" و"لَنْ"، ولا يدخل التنوين في الحروف.

والمذهب الثالث للقرّاء يفصل بين كونها عاملة النصب -فُتَكْتُبُ بالنون لقوتها، وبين كونها مُلغاةً فُتَكْتُبُ بالألف، كذا نقله في الأدب (أدب الكاتب)، ثم قال: "وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ تَكْتُبَهَا بالألف في كل حال، لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف" انتهى.

ونقل (الأشموني) و (الهمع) و (الكليات) مذهب القرّاء كما في (الأدب)، ونقله بعكس ذلك في (القطر) و (جمع الجوامع) و (نظمه) فقالوا عن القرّاء: إِنَّ المُلغاةَ تُكْتُبُ بالنون، والناصبة بالألف.

وقد نبّه الصبّان على هذه المخالفة من تلك الكتب في النقل عن القرّاء. هـ من كتاب المطابع النصرية للمطابع المصرية.

=

ويُوقَف بعد غير الفتحة بحذف التنوين، وإسكان الآخر، كهذا زيْدُ، ومررت بزيْدُ، ومطلقاً عند ربّيعَة^(١)، وأما الأزد فتقلبه واوًا بعد الضم، وياء بعد الكسر، فيقولون: جاء زيْدُو، ومررت بزيدي.

وإن وقف على هاء الضمير^(٢) حذفت صلته، أي مدّته، بعد غير الفتح، نحو: به، وله، إلا في الضرورة كقوله:

=

وقال محقق الكتاب: وتنبه الصبان إلى المخالفة المذكورة هو قوله: "والذي في (المغني) وفي باب النواصب من هذا الشرح عن الفراء - هو العكس، لأنها عند إلغائها تلتبس بـ (إذا) الشرطية، وعند إعمالها لا تلتبس بها، فافهم".

(١) أي بحذف التنوين في الأحوال الثلاثة: بعد الضمة، وبعد الكسرة، وكذلك بعد الفتح، نحو: رأيت زيْدُ.

(٢) هاء الضمير للمفرد المذكر، تُوصَل، في دَرَج الكلام، بحرف مد يجانسها، إلا إذا التقى بساكن بعدها، فمثل: رأيتُهُ وسررتُ به، يُلفَظان: "رأيتُهُو، سررتُ بهي" فإذا وقفت عليها حذفت صلّتها (وهي الواو أو الياء)، فتقول: "رأيتُهُ، مررتُ به"، إلا في ضرورة الشعر، فيجوزُ الوقف عليها بحركتها. جامع الدروس العربية.



وَمَهْمِهِ مُغْبِرَةٌ أَرْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوَهُ^(١)

بخلاف نحو: بها ومنها^(٢)، فتبقى الصلة، وقد تحذف على قلة كقوله: "وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله به"^(٣). أراد بها، فحذف الألف، وسكَّن الهاء، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها.

(١) بإثبات الواو في "أرجاؤه" و"سماؤه" لفظاً لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط. التصريح. ولو كان في النَّثْرِ لوجبَ أن يقول "سماؤه" بإسكان الهاء. جامع الدروس العربية.

(٢) هاء ضمير المؤنثة.

(٣) حكى الفراء أنه سمع أحد أعراب طيِّع يقول ذلك، ولكن هل يجوز القياس عليه؟ قال المرادي: وذكر في التسهيل: أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحة إلى ما قبله، اختيَارًا، كقول بعض طيِّع: "والكرامة ذاتُ أكرمكم الله به" يريد: بها، واستشكل قوله: "اختيَارًا" فإنه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل. هـ. وللغائدة فإن "ذات" هنا اسم موصول مبني على الضم بمعنى التي، وذلك في لغة طيِّع.

وَإِذَا وَقَفَ عَلَى الْمُنْقُوصِ ثَبَتَ يَأْوُهُ^(١)، إِذَا كَانَ مَحذُوفَ الْفَاءِ، كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ بِمُضَارِعٍ نَحْوُ: وَفَى، تَقُولُ: هَذَا يَفِي، أَوْ كَانَ مَحذُوفَ الْعَيْنِ، كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ أَرَى، فَإِنَّكَ تَقُولُ: هَذَا مُرِي؛ إِذْ لَوْ حَذَفْتَ اللَّامَ مِنْهُمَا لَكَانَ إِجْحَافًا^(٢)، وَكَذَا إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا مَنْوًى نَحْوُ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، أَوْ غَيْرَ مَنْوًى مَقْرُونًا بِأَلٍ، نَحْوُ ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي﴾^(٣) [القيامة: ٢٦]، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْصُوبٍ جَازَ الْإِثْبَاتَ وَالْحَذْفَ، وَلَكِنْ يَتَرَجَّحُ فِي الْمَنْوًى الْحَذْفَ، نَحْوُ: هَذَا قَاضٍ، وَمَرَرْتَ

(١) وجوبًا في ثلاث مسائل: الأولى: أن يكون المنقوص محذوف الفاء. الثانية: أن يكون المنقوص محذوف العين. الثالثة: أن يكون المنقوص منصوبًا منونًا. وقد ذكرها المؤلف بالتفصيل.

(٢) أما يفي فلأن أصله "يوفي" فحذفت فاءه لوقوعها بين عدوتيهما -الياء المفتوحة والكسرة- فلو حذفت لامة في الوقف لكان إجحافًا به، إذ لم يبق من أصوله غير حرف واحد ساكن. وأما "مري" فلأن أصله: مرئي بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن "مرعي" فنقلت الكسرة، وهي حركة عينه -وعينه هي الهمزة- إلى الراء قبلها، وهي ساكنة صحيح، ثم أسقطت الهمزة للتخفيف، ثم أعلل إعلال "قاض"، ولم يجر حذف الياء -وهي لامة- في الوقف لما ذكرنا من الإجحاف به من حذف عينه ولامه، وإبقائه على أصل واحد ساكن. من التصريح بتصريف.

(٣) فيجب إثبات الياء فيهما وقفًا، لأنها تحصنت في الأول بألف التنوين، وفي الثاني ب"أل".



بقاضي^(١)، وقرأ ابن كثير: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾ [الرعد: ١١] وفي غير المنون^(٢) يترجّح الإثبات، كهذا القاضي، ومررت بالمنادي، وقرأ الجمهور: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٣) [الرعد: ٩].

ويوقف^(٤) على هاء التأنيث بالسكون، نحو فاطمة^(٥).

(١) ويجوز: هذا قاضي، ومررت بقاضي. بإثبات الياء.

(٢) وهو المقرون بـ"أل".

(٣) بالحذف. وقرأ ابن كثير ﴿الكبير المتعالي. سواء منكم﴾ (الرعد / ٩، ١٠)، بياء في الوصل والوقف. الحجة للقراء السبعة.

(٤) الآن سيذكر المؤلف أحكام الوقف على الاسم المحرك الآخر، والاسم المحرك الآخر (لا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيرها. فإن كان آخره هاء التأنيث وجب الوقف عليها بالسكون، كقولك في هذه فاطمة أقبلت: هذه فاطمة.

وإن كان آخره غير هاء التأنيث ففي الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل) ابن عقيل. وسيذكر المؤلف هذه الأوجه بالتفصيل.

(٥) قال ابن الجزري في النشر: قولهم: لا يجوز الروم والإشمام في الوقف على هاء التأنيث. إنما يريدون به إذا وقف بالهاء بدلا من هاء التأنيث، لأن الوقف حيثئذ إنما هو على حرف ليس عليه إعراب، بل هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب. أما إذا

=

وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط^(١)، أو مع الروم، وهو إخفاء الصوت بالحركة^(٢)، والإشارة إليها -ولو فتحة- بصوت خفي، ومنعه الفراء فيها^(٣).

=

وقف عليه بالتاء اتباعا لخط المصحف فيما كتب من ذلك بالتاء، فإنه يجوز الوقف عليه بالروم والإشمام بلا نظر، لأن الوقف إذ ذاك على الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه الروم والإشمام - والله أعلم -.

(١) أي المجرد عن الروم والإشمام، سواء في ذلك المنون وغيره، والمعرب والمبني، هذا هو الأكثر والأغلب. وهو الأصل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة.

(٢) الفتحة والكسرة والضممة. والمقصود بإخفاء الصوت بالحركة أن لا تتمها، بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الأصل. وهذا الصوت الخفي يدركه الأعمى بحاسة السمع.

(٣) منع الفراء -بالفاء- الروم في الفتحة، وهو مذهب القراء -بالقاف- ويقابله مذهب جمهور النحويين فهم يجيزون الروم في الفتحة، وقد بين ابن الجزري في النشر سبب الخلاف وثمرته بقوله: (وأما الروم فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال: بعضهم هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد، وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي. وقال الجوهري في صحاحه: روم الحركة الذي ذكره سيويوه هو حركة مختلصة مخففة بضرب من التخفيف، قال: وهي أكثر من الإشمام لأنها تسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلصة مثل همزة بين بين. انتهى.)

=



أو الإشمام، وهو ضَمُّ الشَّفَتَيْن^(١) والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت. ويختص بالمضموم، ولا يُدركه إلا البصير.

أو التضعيف^(٢)، نحو: هذا خالدٌ، وهو يضربُّ، بتشديد الحرف الأخير، وهي لغة سَعْدِيَّة. وشرط الوقف بالتضعيف أن لا يكون الموقوف عليه همزة كِرِشَاء، ولا ياء كالرَاعِي، ولا واوًا كِيغزُو، ولا ألفًا كِيخشي، ولا واقعًا إثر سكون كزِيد وبكر.

=

ثم قال بعد كلام: (تظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء، والنحويين في حقيقة الروم، في المفتوح والمنصوب غير المنون. فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح، لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرهما، لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل. والروم عندهم بعض حركة. وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس. وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث).

(١) بعد تسكين الحرف الأخير. ابن عقيل.

(٢) التضعيف تشديد الحرف الموقوف عليه، وشروط الحرف الأخير حتى يضعف إجمالاً ثلاثة: أن لا يكون همزة، ولا معتلاً، وأن يلي حركة. وقد جعل المؤلف الشروط خمسة تفصيلاً.

أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، كقراءة بعضهم^(١): ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٣] بكسر الباء، وسكون الراء، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا غير متعذر ولا مستثقل تحريكه، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدي النقل إلى عدم النظير^(٢). فخرج نحو:

(١) وهي قراءة أبي عمرو. قال أبو شامة في شرحه على حرز الأمازي: وفي الوقف أيضًا لغتان: النقل والتضعيف، ولم يقرأ بهما أحد إلا قليلًا. وحكى مجاهد عن أبي عمرو: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾. يشمّ الباء شيئًا من الجبر، ولا يشبعه، قال: وهذا لا يجوز إلا في الوقف؛ لأنه ينقل كسرة الراء إلى الباء.

(٢) فالشروط ثلاثة إجمالاً، وتفصيلاً خمسة، وزد عليها شرطاً لم يذكره المؤلف فتكون ستة كالتالي: ١- أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا؛ ليقبل الحركة المنقولة، لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى.

٢- أن ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه؛ فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة. بل هما واجبا السكون

٣- وأن يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه؛ فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال. فالواو والياء ثقيلتان في أنفسهما فلو نقلت إليهما حركة زاد ثقلهما.

=



جعفر، لتحرك ما قبله، ونحو: إنسان، ويشدّ؛ لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة، ويقولُ ويبيعُ، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة، ونحو: هذا عِلْمٌ؛ لأنه لا يوجد فِعْلٌ بكسر فضم في العربية. والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: يُخْرِجُ الخَبَاءَ^(١)، وإن

=

٤- وأن لا تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الأصح عند جمهور البصريين، لأن المفتوح إذا كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين، وحمل عليه غير المنون، قاله المرادي. وأجاز النقل في الفتحة الكوفيون والأخفش طرداً للباب.

٥- وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له.

٦- والشرط الذي لم يذكره المؤلف هو أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا يجوز النقل في نحو: "غزو، وظبي" لأن المنقول منه غير صحيح. التصريح.

(١) فتقول: "الخبأ" وإن كانت الحركة فتحة لأنك لو قلت: "الخبء" بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا. التصريح.

قلت: مثال ابن هشام في التوضيح: "الله يخرج الخبء"، والظاهر - والله أعلم - أنه لا يريد الاستشهاد بالآية القرآنية، وإنما هو مثال، قال في التصريح: ولو أبدل الجلالة بـ"الذي" لوافق التلاوة. هـ. ولا توجد قراءة بالنقل وإثبات الهمزة عند الوقف "الخبأ" حسب بحثي.

كانت الحركة فتحة، وفي نحو: هذا رِدْءٌ^(١)، وإن أدى إلى عدم النظير؛ لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها.

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف، ككُتِّمَتْ وَرَبَّتْ، أو في فعل كقامت، أو اسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتِ وَبِنْتِ.

وجاز إبقاؤها على حالها، وقبلها^(٢) هاء، إن كان قبلها حركة^(٣) كشمرةً وشجرةً، أو ساكن معتل^(٤)، كصلاةً ومسلماتٍ، ويترجح إبقاؤها

(١) الرِّدْءُ: بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة أي المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ (القصص: ٣٤). فتقول إذا وقفت بالنقل: "رِدْءٌ" بكسر الراء، وضم الدال.

(٢) إبدالها. والمعنى أنه يجوز عند الوقف على تاء التأنيث إذا كان قبلها فتحة، أو ألف، أن يوقف عليها بالتاء، ويجوز أن تبدل تاء التأنيث هاء ويوقف عليها بالهاء.

(٣) ولا تكون الحركة إلا فتحة.

(٤) ولا يكون هذا الساكن المعتل إلا ألفًا، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك فهي كالمتحرك تقديرًا.



في الجمع وما سمي به منه، تحقيقاً أو تقديرًا، وفي اسمه، كمسلمات^(١) وأذرع^(٢) وهيهات^(٣)، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيْة^(٤) كَقَلْقَلَة، سُمِّي بها الفعل، ونحو أولات^(٥).

ومن الوقف بالإبدال^(٦) قولهم: كيف الإخوة والأخوات. وقولهم: دَفْنُ البناء، من المَكْرَماء^(٧)، وقُرَىء ﴿هَيْهَاء﴾^(٨) [المؤمنون: ٣٦]. ومن الوقف

(١) مثال على الجمع.

(٢) مثال على ما سمي به من الجمع تحقيقًا، أصله جمع أذرعة التي هي جمع ذراع، قرية من قرى الشام.

(٣) مثال على ما سمي به من الجمع تقديرًا.

(٤) في التصريح: فإنها في التقدير جمع: هيهية. وأصلها "هيهيات"، حذفت لامها، وهي الياء، ووزنها "فعلات"، والأصل "فعللات"، ثم سمي بها الفعل، فصار معناها بعد. وقيل: "هيهات" مفرد، وأصله "هيهية" على وزن "فعللة" من المضاعف ك: "القلقلة"

(٥) مثال على اسم الجمع، وأولات لا واحد له من لفظه، وإنما له واحد من معناه، وهو "ذات".

(٦) إبدال تاء التأنيث هاء.

(٧) يريد: البنات من المكرمات.

(٨) بإبدال التاء هاء.

بتركه^(١) وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتٍ﴾^(٢) [الدخان: ٤٣].
وقوله:

كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَتِ وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ^(٣)

(١) أي بترك الإبدال هاء.

(٢) تاء التأنيث لا تخلو أن تكون في فعل أو اسم. فإن كانت في فعل فإنها ترسم بالتاء المجرورة أي المفتوحة باتفاق العلماء، وعلى ذلك فإنه لا يوقف عليها إلا بالتاء نحو قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِمَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾... وتسمى حينئذ تاء التأنيث؛ لأنها يؤتى بها للدلالة على تأنيث الفاعل.

وإن كانت في اسم فالأصل فيها والغالب في استعمالها أن ترسم بالتاء المربوطة وتوصل بها كذلك، ويوقف عليها بالهاء، ومن أجل هذا تسمى هاء التأنيث نحو: رحمة، نعمة، جنة، ولا فرق في ذلك بين رسم المصاحف العثمانية ورسم الكتابة الإملائية، غير أن في المصاحف العثمانية كلمات خرجت عن هذا الأصل وكتبت بالتاء المجرورة أي المفتوحة فيوقف عليها بالتاء عند ضيق نفس أو مقام تعليم أو اختبار تبعاً لرسمها في المصحف تاء. العميد في علم التجويد.

(٣) الغلصمت: أي الغلصمة، وهي رأس الحلقوم، أو أصل اللسان. أمت: أي أمة، وهي غير الحرة.



ويُوقَف بهاء السكت جَوَازًا على الفعل المَعْلَل لَمَّا بحذف آخره،

نحو: لم يَغْزُهُ، ولم يَرْمِهِ، ولم يَخْشَهُ. وتجب الهاء إن بقي على حرف

واحد، نحو: قَه، وِعَه. (١)

(١) جاء في المفصل: والوقف على المرفوع والمنصوب من الفعل الذي اعتلت لامه بإثبات أو آخره نحو: يغزو، ويرمي، وعلى المجزوم والموقوف منه بإلحاق الهاء نحو: لم يَغْزُهُ، ولم يَرْمِهِ، ولم يَخْشَهُ، واغْزُهُ وارمِهِ واخْشَهُ، وبغير هاء نحو: لم يغز، ولم يرم، واغز، وارم، إلا ما أفضى به ترك الهاء إلى حرف واحد، فإنه يجب الإلحاق نحو: قه، وره.

قال ابن يعيش في شرحه: الفعل على ضربين: صحيحٌ ومعتلٌ، فالصحيحُ يوقَف عليه كما يوقَف على الاسم، فيسوغ فيه الإسكان والإشمامُ والرومُ والتضعيفُ لأنَّ العلةَ واحدةً.

وإن كان معتلاً. فالوقف على المرفوع والمنصوب بإثبات لامه من غير حذف...

فأمَّا الوقف على المجزوم من ذلك، فلك فيه وجهان: أجودُهُما أنْ تقف بالهاء، فتقول:

"لم يَغْزُهُ"، و"لم يَرْمِهِ"، و"لم يَخْشَهُ"، وكذلك في الأمر المبني، نحو: "اغْزُهُ"، و"ارمِهِ"،

و"اخْشَهُ"، والأصل: "لم يَغْزُ"، و"لم يَرْمِ"، و"لم يَخْشَ". حُذفت لاماتها للجزم، وبقيت

الحركات قبلها تدلُّ على المحذوف، فالضمَّةُ في "لم يَغْزُ" دليلٌ على الواو المحذوفة،

والفتحةُ في "لم يَخْشَ" دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في "لم يَرْمِ" دليل على الياء

المحذوفة. وكذلك في الأمر المبني، نحو: "اغْزُ"، و"ارمِ"، و"اخْشِ". فإذا وُقِف عليه، لزم

حذف الحركات، إذ الوقفُ إنّما يكون بالسكون لا على حركة، فشحّوا على الحركات أنْ

=

وقال بعضهم^(١): وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو: لم يِقِّه، ولم يِعِه. ورُدَّ^(٢) بـ ﴿لَمْ أَكْ﴾ [مريم: ٢٠] و﴿مَنْ تَقَى﴾ [غافر: ٩] بدون هاء

=

يُذْهِبُ الْوَقْفُ، فَيَذْهَبَ الدَّالُّ وَالْمَدْلُولُ عَلَيْهِ، فَأَلْحَقَهَا هَاءُ السَّكْتِ لِيَقَعَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالسَّكُونِ، وَتَسْلَمَ الْحَرَكَاتُ، وَكَذَلِكَ "أَزْمُهُ"، و"أَغْزُهُ"، و"أَخْشَهُ".

والوجه الثاني: أن تقف بلا هاء بالإسكان، فتقول: "لم يَرْمُ"، و"لم يَغْزُ"، و"لم يَخْشُ"، و"أغزُ"، و"أزمُ"، و"أخشُ". ووجهه أن الوقف عارضٌ، وإنما الاعتبارُ بحال الوصل. قال ابن السراج: وهذه اللغة أقلُّ اللغتين. هذا إذا كان الباقي بعد الحذف حرفين فصاعداً، فأما إذا أدى إلى أن يبقى على حرف واحد، لم يكن بدُّ من الهاء، نحو قولك في الأمر من "وقى يقي": "قِه"، ومن "وعى يعي": "عِه"، ومن "ورى الرندُ يري": "رِه". وذلك أن الفاء قد انحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة على حدِّ حذفها في "يعدُّ"، و"يرنُّ". واللامُ محذوفة للأمر، والحركة دليلٌ على المحذوف، فإذا وقفت عليه بالسكون، فيكون إجحافاً، فوجب أن تأتي بالهاء ليقع السكون عليها، وتسلم الحركة دليلاً على المحذوف؛ لأنَّ المحذوف إذا كان منه خَلْفٌ، وعليه دليلٌ، كان كالثابت الموجود، مع أن ذلك يكاد أن يكون متعذراً لأنَّ الابتداء بالحرف يوجب تحريكه، والوقف عليه يقتضي إسكانه، والحرف الواحد يستحيل تحريكه وإسكانه في حال واحدة، فاعرفه.

(١) هو ابن مالك في الألفية، وغيره تبعاً له.

(٢) ردَّ عليه ابن هشام في أوضحه، أما في شرح القطر فقد وافقه.



عند إرادة الوقف^(١).

ويترجح الوقف بها على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، نحو:
لمه، وَعَمَّه. ويجب إن جُرَّتْ باسم، نحو مَجِيءَ مَه. وعلى كَلِّ فيجب
حذف ألفها في الجر مطلقًا. وأما قولُ حسان رضى الله عنه:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَيْمٌ كَخِتْرِي تَمَرِّغَ فِي تَرَابِ
بإثبات الألف، فضرورة.

وقال الشاطبي: حذف الألف ليس بلازم، فيما جرت باسم، فيجوز:
مَجِيءَ مَا جِئْتَ؟ ولكن الأجود الحذف.

وكذا يُوقَفُ بها على كَلِّ كلمة مبنية على حركة بناء لازماً، وليست
فعالاً ماضياً، نحو: هُوَ، وَهِيَ، وياء المتكلم عند من فتحهن في الوصل^(٢)،

(١) قال محمد محيي الدين: بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف... والقراءة مع كونها سنة متبعة، لا تخالف العربية ولا تأتي على وجه يمتنع عربية. تحقيق شرح ابن عقيل.
(٢) من العرب من يسكن "هو" و"هي" في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدرَج.

شرح شذائِع العرف

وكيفَ، وثُمَّ^(١)، ولحاقها لهذا النوع جائز مستحسن. فلا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم، ولا ما قُطِعَ لفظه عن الإضافة، كقَبْلُ، وبعْدُ، ولا العدد المركَّبَ كخمسةَ عشرَ، لشبهه حركاتها بحركات الإعراب، لعروضها عند المقتضى، وزوالها عند عدمه^(٢)، فيقال في الوقف على هُوَ: هُوَهُ، قال حسان:

=

وكذلك ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف، وقف عليها بسكونها مثل "الله أعطاني، هذا غلامي"، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فتقول الله أعطان، هذا غلامٌ وعلى ذلك قراءةُ أبي عمرو: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنْ﴾.... ﴿رَبِّي أَهَانٌ﴾.

(١) جاء في المخصص: فإذا أشرت إلى مكان متنع متباعد قلت: ثَمَّ، إذا وصلت الكلام، فإذا وقفت عليه وقفت بالهاء فقلت: ثَمَّه، وإنما ألحقت الهاء إذا وقفت لأن كل متحرك ليست حركته إعرابًا جاز أن تلحق آخره هاء في الوقف نحو: كيف، وأين، وهو، وهي، فتقول: كيفه، وأينه، وهيه، وهو، ... ويجوز أن لا تلحق هاء فتقول: جئتكَ من ثَمَّ.

(٢) قال في ضياء السالك: فالحركة فيها شبيهة بحركة الإعراب في العروض؛ لأنها جاءت بسبب شيء يشبه العامل وتزول بزواله، فلا تدخلها هاء السكت، وعلى ذلك لا تدخل اسم "لا"، ولا المنادى المضموم، ولا ما بني من الظروف لقطعه عن الإضافة، كقبل، وبعده، ولا العدد المركب؛ كخمسة عشر؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركات الإعراب كما بينا.



إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فِئْنَا الْعُلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَ

وفي هِي: هِيءُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيءُ﴾ [القارعة: ٨] ،
وفي كَيْفَ وَثَمَّ: كَيْفَهُ، وَثَمَّهُ. وفي غلامِي وكتَابِي: غلامِيءُ، وكتَابِيءُ. قال
تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيءُ﴾ [الحاقة: ١٩]

والله أعلم، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي، وعلى آله
وصحبه وسلّم.

قال المؤلفُ حَفِظَهُ اللهُ: وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين، لعشر
خَلَّتْ من شَوَّالِ عامِ أَحَدَ عَشَرَ بعدَ ثَلَاثِمِائَةٍ وألفِ هجرية، على صاحبها
أفضلُ الصَّلَاةِ وأزكى التَّحِيَّةِ^(١).

(١) تمّ بعون الله تبييض ما علقتة على هذا الكتاب ضحى يوم الجمعة المبارك، في اليوم الثاني والعشرين من ذي القعدة، سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية. في مدينة الخوخة. وكانت البداية في الجامع الكبير في مدينة الحصن -حصن عطية- في جعار أبين، جزى الله أهلها خيراً، في ذي القعدة سنة إحدى وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ثم راجعته للمرة الثانية، وتمت المراجعة ضحى يوم الجمعة، الثامن من شعبان سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.

ثم راجعته للمرة الثالثة، وتمت المراجعة ضحى يوم الأحد، السابع من ذي الحجة سنة أربع وأربعين وأربعمائة وألف من الهجرة النبوية.



الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة الشارح
٧	خطبة الكتاب
١١	مقدمة
١٤	تقسيم الكلمة
١٥	الميزان الصرفي
٢٣	الباب الأول: في الفعل وفيه عدّة تقاسيم
٢٣	التقسيم الأول: إلى ماض ومضارع وأمر
٢٦	التقسيم الثاني للفعل
٢٧	أقسام الصحيح
٢٨	أقسام المعتل

٣٠ التقسيم الثالث: للفعل بحسب التَّجَرُّد والزيادة، وتقسيم كلِّ

٣٢ الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُل

٣٣ الباب الثاني: فَعَلَ يَفْعِل

٣٥ الباب الثالث: فَعَلَ يَفْعَل

٣٧ الباب الرابع: فَعَلَ يَفْعَل

٤٠ الباب الخامس: فَعَلَ يَفْعُل

٤٢ الباب السادس: فَعَلَ يَفْعِل

٤٢ تنبيهات

٥١ أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

٥٦ أوزان الثلاثي المزيد فيه

٦٠ أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاته

٦٢ تنبيهان



٦٣

فصل في معاني صيغ الزوائد

٦٣

أَفْعَلَّ

٦٧

فَاعَلَّ

٦٨

فَعَّلَّ

٧٠

انْفَعَلَّ

٧٢

اِفْتَعَلَّ

٧٤

اَفْعَلَّ

٧٤

تَفَعَّلَّ

٧٥

تَفَاعَلَّ

٧٦

اسْتَفَعَّلَّ

٧٩

التقسيم الرابع للفعل بحسب الجمود والتصريف

٨٣

فصل في تصريف الأفعال بعضها من بعض

٨٥ التقسيم الخامس للفعل من حيث التعدي واللزوم

٩٢ التقسيم السادس للفعل من حيث بناؤه للفاعل، أو المفعول

١٠٦ التقسيم السابع للفعل من حيث كونه مُؤكِّدًا أو غير مُؤكِّد

١١٥ حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد

١٢٣ تتمه في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١٤٠ الباب الثاني: في الكلام على الاسم وفيه عِدَّة تقاسيم

١٤٠ التقسيم الأول: الاسم، من حيث التجرُّد والزيادة

١٥٠ التقسيم الثاني للاسم من حيث الجمود والاشتقاق

١٥٤ المصدر

١٥٤ مصادر الثلاثي

١٦٠ مصادر غير الثلاثي

١٦٧ تنبيهات



١٧١

اسم الفاعل

١٧٥

اسم المفعول

١٨٠

الصفة المشبهة باسم الفاعل

١٨٤

تنبيهان

١٨٦

اسم التفضيل

١٩٦

تنبيهان

٢٠٠

اسما الزمان والمكان

٢١٠

اسم الآلة

٢١١

التقسيم الثالث للاسم من حيث كونه مذكراً أو مؤنثاً

٢٢٧

التقسيم الرابع للاسم من حيث كونه منقوصاً، أو مقصوراً، أو ممدوداً، أو صحيحاً

٢٣٣

التقسيم الخامس للاسم من حيث كونه مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً

٢٤١

كيفية التثنية

٢٤٦

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالمًا

٢٤٩

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالمًا

٢٥٢

جمع التكسير

٢٥٦

جموع القلة

٢٦٠

جموع الكثرة

٢٨٣

خاتمة تشتمل على عدة مسائل

٢٩٢

التصغير

٢٩٤

وشرط المصغر

٣١٥

تنبيهان

٣٢٠

النسب

٣٥١

خاتمة



٣٥٤

الباب الثالث في أحكام تعميم الاسم والفعل

٣٥٥

فصل في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

٣٧٦

فصل في زيادة همزة الوصل

٣٨٢

الإعلال والإبدال

٣٨٩

الإعلال في الهمزة

٣٩٧

فصل في عكس ما تقدم

٤٠٧

الإعلال في حروف العلة

٤٠٧

قلب الألف والواو ياء

٤٢٢

قلب الألف والياء واوًا

٤٢٧

قلب الواو والياء ألفًا

٤٣٣

فصل في فاء الافتعال وتائه

٤٣٧

فصل: إبدال الميم من الواو والنون

٤٣٨

الإعلال بالنقل

٤٤٥

الإعلال بالحذف

٤٥٢

الإدغام

٤٦٣

تنبيه

٤٦٥

فصل في إدغام المتقاربين

٤٧٣

التقاء الساكنين

٤٨٤

الإمالة

٤٨٩

تنبيهات

٤٩٤

مسائل للتمرين

٤٩٦

تنبيه

٤٩٧

تطبيق

٥٠٥

الوقف

